تاريخ المصريين ٢١٦

الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٧م)

د. فرغلى تسن هريدى

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧ – ١٩٥٧ م)

الجـــزء الأول

د . فرغلى على تسن هريدى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
٢٠٠٢

الاخراج الفنى :

محمــود الجــزار

تقـــــديم

يسرنى أن اقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب عن « الرأسمالية الأجنبية فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى ١٩٥٧ . وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها الدكتور فرغلى تسن هريدى على درجة الدكتوراه من جامعة جنوب الوادى .

وتبدأ الدراسة بالفترة التى أعقبت معاهد ١٩٣٦ ، حتى العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وقرارات التأميم والتمصير عام ١٩٥٧ . وقد قدم لها بعرض التطور التاريخى والاطار القانونى للأجانب فى مصر ، ابتداء من صدور الامتيازات الأجنبية فى عام ١٥٣٥ حتى الغاء هذه الامتيازات على يد مصطفى النحاس باشا فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ ، وهى فترة مهمة على طريق التطور الاقتصادى فى مصر وانحسار النفوذ الأجنبى ، الذى مهد لقرارات التأميم عام ١٩٦١ .

وقد تناول فى الباب الثانى فى الفصل الأول ، التشريعات التى عالجت وضع الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ ، وتتمثل فى الغاء الامتيازات الأجنبية ، والديون الأجنبية ، وتمصير الدين المصرى العام بتحويله الى قرض وطنى .

كما تناول فى التصل الثانى والثالث والرابع اوجه نشـــاط الرأسمالية الأجنبية فى مصر فى المجالات الاقتصـــادية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والمرافق والخدمات .

أما الباب الثالث فـيبدأ بقانون تنظيم الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومحـــاولات تطبيقه ، ونظـــام الضـــرائب والاعفـــاءات الضريبية لتشجيع رأس المال الأجنبى على الاشتثمار فى مصر .

أما الباب الرابع فقد تناول فيه الطريق الى التاميم على يد « ثورة يوليو » وقد تعرض للتشريعات القانونية التى بدأت مع الثورة بقانون الاصلاح الزراعى ، وقوانين تنظيم الشركات ١٢٠١ لسنة ١٩٥٢ ، ورقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، ومؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراســة والتمصـــير عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ وقد انتهى المؤلف بالباب الأخير الذي تحدث عن مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر فى فترة البحث .

ومن هنا آمل أن يحقق هذا الكتاب للقارىء ما ينشد من فائدة ومتعة .

والله الموفق ،،،

رئيس التحرير

أ . د . عبد العظيم رمضان

مقدمـــة

يتناول هذا البحث الرأسمالية الأجنبية فى مصـــــر خلال الفترة ١٩٣٧ ــ ١٩٥٧ وهى عبارة عن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى شتى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك المرافق والخدمات .

والمعروف أن رأس المال يتكون من رأسمال ثابت ورأسمال عامل ، ورأس المال الثابت يتكون من الانشـــــاءات والتحسينات الخاصة بالأرض والآلات والمعدات والبحث والتجريب والدراسات الأولية والتجهيزات والمبانى الصناعية والجوانب الهندسية(١) . وهو نفس المعنى فى اختصـــــار ، حيث يتكون رأســمال الشركة Capital Social من الحصص العينية والحصـــص النقدية التى يقدمها الشـــركاء للمشـــروع(٢) ، أما النقدية العينية فهى عبارة عن رأس المال الثابت ، وأما الحصص النقدية فهى عبارة عن رأس المال العامل الذى يشتمل على النقود اللازمة للتشغيل والانتاج .

وعملية التكوين الرأسمالى عبارة عن خلق الطاقات الانتاجية وتتم من خلال التمويل (خارجى وداخلى) ، والخارجى هو عبارة عن تقديم رأسمال المال الأجنبى من المصـــادر الاجنبية ، والمحلى

هو عبارة عن رأس المال الوطنى ، كما يتم التكوين الرأسمالى من خلال الادخار(٣) ، وقد كانت لمصر تجربة خاصة فى الادخار ، حيث ظهر الادخار الاجبارى الذى نتج عن التضخم خلال الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة كمية النقود خلال سنوات الحرب لتمويل النفقات العسكرية الأجنبية(٤) ،كما أن ضآلة الدخل من ناحية أخرى يحد من الادخار مما يجعل الدولة مستوردة لرأس المال الأجنبى وغير قادرة على تصدير رؤوس الأموال للخارج(٥) ، كما يتم التكوين الرأسمالى أيضا من خلال الاستثمارات التى يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها(٦) ، لايجاد مشروعات صناعية ، كصناعة المنسوجات وصناعة الأغذية ، وغير ذلك من الصناعات الاستهلاكية التى تحقق عائدا سريعا ، وتزيد من ايرادات الدولة ، وترفع من مستوى المعيشة(٧) عن طريق توفير فرص العمل للمصريين متى اهتمت الدولة بذلك .

على أن رؤوس الاموال الأجنبية تتعارض أحيانا مع الوطنية خاصة حينما تكون حكومة الدولة تابعة لحكومة اجنبية مستعمرة ، وفى الدولة الواقعة تحت نير الاستعمار يسيطر رأس المال الاجنبى على الاقتصاد القومى ، يحركه كيفما شاء ، وفى هذه الحالة يكون رأس المال الأجنبى ضارا بالدولة ، ولكن متى راقبت الدولة رؤوس الأموال الأجنبية وهذا لا يتأتى الا اذا كانت الدولة مستقلة وبالذات اقتصاديا ، يكون الرأسمال الأجنبى نافعا ، مثله فى ذلك مثل الرأسمال الوطنى .

ومع هذا ليس المهم حجم التبادل الأجنبى بين الدول والشركات المتعددة الجنسية فى مصر ، انما المهم هو الانعكاسات الطويلة المدى لهذا التبادل على ميزان المدفوعات ، وبنفس القدر ليس المهم فقط زيادة الدخل القومى ، ولكن المهم

انعكاس ذلك على اتجاه التنمية ومدى تقدمها ، فالشركات المتعددة الجنسية يمكن أن تلعب دورا مهما كحاملة للتمدين Carriers of omderniration وكعامل ربط بين الدولة والدول الأجنبية الأخرى(٨) ، الا ان هذا لم يتحقق بالنسبة لمصر ، وذلك لما لعبه الاستعمار من دور ادى الى عدم الوصول الى النتائج المرجوة من الاستثمارات الأجنبية في مصر .

وقد قمت باختيار هذا الموضوع لأن الراسمالية الأجنبية خلال فترة البحث قد وجدت غالبا فى فترة سيطرة استعمارية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، اى انها كانت خلال معظم تلك الفترة راسمالية أجنبية ضارة ، ومن ناحية أخرى كان اختيار تاريخ بداية البحث هو تاريخ الامتيازات الأجنبية فى مصر ، أما عن تاريخ نهايته فهو تاريخ صدور قوانين التمصير .

(أ) وقد اعتمدت فى هذا البحث على الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشمل :

١ ــ محافظ الشركات ، وبها العديد من الوثائق باللغة الأجنبية الخاصة بالشركات الأجنبية التى كانت موجودة فى مصر والعاملين بها .

٢ ــ محافظ مجلس الوزراء ، وهى محفوظة بتاريخ الجلسات وليس لها أرقام .

٣ ــ محافظ عابدين ، وتحتوى على محاضر جلسات مجلس الوزراء ومحفوظات المجلس والوزارات .

٤ ــ محافظ محفوظات مجلس الوزراء .

(ب) كما اعتمدت على بعض ملفات خدمة الموظفين الاجانب

فى مصر بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وهى غالبا بلغات أجنبية .

(جـ) أيضا اعتمدت على محافظ الشهر العقارى بأسيوط (قلم الحفظ والتوثيق) وهذه المحافظ غنية بالمعلومات عن عقود البيع أو الرهن أو المعاملات المالية ، وهى مكتوبة باللغة الانجليزية أو الفرنسية بالاضافة الى ما هو مكتوب باللغة العربية ، وهى مصنفة بأرقام ومحفوظة بالشهر العقارى بأسيوط .

(د) أما الوثائق الانجليزية بدار الوثائق العامة بلندن .

فهى تتمثل فى وثائق الخارجية البريطانية فقد اعتمدت على المحفوظ منها بمركز وثائق الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، وهى عبارة عن مجموعة أفلام والموجود منها ينتهى عند عام ١٩٤١ .

وقد قابلنى الكثير من الصعوبات فى أثناء البحث منها :

ـ صعوبة الحصول على الوثائق خاصة فى السنوات الأخيرة من هذا البحث ، كما كان لنقل دار الوثائق القومية من القلعة الى مقرها الجديد بكورنيش النيل (بولاق) أثره فى عدم الحصول على الكثير من الوثائق نظرا لاجراءات النقل ، وأن أغلب الوثائق الخاصة بالبحث محفوظة بالدور الأول من الدار خاصة وثائق محافظ مجلس الوزراء التى امتلأت بالاتربة وأثرت على الأوراق الخاصة بها ، كما وجد التكرار فى الوثائق خاصة محافظ مجلس الوزراء ، فقد نجد الوثيقة مكررة اكثر من مرة فى اكثر من محفظة ، وفى ذلك مضيعة للوقت والجهد .

وكان لتباين موضوعات البحث اثره فى الاطلاع على العديد من الوثائق للحصول على المادة العلمية مما كان له اكبر

الاثر فى بذل الجهد للوصول الى الحقيقة التاريخية بقدر الامكان، كما كان لطول الفترة الزمنية للبحث اثره ايضا فى بذل المشقة لتغطية هذه الفترة الزمنية فى الموضوعات المختلفة الخاصة بالبحث .

وقد يثير الاعتماد على الوثائق مشكلة أمام الباحث اذ ان المادة المستقاة من آلاف الوثائق لا تشكل موضوعات متكاملة فكان علينا أن نصوغ من هذه المادة المتناثرة موضوعات الرسالة ، الأمر الذى يختلف عن تناول موضوع توارفت معلوماته بسهولة حيث ان تكوين موضوعات من مادة مستقاة من آلاف الوثائق مسألة شاقة وتحتاج الى وقت طويل .

وقد راعيت فى تقسيم فصول البحث أن يكون تقسيما زمنيا وموضوعيا حيث ان دراسة هذا البحث تحتاج الى دراسة زمنية موضوعية تحليلية ، ومن ثم فقد قسمت الرسالة الى خمسة أبواب .

ــ تناولت فى الباب الأول : التطور التاريخى والاطار القانونى للأجانب فى مصر ، وقد تناولت فى الفصل الأول : الامتيازات الأجنبية فى مصر باعتبارها المناخ الذى مارس فيه الأجانب نشاطهم منذ عام ١٥٣٥ م حتى الغاءها عام ١٩٣٧ م بداية دراسة هذا البحث بصورة موجزة .

وفى الفصل الثانى : الاطار القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٣٧ ــ ١٩٥٧ ، حيث تناولت جنسيات الراسمالية الأجنبية فى مصر والقوانين التى صدرت بشأنها ، وتعدد الأجانب فى مصر ، واهم الجاليات الأجنبية التى كان لها أثر فى مصر مثل الجالية اليونانية والبريطانية والايطالية والفرنسية والالمانية وغيرها .

ـ وفى الباب الثانى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ (فترة الانتقال) ، تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا ، ويتمثل فى التشريعات القانونية الممثلة فى الغاء الامتيازات الأجنبية ، والديون الأجنبية وتمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولات تنظيم الرأسمالية الأجنبية ، ونظام الضرائب بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية ، والعمل على تشجيعها للاستثمار فى مصر .

أما الفصول الثانى والثالث والرابع فهى تمثل أوجه الاستثمارات الأجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى وقطاع المرافق العامة والخدمات ، وأثر الحرب العالمية الثانية فى نشاط الأجانب الاقتصادى فى مصر .

ـ وفى الباب الثالث : الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ (تنظيم وجود الشركات) ، وقد تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا ، بواسطة التشريعات القانونية حيث بدأت تلك الفترة بقانون تنظيم الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ومحاولة تطبيقه ولكن دون جدوى فى معظم الحالات ، ونظام الضرائب والاعفاءات الضريبية لتشجيع راس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر .

أما الفصول الثانى والثالث والرابع فهى تمثل اوجه الاستثمارات الأجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى والمرافق العامة والخدمات .

ـ وفى الباب الرابع : الرأسمالية الأجنبية فى مصـــر من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ (الطريق الى التأميم) ، وقد تناولت فى الفصل الاول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضــــرائبيا من خلال التشـــريعات القانونية التى بدأت مع الثورة بقانون الاصـــلاح الزراعى وقوانين تنظيم الشـــركات (١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤) ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، ومؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراسة والتمصير ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وغير ذلك من القوانين الأخرى خاصة المشجعة لرأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر ، ونظام الضرائب خلال الفترة .

كما تناولت فى الفصول الثانى والثالث والرابع الاستثمارات الأجنبية المختلفة فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى والمرافق العامة والخدمات .

ـ وأما الباب الأخير : مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٧ ، فقد تناولت فى الفصـــل الاول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال طبقات المجتمع الأجنبى فى مصر ، الاجتماعى والاقتصادى لهم ، وفى الفصل الثانى : تدمير الرأسمالية الوطنية ، الممثلة فى بنك مصـــر وتحويله الى مؤسسة اقتصـــاد مختلط ، وفى الفصـــل الاخير : المؤثرات الثقافية ، الممثلة فى الحالة العلمية فى مصـــر ، ومدى تأثر المجتمع المصـــرى بالثقافة الأجنبية ومحاولة القضـــاء على اللغة العربية ، وتمييز التعليم الأجنبى على المصرى ، مما أثر على مستوى المصريين الثقافى وعدم قدرتهم على العمل فى المؤسسات الأجنبية .

وأرى واجبا والتزاما أن أتقدم بالشكر الى أستاذى الدكتور عاصم أحمد الدسوقى فمهما تقدمت له من شـــكر وتقدير فلن

أوفيه حقه لما قام به من توجيهات وما قدمه من جهد وعلم ومعالجته اوضـــوعات وقضـــايا الرسالة ، كما يســـعدنى أن أتقدم بخالص الشـــكر الى الأســـتاذ الدكتور / ســـمير محمد طه لما قدمه من توجيهات ونصائح ، وكذلك الدكتور / أنتونى سوريال لما قدمه من ارشادات .

كما أتقدم بخالص الشـــكر الى جميع العاملين بدار الوثائق القومية لما قدموه لى من مساعدة وتقديم الوثائق التى أفادت البحث، وكذلك كل من تقدم الى بأية مســـــاعدة أفادت البحث له عميق شـــكرى .

وبالله التوفيق ،،

يناير ١٩٩٢ م

فرغلى على تسن

هوامش المقـــدمة

(١) أحمد أبو الفتوح على الناقة : العـــوامل المحددة للمكون الأجنبى فى التكوين الرأسمالى ودوره فى التنمية الاقتصادية — مع الاشارة الى مصر — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٧ .

(٢) د . محمد حسنى عباس : الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مكتبة النهضة المصـــرية ، ١٩٥٩ ، ص ٣٩ .

(٣) أحمد ابو الفتوح : المرجع السابق ، ص ٧ — ١٠ .

(٤) د . صبحى تادرس قريصة : التضخم والتنمية الاقتصادية مع الاشارة الى ظروف الاقتصاد المصرى ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ .

(٥) د . محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ١٠١ .

(٦) د . على لطفى : مشكلات التمويل فى الدول النامية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، طبعة أولى ، ١٩٦٦ ، ص ٧٣ .

(٧) دار الوثائق القومية بالقلعة ، محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ بشأن النهوض بالصناعة فى مصر .

(٨) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : أثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مركز البحوث الادارية ، مطابع سجل العرب ، بدون تاريخ ، ص ٥٢ .

البـــــاب الأول

التطور التاريخى والاطــار القانونى للأجــانب فى مصــر

الفصل الأول : الأجانب والامتيازات الأجنبية فى مصر حتى عام ١٩٣٧

الفصل الثانى : الاطار القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٧

الفصــــل الأول

الأجــانب والامتيازات الأجنبيــة
فى مصر حتى عــام ١٩٣٧

— ١ —

يمكن القول بأن الرأسمالية الأجنبية بدأت نشاطها فى مصر مع بدء نظام الامتيازات الأجنبية الذى يقضى بأن يعامل أصحابها معاملة خاصـــة — غير معاملة الأهالى — من حيث عدم الخضوع للقضــاء المحلى(١) ومحــاكمتهم أمام قناصــــلهم واعفائهم من الضرائب(٢) وحرية ممارســـة المعتقدات الدينية ، وحرية التجارة الأجنبية فى كل الامبراطورية العثمانية(٣) ، وحرية المســـكن ، وتعهدت الدولة العثمانية فى تلك الامتيازات بحمـــاية أرواح الأجانب وأموالهم ومنح قناصــل الدول الأجنبية حق النظــر فى شــئون رعاياهم المدنية والتجارية ، والفصل فيما ينشــب بينهم من منازعات وخصومات ، وقد أعطيت هذه الامتيازات فى عهد قوة الأتراك للتجار الأجانب حتى يســـهل بذلك على السلاطين الحصول على السلع التجارية اللازمة لهم(٤) .

وقد ابتليت مصر والولايات العثمانية الأخرى بهذه الامتيازات منذ صـــدورها فى عام ١٥٣٥ م حينما منح أول امتياز للفرنسيين المقيمين بالدولة العثمانية بما فى ذلك مصر ، وذلك بسبب ابرام أول معاهدة تحالف قام بها « فرانسوا الأول » مع الســـلطان العثمانى « سليمان القانونى » ضـــد أســـرة الهابسبورج التى كانت تحكم النمسا وأسبانيا(٥) ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٣٪ من قيمة البضائع(٦) .

وفى عام ١٥٨٠ م حصل بعض التجار الانجليز من السلطان العثمانى على امتيازات تشـــبه امتيازات الفرنســـيين ، وبعدها حصـــل الهولنديون على مثل هذه الامتيازات وأصـــبح الانجليز والهولنديون منافسين أقوياء لتجار فرنسا الذين تعرضت تجارتهم لقرصنة أبناء شـــمال افريقيا ، وبهذا اعترف لآل الهاسبورج بالامتيازا الأجنبيـــة فى الامبراطورية العثمـــانية منذ عـــام ١٦١٥ م(٧) .

وفى عام ١٦٩٨ م حصـــلت انجلترا على براءة من الباب العالى ، وتم تعيين قنصل لها فى مصر ، وبهذه البراءة أصـــبح الانجليز يتمتعون بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنســـيون من قبل خاصـــة فى القرن الثامن عشر ، حيث زادت صـــادرات انجلترا لمصـــر وبشـــكل ينافس التجارة الفرنســـية ، وكان هناك تجار اجانب آخرون من البندقية وجنوه وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية القنصـــل الفرنسى أو القنصـــل الانجليزى لعدم وجـــود قناصل لهم بشكل منتظم .

وكان لانجلترا اهتمامها الخاص بمصر حيث أنها الممر الموصل الى الهند كما هو معروف ، لذلك اســـتطاع الرحالة الاسكتلندى « جيمس بروس » الحصـــول على وعد من محمد بك أبو الذهب

فى عام ١٧٧٣ م بالسماح للتجار الانجليز بالمرور بتجارتهم عن طريق مصر ، وقد تحقق هذا الوعد عام ١٧٧٥ م بمعاهدة عقدها « وارن هيستنجس » مع محمد بك أبو الذهب ، وكانت شروطها فى صالح التجارة الانجليزية ، وفيما بعد رفض كل من ابراهيم بك ومراد بك تنفيذ هذه الاتفاقية التى عقدت مع أبى الذهب ، لهذا عينت انجلترا « جورج بلدوين » قنصلا لها فى مصر حيث أصر على تنفيذ الاتفاقية نظرا لاهمية طريق مصر بالنسبة لانجلترا ، ولكنه لم يحقق اى نجاح فى هذا السبيل، وعلى العكس من ذلك نجد أن « المارشال دى كاسترى » أحد ضباط البحرية الفرنسية نجح فى عقد ثلاث اتفاقات عام ١٧٨٥ م الأولى مع مراد بك وتتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم ، والثانية مع ملتزم الجمارك ، والثالثة مع شيخ العرب « الحاج ناصر شديد » الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس(٨) .

وكان كل قنصل يعتبر الحاكم الفعلى لأعضاء جاليته وقاضيا يفصل فى الشكاوى والقضايا التى ترفع ضدهم(٩) .

وبهذا تمتعت الدول الأوربية بحرية الاتجار فى مصر ، حتى ان الرسوم الجمركية المفروضة على حمولات السفن الاوربية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن المصرية ، كما كان القناصل الأوربيون المقيدون فى الموانى مكلفين بوضع المعاهدات المعقودة فى ظل الامتيازات موضع التنفيذ(١٠) ، وبذلك فان هذه الامتيازات اصبحت وبالا ابتليت به مصر .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات التى كانت للتجار الأجانب والتى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين سواء الاقتصادية أو القضائية أو المالية او الدينية ، فقد كان هؤلاء

التجار يعاملون معاملة سـيئة من الحكومة ويلاقون كثيرا من الاضطهادات ويتعرضون للاستبداد(١١) .

ومما لاشك فيه ان الامتيازات الأجنبية فى مصر فى العهد العثمانى خلقت نوعا من المنافسة الشديدة تجاريا بين الأجانب ، خاصة الانجليز والفرنسيين ، وهذا ادى الى اتجاه انظارهم الى أهمية موقع مصر ، الأمر الذى ادى فى النهاية الى قدوم الفرنسيين بحملتهم العسكرية على مصر عام ١٧٩٨ م .

أما فى عهد محمد على فقد كانت سياسة الاحتكار التى اتبعها تتعارض مع نظام الامتيازات التى ابرمها السلطان العثمانى حيث كان يستقدم العناصر الفنية للاستعانة بها فى تدريب المصريين ليحلوا محلهم وما يحتاج اليه من مستلزمات الصناعة فقط(١٢) .

ورغم أن السلطان العثمانى أصدر فى عام ١٨٢٠ م دكريتو يصرح بمقتضاه دخول جميع البضائع الأوربية الى أجزاء الامبراطورية العثمانية مقابل دفع ضريبة قيمية لا تزيد على ٨٪ ، فان محمد على توسع فى الاحتكار التجارى وفى تطبيقه متجاهلا هذا الدكريتو نظرا لما رآه من أرباح طائلة من وراء هذا الاحتكار(١٣) .

وأمام سياسة الاحتكار هذه كان قناصل الدول الاوربية فى مصر يقترحون على محمد على أحيانا أن يدخل تعديلات على نظامه الاحتكارى بحيث يفسح المجال أمام التجار الأوربيين ، ولكنه كان يبين لهم أن التجارة القائمة هى النتيجة المباشرة لسياسته الزراعية(١٤) .

ومن سياسة محمد على المتعارضة مع الامتيازات الاجنبية أنه كان يقيد نفوذ التجار الأجانب فى مصر مما دعاهم الى أن

يشـــكون لقناصـــلهم بسبب التفرقة التى يلقونها منه ، متهمين اياه بمخالفة معاهدة الامتيازات الأجنبية ، ففى عام ١٨٢٥ م مثلا قدمت مجموعة من التجار البريطانيين عريضة الى قنصل بريطانيا العام اكدوا فيها أن المادة (٣٥) من الامتيازات الأجنبية تقضى بأن يشــتروا ويصدروا كل انواع السلع دون ان يحاول أحد منعهم ، ولهذا اقترحوا أن تقام مع محمد على علاقات مباشرة تقوم على المعاهدات مادامت الامتيازات الأجنبية لم تعد ذات فاعلية فى مصــر(١٥) .

وفى عام ١٨٣٠ م وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع الباب العالى حصــلت بمقتضاها على امتيازات جديدة فى مصر(١٦) ، وتوالى بعد ذلك حصول بعض الدول الأوربية على امتيازات تجارية من الســـلطان العثمانى فى جميع الولايات العثمانية بما فيها مصر(١٧) ، لكن محمد على لم يكن يبالى كثيرا بهذه الاتفاقات ولا ينفذ منها الا ما يتفق مع سياسته الاحتكارية .

ومن هنا لجأ القناصـــل الاوربيون الى توطيد صــلاتهم بمحمد على بشـــكل مباشــر لعلهم بفوزون ببعض الامتبازات لصـــالح بلادهم من ذلك قنصل السويد « انسطاسى Anastasi ، وقنصل اليونان « باستريه «Pastre ، وقنصل تســكانيا « روستى «Rosstti ، « وزيزينيا «Zinzinia تنصــل اتحاد الهانسا الذى يتألف من هامبورج ولوبك وغيرها من البلدان فى ساحل المانيا الشـــمالى والراين ، ولكن لم يســـتطيعوا تحقيق منافع واضـــحة كزملائهم فى الولايات العثمانية الأخــرى لان محمد على استطاع أن يخضـــع الأجانب لسلطته(١٨) ، وعلى هذا يمكن القول اجمالا بأن الامتيازات الأجنبية لم تجد لها سبيلا فى مصر فى عهد محمد على .

ومن الواضح ان سياسة محمد على ضد الامتيازات الأجنبية كانت سببا فى الصدام معه فى النهاية ، وكانت معاهدة « بلطة ليمان » — التى عقدت بين انجلترا والدولة العثمانية عام ١٨٣٨ م والتى رفض محمد على تطبيقها — السبب المباشر فى هذا الصدام حيث كانت المعاهدة تعنى الغاء نظام الاحتكار فى الولايات العثمانية خاصة مصر ، وقد وضح ذلك فى تسوية لندن عام ١٨٤٠ م التى فرضت على محمد على والتى اكدت ما جاء بمعاهدة « بلطة ليمان » بشأن الغاء الاحتكار ، وانتهاج سياسة الحرية الاقتصادية(١٩) .

والحاقا بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م صدر فرمان فبراير ١٨٤١م من السلطان العثمانى لمحمد على نص على « ان جميع المعاهدات المعقودة بين الحكومة العثمانية والدول الأجنبية والتى ستعقد بينها وبينهم فى المستقبل ، تسرى بمصر أسوة بباقى البلاد العثمانية » ، وكان هذا بناء على ما ورد بالبند الخامس من ملحق معاهدة لندن الذى يقضى بأن « جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تسرى فى مصر كما هو جار العمل بها فى كافة انحاء الممالك العثمانية» ولما كانت معاهدة لندن وملحقها صدرا بالاتفاق بين الدولة العثمانية من جهة وانجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة اخرى . فان هذا الحكم من شأنه ان يفيد الدول العظمى صاحبة الامتيازات ولهذا انضمت فرنسا فيما بعد الى موقعى الاتفاقيتين(٢٠) ، وعلى هذا بدأ محمد على فى الغاء الاحتكار بدءا من عام ١٨٤٢ م(٢١) .

وبهذا يتضح ان الامتيازات الأجنبية فى عهد محمد على لم يترتب عليها أية مخاطر بسبب قوة الحكومة المصرية آنذاك رغم نزوح الكثير من الأوربيين الى مصر واشتغالهم فى كثير من نواحى الأنشطة المختلفة .

ولما غاب محمد على عن افق مصر ولم يطل حكم ابراهيم ، قام بأعباء الحكم عباس الأول فسعيد وكانا مقيدين بتسوية لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ م ولم تعد لهما قوة فضـــعفت بهما الادارة المصرية ولم تقو على ايقاف القناصل عند حدهم فطغى هؤلاء على السلطات المحلية(٢٢) .

ومع ذلك عمل عباس الذى كان قريب العهد بفرض تســوية لندن على وقف نزوح الأجانب الى مصــر ، حيث كان يخشى توطد النفوذ الفرنسى فى البلاد ، واعاد عددا كبيرا من الفرنسيين الى بلادهم(٢٣) ، ولكنه وقع فى براثن الانجـــليز عندما لجأ للاستعانة بهم لمقاومة النفوذ الفرنسى(٢٤) .

واما سعيد فكان مع المامه باساليب الحكم واتصاله بالأوساط الاوربية كريما لحد التفريط ، عظيم الثقة بالأجانب لحد نســيان أركان الســـيادة اللازمة له ولحكومته فى معاملاته وتعاقده مع الغربيين(٢٥) ، اذا جاء من كل أوربا المحتـــالون والباحثون عن الثراء وتدفقوا بأعداد كبيرة كانت تصــل الى اكثر من ٣٠,٠٠٠ أجنبى كل عام(٢٦) ، وهؤلاء لم يهتموا الا بتحقيق الثراء السريع واكتناز المال من أى سبيل ، الأمر الذى أدى الى اساءة سمعتهم وسمعة بلادهم(٢٧) .

ومن أهم الامتيازات التى منحت فى عهد سعيد ــ الفرمان الخاص بحفر قناة السويس ــ ففى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ م استطاع « ديليسبس » الحصــول على هذا الفرمان (عقد الامتياز الأول) ولكن الشـــركة لم تؤسس نظرا لأن هذا الفرمان الذى منح الالتزام كان معلقا على مصادقة السلطان العثمانى(٢٨) .

ولما كانت بريطانيا معارضة لفكرة المشـــــروع قام ديليسبس بحملة ناجحة ادت الى تعبئة الرأى العام البريطانى لقبول الفكرة ، وبذلك منح « ســــعيد » امتياز القناة الثانى لديليســـبس عام ١٨٥٦ م(٢٩) ، وهذا الفرمان « الثانى » أيضا لم يكن متوجـــا بمصادقة الســـلطان العثمانى ، ولعل هذا الســـبب هو الذى حمل ديليسبس على عدم المقامرة وانتظاره ثلاث ســنوات أخرى من ٥ يناير ١٨٥٦ م الى نوفمبر ١٨٥٨ م قبل أن يطرح الأســـهم فى الاكتتاب(٣٠) .

ومن العجيب ان يمنح الالتزام لشـــركة لم تكن قد تأسست ، فى حين أن الشـــركة شـــخص معنوى لا يكسب حقا قبل مولده ، مما يوجب بطـــــلان عقد الالتزام ، وبالرغم من ذلك فقد مضى ديليسبس فى طرح الأسهم للاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ م ، وقد حـــــدد رأس المال بمبلغ مائتى مليون من الفرنكات ، ومدة الامتياز ٩٩ عاما ، ويعطى للحكومة المصرية ١٥٪ من صـــــافى الأرباح ، و٧٥٪ للشركة و١٠٪ للأعضاء المؤسسين(٣١) .

وكان لكثرة الانفاق على مشـــــروع قناة السويس بجانب نفقات أخرى مثل نفقات ســـعيد الشـــخصية واســـــرافه مع مقرضــــيه من الأجانب ، واعطاؤه تعويضـــات كثيرة للمقامرين منهم الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم فى مصر اذا ما أصابتهم خســـارة ، ولذلك ســـعى الأجانب لتكبيل مصر بالديون والعمل على التدخل فى شـــئونها مما أدى الى التجاء ســـعيد الى الاستدانة فعقد أول قرض عام ١٨٦٢ م من بنك فروهلنج وجوشن بمبلغ ٣٢٩٢٨٠٠ ج . ك بفائدة ٧٪ لمدة ٣٠ عاما ، وبهذا بدأت الرأسمالية الأوربية تبلغ ذروة الجشـــع عن طريق اصـــــدار ســـندات على الخزانة المصـــرية لقناة الســـويس وللمرابين

الاجانب ، ولم يظهر اثر هذه السياسة المالية بسبب الرواج الاقتصادى فى مصر نتيجة ارتفاع اسعار القطن بسبب اشتعال الحرب الأهلية فى أمريكا(٣٢) .

وكان لحفر القناة اثر كبير فى ازدياد عدد الأجانب فى مصر ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر للاشتراك فى مشروعات مالية واقتصادية وما ارتبط بالقناة من مصالح(٣٣)، ففى عام ١٨٦٢ م بلغ عدد الأجانب ٣٢٠٠٠ زاد الى ٣٤٠٠٠ أجنبى عام ١٨٦٣ م(٣٤) .

ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية قد عقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا فى عام ١٨٦١ م تسرى على جميع الممالك العثمانية بما فيها مصر ، وقضت هذه المعاهدة على انهاء الاحتكارات التجارية والسعى الى حرية التجارة ، وحددت رسم الصادرات والواردات بنحو ٨٪ من قيمة البضاعة بعد أن كانت المعاهدات السابقة تحدد بنحو ٣٪ ويمكن القول بان هذه المعاهدات كانت تحقيقا لدكريتو ١٨٢٠ م واستمرارا لمعاهدة « بلطة ليمان » التى سبق ذكرها والتى كانت تتضمن مبدأ حرية التجارة الذى كانت دول أوربا تعمل على نشره حينذاك ، فقد سعت كلتا المعاهدتين الى فتح أسواق بلاد الدول العثمانية أمام المنتجات الأوربية(٣٥) .

أما اسماعيل فكان أكثر حكام مصر تعاملا مع الأوربيين ، لهذا كان أعظمهم قدرة على ادراك مساوىء الامتيازات الأجنبية، وكان شغوفا باستقلال البلاد ، ويعلم ان الامتيازات تحد من هذا الاستقلال كثيرا بغل ايدى الحكومة عن العمل ازاء الاجانب بمصر من حيث اقرار الأمن وتنظيم الضرائب ، لهذا ولاعتبارات كثيرة راى اسماعيل تعديل شروط امتياز القناة

والعمل على تعديل الامتيازات الاجنبية الاخــرى تعديلا يتفق مع أطماعه وهى استقلال البلاد ، وقد قطع اسماعيل شـــطرا كبيرا من هذا الغرض(٣٦) ، فأما عن قناة السـويس فقد ســعى اسماعيل فى تعديل شروط الامتياز التى كانت مجحفة بما يكفل صيانة السيادة المصرية .

واما عن الامتيازات الاجنبية فقد اساء الاجانب تفسيرها ، كما أساءوا استعمالها ، ولما رأى اسماعيل أن سوء تطبيق نظام الامتيازات جعل القناصــل يطغون على ســلطة الحكومة وعرقلة ســير الاصــلاح ، وانه لا يتسنى له تحقيق أمله وهو تحــرير مصــر من القيود الأجنبية الا اذا كســر أغلال الامتيازات ، لهذا أوحى الى وزيره « نوبار » بتقديم مذكرة الى الدول تكشــف عن مساوىء الامتيازات وتقترح ادخال اصــلاحات معينة على ذلك النظام ، وفعلا قدم نوبار تقريره المشــهور الى الخديو اسماعيل عام ١٨٦٧ م موضــحا فيه مســاوىء نظام الامتيازات ، والنظام القضائى المتبع فى مصر والأضــرار التى يتعرض لها الأجانب والاهالى بمصــر بالاستمرار على تلك الحال التى لا تتفق مع نص معاهدات الامتيازات ولا مع روحها(٣٧) ، حيث أصــبحت الامتيازات وســيلة للفوضى والفســاد كما كانت وسيلة للأجانب للسيطرة على الاقتصــاد المصرى .

وقد أوضــح تقرير نوبار ضرورة اجراء اصــلاح كامل لهذا النظام ، وكان فى جوهر خطته يســعى الى انشــاء نظام قضائى مصــرى مســتقل يتكون من ســبعة قضــاة ، الرئيس وثلاثة أعضاء من المصريين ونائب الرئيس وعضوين آخرين من الأجانب ، وفى نفس الوقت انشــاء محاكم مدنية وتجارية اضــافية للنظر فى جميع القضايا الناشــبة بين الغربيين والمصــريين ، مع مراعاة أن يتم نظر الجرائم التى يرتكبها الأجانب بمعرفة قضــاة

ومحلفين أوربيين ، وأرسلت تلك الخطة الى الولايات المتحدة والدول الأوربية(٣٨) .

وفى ١٣ يناير ١٨٦٨ م أرسلت حكومة الولايات المتحدة الى « تشارلز هيل Charles Hale» وكيلها وقنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات تعبر فيها بدرجة من الفتور عن تمنياتها الطيبة المبداية .

وفى غضون هذه الفترة اخذت الادارة الأمريكية تنشد موقف الحكومة البريطانية ازاء اقتراح نوبار ، وفى مايو ١٨٦٨ م أبلغها الوزير الأمريكى فى لندن أن البريطانيين غير متحمسين لهذا المشروع ، مع ذلك ففى يونيو من نفس العام ، وبناء على الحاح الحكومة المصرية غيروا رأيهم ووافقوا على المساهمة فى مناقشة التغييرات المقترحة .

وفى عام ١٨٦٩ م عقد مؤتمر للدول المتمتعة بالامتيازات بما فيها الولايات المتحدة فى مدينة الاسكندرية بغرض دراسة الاصلاحات القضائية المقترحة ، وتعرضت خطة نوبار منذ البداية للهجوم وخاصة من الفرنسيين الذين اجبروه على اجراء عدة تنازلات مهمة منها السماح بأن تكون اغلبية القضاة فى المحاكم على جميع المستويات للأجانب ، والسماح باعادة النظر بأكمله بعد انقضاء فترة خمس سنوات(٣٩) ، وبهذا لعب الفرنسيون دورا كبيرا فى أن يخدم النظام القضائى الجديد الجاليات الأجنبية ويسهل اقامتهم فى مصر ، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقر مثل هذه القرارات دون الرجوع الى الدول صاحبة الامتيازات التى طغى نفوذها على سلطة الحكومة .

وفى ١٦ مارس ١٨٧٠ م أرسلت الادارة الامريكية الى « هيل » قنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات صدقت فيها من حيث المبدأ على هدف وخطة المحاكم المقترحة ، ولكن بعد اضافة تحفظ متعلق بضرورة موافقة الكونجرس على اى تغييرات فى معاهدة عام ١٨٣٠ م الموقعة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، ولسبب ما مجهول تم سحب هذه التعليمات ولم يظهر الادارة الأمريكية أى موقف آخر حتى عام ١٨٧٣ م عندما فكر « جورج بوكر George Böker الوزير المفوض فى الآستانة أن قرار الولايات المتحدة سيكون متأثرا تماما بقرار الدول الاوربية الكبرى التى لها مصالح مباشرة أكثر مع مصر .

وأخيرا وفى نهاية عام ١٨٧٣ م وافقت انجلترا والنمسا وروسيا والمانيا والسلطان العثمانى على الاقتراحات الجديدة الخاصة بالمحاكم ، ولاجبار فرنسا على الموافقة كانت الحكومة المصرية متلهفة على ضمان الحصول على موافقة الولايات المتحدة .

وفى ٢٧ مارس ١٨٧٤ م أصدر الرئيس جرانت قرارا أعلن فيه ايقاف العمل بقانون ١٨٦٠ م من أجل قبول تنفيذ تشريعات المحاكم المختلطة المصرية الجديدة .

وفى ٢٨ يونية ١٨٧٥ م أفتتح الخديو المحاكم المختلطة المصرية الجديدة باحتفال عظيم فى غياب الفرنسيين ودون موافقتهم ، وبذلك نجحت حيلته ، وسرعان ما سار الفرنسيون على نفس الدرب ، وبذلك وافقت الدول الأربع عشرة المتمتعة بالامتيازات على النظام القضائى المصرى الجديد(٤٠) .

وقد كانت البداية الرسمية لعمل المحاكم المختلطة المصرية فى أول يناير ١٨٧٦ م ، ولكنها من الناحية الواقعية لم تبدأ فى

نظر القضـــــايا الا اعتبارا من ٢٤ فبراير١٨٧٦ م ، وطبقا لمرسوم انشـــــائها كانت هناك ثلاث محاكم ابتدائية ، فى الاسكندرية والقاهرة والزقازيق (المنصـــورة فيما بعد) ، كل منها بها سبعة قضـــاة ، أربعة من الاجانب وثلاثة من المصـــريين ، كما كانت هناك أيضـا محكمة استئناف بالاسكندرية تتكون من أحد عشـــر قاضيا سبعة من الأجانب واربعة من المصريين(٤١) .

وبذلك أصبح فى مصر جهازان للقضاء : محاكم أهلية تختص بقضايا المصريين ومن يقبل من الأجانب الاحتكام اليها . والمحاكم المختلطة الجديدة . وبالتالى أصبح هناك قانونان احدهما يختص بشئون المصريين ، والآخر بشئون الأجانب مع المصريين .

والواقع فأن نظام المحـــاكم المختلطة لم يكن يعنى الغـــاء الامتيازات الأجنبية ولكنه نجح فى تخفيف وطأتها والحد من الفوضى القانونية الســـائدة وقتئذ ، واهم ما يميز المحاكم المختلطة عن المحاكم القنصلية الســـابقة ما يلى أن المحـــاكم المختلطـــة نشأت بقرار من خديو مصـــر وبذلك فهى تعد محـــاكم مصـــرية ولا تطبق قوانين الدول الأجنبية وانها جهة قضـــائية واحـــدة تتولى الفصـــــل فى قضايا الأجانب ، الا أن نظام التقاضى أمام المحاكم المختلطة قد وضـــع الأجانب فى درجة أعلى من المصريين بأن جعل لهم نظـــاما وقانونا خاصـــا بهم ، كما حد من ســـــلطة الدولة فى اصـــــدار القوانين اللازمة لســــير الأمور فيها الا بموافقة المحكمة المختلطة(٤٢) ، وبذلك فقد كان تهاون الحـــكام المصـــريين وزيادة عدد الأجانب فى مصر واســـتغلال القناصل وضـــعف الحكومات المصـــرية مســـاعدا على زيادة وطأة الامتيازات الأجنبية واســـتمرارها ، الأمر الذى أدى الى تدخل القناصـــــل والأجانب فى شئون مصـــر الاقتصـــادية ، وبالتالى المساس بسيادة مصر وكيانها .

ونتيجة لتمتع الأجانب بالامتيازات القضائية والمالية والتى ادت الى اعفائهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها ، تمكن بعض المولين الأجانب من اغراء الحكومة على اعطائهم امتيازات للقيام بكثير من الأعمال ، فاستغلوا مرافق التجارة الداخلية والخارجية وأنشاوا الشركات والمصارف وسيطروا على الاقتصاد المصرى ، ولما كان هؤلاء الأجانب معفون من الضرائب التى تعتبر موردا مهما لدخل الحكومة ولاعتبارات أخرى مثل اقدام سعيد فى أواخر أيامه واسماعيل على الاستدانة وظهور مشكلة الديون الخارجية(٤٣) ، الأمر الذى أدى الى ارتباك مالية البلاد ، بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الديون من هذه القروض ، وكان نتيجة ذلك التدخل فى أمور البلاد والذى بدأ بارسال بعثة « ستيفن كيف » الى مصر والتى أدانت اسماعيل ، وان أوضحت جشع المرابين الأجانب ، وبدأ التدخل السياسى عندما أصدر اسماعيل أمرا عاليا فى ٢ مايو ١٨٧٦ م بانشاء « صندوق الدين العمومى » لتسلم إيرادات المصالح المحلية والجمارك والسكك الحديدية وبعض المديريات وغيرها المخصصة لخدمة الدين .

وفى اكتوبر ١٨٧٦ م جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين الحق يهم الضرر لتوحيد الديون ، وكانت هذه البعثة تتألف من « جوشن Goschen » الذى يمثل الدائنين الانجليز ، « وجوبير Joubert » عن الفرنسيين ، واقام المندوبان القضايا على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة التى وقعت الحجز على أملاك الدائرة السنية ، كما اقترح المندوبان انشاء نظام المراقبة الثنائية Dual Control (٤٤) التى تتكون من مراقب انجليزى لمراقبة ايرادات الدولة وآخر فرنسى لمراقبة المصروفات(٤٥) .

ونتيجة للارتباك المالى الذى سببه اسماعيل للبلاد أصدر امرا عاليا فى أكتوبر ١٨٧٨ م تنازل فيه عن املاك اسرته البالغ مساحتها ٤٢٥٧٢٩ فدانا للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمان هذه الأطيان لسداد الديون السائرة(٤٦) .

وانتهى الموقف بعزل اسماعيل وتولية توفيق وانتهرت بريطانيا الموقف واحتلف البلاد على نحو ما هو معروف ، ومنذ احتلال مصر ابتدعت بريطانيا منصب المستشار الوزارى لأول مرة فى مصر مثل المستشار القضائى فى وزارة الحقانية ، والمستشار الادارى فى وزارة الداخلية ، والمستشار المالى فى وزارة المالية وهكذا .. وكان هذا المستشار هو السلطة الفعلية فى وزارته ، ولقد وجهت بريطانيا عنايتها الفائقة لكل من المستشار المالى حيث سيطر على اقتصاديات البلاد وشئونها المالية ، والمستشار القضائى حيث سيطر على الشئون القانونية ويستطيع بدوره التأثير على المحاكم المختلطة من ناحية إختيار قضاتها وموظفيها واقتراح القوانين وتعديلها .

ولما كانت بريطانيا لا ترضى بشريك لها فى أمور مصر ، لذلك عمدت الى القضاء على كل نفوذ لأية دولة أجنبية فى مصر حتى تنفرد هى بالسلطة وتصبح وحدها هى حامية الأجانب ومصالحهم فى مصر(٤٧) .

كما كان للاحتلال البريطانى أثره فى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر خاصة رأس المال الانجليزى ، وذلك لاطمئنان الأجانب على رؤوس أموالهم فى ظل الاحتلال ونتيجة لذلك منحت كثيرا من الامتيازات التى ساهمت فى انشاء كثير من شركات الاراضى الزراعية وشركات الرى(٤٨) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ان الأجانب فى ظل الامتيازات الأجنبية التى اتسع

نطاقها فى عهد الاحتلال زاد انتشارهم فى الريف المصرى كوكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وقيامهم باقراض الفلاحين الذين لم يستطيعوا السداد(٤٩) ، الأمر الذى أدى الى نزع ملكياتهم فيما بعد وانتقالها الى الأجانب عن طريق المحاكم المختلطة(٥٠) ، كما أعطيت امتيازات جديدة لانشاء بنوك عقارية لتقديم السلفيات بضمان الاراضى الزراعية والعقارات(٥١) .

ورغم خضوع الأجانب للضريبة العقارية فى عام ١٨٦٧ م والزامهم بدفع عوائد المبانى بموجب الرسوم للخديوى فى ١٣ مارس ١٨٨٤ م وهو المرسوم الذى وافقت عليه الدول صاحبة الامتيازات(٥٢) ، فان هؤلاء الأجانب ظلوا يمانعون فى دفع هذه الضريبة ويحاولون عرقلة تطبيقها بعدم حضورهم مجالس التقدير والمراجعة الخاصة بهم الى أن قررت اتفاقية لندن فى ١٨٨٥ م السماح للحكومة المصرية بالمضى فى فرض هذه الضريبة رغم امتناع الأجانب عن حضور تلك المجالس ، فبدأوا من ذلك الحين فى دفعها بانتظام ، كما وافقت تلك الدول (صاحبة الامتيازات) على قبولها اخضاع رعاياها لضريبة الباطنطا (أو المهن) الصادرة بدكريتو ٨ مارس ١٨٩١ م وان لقيت مقاومة شديدة من قبل الاجانب انفسهم فاضطرت الحكومة الى الغائها فى السنة التالية مباشرة ، وقد عجزت الحكومة فى ذلك الحين عن فرض ضريبة التمغة ، كما عجزت عام ١٩١٢ م عن فرض رسم هين على التركات ، وكان ذلك بسبب ما لقيته الحكومة فى هذا الصدد من معارضة الجاليات والشركات الأجنبية فى مصر ، وما لقيه هؤلاء من مؤازرة دولهم فى ذلك ، ولم تستطع الحكومة فرض هذه الضرائب على المصريين وحدهم حتى لا تخلق تفاوتا بينهم وبين الأجانب أمام الضريبة — وان كان هذا التفاوت موجودا من قبل —

وانتهى الأمر بتحمل الزراع وحدهم العبء الأكبر من الضـــرائب المباشــــرة التى كانت تتمثل فى ضــريبة الأطيان ، كما اضطرت الحكومة الى الاعتماد فى جزء مهم من مواردها على الضــــرائب غير المباشرة واهمها الضرائب الجمركية(٥٣) .

وهكذا زاد النفوذ الأجنبى زيادة ملحوظة تحميه الامتيازات الأجنبية التى أعفتهم من الضـــرائب وأصبح راس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد يســـيطر على معظم النشـــاط التجارى والمالى(٥٤) ، فعلى ســبيل المثال كانت مجالات استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر عام ١٨٨٣ (الممثلة فى شركات الأراضى والنقل والصـــناعات والتجارة والرهونات وقطاع المصارف) نحو ٨٢٠٠٫٠٠٠ جنيــه(٥٥) ، زادت فى عـــام ١٩١١ م الى ١٤٦٠٤٢٣٠ جنيه مضافا اليها قطاع التجارة(٥٦) .

وهذا ما جعل البعض يرى أن رأس المال الوطنى لم تكن أمامه فرصـــة متوازية أمام الاستثمار الأجنبى مما نتج عنه ايجاد طبقة وسطى أوربية (برجوازية) فى مصر(٥٧) .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى اغلق البحر المتوســط فى وجه الملاحة التجارية مما أدى الى صــعوبة وزود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وقام بعض الراســماليين الاجانب من دول الوســط (المانيا ــ النمسا) بتصــفية أعمالهم فى مصر ، ومن هنا اتيحت الفرصـــة لأصحاب رؤوس الأموال المصــريين لتوسيع نشاطهم الصناعى والتجارى الى حد ما لتغطية الاحتياجات(٥٨) .

واســـتطاع الاجانب تحقيق أرباح طائلة بســبب ظروف الحرب هذه ، ولكن دون أن يدفعوا ضـــرائب للحكومة المصرية فى ظل نظام الامتيازات ، كما انتشــر السماسرة والمضاربون

يتاجرون ويؤسسون شــركات وهمية ويبيعون ويشــترون ويرتكبون عشــرات من جرائم النصــب مســتندين الى حماية وتســتر الســلطات الانجليزية والقضــاء المختلط(٥٩) ، كما ســاهمت الحرب فى ارتباط مصر ببريطانيا تجاريا اذ أعطت لنفسها حق احتكار صــادرات مصر وخاصة القطن(٦٠) .

على أن ثورة ١٩١٩ م التى قامت فى أعقاب الحرب أثارت روح الوطنية فى مصــر مما أدى الى الاتجاه نحو مقاطعة البنوك وشــركات التأمين الانجليزية وتفضيل الصــناعات الوطنية وتشــجيعها ومقاطعة التاجر والتجارة الانجليزية مقاطعة تامة(٦١) وتمهد الطريق لانشــاء « بنك مصــر » عام ١٩٢٠ م ، أول مؤسسة مصــرفية مصــرية براسمال قدره ٨٠٠٠ جنيه لمنافسة المؤسسات المصــرفية الاجنبية الكثيرة الموجودة فى مصر(٦٢) ، والعمل على حماية المدخرين المصــريين من جشــع هذه البنوك الأجنبية ، وحماية الاقتصــاد المصــرى ، بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها الى شتى المرافق الاســتثمارية(٦٣) حيث قام البنك بتأسيس ومعاونة كثير من الشــركات بالمساهمة فى رؤوس أموالها(٦٤) مما أثار غضــب أصــحاب رؤوس الأموال الأجنبية والقيام بتمويل كثيرمن المشــروعات الصــناعية والزراعية ، خاصــة عمليات تمويل القطن ، وتقديم القروض الى المزارعين والتجار بضمان عقود الأراضى الزراعية والعقارات التى كانت تؤول للبنك عن طريق صدور أمر اختصاص من قبل المحاكم فى حالة عدم السداد(٦٥) .

ورغم هذا فقد زاد نشــاط البنوك الأجنبيــة وزاد عدد فروعها فبلغت نحو ٥٨ فرعا فى عام ١٩٢٠ م بعد أن كانت ستة أفرع فقط فى عام ١٨٨٠ م ، وفى بنوك احتكارية قامت بدور مهم فى تسلط الراسمال الأجنبى على الاراضى المصرية(٦٦) .

* * *

فى عام ١٩٣٠ م بدات مرحلة مهمة جديدة بتعديل بعض اتفاقيات الامتيازات التجارية التى كانت تربط مصر بالدول الأجنبية نتج عنها اصدار تعريفة جمركية جديدة(٦٧) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ م فى ١٤٠ فبراير ١٩٣٠ م(٦٨) ، مما هيأ المناخ لموجة جديدة من التصنيع تتميز بسياسة الاحلال محل الواردات الأجنبية فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة وخاصة المنسوجات القطنية .

وعلى هذا الأساس فرضت على المواد الخام والوقود رسوما أقل من قبل ، وثبتت الرسوم على المواد نصف المصنعة فى الحدود ما بين ٦٪ و ٨٪ ، أما المواد المصنعة فقد فرضت عليها رسوما تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ ، وزيدت الرسوم بنسبة عالية على السلع المصنوعة كالمنسوجات والأحذية لحماية المصنع منها محليا ، وفى عام ١٩٣١ فرض رسم قيمى عام قدره ١٪ زيد فيما بعد(٦٩) .

والجدير بالذكر ان رسوم الوارد التى فرضتها تعريفة عام ١٩٣٠ م قد اهتمت بتحقيق الغرضين المالى والاقتصادى ، فأما الغرض المالى فهو الحصول على موارد الخزانة حيث كانت يد الدولة مغلولة فى فرض الضرائب المباشرة ، لذلك روعى فى الرسوم الجمركية الجديدة أن تحدث زيادة معتدلة فى الحصيلة وقد تمت زيادتها لرفع الرسوم ونشاط حركة الواردات .

أما الغرض الاقتصادى فنجده ممثلا فى تشجيع وحماية الانتاج المحلى ، فقد خفضت التعريفة عام ١٩٣٠ م على الآلات والأدوات الزراعية والسماد اللازم للزراعة ، بينما رفعت تلك التعريفة على المنتجات الزراعية التى يوجد لها مثيل فى مصر ؛

على أن الحماية لم تكن مقصـــورة على الزراعة ، بل امتدت على الأخص الى الصـــناعة ، فكما ســبق نجدها خفضـــت على المواد الأولية والآلات والعدد اللازمة لها ، بينما جعلت متوســطة على الســـلع نصـــف المصـــنوعة وعالية على التامة الصنع(٧٠)) ، أضـــف الى هذا امكانية مساهمة هذه التعريفة فى تشـــجيع الصـــادرات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية نوعا ما بين طبقات الشـــعب المصـــرى من حيث الدخول ، كما ادت الى تقليل المنافســـة الأجنبية الى حد ما ، واســـتعادة بعض حقوق مصـــر المســـلوبة من قبل الدول صـــاحبة الامتيازات منذ زمن بعيد .

وقد اســـتمر حال مصـــر تحت ســـيطرة الراســـمالية الأجنبية المتمتعة بالامتيازات ، ولم تكن الحكومة المصـــرية تملك ادارة قادرة على تنفيذ التشـــريعات وفرضـــها على عدد كبير من المشـــروعات الصـــغيرة ، اما الذين كانوا يملكون ويديرون معظم الوحدات الانتاجية الكبيرة فى مجالات الصـــناعة والتجارة هم الأجانب الذين كانوا يمارسون اعمالهم متحصنين بالامتيازات الممنوحة لهم منذ أمد بعيد ، ولم يكونوا يخضـــعون للتشـــريع المصـــرى حتى عام ١٩٣٧ م تاريخ الغاء هذه الامتيازات ، وكان من غير المنطق أن تفرض قوانين على المشـــروعات المصـــرية لا تطبق على منافستها من المشروعات التى يملكها الأجانب(٧١) .

* * *

على كل حال يرجع تاريخ الســـعى فى الغاء الامتيازات الأجنبية الى فترة الحرب العالمية الأولى ، فلما خرجت مصـــر عن ســـيادة الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ بموجب الحماية البريطانية كان من المفروض أن تتحرر من مختلف الأنظمة التى ورثتها عن هذه الدولة وخاصة أنظمة الامتيازات الأجنبية(٧٢) ، الا أن بريطانيا كانت قد نجحت فى الربط بين احتلال البـــلاد

والامتيازات الأجنبية وادعت لنفسها حق حماية الأجانب والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم على نحو ما سبق ، لذلك بدأت سلسلة مفاوضات بين الجانبين المصرى والانجليزى للوصول الى طرق سلمية للتخلص من هذه الامتيازات ، وكان هذا يقترن بموضوع الغاء الحماية واستقلال مصر ومن ثم فقد كان قاسما مشتركا فى سلسلة المفاوضات التى بدأت بمفاوضات سعد — ملنر حتى قبل اعلان تصريح فبراير ١٩٢٢ م وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ م(٧٣) .

وانتهت الجلسات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٣٦م الى عقد اجتماع فى ١٢ اغسطس ١٩٣٦ م بين الوفدين المصرى والبريطانى للتوقيع على النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات والمسائل الأخرى .

ومن الملاحظ ان بعض مواد معاهدة ١٩٣٦ م اشارت الى سوء نظام الامتيازات ما يوجب الغاءها ، ففى المادة(١٣) اعترفت الحكومة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ، وان مصر ترغب فى الغاء تلك الامتيازات بلا ابطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة تحقيقا لالغاء الامتيازات ، وينص هذا الملحق على :

١ — ان الأغراض التى ترمى اليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة

المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ ــ تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد :

(أ) الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال المحاكم كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ ــ ان حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تتعارض بتاتا فى التدابير المشار اليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر(٧٤) .

وبقدر ما فى هذه المعاهدة من الغاء للامتيازات الأجنبية ، فانه تم اعفاء القوات البريطانية بمصر والبعثة العسكرية البريطانية من بعض البنود المهمة التى تناولت الضرائب على العقارات وأجهزة الراديو والمراكب الخاصة والسيارات ، فى حين أعفى أعضاء البعثة العسكرية البريطانية من الضرائب المباشرة التى تقررها الحكومة والمجالس البلدية بلا قيد ، وقد رفضت الحكومة المصرية ولكن قبلت فيما بعد ، وبهذا

احتفظت بريطانيا بالســــيادة ، كشىء أســاسى فى معاهدة ١٩٣٦ م(٧٥) .

أما عن رد الفعل لدى الاجانب والمصـــــريين ازاء ذلك فمن الملاحظ أن الأجانب توقعوا وضـــع قوانين للايرادات يقع عبؤها الأكبر على كاهلهم ، وادعى بعضـــهم صـــراحة ما يتعلق بضريبة الأطيان التى لا تعفى الأجانب منها ؛ خاصـــة ان الأراضى التى يملكها الأجانب أعلى قيمة من الأراضى التى يملكها المصريون ، وان هذا الفرق يميل الى النمو والزيادة ، وفى هذا المجال نجد أن المصـــــريين أصـــــروا على أن تكون فترة الانتقال للمحاكم المختلطة لمدة وجيزة تصل الى خمس سنوات فقط ، ولكن أصحاب الأعمال الفرنســـيين ألحوا على أن تكون ١٥ عاما ، وتقـــديرهم فى ذلك أن هذه المدة تكفى لنمو نظام القضـــــاء المصـــرى وهيئة من المحامين الذين يتمتعون بالمزايا والمؤهلات اللازمة ، أما الجاليات الأجنبية فى القاهرة فقد انتقدت المقترحات المصـــرية ، وكان المسئولون البريطانيون فى مصـــر يرون انه اذا نفذت المقترحات فانها تقضى على الضـــمانات القضـــائية التى تحمى الأجانب الذين يعيشون فى مصر ، وتضر بالتجارة المصرية(٧٦) .

كما تخوف من ذلك أيضا رجال الصـــناعة وقدموا للحكومة المصـــــرية مذكرة عن مشـــــروع التشريع المقترح وانه يجب أن ترجأ مسالة هذا التشـــــريع حتى بعد مؤتمر الامتيـــــازات الأجنبية(٧٧) ، وقد قبل المصـــريون المعاهدة (١٩٣٦ م) باعتبارها خطوة فى طريق الاســـتقلال ولما بها من بعض المزايا مثل اعتراف بريطانيا بأن وجود الامتيازات فى مصـــــر لم يعد يتفق وروح العصر ،وانها ستعاون مصر فى الغائها .

فى ٨ مايو ١٩٣٧ م تم التوقيع فى مونتريه على الغـــــاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، كما تقرر الغاء المحاكم المختلطة بعد

فترة انتقـــال مدتها ١٢ عاما تنتهى فى أكتوبر ١٩٤٩ م ، ونص الاتفاق على خضـــوع الأجانب للتشـــريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجـــارية والادارية والمالية وغيرها ، وان التشـــريع الذى يســرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها على وجه العموم فى التشـــريع الحديث ، ولن يتضـــمن فى المســائل المالية على الخصـــوص تمييزا مجحفا بالأجانب أو الشـــركات المؤسسة وفقا للقانون المصـــرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية (المادة الثانية)(٧٨) ، وقد الحق بالاتفاق تصـــريح من الحكومة المصـــرية « ان الحكومة الملكية المصـــرية لا تنوى حتى بعد فترة الانتقال أن تتبع ســـياسة مضادة ترمى الى التمييز المجحف بالأجانب ، كما أن الحكومة المصـــرية على اســـتعداد لعقد معاهدات اقامة وصـــداقة مع الدول المختلفة(٧٩) .

والحق انه لم يفد من هذه المعاهدة من المصـــريين فور البدء فى تنفيذها الا بعض كبار الماليين ، وبعض كبار ملاك الأرض ، فقد اتجه بعض كبار الملاك الى توظيف اموالهم فى الشـــركات التجارية والصناعية القائمة ، كما اتجه كبار الماليين الى شراء العزب والأطيان(٨٠) .

وكان لالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بعض المشـــاكل منها ، أن هذا الالغاء يلحق الضـــرر بالأجانب المقيمين فى مصر خاصـــة من حيث الضـــرائب ، كما ان هؤلاء الأجانب لا يستطيعون ان يعيشـــوا ويتاجروا فى مصـــر وهم يخضـــعون لنظـــام قضـــائى وطنى لم تكن لديهم ثقة كبيرة فيه ، مما قد يؤدى الى قيامهم بسحب رؤوس أموالهم ومشـــروعاتهم التى حملوها الى مصـــر منذ أجيـــال ، وكان أكثر القلقين من هذا الالغاء هم

الفرنسيون(٨١) ، فقد حذرت « مجلة الطان » الفرنسية وطالبت برعاية المصـــالح المادية الفرنســـية فى مصـــر وذلك لأن الغاء الامتيازات يمهد على الأخص لنظام الضـــرائب المصـــرية بحيث تكون باهظة على الأوراق المصرية التى يمتلكها الفرنسيون(٨٢) .

كما أثار مؤتمر مونترو مخاوف الأجانب المقيمين فى مصـــر خاصة على منشآتهم الصحية والتعليمية والخيرية والاقتصـــادية الموجودة فى مصـــر ، ولهذا تم التفاهم على أن تســـتمر هذه المنشآت فى متابعة نشـــاطها على ان تخضـــع لولاية المحاكم المختلطة وأن تســـرى عليها القوانين واللوائح المصـــرية بمـــا فيها القوانين المالية ، ونظرا لاهمية هذا الموضـــوع تم تبادل الخطابات بين الوفد المصـــرى ووفود كل من الولايات المتحـــدة وانجلترا وأســـبانيا وفرنسا واليونان وايطـــاليا وهولندا(٨٣) ، وبصـــرف النظر عن كل هذه التخوفات . فان هذا الالغـــاء اعطى امـــر ســـيادتها .

هوامش الفصل الأول

(١) د . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ، ص ٢٦٠ .

(٢) د . جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٤٣٢ — ويطلق على هذه الامتيازات بمعاهدة التجارة التى تسمى معاهدة Capitulation نسبة الى انها قد صيغت فى شكل فقرات ومواد ، ثم عرفت بعد ذلك بأنها معاهدة الامتيازات الأجنبية ، وظلت آثارها فترة طويلة حتى القرن العشرين .

(٣) Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks, Beirut, 1968, P. 207.

(٤) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٥) د . جلال يحيى : عصر النهضة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٥٥٢ — ٥٥٤ ، وانظر أيضا :
Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.

وكما كانت اتفاقات فرنسا مع الدولة العثمانية تدعمها فى صراعها ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وفى الحروب الايطالية ، فانها كانت تدعم قوات كل منهما فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ضد السيطرة الاسبانية ، انظر : د . جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، ص ٤٣٢ .

(٦) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر (تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة) ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ ، ص ١٨٣ .

(٧) د . جلال يحيى : مصر النهضة والعالم الحديث ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٥٥٢ — ٥٥٤ .

(٨) د . جلال يحيى : مصر الحديثة (١٥١٧ ـ ١٨٠٥) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ص ٢٢٧ ـ ٣٢١ .

(٩) البرت فارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنايت : مصر وكيف غدر بها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٢٧٩ .

(١٠) ب . س . جيرار : ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية فى مصـــــر فى القرن الثامن عشر جـ ١ ، من كتاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة الخانجى ، مصر ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٨ .

(١١) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٢) فرغلى على تسن : اسيوط فى النصف الأول من القرن التاسع عشر رسالة ماجستير غير منشورة : آداب سوهاج ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٩ .

(١٣) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(١٤) هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦١ .

(١٥) نفسه ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦١ ، ٢٦٥ .

(١٦) د . نبيل عبد الحميد : النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، الجمعية المصرية التاريخية ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٧) Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.

(١٨) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(١٩) فرغلى على تسن : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

وقد قررت المعاهدة المبادىء والقواعد الآتية :

ـ حرية الرعايا الانجليز ومن فى خدمتهم فى شراء اى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها ، كما يتعهد الباب العالى بالغاء الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها من مكان الى آخر .

— تحديد رسوم الاستيراد بمقدار ٥٪ والتصدير بمقدار ١٢٪ من قيمة البضاعة .

— تطبيق نصوص المعاهدة على أجزاء الامبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة فى مارس ١٨٣٩ . انظر : د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢٠) محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٣٠ ، ص ٤٤ — ٤٦ .

(٢١) د . أحمد احمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ ، ص ١١١ .

(٢٢) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٣) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢٤) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢٥) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٦) دافيد س . لاندز ، ترجمة ، د . عبد العظيم أنيس : بنوك وباشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٨٠ .

(٢٧) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٢٨) د . مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، حـ ٤ (الادارة والاستغلال) ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٦ .

(٢٩) وكان هذا الامتياز يحوى شروطا مجحفة أهمها :

— تترك الحكومة المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة أو اتاوة ما قد يلزمها من الأراضى المملوكة للأفراد .

— تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر ما تحتاج اليه من مواد . انظر : محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس شريان الرخاء للعالم ، مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

— يكون عمال الشركة ومن يقطنون البرزخ موضع الاستثمار خاضعين للشركة دون الحكومة المصرية .

— تسمح الحكومة للشركة بمد قناة عذبة تخرج من النيل عند القاهرة الى قناة السويس ، ويكون للشركة وحدها الحق فى استعمال هذه القناة وان تبيع مياهها للمزارعين بالثمن والشروط التى تعينها الشركة . انظر : ميشال سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ .

— أن يكون أربعة أخماس العمال من المصريين .

— أن تتنازل مصر للشركة عن جميع الأراضى الصحراوية — التى كانت خالية من السكان فى ذلك الوقت — التى يمكن أن تروى بمائها كما منحت حق امتياز الملاحة فى القناة وغيرها من الامتيازات التى كانت كلها رهنا بتصـــــديق السلطان ، انظر : فارمان : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٠) د . مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٣١) وكان الامتياز الذى منح للشركة ينص على انها شركة مصرية مساهمة ، ومعنى ذلك أن مركزها الرئيسى يجب أن يكون فى مصر ، ولكن ديلسبس وشركاءه قرروا أن يكون مركزها فى باريس بحجة تنظيم الاكتتاب والاعلانات القضائية ، وقد بلغت أسهم فرنسا نحو ٢٠٧١١١ سهما وبقى أكثر من ١٠٠ر٠٠٠ سهم معلقة لانجلترا والولايات المتحدة وغيرها ثم بارت فابتاعها ديليسبس لوالى مصر الذى أصبح من كبار المساهمين فى الشركة ، انظر : د . مصطفى الحفناوى : قضـــية قناة السويس ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٣٨ ، ٤٣ ، وانظر أيضا : ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣٢)) دار الوثائق القومية ، محفظة ٤١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وتقارير عن صندوق الدين ، مذكرة فى كتاب « دين مصر العام The Pupbli Debt of Egypt للاستاذ/عبد المقصود حمزة ، مايو ١٩٤٤ .

(٣٣)د . على الدين هلال : التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣٤) لاندز : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٥) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، س ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣٦) د . سعيد عبد الماجد : المركز القانونى للشركات المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(٣٧) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣٨) د . لينوار تشاجرز رايت ، ترجمة ، د . فاطمة علم الدين عبد الواحد : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ — ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٠ .

(٣٩) نفسه ، ص ١٣ ، ١٣١ .

(٤٠) نفسه ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

والدول الأربع عشرة المتمتعة بالامتيازات هى : النمسا — بلجيكا — الدانمرك — فرنسا — المانيا — بريطانيا — اليونان — هولندا — ايطاليا — النرويج — البرتغال — روسيا — أسبانيا — الولايات المتحدة الأمريكية .

(٤١) نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٣٢ .

وقد نصت المادة (٩) من المرسوم على أن « لهذه المحاكم سلطة قضائية على جميع أطراف الدعاوى القضائية فى الأمور المدنية والتجارية بين الوطنيين والأجانب أو بين الأجانب من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أن لها أيضا سلطة قضائية على التصرفات العقارية بين المصريين والأجانب من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة » ، ومع ذلك فمن المهم معرفة أن نطاق قانون الجنايات واعلان الافلاس فيما يتعلق بالأجانب بقى خارج السلطة القضائية للمحاكم الجديدة ، فقد استمر كما كان فيما مضى من اختصاص المحاكم القنصلية .

(٤٢) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ — وقد قام بوضع التقنينات أحد المحامين الفرنسيين بالاسكندرية هو الأستاذ « مونورى Maunoury » الذى اقتبسها من القوانين الفرنسية بعد أن اختصرها وادخل عليها بعض التعديلات مستوحيا فى ذلك القضاء الفرنسى وبعض أحكام الشريعة الاسلامية والعرف المصرى ، وهذه المجموعات هى :

القانون المدنى المختلط — قانون التجارة المختلط — قانون التجارة البحرية المختلط — قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط — قانون العقوبات المختلط — قانون تحقيق الجنايات المختلط — ، انظر : د . شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٦٣ .

(٤٣) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

وكان أول قرض لاسماعيل عام ١٨٦٤ بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، وقد رهن اسماعيل ضرائب أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد الأقساط ، وفى

عام ١٨٦٥ كان القرض الثانى بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات وسمى « بدين الدائرة السنية الأول » ، ورهن اسماعيل فى سبيل الحصول عليه ٣٦٥ فدانا من أملاكه الخاصة ، والقرض الثالث عام ١٨٦٦ وكان بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات قيمة الهدايا التى أرسلها للسلطان العثمانى ورجال حكومته ، وفى عام ١٨٦٧ بلغت الديون السائرة عشرة ملايين من الجنيهات ، وكان الغرض من هذا القرض توحيد الديون السائرة ولكنه لم يستعمل فى تلك القرض بل صرف فى بناء الأوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران وغيرها ، ومن أهم قروض اسماعيل قرض عام ١٨٧٠ وما يسمى « بدين الدائرة السنية الثانى » بضمان أراضيه الخاصة وفى عام ١٨٧٣ اقترض اسماعيل مبلغ ٣٢ مليون جنيه لتسديد الديون السائرة ، وقد رهنت الحكومة مقابل هذا الدين ايرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجزءا من ايرادات المقابلة .

(٤٤) د . محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ــ ١٤٦ .

وكان اقتراح « كيف » لانهاء الارتباك المالى وضع الادارة المصرية تحت المراقبة لضمان الدقة فى سير الأعمال والاقتصاد فى النفقات ، وأن تتألف لجنة الدين العام وتتسلم من المراقبين الانجليزى والفرنسى الايرادات وتضع ما كان مخصصا منها لخدمة الديون فى بنكى انجلترا وفرنسا ، كما أنشئت اللجنة المختلطة لادارة السكك الحديدية .

(٤٥) د . الهيطة : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٤٦) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ــ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ١١٥ .

وكان هذا القرض مع بيت روتشيلد بمبلغ ٨٫٥ مليون جنيه استرلينى .

(٤٧) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٤٨) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، شركات وجمعيات ، ١/١ شركات ، مجموعة ٢٥٨ شركات وجمعيات فى ١٨٨٠/٦/٢٣ ، وانظر أيضا : د . على بركات : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٤٩) د . محمد جمال المسدى : الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، الجمعية التاريخية المصرية ، ص ١٠٨ .

(٥٠) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٥١) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(٥٢) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٥٣) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥٤) Charles Issawi : Egypt an Economic and Social analysis, Oxford University Press, London, New Yourk, 1947 , P. 17

(٥٥) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤٩٣ .

(٥٦) A.E. Crouchley : The Investmen of foreign capital in Egyptian campanies and public debt, Cairo 1936, P. 166.

(٥٧) د . على الدين هلال : المرجع السابق ؛ ص ٢٥ — ٢٧ .

(٥٨) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٥٤ .

(٥٩) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٤١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ ، ٦٠٦ ، وانظر أيضا : حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصادى المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ ، ٧٤ ، ٧٥ .

(٦٠) د . لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .

(٦١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية — ثورة ١٩١٩ جـ ١ ، طبعة ثالثة ، دار ومطابع الشعب ، ١٩٦٩ ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٦٢) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ ، ص ٢٢٢ .

(٦٣) د . محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك ، طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٦٤) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها فى مصر ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٦٥) الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط ، حافظة ١ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات مسجل رقم ٣١٢ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ ، وثيقة
Dossier No. 1581/217 B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945)

قضية تحت رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٢٩ .

وكذلك محفظة :

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. I, No. 399, Vol. I, Assiout 311 — 9/4/1937, Vol. 22, Fal 199, controle 36634 Quitt 672, Assiout 355, 20/4/1937 — controle 00026 Quitt I Assiout 381 — Mineh 602 — 1/5/1937.

(٦٦) أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦٧) ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ — ١٩٧٣ — دراسة نظرية تطبيقية — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(٦٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ — وجاء القانون بجداول شاملة الرسوم الجمركية بمعدلات منخفضة على المواد الأولية ، وأكثر ارتفاعا فى السلع نصف المصنوعة وأكثر من ذلك على السلع تامة الصنع .

(٦٩) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، وانظر أيضا : بنت هانسن ، كريم نشاشيبى ، ترجمة ، حسن السيد قنديل : أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(٧٠) التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مرجع سابق ، وانظر أيضا : د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٧١) باتريك أوبريان ، تعريب خيرى حماد . ثورة النظام الاقتصادى فى مصر — من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية — المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٧ .

(٧٢) فؤاد كرم : الأجانب فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ١٥ .

(٧٣) المملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ ، ص ٣ — ٨ .

(٧٤) المملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سابق ، ص ١٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر أيضا : مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى ،

جلسة ١٩٣٦/١١/٢ — ١٩٣٦/١١/١٩ ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٢٧ ، ٢٨. — وجاء فى المادة رقم (٨) أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات ، بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية العثمانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع بها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب انجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، انظر : المملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ ، وانظر ايضا : د . راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

وبلغ عدد القوات البريطانية الذين تركوا فى منطقة قناة السويس بحجة الدفاع عنها الى أن تصبح القوات المصرية أهلا للقيام بهذه المهمة حوالى عشرة آلاف جندى و ٤٠٠ طيار ، بالاضافة الى العدد اللازم لهم من الموظفين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ، وتم الغاء منصب المندوب السامى البريطانى واتفق الطرفان على تبادل السفراء ، انظر : مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة ، ص ٢ ، وانظر أيضا : سيرزانيان ، ترجمة ، د . عاطف عبد الهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

(٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٣/١٩ ، المادة رقم ٩٠ فى ١٩٣٨/٧/٥ ، وانظر أيضا :
J.C. Hurewitz : Diplomacy in the near and Middle East A Documentary Record 1914 — 1956, Vol. II, London, P. 259.

(٧٦) الأهرام ، عدد ١٧٨٣٨ فى ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٧٧) P.R.O. 498, F.O. 407 ,221 J. 686/0/16, No. 7, No. 172, 4/2/1937, P. 6.

(٧٨) الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ فى ١٩٣٧/٨/١ (المادة الثانية من اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧) ؛ وانظر : فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر .

(٧٩) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحاتة : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٥ ، ١٦ — والمادة الثالثة من اتفاقية مونترو تنص على « يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٩٤٩/١٠/١٤ ، وابتداء من ١٩٣٧/١٠/١٥ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصر يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها بهذا الاتفاق ، وتسمى المدة من ١٩٣٧/١٠/١٥ الى ١٤/١٠/ ١٩٤٩ « فترة انتقال » .

وتنص المادة الثامنة على انه « لا يجوز للمحاكم القنصلية ابتداء من التاريخ المذكور قبول اية دعوة مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ، أما الدعاوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها امامها الى ان ينصل فيها نهائيا ما لم تتقرر احالتها للمحاكم المختلطة ، انظر فى ذلك : د . البراوى : المرجع السابق ، ص ١٧٠ ، وكذلك : فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٨٠) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، طبعة أولى ، دار شهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٨١ — ٨٣ .

(٨١) الأهرام ، عدد ١٧٨٣٨ فى ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٨٢) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى/١٩٣٩/٢ .

(٨٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، ونشة ١٧ فى ١٩٤٠/٢/١٧ .

الفصـــــل الثـــانى

الاطار القــانونى والاجتماعى للأجــانب فى مصر ١٩٣٧ ـــ ١٩٥٧

الجنسية هى التى تضـــــع القواعد التى تحدد عنصــــر الشعب فى الدولة ، وهى بذلك تخاطب الدولة فى تشـــكيلها ، وتعد نظاما منشـــئا لركن أســـاسى من اركان الدولة(١) ، ولما كانت الجنســـية تعتبر الأساس الذى يقوم عليه كيان الدولة ، فليست هناك دولة بلا رعايا ، ولابد لكل دولة ان تضـــع القواعد التى بناء عليها يتحدد من من الأفراد يعتبر من مواطنيها(٢) .

وبذلك كان أهم الحقوق الرئيســـية للمواطن هو حقه فى الاســـــتقرار والاقامة فى الدولة التى يحمل جنســـيتها ، وهذا بخلاف الأجنبى ، فحق الملكية والوظائف العامة مقصـــــورة على الوطنيين دون الأجانب(٣) ، والجدير بالملاحظة ان هذه الحقوق لم تكن نافذة المفعول فى مصــــر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ م حيث أهدرت من قبل القوى الاستعمارية وامتيازاتها .

وقد تمتع الاجانب بنظام الامتيازات مما ادى الى وفود أعداد كبيرة من المستثمرين والعاملين الأجانب الى مصر ، وتميز الاستثمار الأجنبى بتسلل كثير من الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار الصناعى فى مصر بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية ، وفى ظل المعاملة الممتازة التى تمتع بها الأجانب ورؤوس أموالهم نتج عن ذلك سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، وربطه بالاقتصاد الأوربى(٤) ، وحتى ثورة ١٩٥٢ م ظل الاستثمار الأجنبى يتمتع بالحرية التامة فى توجيه أمواله نحو أوجه النشاط التى يختارها والتى تعود عليه بالربح الوفير ، وقد نتج عن هذه الحرية ان نما الاقتصاد المصرى نموا غير متوازن مما تعرض لفترات عدم الاستقرار(٥) .

وهناك بعض الجنسيات كان لها اثر كبير فى السيطرة على الاقتصاد المصرى ، حيث ركزت نشاطها فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والخدمى : مثل الراسمالية البريطانية واليونانية والايطالية والفرنسية ، وتلى هذه الجنسيات اهمية الجنسية الالمانية والأمريكية والبلجيكية ، وجنسيات أخرى ، هذا بالاضافة الى دور الجنسيات التركية والعربية والتى تعتبر جنسيات أجنبية خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها ، ما لم يكن حاصلا على الجنسية المصرية ، طبقا للقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م(*) ، وتبدو اهمية هذا القانون أنه تضمن الأحكام الخاصة بتأسيس الجنسية المصرية ، وقد استعان المشرع بالرعوية العثمانية — الرعايا المصريين الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية — كأساس لمنح الجنسية المصرية(٦) .

وبسبب قوة نفوذ الجاليات الايطالية والبريطانية والفرنسية لجات كثير من الجاليات الأخرى الى الاحتماء بها والتبعية لها ، والجدير بالملاحظة أن التابع لا يحمل جنسية الدولة فهو من

الأجانب ، ولكنه يشبه المواطن فى تمتعه ببعض الحقوق والمزايا ، ويتمتع بجنسية الدولة التى ينتمى اليها ، ولكنه يتبع أيضا الدولة الحامية(٧) .

وفى هذا نجـــد أن كثيرا من اليونانيين والســـوريين والفلسطينيين والطرابلسيين والأحباش والاسرائيليين والأرتريين احتموا بالايطاليين فى فترة من الفترات ، كما أن بعض الهنـــود والايرلنديين والمالطيين والاســـتراليين والكنديين احتموا أيضـــا بالبريطانيين ، اما الفرنسيون فقد احتمى بهم عدد من ارلماكشيين والجزائريين والتونسيين بالاضـــافة الى بعض الجـــاليات الســـابقة ، هذا بالاضـــافة الى الجنسيـــيات التى تبعت تركيا ومصـــر مثل الأرمن والسودانيين والســـوريين والفلسطينيين والنوبيين واليونانيين وغير ذلك ، كما احتمى بعض الاتراك بدول أخرى مثل مصـــر وايطاليا وبريطانيا ، وانطبق ذلك على بعض المصـــريين(٨) .

ومن الملاحظ ان هذه الظاهرة قد استمرت من عام ١٩٣٧ م الى عام ١٩٤٧ م دون تغيير كبير ، اللهم الا أن بعض الصوماليين احتموا بالايطاليين رغم تراجع قوة نفوذ الايطاليين منذ الحـــرب العالمية الثانية بســـبب الهزيمة التى لحقت بهم ، كما يلاحظ أيضا أن بعض من احتموا بالجاليات صاحبة الامتيازات والنفوذ لا جنسية لهم كالاسرائيليين والنوبيين(٩) ، لذا فان هؤلاء الرعايا يتبعون دولتهم وتشـــملهم فى نفس الوقت حماية دولة من أصـــحاب الامتيازات أو النفوذ او التى يرون حمايتهم فى ظلها ، فالعثمانيون مثلا كانوا يعتبرون تابعين للدولة التى تشـــملهم بحمايتها دون أن يكونوا مع ذلك من الوطنيين بالنسبة لتلك الدولة(١٠) .

وقد استطاع هؤلاء الأجانب بالاعتماد على نفوذ الجاليات

القوية والاحتماء بها أن يكونوا ثروات طائلة لهم فى مصر تسرب معظمها الى الخارج ، فكانوا بذلك اداة لاستغلال المجتمع المصرى واستنزاف اقتصاده .

هذا بالاضافة الى دورهم الفريد فى التعاون مع الوجود الاستعمارى فى مصر ، فقد كان وجود جاليات انجليزية وفرنسية وايطالية والمانية سببا كافيا الى حد ما لتدخل حكومات دول هذه الجاليات بدعوى حماية المصالح رعاياها ، وبصفة عامة فقد كانت اكثر الجاليات ارتباطا بالاستعمار هى الطائفة اليهودية التى سيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت تتحكم فيه بشكل يكاد يكون احتكاريا حتى عام ١٩٤٨ ، وكانت النسبة الأكبر من راس المال اليهودى تستثمر فى شركات الاستغلال الزراعى والعقارى تليها شركات الحلج والغزل والنسيج ثم شركات التأمين والبنوك ومعظم الأنشطة الاقتصادية فى مصر حينذاك(١١) .

وفى عام ١٩٣٧ عقد اتفاق بين مصر وتركيا بشأن الجنسية، أجاز للرعايا العثمانيين الذين من أصل تركى والمقيمين فى مصر الى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م أن يختاروا الجنسية التركية ، كما أجاز لمن قدم منهم مصر بعد هذا التاريخ ان يحتفظ بجنسيته التركية ، وتبادلت كل من الحكومة المصرية والمفوضية التركية فى مصر كشوفا باسماء من اختاروا الجنسية التركية واسماء الذين دخلوا الجنسية المصرية بموجب هذا الاتفاق(١٢) ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السفر واقامة الأجانب فى مصر ، وقد تنفذ فعلا منذ ١١ نوفمبر ١٩٤٧ م ، ثم حل محله القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الذى أخضع اقامة الأجانب وابعادهم للأحكام المتبعة فى العرف الدولى بوجه عام(١٣) .

وبما ان الاجنبى هو كل من لا يتمتع بالجنسية المصرية(١٤) ، فكل تركى أو عربى غير حامل للجنسية المصرية يعتبر اجنبيا ، ومع صدور قانون الجنسية السابق حصل كثير من الأجانب من جنسيات مختلفة على الجنسية المصرية ، وبالأخص رعايا الدولة العثمانية (اتراك وعرب وغيرهم) اعتبارا لطول مدة وجودهم فى مصر ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصلحة الشركات قامت بالتحقق من جنسية كل من « كسير سيمون » وكان رعية عثمانية من أصل البانى ولد واقام بمصر(١٥) ، وكذلك « فرانسوا جاسبار كورتيزى » أجنبى وحصل على الجنسية المصرية لطول مدة اقامته فى مصر منذ ولادته والتحق « بالشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق » كمصرى فى عام ١٩٤١ م(١٦) .

وفى عام ١٩٤٩ م اعتبرت ادارة الجوازات والجنسية أن « رينيه جان نورى » داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م(١٧) .

ولم تكن ادارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية هى الجهة الوحيدة التى كانت تمنح الجنسية المصرية للأجانب ، بل كانت هناك بعض الجهات الأخرى التى لجأ اليها الأفراد لاثبات جنسيتهم والحصول على الجنسية المصرية مثل العمد والمشايخ (وقد حدث ذلك فى بلدة القصير فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ م) ، كما منحت بعض البطريركيات شهادة جنسية ومنها بطريركية الأرمن الكاثوليك بالقاهرة التى كانت تعطى شهادة منها بأن ذلك الشخص وبناء على سجلاتها مولود بالقاهرة (ومن بين الشهادات التى منحتها شهادة للمدعو نصر الله أوهان بن ميخائيل أوهان فى ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ م)(١٨) .

كما نجد أن بعض المسيحيين اللبنانيين كعائلة سرسق وشديد ممن كانوا قد استقروا فى مصر واقتنوا ملكيات

كبيرة حصلوا على الجنسية المصرية وكانوا يعتبرون مصريين رغم عدم اندماجهم داخل المجتمع المصرى(١٩) ، وليس هذا فحسب، فقد كان الاتراك سواء متمتعين بالجنسية المصرية أو غير متمتعين منتشرين فى معظم انحاء مصر تقريبا(٢٠) .

ومن الواضح من خلال الحالات الكثيرة التى حصلت على الجنسية المصرية ان منحها كان ميسرا ولم يكن بها تعقيدات تمنعها ، بل كان بها تهاون متعمد كما كان يحدث من العمد والمشايخ والبطريركيات وغيرها من الجهات التى كان لها حق منح الجنسية المصرية بجانب الجهة الرسمية (ادارة الجوازات والجنسية) .

وحيث ان القانون ينفذ بروحه لا بنصه فقد أجريت المراقبة (مصلحة الشركات) بعد بحث ومناقشات ، بعد الاتفاق مع ادارة الجنسية على اعتبار المصريين هم من كانوا حاملى شهادات جنسية مصرية أو من كان منهم قاصرا وقت حصول والده على الجنسية ، وذلك تنفيذا للمادة (٥) من قانون الجنسية رقم ١٩ السابق ، فيما عدا بطبيعة الحال « المسلمين والاقباط المصريين » ، اذ أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م نص على نسبة معينة من المصريين والمقصود بهم الثابتة مصريتهم بمقتضى شهادات ادارة الجنسية ،او من هم مصريون بلا منازع ، ففى « شركة شيكوريل » على سبيل المثال ، أوضحت أنه بالرغم من الصعوبات الجمة التى تحيط بتوظيف المصريين ذوى الدراية بالعمل وضيق الوقت ، فقد تمكنت من توظيف اكثر من ٥٠ موظفا مصريا حتى صارت النسبة ٢٦٫٩٪ وذلك لعدم وجود مصريين اكفاء فى العمل ــ وذلك طبقا لادعاء الشركة المذكورة(٢١) .

ولم يقتصر الأمر على حصول الأفراد على الجنسية المصرية بمقتضى القانون السابق (١٩ لسنة ١٩٢٩ م) ، بل طالب مجلس النواب بحصول الشركات الأجنبية على الجنسية المصرية وذلك بتحويلها الى شركات مساهمة مصرية ، لأنها تنشأ فى مصر وبمرسوم ملكى مهما كان رأسمالها او مؤسسوها أجانب أو مصريين ، وانما كلمة مصرية هنا فى الحقيقة ليست بالمعنى الوارد فى قانون الجنسية ، اذ الشركة شخص معنوى فقط ، واضافة كلمة مصرية يقصد منها انها انشئت فى مصر(٢٢) .

ومهما يكن من أمر فان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م لم يعد ملائما للأوضاع السياسية الجديدة فى نهاية الأربعينات ، لذا أصدر المشرع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ليحل محله .

وتنطبق أحكام هذا القانون لتشمل مصر والسودان ، وقد جعل المشرع المصرى من التمتع بصفة الرعوية العثمانية أساسا لاكتساب الجنسية المصرية ، فطبقا للقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م تحدد المصريون بأنهم الرعايا العثمانيون المولودون فى الأراضى المصرية من أبوين مقيمين فيها اذا كانوا قد حافظوا على اقامتهم العادية فيها الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، ولم يكتسبوا جنسية أجنبية (المادة الأولى) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون المولودون فى الأراضى المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرى ، سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ولم يدخلوا فى جنسية أجنبية متى حافظوا على اقامتهم العادية فى مصر الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م (الفقرة الرابعة من المادة الأولى)(٢٣) .

ويتضح من النص السابق أن المشرع ردد تقريبا نفس الشروط السابقة فى القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م بضرورة أن يكون الشخص رعية عثمانية والا يكون قد ولد وأقام فى مصر ، أما الجديد فى هذه الحالة فهو قبول الفرد آداء التكليف بالخدمة العسكرية .

وفضلا عن توافر صفة الرعوية العثمانية فى الشخص فان المشرع اشترط ضرورة اقامته بصفة معتادة فى مصر من تاريخ الانفصال القانونى عن الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م حتى صدور القانون ١٩ فى ١٠ مارس ١٩٢٩ م .

أما القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ فلا يعتبر الغيبة المؤقتة كالسفر للسياحة والتجارة أو طلب العلم قطعا للاقامة مادامت نية العودة الى الأراضى المصرية متوافرة (الفقرة الخامسة) ، وبحكم هذا القانون فان أعضاء الأسرة المالكة السابقة يدخلون فى الجنسية المصرية .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين جعلوا اقامتهم العادية فى مصر بعد ٥ نوفمبر ١٩١٤ م وحافظوا عليها حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية ، اذا انقضت مدة السنة دون تقديمه لأطلب امتنع عليه الدخول فى الجنسية المصرية (الفقرة السادسة) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون فى مصر من ٥ نوفمبر ١٩١٤ م ولم يحافظوا على تلك الاقامة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم فى الجنسية المصرية ووافق لهم وزير الداخلية (الفقرة السابعة)(٢٤) .

والجدير بالملاحظة أن المشــرع قد نقل المواد الخمس الأولى من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ووضــعها كلها فى مادة واحدة موزعة على فقرات فى القانون الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م على نحو ما ســبق ، كما اشــترط القانون أن يكون الشخص قد حافظ على اقامته بمصــر حتى صــدور القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وأن يتقدم بطلب الدخول فى الجنسية المصــرية خلال سنة من تاريخ صــدور القانون المذكور ، وموافقة وزير الداخلية على ذلك ، ومن ذلك التاريخ يكون الشخص قد اكتسب الجنسية المصرية او من تاريخ انتهاء السنة .

وقد تميز القانون الجديد ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م بتقييد دخول الأجانب فى الجنســية المصــرية على خلاف التشــريع السابق ١٩ لسنة ١٩٢٩ م الا انه توســع فى حالات ســحب واسقاط الجنســية المصــرية ، ففى شــركة الكروم والكحول المصــرية بأبى المطامير على ســبيل المثال حصــل مدير الشــركة على الجنســية المصــرية قبل ثورة ١٩٥٢ م واســتغلها أســوأ اســتغلال بالنسبة للعمال المصــريين ، وتهريب أموال الشركة الى الخارج ، لذا طالب موظفو الشــركة بضــرورة تطبيق قرار ســحب الجنســية المصــرية من الأجانب الذين يستغلونها ضد مصــالح البلاد على مدير الشــركة المذكورة حيث توافرت فيه هذه الصــفات(٢٥) .

وباكتســاب الشــخص للجنسية المصــرية فقد يكتســبها بالتالى أولاده القصــر وزوجته التى تزوجها قبل العمل بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م(٢٦) ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مدير شــركة الكروم والكحول المصــرية بأبى المطامير حصــل على الجنســية المصــرية واحتفظت زوجته بجنســيتها اليونانية

وابنته بجسيتها الانجليزية(٢٧) ، ويبدو أن ذلك العمل كان يسهل للأجانب الوصول الى أغراضهم . لأن معظم الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية حصلوا عليها للتستر وراءها ومحاولة الافلات من القوانين المصرية المنظمة للأجانب ورؤوس أموالهم فى مصر .

وبهذا نجد أن كثيرا من الأجانب قد حصلوا على الجنسية المصرية خاصة بعد صدور القانون المذكور (١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م) من مختلف الجنسيات ، لدرجة أن الجنسية المصرية كانت تعطى لهم أفرادا وجماعات(٢٨) .

ولم يقتصر الأمر على الأفراد الطبيعيين فى مجال الجنسية ، بل كان يمكن للأشخاص المعنويين التمتع بجنسية الدولة ، فاكتساب الشخص الاعتبارى لدولة ما يحدد حقوقه وامتيازاته، كما أن الدولة تمارس حقها فى حمايته ، حيث تعد جنسية الشخص الاعتبارى أساس تحديد الاختصاص القضائى(٢٩) ، ثم صدر القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م فى ٢٢ يونية ١٩٥٥ م يتيح للشركات الأجنبية فى مصر طلب اكتساب الجنسية المصرية من الحكومة(٣٠) ، أو تحويلها الى شركات مصرية مساهمة مع الاحتفاظ بالملكية الأجنبية والادارة الأجنبية(٣١) .

وقد نص القانون المذكور على انه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سواء أكانت اجنبية أم مصرية الاستمرار فى العمل كشركات مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م اذا كانت تزاول نشاطها الرئيسى فى مصر وسبق لها اصدار ميزانيتين سنتين ماليتين كاملتين على الأقل قبل طلب الترخيص السالف الذكر وذلك طبقا للنظام الذى يلحق بقرار مجلس

الوزراء المذكور دون حاجة الى اجراءات جديدة » (المادة الأولى) .

وقد كثر الحديث والجدل فى الشركات حول هذا القانون خاصة الشركات الأجنبية التى لا تريد تطبيقه ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الملح والصودا المصرية ترى أن الحق الذى قرره القانون الانجليزى فى هذا الصدد للمساهمة والذى تشير اليه الشركة المذكورة هو حق لا نظير له فى التشريع المصرى لذلك فلا يمكن التمسك به .

لذا تولت وزارة التجارة والصناعة وضع انموذج للعقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها بحيث لا تجوز مخالفتها(٢٢) .

ومما لاشك فيه أن القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م لم يختلف كثيرا عما طالب به مجلس النواب عام ١٩٤٤ م ، انما هو تشجيع لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر ، أما عن احتفاظ الاجانب بالادارة فالقانون المصرى كان مازال يترك سيطرة الأجانب على الشركات المساهمة فى مصر حتى ان أراد التشجيع ، وهذا ما يعود بنا الى ما قبل ثورة ١٩٥٢ م .

وقد اتخذ المشرع المصرى موقفا يعكس اتجاها كانت المحاكم المختلطة تسير عليه حيث كانت تطبق على النظام القانونى للشركة الأجنبية قانون جنسية هذه الشركة حتى لو كان نشاطها الرئيسى فى مصر ، وان النظام القانونى للشركة الأجنبية يشمل تمتع الشخص المعنوى بالشخصية القانونية وتنظيمه وادارته ، وقد أكد الفقه المصرى أن الشركة الأجنبية التى يكون نشاطها الرئيسى فى مصر تخضع للقانون المصرى فى كل ما يتعلق بانشائها واجهزتها وطريقة انقضائها .

بل ذهب المشـــرع أبعد من ذلك الى القول بان اخضـــاع النظام القانونى للشـــركة الأجنبية للقانون المصـــرى يقتضى اعادة تأسيسـها فى مصـــر تفاديا للتضـــارب بين القانون المصرى وقانون مركز ادارة الشـــركة ، أو تحويلها من توصـــية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة الى شـــركة مســـاهمة ، وهو أمر أيضا يشـــتمل على تعديل نظام الشـــركة ، الأمر الذى يقتضى أن توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية طبقا لأحـــكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ، حيث ان تأسيس الشركة المســـاهمة فى مصـــر يجعلها شـــركة مصـــرية ، وقد قصـــد المشـــرع تطبيق القانون المصـــرى دون أن يتعدى ذلك الى تغيير جنســـية الشـــركة ، بل ان تحويل الشـــركات الأجنبية التى لها نشـــاط رئيسى فى مصر الى شركات مســـاهمة مصـــرية يخضع لاجراءات خاصة حددها القانون المصـــرى نفسه (القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م)(٣٣) .

ومع الغاء النظام الملكى وقيام النظام الجمهورى فى مصـــر بعد ثورة ١٩٥٢ م أصبح القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م غير ملائم لســـياسة الدولة الجديدة ، (خاصة أن هذا القـــانون لم يختلف كثيرا عن القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م القديم على نحـــو ما ســـبق) فلذا تم اصـــدار القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م ليحل محل القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م(٣٤) .

وقد تميز القانون الجديد عن ســـابقه بانه لم يركز على تعبير (الرعوية العثمانية) ، وفى ذلك تمصـــير لأسس الجنسية المصـــرية ، الا انه جاء بأساس جديد وهو التوطن فى مصر قبل أول يناير ١٩٠٠ م اذا استمر هذا التوطن الى تاريخ العمل بهذا القـــانون .

والجديد فى هذا القانون أنه نص على عدم منح الجنسية المصــرية لطائفتين هما :

(أ) الصهيونية .

(ب) الذين صدر حكم بادانتهم فى جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاءهم للبلاد أو تتضمن خيانتهم لها(٢٥) ؛ والحقيقة أننا نجد فى هذا خطوة جديدة خاصــــة بالنسبة لليهود الذين ســـيطروا على الاقتصـــاد المصـــرى وعملوا فى الفترة منذ عام ١٩٤٨ م (حرب فلســـطين) على تخريب وتهريب الأموال الى الخـــارج .

وتوسع القانون فى حالات اسقاط الجنسية فنص على جواز اسقاط الجنسية المصرية عن كل من غادر الأراضى المصــرية بنية عدم العودة اذا جاوزت مدة غيابه فى الخـــارج ســـتة شهور(٣٦) .

أما عن تعداد الأجانب فى مصر خلال فترة الدراسة فقد كانوا فى تناقص مســتمر بصــفة عامة لتطور الأحداث الخاصة بالظروف الســياسية فى مصـــر ، وقد بلغ عدد سكان مصـــر عام ١٩٣٧ م طبقا للتعداد العام الذى أجرى خلال هذا العام حوالى ١٥٩٢٠٦٣٦ نســمة منهم ١٥٧٣٤١٢١ نسمة مصـــريين و ١٨٦٥١٥ جملة الأجــانب معظمهم من الأوربيين البــالغ عددهم نحو ١٧٦٠٩٥ نسمة .

والجدول التالى يوضح عدد كل جنسية على حدة :

الجنسيـــــة	العـــــــدد
اليونانية	٦٨٥٥٩
الايطالية	٤٧٧٠٦
البريطانية	٣١٥٢٣
الفرنسـيـة	١٨٨٢١
التركية	٣٢٠١
الألمانية	١٧٧٩
الســورية	١٤٢٦
الأسـبانية	١٣٠٨
السويسرية	١٢٤٨
الروســية	١١٧٦
اليوغســلافية	١١٥٤
الرومــانية	٨٩٠
البلجيكية	٤٧١
النرويجيــة	١٢٥
الدانمــاركية	١١٠
أجانب آخرون	١٧٠١٨

المصدر : تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ م ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ،
وانظر ايضا :

Egyptian Government, Ministry of finance Statis-stical and Census Department, Population Census of Egypt, 1937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942, P. 8.

ومن الجدول يتضح أن أكبر الجاليات عددا هى الجالية اليونانية والايطالية والبريطانية والفرنسية حيث بلغ اجمالى عددهم حوالى ١٦٦٦٠٩ نسـمة بنسبة ٨٩٪ من جملة الأجانب ، بينما باقى الجاليات الأخرى لا تتعدى ١٩٩٠٦ نسمة بنسبة ١١٪ منها حوالى ست جاليات تتعدى الألف نسمة وهى التركية والالمانية والسورية والاسبانية والسويسرية والروسـية واليوغسـلافية ، وباقى الجاليات لا تتعدى الألف فهناك الفنلنديون وعددهم نحو ١٦ نسمة فقط(٣٧) .

واذا استبعدنا من هذه القوائم الشـرقيين التابعين للدول الشـرقية والدول الغربية يكون مجموع عدد الغربيين الحقيقيين الذين يقيمون فى مصر حوالى ١٤٢٧٤٩ نسمة(٣٨) .

ومن الملاحظ أن عدد الأجانب قد تناقص عام ١٩٣٧ م عما كان عليه فى التعداد السابق (عام ١٩٢٧ م) بنحو ٣٩٠٨٥ نسمة وهو تناقص شديد وملحوظ وذلك بسبب الظروف السياسية التى مرت بها البلاد وخاصة الغاء الامتيازات الأجنبية فى ذلك العام ، أو بسبب تحقيق الأجانب مكاسـب ضـخمة وعودة البعض منهم الى بلادهم الأصلية ، أو بسبب تمتع بعضهم بقانون الجنسـية السابق والحصول على الجنسية المصرية(٣٩) .

وفى عام ١٩٤٧ م زاد عدد سكان مصر بصفة عامة الى حوالى ١٨٩٦٦٧٦٧ نسمة منهم ١٨٨٢٠٨٥٢ مصريا و ١٤٥٩١٥ أجانب أى بنسبة ٩٩٫٢٪ مصريين و٠٫٨٪ أجانب(٤٠) .

وبالرغم من زيادة عدد المصريين بحوالى ٣٠٨٦٧٣١ . فان عدد الأجانب انخفض بحوالى ٤٠٦٠٠ أجنبى وهو انخفاض شديد يزيد على انخفاضهم عام ١٩٣٧ م .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م بلغ عدد أفراد الجاليات العربية حوالى ٥٩٠٠ عربى أكثرهم من لبنان وسوريا وهى نسبة ليست

كبيرة بالمقارنة بالجاليات الأجنبية الأخــرى بنســبة تزيد على ٤٪ قليلا(٤١) .

والجدول التالى يبين أعداد كل جنسية مرتبة طبقا لعددها ترتيبا تنازليا عام ١٩٤٧ م :

الجنسيـــة	العـــد
اليونانيون	٥٧٤٢٧
البريطانيون	٢٨٢٤٦
الايطاليون	٢٧٩٥٨
الفرنســيون	٩٧١٧
الأتراك	٥٣٧٥
اللبنانيون	١٩١٢
الســـوريون	١٦٩٠
الروس	١١٧٤
اليوغسلافيون	١١٤٥
السويسريون	٨١٩
الأســبان	٦٧٣
الرومانيون	٦٢١
الالمانيــون	٣٧٥
البلجيكيون	٢٩٩
الدانماركيون	١١٢
النرويجيون	٩٩
أجانب آخرون	٨٢٧٣
الجمـــلة	١٤٥٩١٥

المصـــدر :

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407,

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة ، حـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٨٥ .

ما زلنا نلاحظ أن الأربع الجنسيات الأوربية الأولى (اليونانية والبريطانية والايطالية والفرنسية) هى الأكثر عددا حيث بلغ عددهم ١٢٣٣٤٨ نسمة بنسبة ٨٤٪ تقريبا بينما باقى الجاليات لا يتعدى اجماليها ٢٢٥٦٧ نسمة بنسبة ١٦٪ تقريبا ، ويلى ذلك الجنسية التركية ثم اللبنانية والسورية والروسية واليوغسلافية ، وماعدا ذلك فهى جنسيات أعدادها لم تبلغ الألف نسمة ، بل هناك اقل من المائة مثل النرويجية وغيرها .

ومن الملاحظ ايضا أن نفس الجاليات الأربع هى التى تحتل مركز الصـــدارة فى كل من التعداد ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م مع تراجع الجالية الايطالية الى المركز الثالث بدلا من الثانى ، وتقدم الجالية البريطانية الى المركز الثانى بدلا من الثالث ، مع تناقص عدد هذه الجاليات عام ١٩٤٧ م عما كانت عليه عام ١٩٣٧ م . والجدول التالى يوضح ذلك :

الجنسية	عام ١٩٣٧	عام ١٩٤٧
اليونانية	٣٧٪	٣٩٪
الايطالية	٢٥٪	١٩٪
البريطانية	١٧٪	١٩٪
الفرنســـية	١٠٪	٧٪

وبرغم شمول الهبوط لكافة الجنسيات الموجودة فى مصـــر حتى عام ١٩٤٧ م فان التفاوت فيه بين الجنســـيات المختلفة قد ادى الى اختلاف نســـبة كل جنســـية الى اجمالى عدد الأجانب ، ومثال ذلك عدد اليونانيين الذى هبط من ٦٨٥٥٩ نســـمة عام ١٩٣٧ م الى ٥٧٤٢٧ نســـمة عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ١١١٣٢ نســـمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نســـبتهم الى اجمالى الأجانب من ٣٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ٣٩٪ عام ١٩٤٧ م ، وقد طرأ نفس التغيير أيضـــا على البريطانيين حيث انخفض عددهم من ٣١٥٢٣ نســـمة عام ١٩٣٧ الى ٢٨٢٤٦ عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ٣٢٧٧ نســـمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نسبتهم من ١٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ١٩٪ عام ١٩٤٧ م ، أما بالنسبة للايطاليين والفرنسيين فان الهبوط فى عددهم كان حادا مما أثر فى نسبتهم المئوية بالنقص .

وقد كان للحرب العالمية الثانية أثر كبير فى هذا التناقص نظرا لطبيعة العلاقة بين انجلترا ومصر التى فرضـــت بمقتضاها مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية وقسمت البلاد الى أربع مناطق عســـكرية ووضـــعت موانيها ومطـــاراتها تحت نفوذ انجلترا ، وأخذت انجلترا فى محاربة الرعايا الألمان والايطاليين فى مصـــر لكونهم تابعين لدول الأعداء ، فبموجب ذلك قطعت مصـــر علاقاتها الدبلوماســـية مع ألمانيا فى سبتمبر ١٩٣٩ م ، وتم القاء القبض على الرعايا الالمان ووضـــعت ممتلكاتهم تحت الحراســـة .

أما بالنســـبة للرعايا الايطاليين ففى ١٠ يونية ١٩٤٠ م استجاب « على ماهر » رئيس الوزراء المصـــرى لمطالب السفير البريطانى التى ترمى الى اعتقال الايطاليين وترحيل الوزير الايطالى المفوض وجميع أعضـــاء المفوضية والقنصـــليات الايطالية فى مصـــر(٤٢) .

والى جانب ذلك كان للظروف والاحداث التى مرت بها مصر اثر كبير فى تناقص عدد الاجانب بدأ بمعاهدة ١٩٣٦ م ومؤتمر مونترو ١٩٣٧ م الذى قرر الغاء الامتيازات الأجنبية المعمول بها فى البلاد خلال فترة انتقال تنتهى عام ١٩٤٩ م ، ومع أن هذا الوضع يعطى مصر حق ابعاد الاجانب الموجودين بالبلاد ، فانه لم يكن فى مخططها ابعـــاد أى أجنبى خاضـــع لقضـــاء المحاكم المختلطة اذا كان قد أقام فى مصـــر خمس ســـنوات على الاقل أو أن ترفض دخوله فى أراضـــيها اذا كان قد غادرها مؤقتا الا فى أحوال معينة كأن يكون قد حكم بادانته فى جناية أو جنحـــة يعاقب عليها القانون أكثر من ثلاثة شـــهور .

وظروف الحـــرب أوقفت تســـهيل عودة الاجانب الذين غادروا مصر مغادرة مؤقتة الا اذا لجأ الأجنبى الى ممثلى مصر فى الخارج لطلب ترخيص بدخول الأراضى المصـــرية مرة اخـــرى ، واســـتمر هذا النظام فى عام ١٩٤٢ م حيث كانت الحرب فى غير صـــالح الحلفاء ، ومصـــر مهددة بدخول قوات المحور ، مما أدى الى تخوف الاجانب وقيام بعضـــهم بتصـــفية مصـــالحهم نهائيا ومغادرة البلاد ، ولما تغير الموقف لصـــالح الحلفاء بعد معارك العلمين ، اراد بعض الاجانب الرجوع الى مصـــر ، فرفضـــت الحكومة المصـــرية ذلك طبقا لمعاهدة مونتريه ، وقد احتج الأجانب على الحكومة واتهموها بعدم تطبيق شـــروط مونتريه ، علما بأن الحكومة لم تكن كذلك ، فقد كانت تســـمح منذ عام ١٩٤١ م مراعاة لأحكام العرف الدولى والمبادىء الانســـانية لبعض من يضـــطرون لمغادرة بلادهم بســـبب العمليات الحربية كاليونانيين واليوغسلافيين والطرابلسيين بالمرور فى الأراضى المصرية على نفقة الحكومة المتولية بشـــرط عدم البقاء فيها الا لمدة ضـــرورية لاعداد الوسائل اللازمة لسفرهم(٤٣) .

ولما كان آخر تعداد اجرى فى مصر فترة الدراسة التى نحن بصددها هو تعداد عام ١٩٤٧ م ولم تصدر احصاءات رسمية اخرى فانه لم تتوافر البيانات التى يمكن بها أن نتابع حركة السكان من اجانب ومصريين خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م وحتى عام ١٩٥٧ م .

ولكن يمكن القول بأن هناك تناقصا مستمرا خلال تلك الفترة من عام ١٩٤٧ م الى عام ١٩٥٧ م فاستمرارا للظروف السابقة وانتهاء بفترة الانتقال المحددة للمحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية عام ١٩٤٩ م من ناحية ، ومن ناحية ثانية بدات الجاليات الأجنبية تغادر البلاد تدريجيا عائدة الى بلادها ابتداء من عام ١٩٤٨ م حيث كانت الهجرات اليهودية الى الخارج بسبب حرب فلسطين ، ثم اعقبتها موجات اخرى بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م(٤٤) ، ومن ناحية ثالثة كان تغير مفهوم الجنسية وظهور القوانين التى حددتها وتوسعت فيها مما ادى الى التاثير على صفة الأجنبية والاقلال من مميزاتها ، الامر الذى ادى الى تناقص الأجانب بسبب حصول الكثير منهم على الجنسية المصرية منذ صدور القانون الخاص بالجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م والذى حل محله القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م .

كما كان للتشريعات الخاصة بالشركات المساهمة المصرية التى صدرت خلال فترة الدراسة اثر كبير فى تناقص الاجانب والحد من نشاطهم والتى بدات بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م .

أيضا كان لصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ م الخاص بمنع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية فى مصر(٤٥) ، وكذلك

قانون الاصـــلاح الزراعى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م(٤٦) الذى اصدرته الثورة أثر كبير فى تناقص عدد الأجانب فى مصر .

كما كان لصــــدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ م والذى حل محل القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السـفر أثره فى تناقص اعداد الأجانب فى مصر(٤٧) ، وكان لثورة ١٩٥٢ م نفســها أيضا أثر فى ذلك تخوفا من اجراءاتها الثورية المتلاحقة فيما بعد ، وان كانت الثورة حاولت تشــجيع تدفق راس المال الأجنبى لاستثماره فى مصر .

كما أن اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ م كانت ســببا أيضا فى تناقص الأجانب عندما جلت القوات البريطانية عن مصر(٤٨) ، وكان للأحداث التى تلت العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م أثر كبير فى تناقص أعداد الأجانب بعد فرض الحراســة على أملاك الرعايا الأجــانب التابعين لدول العدوان وترحيلهم عن البلاد ، ثم صــدور قوانين لتمصــير أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ م(٤٩) ، ما أدى الى تخوف الأجــانب الذين قاموا بالتخلص من ممتلكاتهم فى مصر قبل مغادرتهم البلاد(٥٠) .

لقد انتشــرت الجاليات الأجنبية فى معظم محافظات مصر شــمالا وجنوبا ، غير أن أغلبها قد تركز فى مدينتى القــاهرة والاســكندرية ، وكانت مدينة الاســكندرية فى المركز الأول حيث بلغ تعداد الأجانب فيها عام ١٩٣٧ م حوالى ٨٢٩٢٥ نســمة ، أما مدينة القاهرة فكانت فى المركز الثانى وبلغ عددهم فيها خلال نفس العام ٥٧١٢٤ نســمة ، وبالتالى فان عدد الأجــانب فى المدينتين بلغ ١٤٠٠٤٩ نســمة بما يعادل ٧٥٪ تقريبا من جملة الأجانب فى مصر البالغ عددهم ١٨٦٥١٥ نسمة(٥١) .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م تناقص عدد الأجـانب فى كل من المدينتين مع احتفاظ مدينة الاسـكندرية بالمركز الأول والقاهرة بالمركز الثانى كما كان فى تعداد (١٩٣٧ م) ، فقد بلغ عدد الأجانب فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٧م نحو ٥٩٧٢٠ نسـمة وفى مدينة القاهرة نحو ٥٣١٦٤ نسـمة ، وبلغ اجمالى الاجانب فى المدينتين ١١٢٨٨٤ نسـمة بما يعادل ٧٧٪ تقريبا من جملة الأجانب فى مصـر البالغ عددهم حوالى ١٤٥٩١٥ نسمة(٥٢) .

يلاحظ انه مع انخفاض عدد الأجانب فى كل من المدينتين عام ١٩٤٧ م عما كان عليه (عام ١٩٣٧ م) . فان نسـبتهم قد زادت فى تعداد عام ١٩٤٧ م ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على الانخفاض العام فى عدد الأجانب الكلى فى أنحـاء القطـر المصـرى .

وتعتبر منطقة القنال منطقة جذب الأجانب حيث تقع فى المركز الثالث بعد مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، اذ بلغ عدد الأجانب فى منطقة القنال والسـويس عام ١٩٣٧ م حوالى ٢٠٣٥١ نسمة منهم ٣١٩٦ نسـمة فقط فى السـويس(٥٣) ، وفى عام ١٩٤٧ م تناقص اجمالى الأجـانب فى المنطقة الى ١٧٤٧٨ نسـمة منهم ٢٤٠٨ نسمة فقط فى السويس(٥٤) .

اما عن أسباب تمركز الاجانب فى هذه المدن ، فيمكن القول بأن مدينة الاسـكندرية ملائمة المناخ لسـكناهم وقرب المدينة من بلادهم ، فهى مرفأ مصـر الأول الذى اسـتقبلهم ، ومرفأ مصر الأول فى عملية التصـدير والاسـتيراد والحركة التجارية التى اضطلع بها جزء كبير من هذا المجتمع الأجنبى .

ولم تختلف مدينة القاهرة عن ذلك كثيرا فهى العاصـمة ومركز المجتمع السياسى فى مصر ، وتركزت فيها مختلف دواوين

ومصـــالح الحكومة والسـفارات وغيرها ، كما كانت ســـوقا زاخرة مليئة بالحركة والنشـــاط وفرص الاستثمار والكسـب ، ومن هنا كانت هى المركز الثانى لجذب الاجانب واقامتهم ، فالمدينتان بالنسبة للأجانب كانتا تعتبران نقطتى جذب حضارى حيث دور السينما والتسلية وأماكن الخدمات وأماكن الترفيه ، كما تركزت فيهما وسائل المواصـلات والقوى المحركة والصـناعات المختلفة والعمال المدربون ، كما أن القوة الشـرائية لسـكانها تفوق كثيرا القوة الشـرائية لسـائر سـكان مصـر ، كما تركزت فيهما الخدمات الطبية والهندسية والعلمية والزراعية .

وليس هذا فحسب فهناك الكثير من الأجانب الذين توجـد اعمالهم ومجالات اســتثمارهم خارج هاتين المدينتين وهم فى نفس الوقت يقيمون فى القاهرة أو الاسـكندرية ، فعلى سبيل المثال « شركة آبار الزيوت الانجليزية » مجال عملها اسـتغلال آبار البترول فى البحر الأحمر ، ومع هذا نجد أن ادارة الشـركة ومركزها بالقاهرة ، كما يجتمع فيها أيضا مجلس الادارة(٥٥) ، ولا يفوتنا معمل تكرير البترول التابع للشـركة المذكورة فهو أيضا فى السويس وكما سبق مركز الشركة وادارتها بالقـاهرة(٥٦) .

وخير مثال على ذلك « شـركة عموم السـكر والتكرير المصـرية » مركزها بالقاهرة ومجال عملها منتشـر بالصعيد حيث مناطق زراعة قصـب السـكر(٥٧) ، وكذلك « شركة وادى كوم امبو » مركزها بالقاهرة ومجال عملها بكوم امبو بالصعيد(٥٨) .

أما فى منطقة قناة السويس فقد كان تركز الأجانب فيها بسبب وجود شـركة القناة التى كان يعمل بها أعداد كبيرة من الموظفين الأجانب ، وهى أعداد كبيرة لابأس بها ، حيث توجد منافذ تجارية عديدة حيث الأعمال التجارية وأعمال الخدمة العامة

للمنطقة ، هذا فضلا عن أعمال الارشاد فى القناة والشحن والتفريغ والتموين .. الخ ..

على أن عدد الأجانب المقيمين فى مصر قد لا يعطى دلالة قوية على الدور الذى يلعبونه الا اذا أمكن التعرف على أنواع الأعمال التى يقومون بها ومدى سيطرتهم عليها ، والحقيقة فان الأجانب وجدوا فى جميع الأنشطة المختلفة (الاقتصادية والخدمية) كمستثمرين وموظفين وعمال ولم يتركوا نشاطا الا وقد وجد منهم فيه بأعداد متفاوتة من نشاط الى آخر ومن جنسية الى أخرى ، ففى تعداد عام ١٩٣٧ م كان أكثر عدد من الأجانب يعملون فى مجال التجارة حيث بلغ حوالى ٢١٩٣٦ أجنبيا ، وفى مجال الصناعات التحويلية بلغ عددهم حوالى ١٥٠١٢ أجنبيا ، وبلغ عددهم فى مجال الخدمات الشخصية حوالى ١١٣٧٩ أجنبيا ، وتنخفض هذه الأعداد انخفاضا شديدا فى مجال الزراعة حيث بلغ عددهم حوالى ١٢٩٠ أجنبيا ، وفى مجال المناجم والمحاجر والملاحات لم يتعد عددهم ١٤٠ شخصا ، ومع هذا فقد كان عدد الأجانب الذين لا عمل لهم كبيرا حيث بلغ ٧٦٦٦٤ أجنبيا(٥٩).

وبالمقارنة بين تعداد عام ١٩٣٧ م وتعداد عام ١٩٤٧ م نجد أن هناك اختلافا كبيرا ، ففى عام ١٩٤٧ م مع انخفاض عدد الأجانب الا أن هناك بعض المجالات ارتفع فيها عددهم عما كان عليه عام ١٩٣٧ م ، فقد ارتفع عدد الأجانب فى مجال الخدمة الشخصية (الفنادق والاندية والمقاهى والبارات والمطاعم وخدمات الأفراح والمآتم وأعمال التزيين والتجميل والخدمات المنزلية) ارتفاعا كبيرا حتى بلغ عددهم ٥٤٨٥٠ وفى المقابل انخفض عدد الأجانب فى كل من التجارة الى ١٨٢٠٥ والصناعات التحويلية ١٢٢٩٤ وفى الزراعة ٧٤٧ وفى المناجم والمحاجر والملاحات ١٤٢ نسمة ،

وظاهرة الانخفاض الشـــديد ظهرت فى عدد الأجـانب الذين لا عمل لهم حيث بلغ عددهم حوالى ٧٢١٦ أجنبيا(٦٠) .

ولكى تتضح الصورة أكثر فالجدول التالى يبين جانبا من هذه المجالات خلال التعدادين ١٩٣٧م و ١٩٤٧ م :

المجـــالات	١٩٣٧	١٩٤٧
الزراعة	١٢٩٠	٧٤٧
استثمار المناجم والمحاجر والملاحات	١٤٠	١٤٢
الصناعات التحويلية	١٥٠١٢	١٢٢٩٤
البناء والتشييد	٤٢١٣	١٠٤٨
النقل والمواصلات	٢٠٩١	٦٣٧٦
التجـــارة	٢١٩٣٦	١٨٢٥٠
الخدمات الاجتماعية عامة وخاصة	٨٤٣٠	١١٢١٠
الخدمات الشخصية	١١٣٧٩	٥٤٨٥٠
أعمال غير منتجة وغير واضحة	٢٨٦٥٨	٢٥٥٢٢
الذين لا عمل لهم	٧٦٦٦٤	٧٢١٦

المصدر :

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP. 210 —215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٣١ ،

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 .. 259.

ويبدو أن الاجانب الذين لا عمل لهم والذين كان عددهم كبيراً عام ١٩٣٧ م قد انخرطوا فى العمل فى مجال الخدمات الشخصية، وهذا واضــح حيث انخفض عدد الذين لا عمل لهم من ٧٦٦٦٤ عام ١٩٣٧ م الى ٧٢١٦ عام ١٩٤٧ م وارتفع عدد الأجانب فى مجال الخدمات الشخصية من ١١٣٧٩ عام ١٩٣٧ الى ٥٤٨٥٠ عــام ١٩٤٧ م ، كما ارتفع عدد الأجانب فى مجال النقل والمواصلات من ٢٠٩١ عام ١٩٣٧ م الى ٦٣٧٦ عام ١٩٤٧ م وكذلك فى مجال الخدمات الاجتماعية من ٨٤٣٠ عام ١٩٣٧ م الى ١١٢١٠ عــام ١٩٤٧ م .

وثمة ملاحظة تبين أن الجاليات الأجنبية لم تكن جميعهــا تخضــع لظروف واحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتى كان لها أكبر الأثر فى انخفاض عدد الأجانب فى مصــر ، فرعايا الدول التى كانت تناصــر الحلفاء كانوا بعيدا عن الاجراءات التعسفية التى كانت تمارســها السلطات الانجليزية على رعايا دول المحور أو المناصرين للفاشية(٦١) .

وعلى هذا فان الجالية الايطالية والفرنسية والالمانية كانت أكثر الجاليات الأخــرى تأثرا بظروف الحرب العالمية الثانية ، وسوف يتضح ذلك من خلال الدراسة .

وثمة ظاهرة اتســمت بها الجاليات الأجنبية فى مصــر وهى العمل الأســرى ، فنجد أن الكثير من الشــركات المساهمة التى كونوها فى الغالب كانت أســرية ، والأمثلة على ذلك كثيرة حيث كثرت العــائلات البريطــانية مثل عــائلة كافورى(٦٢) وصيدناوى(٦٣) وشاامرمان وكسار وقصدغلى وسموحة ، وكذلك العائلات الايطالية مثل عائلة بنتو وكانتونى(٦٤) وكوهين(٦٥) ،

وموصيرى(٦٦) ، والعائلات اليونانية مثل أسرة بيزبيتس(٦٧) ، والعائلات الفرنسية مثل أسـرة طوربيل(٦٨) ، وعائلة هرش الالمانية(٦٩) وأسـرة سباهى السورية(٧٠) وسرسق وشديد اللبنانية(٧١) وغيرهم كثير ، وقد تمصرت كثير من هذه الأسرات مثل أسرة شيكوريل(٧٢) ، ويبدو أن ذلك أصبح تكتلا أجنبيا منظما فى احتكار الشركات المساهمة فى مصر .

الجـاليات الاجنبيـة

١ ـ الجـالية اليونانيـة :

الجالية اليونانية موجودة فى مصر منذ فترة طويلة وزاد نشـاطها فى عهد محمد على خاصـة فى ملكية الأراضى الزراعية التى منحت لهم ، كما استطاع التجار اليونانيون الذين كونوا لانفسهم رؤوس أموال ضخمة أن يستثمروها فى استصلاح الأراضى ، وفى النصـف الثانى من القرن التاسـع عشر اتسعت اعمال التجار اليونانيين بسبب ازدياد الطلب على المحصـولات الزراعية ، وقد زاد نشـاطهم فى تجارة القطن(٧٣) واقراض الفلاحين بالربا الفاحش(٧٤) .

وكان اليونانيون متماسـكين متضـامنين فى مجال التجارة والمال كى تكون صفقاتهم مربحة ، كما كانوا يعتبرون سـمعة كل شـركة يونانية هى سـمعة المجموع ، ومن ثم كانوا يبذلون جهدهم لانقاذ اى بيت تجارى يونانى يقع فى محنة(٧٥) .

وجدير بالذكر أن الجالية اليونانية فى مصر هى أكبر الجاليات الأجنبية الأخرى عددا ، الا أن رؤوس اموالهم المستثمرة لم تكن كذلك ، فقد كانت رؤوس الأموال البريطانية اكثر بحكم أن بريطانيا

هى الدولة الاستعمارية التى تمتعت بالنصيب الأكبر فى الاستثمارات الراسمالية الأجنبية فى مصر ، وليس معنى هذا قلة الاستثمارات اليونانية ، فقد انتشر اليونانيون فى كثير من المدن والأرياف المصرية يستثمرون أموالهم فى شتى الميادين الاقتصادية المربحة(٧٦) .

وقد تركز اليونانيون فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، فقد بلغ عددهم فى الأولى ٣٠٧٥٣ وفى الثانية ١٥٦٧٣ ، ثم القنال بنحو ٥٦٧٤ وفى السويس ١٣٨١ ولم تخلو منهم محافظة حتى فى المحافظات النائية .

وقد عمل اليونانيون فى جميع أوجه النشاط المختلفة ، وكانت الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة التى تشمل العملين فى مجال التعليم والعلوم والفنون والآداب والطب والقانون والدين فى المرتبة الأولى لأعمال اليونانيين الذين بلغ عددهم فيها نحو ٢٣٧٢٩ ، وجاءت الخدمات الشخصية فى المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم ٧٧٠٧ ؛ ثم تليها فى المرتبة الثالثة الصناعات التحويلية وأعمال البناء والتشييد حيث بلغ عددهم فى هذه المجالات ٥٦١٨ ، وتأتى فى المرتبة الرابعة أعمال التجارة فقد بلغ عددهم ١٣٨٨ فى حين أن التجارة هى المجال الذى يميزهم عن بقية الأجانب ، أما فى مجال الزراعة وأعمال المناجم والمحاجر ، كان تركزهم قليلا حيث لا يزيد عددهم على ٤٢٨ فقط ، وكان الكثير منهم يعملون فى أعمال غير واضحة ، أو لا عمل لهم ويجدون صعوبة فى الحصول عليه ، ويعانون الشدائد حيث ان رؤوس أموالهم اقل كثيرا من الجاليات الأجنبية الأخرى ، وبالرغم من ذلك فلم يفكروا فى العودة الى بلادهم لفقرها وسوء أحوالها(٧٧) .

وقد أستمرت الجالية اليونانية فى مصر حتى نهاية فترة البحث ، ولم تتأثر كثيرا بالأحداث الجارية فى مصر ، كما تأثر غيرها كالجالية الالمانية والايطالية خلال الحرب العالمية الثانية ، والبريطانية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ م ، بل نجد انه على حين انسحب جميع المرشدين الأجانب من قناة السويس فى سبتمبر ١٩٥٦ م بعد التأميم استمر المرشدون اليونانيون الذين لم يخضعوا لضغط الشركة المؤممة ، ووقعت مصر عقودا مع عدد منهم ، وذلك لوجود جذور لهم فى مصر(٧٨) .

٢ ـ الجالية البريطانية :

تعتبر الجالية البريطانية من أهم الجاليات الأجنبية فى مصر من حيث قوة نفوذها ، وقد ساعد على ذلك تشجيع الاحتلال الانجليزى لها وتمتعها بالامتيازات الأجنبية .

وتأتى الجالية الانجليزية فى المرتبة الثالثة بعد الجالية اليونانية والايطالية من حيث العدد عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها نحو ٣١٥٢٣ بريطانيا . تركز معظمهم فى مدينة القاهرة والاسكندرية ثم القنال والسويس كما سبقت الاشارة .

وفى عام ١٩٤٧ م احتلت الجالية الانجليزية المرتبة الثانية بعد اليونانية لتراجع الجالية الايطالية عن مرتبتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ومع تقدم الجالية الانجليزية ، فان عددها تناقص عن عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها عام ١٩٤٧ م نحو ٢٨٢٤٦ بنقص قدره ٣٢٧٧ انجليزيا كما سبقت الاشارة .

وقد استمرت ظاهرة تركز البريطانيين فى تعداد عام ١٩٤٧ م أيضا فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ثم القنال والسويس ووجدوا بأعداد قليلة فى محافظات أخرى مثل اسيوط وجنوبها ،

وخلت منهم محافظتا دمياط والفيوم ، فعلى سبيل المثال لم يوجد فى محافظة الفيوم سوى انجليزيا واحدا .

ومن حيث توزيعهم على أوجه النشاط المختلفة ، ففى تعداد ١٩٣٧ م نجد ان التجارة تأتى فى المقام الاول حيث كانت تعمل فيها النسبة الكبيرة منهم ، اذ بلغ عددهم فى هذا المجال نحو ٣٣٥٠ وتلى التجارة الصناعات التحويلية والتعدينية واعمال البناء والتشييد وبلغ عددهم فى هذا المجال نحو ٢٥٣٠ ، وتلى ذلك الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة وبلغ عددهم فيها نحو ١٥٧٢ ، وتأتى الخدمات الشخصية فى المرتبة الرابعة اذ بلغ عددهم فيها ١٥١٩ ، يليها فى المرتبة الخامسة أعمال النقل حيث بلغ عددهم ١٤٠١ ، وكانت الاعمال الزراعية واعمال المناجم والمحاجر اقل المجالات التى عمل فيها الانجليز اذ بلغ عددهم فى هذه المجالات ما يقرب من ١٣٠ انجليزيا ، والجدير بالذكر أن جميع العاملين فى هذا المجال من الأجانب كانوا ١٤٠ فردا ، بمعنى أن باقى الجنسيات الاخرى لم تتعد عشرة افراد ، وبذلك يكون الانجليز قد سيطروا على هذا المجال ، ولكن يبدو أنهم فى المستوى الادارى ، اما العمال فيبدو أنهم من المصريين نظرا لصعوبة العمل فى هذا المجال .

هذا وهناك من لا عمل لهم وايضا أصحاب أعمال غير واضحة ، بالاضافة الى أن بعض نسائهم كن يمارسن الدعارة والبغاء .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م نجد أن الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة تقدمت الى المرتبة الأولى بعد ان كانت الرابعة فى تعداد عام ١٩٣٧ حيث بلغ عدد البريطانيين فى هذا المجال نحو ٩٠٧٣ وتراجع عددهم فى مجال التجارة عن المرتبة الأولى الى

الثانية حيث بلغ عددهم ٣٢١١ ، وتأتى الخدمات الشخصية فى المرتبة الثالثة بعد ان كانت فى الرابعة وبلغ عددهم فى هذا المجال ٢٩٠٩ ، وتراجع عدد الانجليز فى أعمال الصناعات التحويلية والتعدينية والبناء والتشييد الى المرتبة الرابعة بعد ان كانت الثانية وبلغ عددهم فى هذه المجالات نحو ١٨٠٩ ، أما أعمال الزراعة والمناجم والمحاجر فكانت كالتعداد السابق حيث قلة عدد الانجليز العاملين فى هذه المجالات فلم يتعد عددهم الـ ١٢٤ انجليزيا ، هذا بالاضافة الى ذوى الأعمال غير الواضحة وصغار السن ومن لا عمل لهم(٧٩) .

وبجانب الأعداد السابقة لهؤلاء الانجليز هناك افراد القوات البريطانية التى حددتها معاهدة ١٩٣٦ م بعشرة آلاف جندى واربعمائة طيار والأفراد الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ، ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال الذى بلغ عددهم أربعة آلاف موظف كانوا موزعين بالقرب من قناة السويس(٨٠) .

هذا بالاضافة الى أفراد البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى والتى بلغ عدد أفرادها عام ١٩٣٧ م — ٣٢ ضابطا و ٣٥ ضابط صف زادوا عام ١٩٤٧ م الى ٥١ ضابطا و٨٦ ضابط صف ، وكان الموجود فعلا فى نفس العام ٥١ ضابطا و ٦٩ ضابط صف بخلاف اربعة ضباط وخمسة عشر ضابط صف ملحقين على البعثة بلغت جملة مرتباتها فى بدء تكوينها عام ١٩٣٧ م مبلغ ٢٣٦٠٨ ج . م وبلغت فى عام ١٩٤٦ م مبلغ ١٠٧٦٣٥ ج . م ، وجملة ما تحملته الحكومة المصرية من هذه المرتبات خلال الفترة المذكورة ١٩٣٧ م — ١٩٤٦ م حوالى ٨٨٤٥٢٨ ج . م .

وكان لهذا العدد الكبير من جنود وضباط الجيش الانجليزى فى مصر احد أسباب موجة الغلاء التى واكبت الحرب العالمية الثانية وارهقت ميزانية البلاد من الانفاق والتموين المقدم لهذا العدد من أفراد القوة العسكرية(٨١) ، والجدير بالملاحظة أن هذه القوات ساعدت على اطمئنان الجالية البريطانية ومساندتها وزيادة نسبة عددها خلال تلك الفترة حتى انها أصبحت الجالية الثانية بعد اليونانية من حيث العدد عام ١٩٤٧م بعد ان كانت الثالثة عام ١٩٣٧ .

ومع قلة حجم الجالية الانجليزية من اليونانية ، وعن الايطالية فى بعض الأحيان فان رؤوس أموالها ونشاطها الاستثمارى كان يتسم بالزيادة المستمرة على الجاليات الأخرى حيث اطمئنان أصحاب هذه الاستثمارات لوجود القوات العسكرية البريطانية فى مصر(٨٢) هذا من جانب ومن جانب آخر فان ثبات سعر الصرف والتسهيلات المختلفة لمبادلة العملات بين مصر وانجلترا كان له اثره فى تشجيع انتقال رؤوس الأموال الانجليزية الى مصر حيث قدرت الاستثمارات البريطانية فى مصر عام ١٩٣٨ م بنحو عشرة ملايين جنيه استرلينى ، فانها انخفضت عام ١٩٤٨ الى تسعة ملايين(٨٣) ، ويبدو أن هذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض عدد الانجليز أيضا ، كما تأثر بقوانين التنظيم التى صدرت خلال تلك الفترة .

وقد تأثر عدد البريطانيين فى مصر بالتناقص بسبب الظروف التى حدثت خلال الفترة ما بعد قيام الثورة فقد تم توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م حيث توصل فيها الوفد المصرى برئاسة « جمال عبد الناصر » الى أن تجلو القوات البريطانية عن قاعدة القناة خلال ٢٠ شهرا ، على شرط أن يحتفظوا بمخازن و ١٢٠٠ خبير من المدنيين يتم انسحابهم بعد

ســـــبع ســـــنوات وتصبح المخازن وكل ما بالقاعدة ملكا لمصر ، وفى ١٨ يونية ١٩٥٦م تم جلاء آخر جندى بريطانى ورفع علم مصر على القاعدة البريطانية بالقناة(٨٤) ؛ وبذلك فقد انخفض عدد البريطانيين فى مصر بمقدار عدد العسكريين الذين تم جلاؤهم .

أيضا أدت أحداث ١٩٥٦ م و ١٩٥٧ م الى هروب كثير من البريطانيين ومغادرتهم البلاد ببعض من أموالهم ، وصـــــادرت الحكومة كل الممتلكات البريطانية فى مصـــــر ، وهذا أمر طبيعى نتيجة لعدوان ١٩٥٦ م(٨٥) حيث أصـــــدرت الحكومة الأوامر العسكرية الخاصـــــة بفرض الحراســـــة على الممتلكات الانجليزية مثل الأمر العســـــكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الصـــــادر فى نوفمبر ١٩٥٦م(٨٦) .

٣ ــ الجـــــالية الايطـــــالية :

تأتى الجالية الايطالية بعد اليونانية من حيث العـــدد عام عام ١٩٣٧ م ، ولكن تضـــــارعها من حيث الانتشار فى أغلب انحاء مصـــــر خاصـــــة فى منطقة القنال(٨٧) ، الا أن الجالية الايطالية فى عام ١٩٤٧ تراجعت من مرتبتها الثانية وأصبحت فى الثالثة حيث ســـــبقتها الجالية الانجليزية(٨٨) ، وذلك بسبب الأحداث التى مرت بها الجالية الايطالية فى مصـــــر نتيجة الحرب العالمية الثانية كما ســـــبقت الاشـــــارة ، وكان الرأى العام يتوقع أنه فى حالة اعلان الحرب ســـــيغادر الفاشست من الايطاليين مصر الى بلادهم للانخراط فى ســـــلك الجندية أو خوفا من مصـــــادرة أموالهم أو أملاكهم أو خوفا من الأسر والاعتقال ، أما الايطاليون من غير الفاشست فسيبقون فى مصر ولن يغادروها الى روما .

وعندما اعلنت ايطاليا دخولها الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونية ١٩٤٠ م اعتقلت الحكومة المصـــــرية افراد الجالية

الايطالية خاصة الأفراد الخطرين من الشبان المتحمسين لبلادهم وصـــادرت اموالهم واملاكهم كما ســبقت الاشــارة ، وتعين لذلك حارســا عاما عليهم أسوة بما فعلت مع الالمان(٨٩) ، الا أن الموقف اختلف فيهما يخص بتنفيذ الحراســة فقد كان اكثر تعقيدا بالنســبة للايطاليين لكثرة عددهم ولأن كثيرا منهم كانوا مشتركين مع الرأسماليين المصريين فى كثير من المصالح الاقتصــادية فى مصر(٩٠) .

وحتى لا يتوقف العمل فى المشاريع الخاصة بالايطاليين رات الحكومة الابقاء على بعضــها ، فعلى سبيل المثال تم وضـــع الحراســة على البنك الايطالى المصــرى والبنك الايطالى التجارى للقطر المصــرى ، ومع هذا أعلنت وزارة المالية الاستمرار فى التعامل مع هذين البنكين فيما يختص بالكفالات المؤقتة والنهائية كما كان متبعا من قبل(٩١) وذلك حتى لا تتاثر مالية هذه البنوك ويمكنها رد الأموال لاصحابها سواء مصريين أو أجانب .

أما فيما يتعلق بالفنيين الايطاليين ذوى الخبرات فى قطاع صــناعة الغزل والنســيج والذى ترتب على اعتقالهم توقف العمــل فى هذه المصــانع فقد رئى ابقاء نسبة منهم فى كل مصنع لتدريب مصريين محلهم ثم اعادتهم الى المعتقلات(٩٢) .

كما أن مخاوف الايطاليين من ناحية وضـــعهم فى المعتقلات أو مصــادرة اموالهم وممتلكاتهم فقد تحققت حيث صـــدرت القرارت والأوامر العســكرية بذلك(٩٣) بل لقد تعدى الأمر الى فصل الموظفين الايطاليين من وظائفهم ، وخير مثال على ذلك فصلهم فى صندوق الدين(٩٤) ، كما أغلقت المدرســة الايطالية بروض الفرج(٩٥) .

وفى عام ١٩٤٨ م صـــدرت الأوامر العســكرية برفع الحراســة عن أملاك الرعايا الايطاليين ، وهذا يعنى انه يبدو أن

عدد الجالية الايطالية قد يكون زاد عما كان عليه خلال فترة الحرب العالمية الثانية نظرا لعودة بعضهم الى اعمالهم مرة أخرى ، ويتضح ذلك من مطالبة بعض الشركات الايطالية باطالة مدة امتيازها بعد رفع الحراسة عنها مثل شركة سجاير سالونيك الايطالية وغيرها(٩٦) .

ومنذ تم رفع الحراسة عن اموال الايطاليين عام ١٩٤٨ م احتفظت الجالية الايطالية بمركزها من حيث العدد ولم تتاثر كثيرا بالأحداث بل نشطت خلال الفترة بعد ثورة ١٩٥٢ م وحتى أحداث عام ١٩٥٦ م حينما تأثرت بالأوامر العسكرية الخاصة بالحراسة العامة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بسبب العدوان الثلاثى والتى صدر ضدها الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ م ، وقد اصاب هذا الأمر الجالية الايطالية أيضا حيث طبق على بعض انشطتها الاقتصادية مثل بنك موصيرى الذى وضع تحت الرقابة فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ م ، وقد تسبب ذلك فى ترك كثير من الايطاليين لوظائفهم ومغادرة البلاد واحلال مصريين مدربين محلهم(٩٧) ، الأمر الذى أدى الى تناقص اعداد الايطاليين فى مصر فى نهاية فترة الدراسة .

٤ ـ الجالية الفرنسية :

وتاتى الجالية الفرنسية فى المرتبة الرابعة من حيث العدد بعد اليونانية والبريطانية والايطالية ، حيث انها لم تصل الى الحد الذى وصلت اليه هذه الجاليات ، وترتيب الجالية الفرنسية هذا فى عام ١٩٣٧ م ، كما هو أيضا فى عام ١٩٤٧ م مع انخفاض العدد الى النصف تقريبا : فمن ١٨٨٢١ عام ١٩٣٧ م الى ٩٧١٧ عام ١٩٤٧ كما سبقت الاشارة .

وكان تركزهم فى مدينة القاهرة اكثر من الاسكندرية ، كما

كانت منـاطق القنال والسـويس تعتبر فى المركز الثالث بعد القاهرة والاسكندرية ، ومن الطبيعى ان يكون للجالية الفرنسـية نشـاط بارز فى منطقة السـويس لما لها من نصـيب كبير فى الأسـهم والادارة فى شـركة القناة ، وأيضـا لم يكن بنفس القدر الذى وجدت به الجاليات الثلاث السـابقة ، ففى عام ١٩٣٧ م كانت أدنى جالية فى منطقة القنال والسـويس وهى البريطانية حوالى ٤٤٣٥ اما الجالية الفرنسـية فقد بلغت ٢٢٤٣، وفى عام ١٩٤٧ م كانت ادنى جالية فى المنطقة المذكورة هى الجالية الايطالية (بالنسبة لاجاليات الثلاث التى سبقت الجالية الفرنسية) وقد بلغت ٣٥٤٤ ، أما الجالية الفرنسية فقد بلغت ١٤٠٨ .

ولم يكن هذا يعنى خلو باقى محافظات مصـر من الفرنسيين، بل لقد انتشـروا فى معظم انحاء مصـر ولكن لم يكن بنفس القدر بالنسبة للمدن الثلاث السـابقة ، وايضا بالنسبة للجاليات الثلاث السابقة .

وعن نشـاط الجالية الفرنسـية ففى عام ١٩٣٧ م جاءت التجارة فى المرتبة الأولى فقد كان اغلب الفرنسـيين يعملون فى انواع مختلفة من التجارة ، ثم الصـناعة فى المرتبة الثانية ، كما كانت هناك اعداد كبيرة تعمل فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة وكذلك الخدمات الشخصية .

وفى عام ١٩٤٧ م كان للخدمات الاجتماعية فى مصـر أعلى نصـيب من الجالية الفرنسية وعلى الأخص بالنسـبة للنسـاء الفرنسـيات ففى هذا المجال بلغ عدد الذكور منهم نحو ١٦٠ فقط مقابل ٣١٣٢ للنسـاء ، والعكس من ذلك بالنسـبة للخدمات الشخصية فقد بلغ عدد الذكور منهم ١٢٢٢ مقابل ١٥٨ للنساء ، ويلى هذين المجالين الصناعات التحويلية فالتجارة(٩٨) .

وكان لعدد آخر قليل من افراد الجالية الفرنسية نشــــاط آخر هدام اســاء اليهم والى المصـــريين ، ومن ذلك اعمال النصـــب والتزوير وكانت مثار شـــكاوى كثير من المصريين ، حيث مارســـت بعض النســـاء الفرنسيات اعمالا مشـــبوهة كالدعارة فى منازل خاصة بذلك(٩٩) .

اما عن اســـباب تناقص الجالية الفرنســـية من تعداد عام ١٩٣٧ م الى تعداد عام ١٩٤٧ م فهى بسبب تأثر الفرنســـيين بالحرب العالمية الثانية وظروفها ، ففى سبتمبر ١٩٣٩ م اعلنت الحرب واذاعت فرنســـا قرارها بدخول الحرب الى جانب انجلترا وضـــد النازى ، فســـارع كثير من الفرنســـيين العاملين فى مصر للاســـتعداد للســـفر للالتحاق بوحداتهم فى ميدان القتال وكان عدد من دعى الى حمل الســـلاح من الفرنســـيين المقيمين فى مصـــر ١٧٠٠ شـــاب تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٥٠ عاما ، ســـافر منهم بالفعل ٧٠٠ يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ م على ان يلحق بهم الباقون(١٠٠) .

كما أثرت الحرب على الفرنســـيين فى مصر بالانقســـام الذى حدث فى فرنسا الفريق المناصر « لديجول » لجنة أسماها القومية الفرنسية The Franch National Committee رأسها « دى بنوا M. de Penotist» مركزها فى القاهرة ولها مندوبون فى المدن الأخرى كالاسكندرية والاسماعيلية وبورسعيد والسويس وغيرها من مدن الوجه القبلى والبحرى ، أما الفريق الثانى فكان يناصـــر « بيتان » ومعه ســـفير فرنســـا فى مصر ، وكان للحرب أثرها على التجار أصحـــاب رؤوس الأموال الأجنبية فرنســـيين وغير فرنســـيين خشـــية على ميزاتهم الاقتصـــادية ، فكان نتيجة الخوف من دخول دول المحور مصـــر بعد معركة العلمين

ان ســـارع هؤلاء التجار الى التخلص من بضـــائعهم باقل الأسعار(١٠١) .

وتناقص عدد الجالية الفرنسـية بعد تعداد عام ١٩٤٧ م مرة أخرى بعد اشـتراكها فى العدوان على مصر عام ١٩٥٦ م حيث فرضـت مصـر الحراسـة على أموال الرعايا الفرنسيين وترحيل بعضـهم الى بلادهم(١٠٢) ، ثم صدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ م على نحو ما سبق .

٥ ــ الجـــالية الالمانيـــة :

لم تكن الجالية الالمانية كغيرها من الجاليات الأجنبية السابقة من حيث العدد وقد تركز معظم الالمان عام ١٩٣٧ م فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض المحافظات الأخرى ، وقد خلت منهم محافظات كثيرة مثل جرجـا والمنيـا والبحر الأحمر واسـيوط ودمياط والقنال والسـويس ، مع وجود أعـداد قليلة تتراوح ما بين ٢ ــ ٥ أفراد فى بعض المحافظات الأخـرى مثل الشـرقية والمنوفية والبحيرة وسـيناء وبنى سويف(١٠٣) ، وهذا الانتشار المحدود للجالية الالمانية عام ١٩٣٧ م يكاد يكون انعدم فى عام ١٩٤٧ م حيث لم يزد عدد الالمان فى مصـر على ٣٧٥ المانيا وهو عدد ضـئيل جدا بالنسـبة للجاليات الأخرى التى سـبق الحديث عنها ، وقد اقتصـر وجود هذا العدد على مدينتى القـاهرة والاسكندرية ، مع أعداد تتراوح بين واحد وثلاثة فى محافظات الجيزة والدقهلية والقليوبية والبحيرة والمنيا(١٠٤) .

وكانت الأسـباب التى قللت من الوجود الالمانى فى مصـر هى ظروف ابعادهم عن مصـر خـلال الحرب العالمية الثانية ، فمنذ نشـوب الحرب كان كثير من الالمان الأثرياء قد سـافروا

للخارج خلال صيف ١٩٣٩ م تاركين منازلهم كاملة وبها أموالهم وأسرارهم ووثائقهم لعدم توقعهم قيام الحرب ، أما الموجود منهم فى مصر فقد أعدت لهم الحكومة المصرية المدرسة الايطالية لتكون معتقلا لهم . كما وضعت الحكومة يدها على المؤسسات الالمانية فى مصر خاصة شركات الأدوية التى نقلت محتوياتها الى صيدليات القصور الملكية ومستشفى المواساة بالاسكندرية(١٠٥) .

وسيطرت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر على كثير من الاموال الالمانية ومصانعها ، كما كان للأوامر العسكرية التى صدرت بشأن منع الاتجار مع حكومة الرايخ الالمانى ورعاياه بدعوى أن الحكومة المصرية وضعت خطة للتجارة المصرية تتفق مع حالة الحرب ، كما سيطرت الحكومة المصرية على الالمان أنفسهم مما كان له أكبر الأثر على الجالية الالمانية فى مصر(١٠٦) .

وكان للجالية الالمانية خلال الفترة ١٩٣٧ م وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ م دور كبير فى العديد من المجالات الاقتصادية فى مصر كالتجارة وأعمال المقاولات(١٠٧) كما أن الغالبية العظمى للجالية الالمانية تركز عملها فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة والخدمات الشخصية(١٠٨) .

ويبدو أن الجالية الالمانية قد عادت الى الازدياد مرة اخرى خاصة بعد الانخفاض الذى تسببت فيه الحرب العالمية الثانية ، كما يبدو أن تشجيع ثورة ١٩٥٢ م لرؤوس الأموال ادى الى زيادة عدد الجالية الالمانية عن طريق جذبهم للمشاركة فى مشروعات اقتصادية فى مصر مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان من جانب شركة ديماج الالمانية(١٠٩) .

٦ ـ جـــاليات اخـــرى :

وهى كثيرة ومتعددة ولكنها أقل عددا من الجاليات السابقة ، وقد ســـبقت الاشارة الى اعدادها خلال تعداد عام ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م مثل الجـــالية البلجيكية والامريكية والاســـبانية والســويسرية والروســية واليوغســلافية والنرويجية والتركية والسورة واللبنانية وغيرها

ومعظم هذه الجاليات تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية بصفة عامة ، ولضآلة كل منها فقد خلت كثير من المحافظات من كثير من هذه الجاليات المحدودة .

كما ان معظمها كان يعمل غالبا فى الخـــدمات الاجتماعية والشــخصية كالتدريس والقانون والطب وأعمال الفنادق والاندية والمطاعم والمقاهى والسينما وغيرها(١١٠) .

مما ســبق يتضــح أن الجاليات الأجنبية مرت بعــدة مراحل جعلتها تتناقص باســتمرار ، وقد تمثلت هذه المراحل فى الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ م والحــرب العالمية الثانية والتشـــريعات المنظمة للراسمالية الأجنبية ، وجلاء القـــوات الانجليزية عام ١٩٥٤ م ، وكذلك العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م ، وترحيل عدد كبير من الأجانب خاصـــة التابعين لدول العدوان .

هوامش الفصل الثالث

(١) د . شمس الدين الوكيل : الموجز فى الجنسية ومركز الأجانب ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٩ .

(٢) د . أحمد قسمت الجداوى : نظرية الجنسية فى القانون المصرى المقارن ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .

(٣) د . فؤاد عبد المنعم رياض : الوسيط فى الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧ ، ٨ .

(٤) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥ ، وانظر ايضا : فرج عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية فى مصر ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) د . محمد عبد العزيز عجمية : دراسة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة محاضرات عامة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(*) الجدير بالذكر انه لم تكن هناك جنسية مصرية قائمة بذاتها ، ولكن المصريين كانوا يعتبرون من رعايا الدولة العثمانية حتى ١٩١٤/١١/٥ ، انظر : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١١ . وهذا التاريخ هو تاريخ دخول تركيا الحرب ، وفى ١٩١٤/١٢/١٨ أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها وزوال السيادة التركية ، واعلان الاحكام العرفية ، انظر د . جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ . ومنذ ذلك التاريخ (١٨ ديسمبر ١٩١٤) لم تعد مصر من رعايا الدولة العثمانية .

وقد صدر أول قانون للجنسية المصرية فى ٢١ مايو ١٩٢٦ فأقام الجنسية المصرية على أساس حق الدم وحق الاقليم ، ونظم الانتقال من الجنسية العثمانية

أو الرعوية العثمانية الى الجنسية المصرية ، وظل هذا القانون معطلا الى أن صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نظم الجنسية المصرية ، وحصل الاجانب عليها ، انظر : دار الوثائق القومية ، محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ؛ ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧ ، محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ١٤(١) ، ملف ١٨٣ — ٣/٢٣٧ جـ ١ ، وثيقة ١٠٢ ، وثيقة ١٠٢ ، وانظر أيضا : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٦) د . هشام صادق : الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ ، وانظر أيضا : د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٧) د . عز الدين عبد الله : القانون الدولى الخاص المصرى ، فى الجنسية والموطن ، جـ ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ : حـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٢ ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، نفس المصدر ، كراسة رقم ٤ تعداد أسيوط ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٨٣ ، كراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظة القنال ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٣٣ .

(٩) نفس المصدر ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، ص ٢٧٦ ، ٣٨١ .

(١٠) عز الدين عبد الله : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١١) شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١٢) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٣) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٤) د . محمد المنجى : عقد البيع الابتدائى وجريمة البيع لأكثر من واحد فى مجال الاسكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، طبعة أولى ، ١٩٨٣ ، ص ٩١ .

(١٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(١٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠ — ١٢ فى ١٩٤٨/٣/٢٧ .

(١٧) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٢ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧ .

(١٨) عبد السلام عبد الحليم : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ — ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراه ، آداب عين شمس ، ص ٢٤١ ، ٣٤٢ .

(١٩) د . عاصم أحمد الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، طبعة أولى : دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٥ .

(٢٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ١ ، وكراسة ١١ محافظات القنال والسويس ودمياط ، ص ٣٦ ، ٧٦ ، ١٠٨ ، والكراسة رقم ٤ محافظة أسيوط ، ص ٨٣ .

(٢١) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ١٤ (١) ، ملف ١٨٢ — ٢/٢٣٧ حـ ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٤٤/٧/١١ ص ٢١٦١ .

(٢٣) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ فى ١٩٥٠/٩/١٨ — القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

(٢٤) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، وانظر أيضا : د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ حـ ٢ ، وثيقة من ١٦٠ الى ١٦٣ فى ١٩٥٢/٢/٢ .

(٢٦) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(٢٧) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٢٨) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ، أرقام ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ٦١ ، ٩٩ ، ٢٠٤ وغيرها من المحافظ التى حوت الكثير ممن حصلوا على الجنسية المصرية ، وكذلك محافظ عابدين ، أرقام ١١ ، ١٣ ، ٤٧ ، وكذلك الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ فى ١٩٥١/١٠/١ .

(٢٩) د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٣٠) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٦/١/١ ، محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٧٠ .

(٣١) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٣٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقه ٦٧ — ٦٩ .

(٣٣) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ جـ ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقة ٦٧ — ٦٩ شركة الملح والصودا المصرية ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣٤) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٣٥) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٣١١ ، وانظر أيضا : د . فؤاد رياض : المرجع السابق ، ١٣٠ — ويعد صهيونيا كل من يؤيد الحق السياسى لليهود فى فلسطين بغض النظر عن الديانة التى يعتنقها بمعنى انه يمكن أن يكون مسيحيا أو مسلما اذا اعتنق المبادىء التى تدعو اليها الصهيونية .

(٣٦) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٣١١ ، وانظر كذلك : د . فؤاد رياض : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

ولم يستمر القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ طويلا فمع قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ كان لابد من صدور قانون جنسية جديد لتنظيم جنسية الدولة الجديدة هو القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، انظر : د . أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، وانظر أيضا :
Population Census of Egypt, 1937 ,Op. Cit., P. 8.

وكذلك : د . صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٧٨ — وقد اخطف د . عزة النص فى التعداد العام لسنة ١٩٣٧ عما هو وارد بالتعداد ، حيث ذكر ان اجمالى السكان فى مصر هو ١٥٩٣٢٦٩٤ نسمة بزيادة قدرها ١٢٠٥٨ نسمة ، أحوال السكان فى العالم العربى ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ ، ص ١٥ .

(٣٨) د . صبحى وحيده : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣٩) بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٢٧ حوالى ١٤١٧٧٨٦٤ نسمة منهم نحو

١٣٩٥٢٢٦٤ نسمة مصريون و ٢٢٥٦٠٠ نسمة أجانب ، وكان أكبر هذه الجاليات عددا الجالية اليونانية اذ بلغ عددهم ٧٦٢٦٤ نسمة ثم تليها الجالية الايطالية ٥٢٤٦٢ والبريطانية ٣٤١٦٩ والفرنسية ٢٤٣٣٢ والباقى لجنسيات أخرى ، انظر : د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٤٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٨٥ .

(٤١) Egyptian Government, Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Bulaq, Cairo, 1953, P. 407.

وانظر أيضا : د . عزة النص : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٤٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٤٣) د . عاصم أحمد الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥١ — ٢٥٣ .

(٤٤) د . محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٤٦) مصطفى أحمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الاصلاح الزراعى جـ ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ط .

(٤٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٤

(٤٨) مذكرات ايدن — السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ص ٦٣ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ٥ مكرر (د) فى ١٩٥٧/١/١٥ .

(٥٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ برقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ توثيق أسيوط .

(٥١) Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit., P. 214.

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الأجانب فى مدينة الاسكندرية بلغ نحو ٨٦٣٥٠ نسمة ، وفى مدينة القاهرة نحو ٥٨٦٢١ نسمة وان نسبتهم بلغت أكثر من ٩٠٪ من جملة الأجانب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٢) تعداد السكان ٢١٠ لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 258.

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الأجانب فى مدينة الاسكندرية بلغ ٥٦٠٩١ وفى مدينة القاهرة ٤٤٠٤٣ نسمة بما يعادل ٧٨٪ من جملة الأجانب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٣) Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit.,P. 214.
الكراسة رقم ١١ لسنة ١٩٣٧ سكان محافظة القنال والسويس ، ص ٣٦ ، ٧٦ .

(٥٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٢٣٠ ، وانظر :
Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 158.

(٥٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٥٦) محفظة ٢٠ عابدين رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقه ٩٥ فى ١٩٤٦/٥/٩ .

(٥٧) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .

(٥٨) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٣٨ .

(٥٩) Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP. 210 — 214.

(٦٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ — ٢٣٥ ، وانظر أيضا :
Population Censsu of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 258.

(٦١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٦٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ جلسة ١٠ فبراير ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٥/٢/٦ .

(٦٣) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٩٨ ، ٢٠٢ ، وانظر أيضا : احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(٦٤) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٩٦ .

(٦٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٩٥٦/٦/٧ ، وثيقة ٢٦٩ فى ١٩٥٦/١١/٣ .

(٦٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ جـ ١ خطاب من

فليكس ن . موصيرى Felix N. Mosseri الى وزير التجارة فى ١٩٥٦/٩/١٩
ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٢ .

(٦٧) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. I, No. 399 Vol. I, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355, 50 Avr. 1937.

(٦٨) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ ج ١ عقد شركة شيكوريل الابتدائى .

(٦٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٧٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ٦ (ب) ؛ ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ ، انظر ايضا : مجلس النواب جلسة ٥٢ فى ١٩٣٩/٤/٢٧ ص ١٧٩٢ .

(٧١) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٣٥ .

(٧٢) انظر فى ذلك : محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ ج ١ .

(٧٣) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧٤) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٧٥) د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٧٦) Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8,
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407.

(٧٧) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ ، محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ ، وانظر أيضا :
Charles Issawi : Egypt an economic and social analysis, Op. Cit, P. 166.

(٧٨) محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، وانظر ايضا : مذكرات ايدن ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٧٩) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ١٧٣ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ، وكذلك :

Population Census of Egypt 1937 Op. Cit., PP. 210 — 215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ١ ، ص ٢٢٤ — ٢٣١ ، ٣٨١ ،
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 259, 364 — 392, 406, 407.

(٨٠) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادى ، جلسة ١٢/٢ ، ١٩/١١/ ١٩٣٦ ص ٢ ، وانظر ايضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فوتيادس وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٣ ، ٢٠٨/٤ معاهدة — القوات البرية فى منطقة ضيقة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى والقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد — السويس .

(٨١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٨٢) د . جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ ، ص ١٧٥ .

(٨٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٨٤) أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، وكذلك : مذكرات ايدن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٨٥) حفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩٥٧/٧/١٩ ، حفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩٥٨/٢/١٩ ، وانظر أيضا

Bent Hansen : Egypt, Foreign trade Regimes and economic Development Vol. IV, New Yourk, 1975, P. 7.

(٨٦) حفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ فى ١٩٥٧/١٠/١٦ .

(٨٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، كراسة ١١ سكان محافظات القنال والسويس ودمياط ، ص ٣٣ ، ٧٣ ، ١٠٥ .

(٨٨) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ، وانظر ايضا : د . عزة النص : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٨٩) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٦٠ .

(٩٠) د . صلاح العقاد : العرب فى الحرب العالمية الثانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٩ .

(٩١) المقطم ، عدد ١٦٠٤٨ فى ١٩٤١/١/١ .

(٩٢) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٩٣) المقطم ، عدد ١٦٠٨٥ ، فى ١٩٤١/٢/٩ .

(٩٤) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة المسيو كارلوسرى فى ١٩٤١/٢/١٦، دولاب ٣٨٨ رف ٣ حفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وملف خدمة البرتوكونساليز فى ١٩٤١/٤/٢٧ دولاب ٣٨٩ رف ١ حفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

(٩٥) المقطم ، عدد ١٦٠٥١ فى ١٩٤١/١/٤ .

(٩٦) محفظة ٣٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى ، أوامر عسكرية رقم ١٩ — ٢٦ ، محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٥ بشأن رفع الحراسة عن شركة السجاير المذكورة واطالة مدتها ، وثيقة

Decret portant prorogation de la societe « Salonica cigarette company».

محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥ ، محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٥ فى ١٩٤٨/١/٢٠ .

(٩٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ تقرير الحارس الخاص من بنك موصيرى عن السنة المنتهية فى ١٩٥٧/٣/٣١ .

(٩٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٣ ،

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8.

وتعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٨٦ .

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P.P. 406, 407.

(٩٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٠٠) طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر — الكتاب الاول — كفاح عمال النسيج فى مصر ١٩٣٨ — ١٩٤٧ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٠١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(١٠٢) Bent Hansen : Op. Cit., P .7.

(١٠٣) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، كراسة رقم ٤ تعداد سكان أسيوط ، وكراسة رقم ٩ تعداد سكان القاهرة ، وكراسة رقم ١٠ تعداد سكان محافظة اسكندرية ، وكراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظات القنال والسويس ودمياط ، المطابع الاميرية ، ١٩٤٠ .

(١٠٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP 406 — 407.

(١٠٥) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(١٠٦) P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan J. 3904/3369/16, No. 27, No. 711, 25/9/1939, P. 107.

وانظر أيضا : د . محمد المنجى : المرجع السابق ، ص ٢٧١ — وأهم الأوامر العسكرية الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤١ و ١٥٩ لسنة ١٩٤١ .

(١٠٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٤١ فى ١٩٣٧/١٠/١٤ ص ٢٠٥٠ ، عدد ٤٢ فى ١٩٣٧/١٠/٢١ ص ٢٠٩٤ ، الأهرام ، عدد ١٨٦٨٨ فى ١٩٣٧/١/٤ .

(١٠٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٨٦ .

(١٠٩) محفظة ١٧٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢٩/٣ جـ ١ ، عقد تأسيس شركة الحديد والصلب بحلوان ، وانظر أيضا : جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، خطاب فى ١٩٥٨/٧/٢٧ حفلة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ ، ص ٢ .

(١١٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة جـ ٢ ص ١٦٨ ، ٢٣٤ ، ٢٦٣ ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٧١ ، ٣٧٣ .

البـــاب الثـــانى

الرأســمالية الأجنبيــة فى مصر

١٩٣٧ — ١٩٤٧

(فترة الانتقـــال)

الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتأمين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العامة

الفصـــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

سبقت الاشـــارة الى أن الامتيازات الأجنبية الغيت بمقتضى معاهدة مونترو فى مايو ١٩٣٧ م على أن تلغى المحاكم المختلطة وهى الاطار القانونى الذى يحمى المصـــالح الاجنبية بعد فترة انتقالية مدتها اثنا عشـــر عاما ، ولا يعنى الغاء الامتيازات فى مونترو ايقاف النشــــاط الاقتصـــادى للأجانب فى مصـــر أو منع اقامتهم ، ولكن من المفهوم أن يخضـــع نشـــاطهم ووجودهم للتشريعات المصـــرية ، على أن هذا الخضـــوع كان لابد أن يمر بفترة انتقالية تتشابك فيها الأوضاع القديمة مع الجديدة .

ومن هنا ســـوف نتابع نشـــاط الراســـمالية الأجنبية فى مصر خلال هذه الفترة الانتقالية من حيث الاطار القانونى والمركز الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بالاطار القانونى فقد صـــدرت لائحة لتنظيم القضـــاء فى المحاكم المختلطة (قانون رقم ٢٩ فى ٢٤ يوليـــة ١٩٣٧ م) للعمل بها ابتداء من ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ م ، وقد أقرت اللائحة بقاء محكمة الاستئناف المختلطة بالاســـكندرية والمحاكم الابتدائية المختلطة الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة بدوائر

اختصاصها مع جواز تعديل هذه الدوائر بمرسوم (مادة أولى) ، على أن تشكل محكمة الاستئناف من ثمانية عشر مستشارا يكون منهم أحد عشر أجنبيا ويجوز اذا اقتضى الحال تعيين مستشارين آخرين احدهما أجنبى ، وعند خلو محل احد المستشارين الأجانب بمحكمة الاستئناف تشغل وظيفته بالترقية من بين القضاة الأجانب بالمحاكم الابتدائية (المادة الثانية) .

أما المحاكم الابتدائية الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة فقد تقرر أن تشكل من ٦١ قاضيا منهم ٤٠ أجنبيا وكلما خلت وظيفة قاض من الأجانب يتم تعيين قاض مصرى بدلا منه على الا يقل عدد القضاة الأجانب فى المحاكم الابتدائية عن ثلث مجموع القضاة المشكلة منهم هذه المحاكم (مادة ٣) ، على أن يكون رئيس احدى المحاكم الابتدائية مصريا ويكون وكيلها أجنبيا والعكس بالعكس (مادة ٤) ، كما نص القانون على أن للشركات ذات الجنسية المصرية التى للأجانب فيها مصالح جدية تكون خاضعة للمحاكم المختلطة فى منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية (مادة ٣٤) .

كما تقرر أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة رعايا كل الدول الموقعة على اتفاق مونترو بالاضافة الى رعايا المانيا والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا (المادة الأولى من القانون ٨٨ الصادر فى ١١ أكتوبر ١٩٣٧ م) ، على أن يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ م ايضا .

كما صدر فى نفس التاريخ (١١ اكتوبر) القانون رقم ٨٩ بالغاء أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات ، وبناء

على ذلك الغى القانون الصادر فى ٩ أغسطس ١٨٦٣ م بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الأجنبية والقانون الصادر فى ٩ يونية ١٨٦٧ م الخاص باعطاء الأجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية(١) .

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٨ م صدر قانون رقم ٧٢ بتخويل المحاكم القنصلية الالمانية والرومانية سلطة القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية ، وذلك لأن دولتى المانيا ورومانيا لم تكونا من الدول الموقعة على اتفاقية مونترو ولكنهما من بين الدول الثمان التى قررت الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة عليها كما سبقت الاشارة(٢) ، ولما قامت الحرب العالمية الثانية تم نقل اختصاص المحاكم القنصلية الايطالية والالمانية فى أمور الأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة (١٩٤٠ م)(٣) .

وتحقيقا لاشراف وزارة العدل على تطبيق القوانين واللوائح اصدرت الوزارة فى ١٨ يونية ١٩٤٢ م قرارا بنقل جميع ملفات الموظفين فى المحاكم والنيابات المختلطة الى ديوان الوزارة ، كما عملت وزارة العدل على الاهتمام باللغة العربية لما لها من أثر فى تمصير المحاكم المختلطة(٤) ، وبذلك خطت مصر خطوتها الأولى على الطريق الصحيح .

* * *

ومن التشريعات القانونية خلال تلك الفترة ، التشريعات الخاصة بالديون الأجنبية وتمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولة تنظيم نشاط الرأسمالية الأجنبية .

اما عن مصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى : فالمعروف ان صندوق الدين كان بمثابة الوصى على النظام المالى

المصـــرى منذ بدأ فى عام ١٨٧٦ م الى أن نجحت الحكومة المصرية فى مفاوضاتها مع انجلترا وفرنسا على الغائه عام ١٩٤٠ م ، وبذلك انتهت الوصاية التى كانت مفروضة على النظام المالى المصرى(٥) .

وكانت المفاوضـــات من أجل الغاء صـــندوق الدين العام قد جـرت فى باريس فى أكتـــوبر ١٩٣٨ م بين ممثلى الحكومات البريطانية والفرنســية والايطـــالية من جانب وممثلى الحكومة المصـــرية من جانب آخر ، وكانت هذه الحكومات الثلاث صـــاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صـــندوق الدين غير انها كانت تطالب باسم حملة الســندات ولمصلحتهم بضـــمانات تحل محل ما كان لهم فى النظام القائم ، وبعد مناقشـــة عامة للموضـــوع رفض الممثل المصـــرى خلالها الاقتراح الذى يرمى الى ابقاء تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات(٦) .

وقد تقدم الوفدان البريطانى والفرنسى بمشـــــروع اتفاق وتصـــــريح كان ينص على التزام الحكومة المصـــرية بأن تدفع فى حســـــاب خاص بالبنك الأهلى المصـــــرى المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين على أقســـاط شـــهرية ، ونقل المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة الى البنك الاهلى المصرى ، كذلك نص على اعتبار الدين العام قرضا أول على موارد الدولة كافة .

وتقدم الممثل المصـــرى بمشـــروع آخر برفض ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة ، كما رفض الأقساط الشهرية ، ويوافق على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضا أول على موارد الخزانة العامة ، وذلك لأن الممثل المصـــرى اعتبر أن ذلك ســـوف يكون عبئا اضـــافيا على الدولة بســـبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاســـتحقاقات وهى لا يحل موعدها الا كل

ستة شــــهور ، فضـــلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من عدم الثقة بالحكومة المصرية وماليتها .

وفى ابرايل ١٩٣٩ م قبلت بريطانيا مبدأ الغاء المال الاحتياطى والمال المخصص لادارة الأعمال فى صندوق الدين وهو ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م والزيادة التى اضــيفت اليه ، وكانت قد بلغت ٦٥٠٫٠٠٠ ج . م ، ولم تشــــدد فى التقسيط الشـــهرى بشرط أن يكون الوفاء بالبنك الاهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة شهور ، وفى اكتوبر ١٩٣٩ م اقترحت الســـفارة أن يقتصــر الأمر على دفع نصـــف المبالغ اللازمة لســــداد كل اســـتحقاق الى البنك الاهلى قبل الموعد المحدد بثلاثة شـــهور ، أما النصف الثانى فيدفع اما قبل موعد الاستحقاق بـــ ٢١ يوما واما قبله بأجل لا يحدد ، ولكن بفترة تتسع لاعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

ثم أعد مشـــروع اتفاق لالغاء الدين المصـــرى العام وفيه تم اتفاق على الغاء القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ م على أن « تقوم مصـــر بالوفاء باستحقاقات الدين المضـــمون والممتاز والموحد (فوائد واســـتهلاك) باعتبارها قرضا أول على الموارد العامة » وأن تكون فائدة الدين المضمون ٣٪ ســـــنويا تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر ، قسطا سنويا ثابتا مقداره ٣١٥٫٠٠٠ ج . م لقاء الفوائد والاســـتهلاك ويخصص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاســـتهلاك الدين المضمون ، وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر من كل عام ، وفائدة الدين الموحد ٤٪ تدفع أول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، ويكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثلاثة المشـــار اليها وســـداد قيمة ســــنداتها بالعملة الاسترلينية بدون خصم ، ويكون الدفع والســـداد فى مصر ولندن وباريس .

ثم أعد اذلك تصريح بخصوص الوفاء للديون الثلاثة المشار اليها فى حساب خاص تفتحه الحكومة المصرية بالبنك الأهلى يسمى « الحساب الخاص بالدين » وذلك لتسهيل عملية الدفع ، على أن تبحث الحكومة المصرية حالة الموظفين الدائنين القائمين فى اداة صندوق الدين الذى تنتهى وظائفهم بسبب الغاء هذه الادارة ، مع استمرار بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصرف الخاصة بالديون الثلاثة فى باريس ، وقد أحيط بذلك علما مفوض بريطانيا فى ١٠ يولية ١٩٤٠ ، وأخيرا صدر مرسوم بقانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام مصدقا عليه من الملك فاروق الأول(٧) .

وبهذا يتضح كيف كانت وظيفة صندوق الدين واللجنة المشرفة عليه واختصاصاته ، اذ كان مراقبا للايرادات ، وقابضا على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلا بالميزانية العامة للدولة اتصالا وثيقا .

وهكذا استطاعت الحكومة المصرية عام ١٩٤٠ م أن تنجح فى مفاوضاتها مع الدول ذات الشأن فى صندوق الدين العام على الغائه ، وبهذا النجاح زالت عن الادارة الرقابة المفروضة على شئونها المالية ، وعرفت كيف تدير سياستها المالية ، وبهذا العمل نستطيع القول بأنه احدى حسنات الحكومة المصرية فى ذلك الوقت بعد الغاء الامتيازات الأجنبية .

وفى سبتمبر ١٩٤٣ م وبناء على الأوضاع الاستثنائية التى أوجدتها ظروف الحرب العالمية الثانية من حيث زيادة أرباح الانتاج الزراعى والصناعى والعائد التجارى ، وبالتالى زيادة معدل التضخم النقدى ، قررت امتصاص الأموال الزائدة فى تسديد الدين العام بتحويله الى قرض وطنى(٨) بسعر فائدة أقل

بمقتضى ســــندات تصدرها بالعملة المصــرية بدلا من الأجنبية ، وتحقيقا لهذا تقرر اصدار القروض الاربعة الآتية :

١ ـ قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه بفائدة ١,٧٥٪ ويستهلك فى مدة من ٢ الى ٣ سنوات (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ م) .

٢ ـ قرض بمبلغ ٥ ملايين جنيه بفائدة ٢,٢٥٪ ويستهلك فى مدة من ٥ الى ٧ سنوات (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ م) .

٣ ـ قرض متوســط الأجل بفائدة ٢,٧٥٪ ويستهلك فى مدة من ١٢ الى ١٥ سنة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨) .

٤ ـ قرض طويل الأجل بفائد ٣,٢٥٪ ويستهلك فى مدة من ٢٠ الى ٣٠ سنة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ م)(٩) .

وهكذا استطاعت الدولة أن تتخلص من اعباء الدين العام وأعفت البلاد من نتائجه غير المأمونة العواقب عن طريق تمصيره وأصبحت الحكومة مدينة للشعب المصرى بمبلغ ٨٥ مليون جنيه بدلا من الأجانب(١٠) .

ولم تبق الا ديون أخرى أقل حجما كالديون التى لشــــركة سكة حديد ـ أسوان المساهمة (شركة مختلطة المانية مصرية) وســكة حديد بورسعيد ـ الاسماعيلية (أجنبية) حيث اقامته شركة قناة الشويس ، وأيضا أعمال التطهير فى مدخل السويس وهو بواقع ٤٪ من السلف المعطاة من شركة قناة السويس(١١) ، بالاضافة الى الديون العقارية(*) .

* * *

بالغاء الامتيازات الاجنبية فى مونترو ١٩٣٧ م فتح المجال لتنظيم وضــبط نشــاط الرأسمالية الأجنبية فى اطار القوانين المصــرية .

وفى ١٣ أبريل ١٩٤٠ م تقرر أن يكون بمجلس ادارة الشركات عضوان على الأقل من المصريين ، وأن يكون ٧٥٪ من مستخدمى الشركة عمالا وكتبة من المصريين ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى او حسابى أو ادارى او فنى تجزيه الشركة عن عمله(١٢) ، ولم يكن القصد من ذلك تحقيق وجود عادل للمصريين فى عضوية مجالس الادارة ، بل كان القصد منه تنظيم الشركات وتشجيع المدخرين المصريين على استغلال اموالهم .

كما أوجبت هذه القرارات والنظم الأساسية للشركات ، أن تتألف الجمعية العمومية للشركات من كل المساهمين الذين يمتلكون خمسة أسهم على الاقل ، وان كل مساهم يمتلك هذا العدد له الحق فى صوت واحد ، ايضا أوجبت على كل عضو من اعضاء مجلس الادارة وضمانا لادارته ان يودع ٢٥٠ سهما من اسهم الشركة بصفة أمانة غير قابلة للتحويل فى خزانة الشركة طول مدة قيامه بوظيفته(١٣) بينما جعلت ما يخصصه العضو لضمان اعمال ادارته جزءا من خمسين جزءا من راسمال للشركة ، بشرط ان يكون الحد الأقصى ١٠٠٠ جنيه مصرى(١٤) ، وذلك لضمان جدية عضو مجلس الادارة لادارة أعماله ودفعا لعدم تقصيره .

كما تقرر بمقتضى هذا التنظيم الا يتم تكوين شركات المساهمة بصفة نهائية الا بعد الاكتتاب فى جميع أسهم راس المال المطروح وتسديد ٢٥٪ من القيمة الاسمية المكتتب فيها بشرط الا يقل أول مبلغ مدفوع عن جنيه مصرى واحد بأى حال ، ولا يرخص بانشاء شركة مساهمة يقل عدد المساهمين فيها عن سبعة أشخاص ، مع وجوب ان يكون عقد التأسيس رسميا وفى اطار هذا التنظيم تقررت اضافة كلمة

« مصــرية » لاسم أية شــركة مســاهمة حتى يصدر بترخيصها مرســـوما ملكيا(١٥) ، وهذا يعنى أنه ليست كل شــركة أطلق عليها لفظ « مساهمة مصرية » انها مصرية لحما ودما وانما هى مصرية شكلا .. أجنبية فى رأسمالها وادارتها فى الغالب .

كما طالب أعضاء مجلس النواب الحكومة بالاســراع فى تقديم تشــريع الشــركات المســاهمة لينال الشباب المصــرى حظه فى خــدمة هذه المؤسسات(١٦) ؛ وفى هذا المجال دارت مناقشـــات فى مجلس النواب خلال فترة الحرب العالمية الثانية عن اعداد مشـــروع قانون يوجب اســتخدام نسبة معينة من الموظفين والعمال المصــريين فى المنشآت الحرة أفرادا وشركات مصـــرية وأجنبية ، وجاءت ردود الوزراء المســئولين بأنه لا حاجة فيما يتعلق بالشركات المصرية التى انشئت منذ ١٩٢٧ م الى مثل ذلك القانون ، لأن القوانين النظامية لهذه الشركات تتضمن التعهد بذلك ، وان ظروف الحرب لا تســمح بتعميم هذا الالزام على ما عداها من المنشآت الحرة افرادا او شــركات مصــرية أو أجنبية ، وان الحكومة ســوف تتقدم بالتشــريع اللازم الى البرلمان فى الوقت المناسب .

وقد نادى البعض بأنه لا يقر النظرية القائلة بأن عقـــود الشـــركات المســاهمة لا تســوغ اصــدار مثل هذا التشريع ، الا اذا كانت عقودها تالية لمعاهدة مونترو ، أما الشـــركات التى انشئت قبل ذلك مصـــرية كانت أو أجنبية فيجب خضـــوعها للتشــريع المصــرى ، اذ لا جدوى بالتعلل بحالة الحرب لأن قرارات مجلس الورزاء لا تنفذ ، حيث طـــالب البعض كثيرا من الشــركات بأن تجعل ٥٠٪ أو ٦٠٪ من موظفيها من المصـــريين فلم تفعل ، ولا يمكن الزام هذه الشـــركات بذلك الا اذا صدر

تشــريع بفرض غرامة على الشــركات المخالفة(١٧) والدليل على ذلك انه لا توجد شـــركة مســاهمة الا وبها العديد من المخالفات واللجوء الى التحايل على القوانين المصــرية والتهرب من عمليات التنظيم عن طريق الحصــول على الجنســية المصــرية وغيرها ، ومع ذلك فقد كان معظم مؤسسى الشــركات وموظفيها مايزالون أجانب ، فمثلا ســبيل المثال « شــركة أراضى كفر الزيات » وهى أجنبية أســسها ستة من الأجانب وواحد مصــرى فقط « أحمد زيور » برأســمال ٨٠٠٫٠٠٠ ج . م(١٨) ، وكذلك ، « شــركة شفيلد للسبك » جميع مؤســسيها أجانب وعددهم سبعة برأسمال ٥٠٠٠ ج . م(١٩) ، « والشــركة الصــناعية للخيوط والغزل والمنسوجات « أسسها ستة أجانب وواحد متمصر وآخر مصرى برأسمال ١٥٫٠٠٠ ج . م(٢٠) .

ومن الملاحظ أن هذه التشــريعات قصــد بها تنظيم الوجود الأجنبى بما لا يجعله متفوقا على الرأسمال المصــرى المحلى ولم يكن يقصــد بها الغاء الرأسمالية الأجنبية بالمرة بدليل انه يلاحظ مع صــدور قرارات التنظيم (التمصــير) صــدور قوانين تتعلق بتشــجيع الرأسمال الأجنبى ، فمثلا منذ الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ م بدأت المطالبة بتشــجيع رؤوس الأموال الأجنبيــة فى مصــر ، حيث تمت المطالبة داخــل مجلس النواب بتأمين الأجانب على رؤوس أموالهم وادارتهم بكافة التشــريعات لأن الأجانب جاءوا الى مصــر لاستثمار أموالهم ، وتشــجيع الشركات الأجنبية باعطائها ميزة ١٠٪ من العطاءات الحكومية للصــناعة المحلية(٢١) .

وتشــجيعا لرؤوس الأموال الأجنبية طالبت الحكومة فى بداية الحرب العالمية الثانية بتحويل عدد من الصــناعات والمصانع الموجودة لانتاج بعض الحاجيات اللازمة للدفاع الوطنى ، وانشاء

صناعات جديدة بالقدر الذى تسمح به موارد البلاد من المواد الخام والخبرة الفنية ورؤوس الاموال(٢٢) .

والحق أن دخول الأموال الأجنبية مصر خلال العشر السنوات الأولى من الغاء الامتيازات لم يكن تشجيعا لها بالمعنى المطلوب ، وانما الحقيقة هى استثمار هذه الأموال لصالح أصحابها الأجانب فقط ، حيث ان مصر وان كانت قد حصلت على سيادتها بعد الغاء الامتيازات الأجنبية ، فان السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى ظلت قائمة الى ان جاء قانون الشركات عام ١٩٤٧ م ، فأنقذ الموقف نوعا ما ، حيث شجع على مساهمة رؤوس الأموال المصرية ومشاركتها لرؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من المشاريع الاقتصادية كما سيتضح فى الباب الثالث .

* * *

أما فيما يتعلق بنظام الضرائب بالنسبة لراس المال فالذى حدث أن الحكومة المصرية بعد الغاء الامتيازات الأجنبية عكفت على اصدار القوانين الخاصة بفرض الضرائب على رؤوس الأموال الأجنبية ، وكان قد تأخر فرض الضريبة المباشرة على الدخل باستثناء ضريبتى الأطيان والمبانى حتى صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩م(٢٣) فى ٢٣ يناير ١٩٣٩م(١٤) ، وكان من أثر صدور قوانين الضريبة أن تذمر الاجانب منها ولم تكن لديهم الرغبة فى دفعها ، كما أثر ذلك ايضا فى تنافس رأس المال الأجنبى فى مصر ، وفى ذلك الخصوص اعلن بعض الأجانب آراءهم فمثلا كان « جان جدعون » أحد كبار التجار الأجانب فى مصر وعضو بمجلس ادارة الغرفة المصرية التجارية ، رأى ان دوام الثقة المالية فى مصر كى يتم الرواج يتطلب تسهيل الأعمال وعدم

ارهاقها ابقاء لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر أو لجلب غيرها من الخارج مما يعود على البلاد بالرخاء ، اما ارهاقها بفرض الضرائب عليها فسيكون من شأنه سحبها من السوق المصرية وتعرضها لصدمة قوية لا تتحملها البلاد ، وتكون سببا فى وقوع كارثة مالية يشمل ضررها الجميع(٢٥) .

كما كان كبار التجار يرون أن الضريبة الجمركية التى كانت قبل ذلك ٨٪ ثم أصبحت ٣٥٪ بعد عام ١٩٣٧ م سوف تكون عبئا كبيرا ، ولكن « سلفاتور شيكوريل » احد التجار المرموقين كان يرى خلاف ذلك حيث رأى ان هذه الضريبة لا يتحملها التجار انفسهم بل يتحملها المستهلكون اذ انها تضاف على اثمان البضائع ، فاضافة الضرائب الجمركية الى الضرائب الجديدة ليس معناه ان التاجر هو الذى يتحمل دفع هذه الضرائب ، وان نسبة ضريبة الدخل وهى ٧٪ نسبة عادلة ومعقولة بخلاف ما يرى تجار آخرون »(٢٦) .

ويبدو ان المخاوف التى ابداها بعض اصحاب رؤوس الاموال الاجانب دفعت الحكومة المصرية للبحث عن وسائل لتشجيع الاستثمار فى مصر عن طريق تقديم بعض الاعفاءات الضريبية ، وعلى هذا فمنذ عملت لجنة الضرائب والمناقشات البرلمانية على وضع مشروع قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م اهتمت بالاعتدال فى تحديد سعر الضريبة ، وكان من الأسباب التى استندوا اليها فى ذلك ، الرغبة فى طمأنة اصحاب رؤوس الأموال الأجنبية عند بداية فرض الضريبة حتى يقبلوا على استثمار رؤوس أموالهم المنقولة ، لكن لابد من الاعتراف بأنه كان لتأثير الراسماليين من اصحاب الشركات والبنوك وغيرهم خاصة الاجانب منهم اثر فى التزام المشرع جانب القصد والاعتدال

فى تحديد سعر الضريبة(٢٧) ، لذا كانت المادة الخامسة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م التى تعفى من الضريبة الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التى يتحتم على شركات التأمين ان تودعها وأن تبقيها مودعة فى الخارج(٢٨) .

وبمقتضى هذا القانون اصبحت الضريبة تسرى على الايراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معا ، ومن ثم فان الايراد الناتج عن رأس المال البحت يخضع لضريبة القيم المنقولة مثل حصة الشريك الموصى ، والايراد الناتج عن العمل البحت يخضع لضريبة كسب العمل مثل مرتبات العاملين فى الشركات ، أما الايراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معا فهو يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كأرباح المنشآت التجارية والصناعية(٢٩) .

ويمكن تقسيم الضرائب فى مصر خلال الفترة الى الأنواع التالية :

١ — الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة :

وهى أهم أنواع الضرائب التى صدر بشأنها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الخاص بضريبة رؤوس الأموال المنقولة ، على أن تسرى اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ م على جميع ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وهى تسرى على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف انواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت المالية والصناعية والتجارية ، وحصص الشركاء الموصين فى شركات التوصية ، وعلى فوائد السندات التى تعقدها الشركات (المادة الأولى من القانون المذكور) ، وهى بذلك تسرى على نوع معين من ايرادات استثمار رأس المال البحت الذى لم يمتزج بالعمل ، وهذه الضريبة

لا تسـري على ما يجعل من الاسـتهلاكات اثر ببيع بعض ممتلكات الشـركة ، ولا تسـري على الشـركات الحاصـلة على امتياز من الحكومة أو الهيئات العامة متى أثبتت ان اسـتهلاك كل أو بعض راس المال بسـبب تسـديد قيمة الأسـهم أو اتلاف لحق بممتلكات الشـركة او بسـبب تسـليمها فى نهاية مدة الامتياز الى الهيئة المانحة له (المادة الثانية)(٣٠) ، وقد عامل القـانون الشـركات والمنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصـر فيما يتعلق بتطبيق الضـريبة معاملة الشـركات المصـرية ، واذا كانت لها أعمال خارج مصـر ولا تضـع لها ميزانية مسـتقلة فان الضـريبة تسـري على الجزء الذى يعتبر مخصصا للأعمال التى تباشر فى مصر من راس المال(٣١) .

أما بالنسـبة لسـعر الضـريبة فقد حدد بعشرة فى المائة من الايرادات التى تسـري عليها الضـريبة مؤقتا ، ولا تحصل الضـريبة فى سنتى ١٩٣٨ م و ١٩٣٩ م الا على اسـاس ٧٪ ثم على اسـاس ٨٪ ابتداء من ١٩٤٠ م و ٩٪ ابتداء من ١٩٤١ م و ١٠٪ ابتداء من ١٩٤١ م(٣٢) ، وفى عام ١٩٤٢ م زيد سـعر الضـريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة التى كانت مقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الى ١٢٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٢ م(٣٣) ، وفى عام ١٩٤٦ م مع انتهاء الحرب تاثرت الضـريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة برفع سـعرها من ١٢٪ الى ١٣٪ نتيجة لهبوط الاسـعار ونقص الأرباح(٣٤) .

وتعد من الشـركات التى تعمل وحدها كل شـركة أجنبية غرضـها استثمار منشأة فى مصر ولو كان مقرها الرئيسى فى الخارج وهى خاضعة لضريبة القيم الاجنبية(٣٥) .

ولا شــك ان المبدا الذى تضــمنه المشــروع بعدم الجمع بين الضــريبة على ايراد القيم المنقولة والضــريبة على الأرباح يمكن الاعتراض عليه بانه متى التزم شخص مقيم فى مصــــر بان يؤدى الضــريبة على الايراد الذى توزعه شــركة أجنبية لها فرع فى مصــر عن أســهمها فان هذا الالتزام معناه تعدد الضرائب بالنسبة له ، ولكن لما كان ايراد الأســهم الناتج مما تكســـبه المنشآت القائمة فى مصــر قليل القيمة عادة فانه لاباس من عدم الالتفات الى مثل هذا الاعتراض .

ونجد مما ســبق أن ضــريبة القيم المنقولة تســرى على كل ما يســتولى عليه المصــريون أو الأجانب المقيمون فى مصــر من أرباح وفوائد واســتهلاكات تدفعها الشــركات او المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يســتولون عنيه من الفوائد والايرادات وغيرها مما يملكون من الأورق المالية الأجنبية عامة من ســندات وقيم مالية حكومية او غير حكومية .

ويتضح من ذلك ان المشــرع قد اخضــع للضــريبة على ايرادات القيم المنقولة ما توزعه الشــركات الأجنبية على المصريين والأجانب المقيمين فى مصــر ســواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين(٣٦) .

أما بالنسبة للأموال الاجنبية المودعة فى البنوك بمصر فان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م قد ادخلها ضــمن اطار وعاء هذه الضــريبة (المادة ١٣) ، أما فى حالة البنوك الأجنبية التى يمتد نشــاطها الى الخارج وكانت كثيرة فى مصــر آنذاك فان القانون نص على اســتحقاق الضــريبة على نسبة ما توزعه على مســاهميها ، وحتى لا يحدث ازدواج ضريبى ، ونظرا للصعوبات التى واجهتها تلك البنوك ومصــلحة الضــرائب فقد عدل القانون

عام ١٩٤١ م واعتبرت المصارف الأجنبية التى يمتد نشاطها للخارج تدفع ضريبة القيم المنقولة على مبلغ يعادل صافى الأرباح بعد استبعاد نسبة ١٠٪ تعد لتكوين احتياط خاص لتغطية ما قد يصيب المصارف من خسارة فى مصر(٣٧) ، وفى بعض الأحيان كان الاجانب يتهربون من دفع ما عليهم من تلك الضرائب لوجود بعض الثغرات فى قنون ١٩٣٩ م وهى عيوب ساعدت الاجانب على التضليل فى دفاترهم ، فكان يطلب من البنوك المودعة لديها أسهم ضمان العضوية أن تقوم بتوريد تلك الأسهم لايداعها حافظة الاوراق المالية لمصلحة الضرائب بالبنك الأهلى المصرى ، حيث ان هذه الأسهم من ذمة المدينين بصح التنفيذ عليها قهرا وفاء لمطلوبات الضرائب(٣٨) .

٢ ــ الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

تخضع ارباح الشركات والمنشآت الأجنبية المستغلة فى مصر للضريبة فيها اخذا بمبدأ اقليمية الضريبة أو مبدأ التبعية الاقتصادية ، وهذه الشركات قد تدفع الضريبة على نفس هذه الارباح فى بلدها الأصلى مرة أخرى اذا كان المستثمر أجنبيا(٣٩) ، واعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ م اصبحت الضريبة سنوية على أرباح المنشآت التجارية والصناعية والمناجم(٤٠) ، وفى نفس العام رفضت لجنة الضرائب أن تتبنى مشروع ضريبة الباطنطا خاصة بعد أن تغيرت الظروف وحصلت مصر على استقلالها المالى بمقتضى معاهدة مونترو ، حيث ذكرت اللجنة أن المشروع المشار اليه كثير العيوب لأن قيمة الأماكن المؤجرة لا تنهض فى الواقع على دليل صحيح على مقدار الأرباح(٤١) ، وقد سوت معاهدة مونترو بين الشركات المصرية والأجنبية فى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية حيث نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م بأنه ليس مجحفا

بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالى الفرنسى(٤٢) .

أما عن سعر هذه الضريبة كما هو وارد فى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م (مادة ٣٧) هى ١٧ ٪ ضريبة أصلية و١٠½ ٪ ضريبة دفاع و ٧ر١ ٪ ضريبة بلدية و ٨ ٪ ضريبة أمن قومى و ٢½ ٪ ضريبة جهاد على صافى الربح الذى يجاوز ٥٠٠ جنيه فى السنة (جملتها ٧ر٣٨ ٪)(٤٣) ، الا أنه صدر مشروع بقانون عام ١٩٤٢ م يبين أنه تمت زيادة سعر الضريبة الخاصة بالقيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية الى ١٢ ٪ (٤٤) ، وهذه الزيادة كما نلاحظ تخص القيم المنقولة ، ولا تنطبق على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية حيث أنها لا تتفق معها كما سبق .

ومما لا شك فيه أن وضع السعر النسبى يعكس مدى الأثر الذى كان لأصحاب رؤوس الأموال على المشرع الضريبى وهو بصدد تنظيم هذه الضريبة لأول مرة عام ١٩٣٩ م ، ورغم أن المشرع زاد من هذا السعر فى الفترة اللاحقة ، فانه ظل سعرا نسبيا يعامل به جميع المولين(٤٥) ، ولظروف الحرب العالمية الثانية وظهور ارباح استثنائية كبرى نشأت عنها ، فقد ظهرت ضريبة أرباح الحرب التى هى جزء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وهذه الضريبة الجديدة جاءت محطمة لآمال أصحاب رؤوس الأموال(٤٦) .

ومن أهم شروط سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو تحقيق الربح عن طريق منشأة مستقلة فى مصر بمعنى أن تكون هناك منشأة او فرع للشركة الأجنبية او وكالة لتحقيق الربح الا أن مصلحة الضرائب رأت آنذاك أن

العبرة ليست بالمنشأة انما العبرة بالواقعة المنشئة للضريبة فعلا (أى حدوث ارباح نشأت عن منشأة تجارية او صناعية فى مصر وان عدم وجود فرع أو توكيل لشركة أجنبية فى مصر لا يمنع خضوع الأرباح التى تحققها هذه الشركة المحلية ، حيث تقوم الضريبة على أساس مكانية القانون أو اقليميته ، وقد اخذ القضاء المصرى بهذا فى أكثر من حكم ، فقد حدث ان تعاقدت « شركة الفنل نان هوجاردن فوند » شركة مساهمة اجنبية مركزها بلجيكا مع « شركة التجارة للأقطان » شركة مساهمة مصرية مركزها الاسكندرية — على شراء ٢٥٠ بالة من القطن المصرى وتوريدها للشركة الأجنبية بالخارج ، وبعد اتمام عملية الشراء قامت الحرب فلم تتمكن من تصديره للخارج وقامت ببيعه فى السوق المحلية ، ولكن بعد ان كانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا شديدا فحققت الشركة الاجنبية من ذلك أرباحا طائلة ، لذلك رأت مصلحة الضرائب اخضاع هذه الارباح للضريبة ، وقد طعنت الشركة فى اجراءات مصلحة الضرائب أمام القضاء بحجة أنها شركة صناعية بلجيكية تخضع للضرائب البلجيكية فضلا عن أنها ليس لها منشأة فى مصر بالمعنى المفهوم ، وقد أصدرت محكمة استئناف الاسكندرية حكمها لصالح الشركة(٤٧) ، والحقيقة أن بيع جزء من القطن فى مصر فى تقديرى يعتبر نوعا من القيام بعملية تجارية وتحقيق ربح فيها ، وبالتالى استخدمت السوق المصرية كأية منشأة او شركة داخل مصر فكان يتعين والحال كذلك خضوع الجزء المباع فى مصر للضريبة .

وقد امتدت أحكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشملت أرباح أصحاب الحرف والمناجم والمحاجر وأرباح الاتجار فى العقارات وتقسيم أراضى البناء ثم بيعها(٤٨) .

كما سرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الشركات المساهمة وعلى السمسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة(٤٩) .

٣ — الضريبة على الأطيان :

اهتمت الحكومة بهذه الضريبة ايضا لأنها كانت مخصصة لضمان فوائد الدين العام ، ودخلت ايرادات الأراضى الزراعية ضمن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وتم تنفيذ هذا التعديل ابتداء من عام ١٩٣٧ م(٥٠) ، ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ م بفرض ضريبة على الايجار السنوى لجميع الأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة(٥١) .

وقد عملت الدولة على اعادة تقدير قيم ايجارات أراضى بعض المديريات بعد تصفيتها بمشروعات عامة والنظر فى تعديل الضرائب عليها(٥٢) ، فقد اختلف الايجار السنوى المقدر للأراضى الزراعية من مديرية الى أخرى وان تساوت نسبة الرسوم الاضافية المقررة على ضريبة الأطيان بجميع المديريات وهى ١١٪(٥٣) ، وكانت هذه الضريبة تسرى على كل من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزاة أو صفقة واحدة(٥٤) وانطبق على شركات الأراضى الزراعية فى مصر — وهى غالبا أجنبية — مثل شركة أراضى الشيخ فضل(٥٥) .

وقد وقف كبار الملاك ضد أى تشريعات تحاول تخفيف العبء عن كاهل صغار المزارعين ؛ فعندما طالب أحد النواب عام ١٩٤٢ م باصلاح نظام ضرائب الأطيان الذى لا يفرق بين من يملك فدانا ومن يملك ألف فدان بحيث توضع الضريبة على أساس التدرج فى الملكية قاطعة أصحاب المصالح الزراعية فى

المجلس(٥٦) ، ومن الملاحظ أن هناك فائدة تعود على كبار الملاك من عدم تدرج الضريبة فى الملكية ، وهذا من شأنه أن الفائدة تعود أيضا على الأجانب خاصة أصحاب الشركات الزراعية وذوى الملكيات الكبيرة .

٤ - ضرائب أخرى :

أهمها ضريبة الانتاج مثل ضريبة الكحول والمشروبات الروحية فى مصر(٥٧) ، وضريبة الملاهى ، وضريبة الماكينات الخاصة بدور السينما والملاهى(٥٨) ، والرسوم الجمركية التى زادت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص رسم الدخان ، حيث وجدت الحكومة فى سلعة الدخان موردا ماليا خصبا خاصة فى فترة الحرب(٥٩) ، ولارتفاع الرسوم الجمركية على الدخان عمل التجار على استبدال الدخان الصينى واليابانى الرخيص بالدخان البلقانى ، مما أثر على أسواق تصدير السجاير المصرية المشهورة(٦٠) ، كما أخضع القانون الشركات الأجنبية فى مصر لرسم التمغة(٦١) ، وكذلك ضريبة شركات الملاحة الأجنبية(٦٢) .

أما بالنسبة لشركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر فقد أخضعها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م لضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية(٦٣) .

والخلاصة أن رأس المال الأجنبى الذى فرضت عليه الضرائب تمثل فى :

١ - الشركات الأجنبية التى يقتصر نشاطها على مصر ، وهى الشركات التى تقوم بعمليات استغلال فى مصر حتى

وان كان مركزها فى الخارج ، وقد سوى المشرع بينها وبين الشركات المصرية من حيث الضرائب(٦٤) .

٢ — الشركات الأجنبية التى تزاول نشاطها داخل وخارج مصر ، وقد وجد المشرع المصرى صعوبة فى خضوع هذه الشركات للضريبة خوفا من الازدواج الضريبى وقد اشترط فى ذلك أن تتخذ الضريبة على أساس رأسمال هذه الشركات ، ويرجع فى ذلك الى ميزانيات الشركة(٦٥) .

٣ — الشركات الأجنبية التى تزاول نشاطها خارج مصر فقط ، وهى لا تخضع للضريبة المصرية على ايرادات القيم المنقولة نظرا لانتفاء علاقتها بمصر ، ولكن متى توافرت هذه العلاقة خضعت للضريبة وذلك حينما يكون المنتفع مصريا أو أجنبيا مقيما فى مصر(٦٦) .

وأهم هذه الأنواع هو النوع الأول (ضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة) ، وذلك لأنها تؤخذ من رأس المال نفسه ، فهى أكثر قيمة اذا ما قورنت بالضريبة التى تؤخذ على الأرباح والفوائد .

الباب الثانى

هوامش الفصل الأول

(١) مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : مجموعة القوانين والقرارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ١ ، ٥ ، ١٧٨/٩ محاكم مختلطة .

(٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ فى ١٩٣٨/٨/٢٩ ، وانظر ايضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٧٨/١٣ محاكم مختلطة .

(٣) وينقل الى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ما احتفظت به المحاكم القنصلية من الاختصاص فى أمور الأحوال الشخصية فى مصر بمقتضى حق الخيار المنصوص عليه فى المادة التاسعة من اتفاقية ٨ مايو ١٩٣٧ الخاصة بالغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر ، وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحاكم القنصلية الايطالية الى المحاكم المختلطة لكى تواصل انظر فيها بالحالة التى تكون عليها وتصدر الحكم فيها نهائيا — محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ يونية ١٩٤٠ جلسة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٧ .

(٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٣ ، ٤ ، ١٩٤٢/٨/٥ ، ص ١١٦٠ .

(٥) د . على لطفى : التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢٩ .

(٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — وقد كانت الديون العقارية قد صادفتها بعض الأزمات منها الأزمة العقارية التى بلغت ذروتها عام ١٩٣٣ ورأت الحكومة صونا للثروة العقارية التى تهددها البنوك العقارية أن تصدر أذونات على الخزانة المصرية قيمتها ٣½ مليون ج . م ، منها مليون ج.م تستهلك فى عشر سنوات وفائدتها ٤½٪ ، وبهذا استغلت

الدولة الأموال المدخرة فى البلاد لصيانة الثروة الزراعية من الضياع ، انظر ، د . نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للاجانب ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال - محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٩ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة بشأن المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء ، ومشروع الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام ، والتصريح ، وكذلك المرسوم بقانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام ، وايضا المرسوم بقانون الخاص بالدين المضمون والممتاز والموحد فى ١٩٤٠/٧/١٠ — انظر الملحق رقم ١ .

(٨) د . محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، طبعة أولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص ٩٧ .

(٩) مجلس النواب ، جلسة ٣٨ فى ١٩٤٦/٧/١ ، ص ٢٩٩٨ ، وانظر أيضا : عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٥ .

— تخصص هذه القروض لاستهلاك الدين العام ، فالسنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٢ هى سنوات استهلاك الدين العام تنتهى فى سنوات ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٣ على التوالى .

(١٠) حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد ، دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٨ .

(١١) مجلس النواب ، جلسة ٣٨ فى ١٩٤٦/٧/١ ، ص ٢٩٩٩ ، وانظر ايضا : د . لبيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(*) انظر فى ذلك فصل البنوك من هذا الباب .

(١٢) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٨ ، انظر أيضا : المقطم ، عدد ١٦١٢٩ فى ١٩٤١/٣/٢٥ .

(١٣) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف ١٨٤/١/١٦٠ ، ملف ١٣٥ عقد امتياز ، عقد تأسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ونظامها الأساسى فى ١٩٣٤/٣/١ .

(١٤) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة المصرية للنقل على الطرق ونظامها الأساسى عام ١٩٤٣ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠ ، انظر أيضا : مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٤٤/٧/١١ ، ص ٢١٦١ — (المادة ٤٠ من القانون التجارى الاهلى ، والمادة ٤٦ من القانون التجارى المختلط) .

(١٦) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ .

(١٧) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ ، ص ٢٤٢٩ .

(١٨) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، شركة أراضى كفر الزيات .

(١٩) نفس المصدر ، العدد الأول فى ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٧١ شركة شفيلد للسبك .

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، جلسة ١٩٤١/٣/٣١ ، وثيقة ٥ مرسوم بتأسيس الشركة الصناعية للخيوط والغزل والمنســـــوجات .

(٢١) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ .

(٢٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٦٧ بشأن تأليف لجنة للنظر فى شئون الانتاج الصناعى مدة قيام الحرب .

(٢٣) د . محمد احمد الرزاز : رؤية لمستقبل دور الضرائب فى تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو — مع التطبيق على مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ .

(٢٤) مصطفى كامل منيب : مجموعة القوانين المصرية — قوانين الضرائب المنقولة — رسم الدمغة والايلولة على الشركات ج ١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩، ص ١٢ .

(٢٥) المقطم ، عدد ١٥٣٤٣ فى ١٩٣٩/١/١٩ .

(٢٦) ومن طريف ما يروى عن شيكوريل انه يقول : « ان الكتب السماوية تقضى بنزول أصحاب الأموال والأملاك عن عشر دخلهم للاعمال الخيرية ، فاذا كان

الناس لا يفعلون ذلك الآن فما من بأس من فرض ٧٪ من الدخل تؤخذ بقوة القانون لنفع الوطن والصرف منها لخدمة مصالح البلاد ، انظر فى ذلك : المقطم ، عدد ١٥٣٤٦ فى ١٩٣٩/١/٢٢ .

(٢٧) د . حسين خلاف : تطور الايرادات العامة فى مصر ، دار الرائد للطباعة ، مصر ١٩٦٦ ، ص ١٢٠ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ .

(٢٩) د . عبد القادر حلمى : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٨ .

(٣٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قوانين أقرها البرلمان ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٥ ، وكذلك : حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، ص ٧ .

(٣١) مجلس النواب ، جلسة ٢١ فى ١٩٣٩/١/٢٢ ، ص ٧٧٠ ، وانظر أيضا : مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ ، جلسة ١٩٤٠/٤/١٠ ، وثيقة ٢ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣٣/٢ — ١ ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

(٣٣) محافظ مجلس الرزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ .

(٣٤) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٤٤ .

(٣٥) على مجاهد شاهين : مجموعة قوانين ضرائب الدخل فى مصر — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مكتبة شاهين ، طنطا ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

— تؤدى القيمة الضريبية لمصلحة الضرائب فى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أو على الأكثر فى بحر ٦٠ يوما .

(٣٦) د . حسن محمد كمال ، د . صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة

على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٣٨) وقد حدث ذلك كثيرا للاجانب مثل « يوسف واتورى وجوستاف ويكس » المولين بشركة النيل للمنسوجات وأعضاء مجلس ادارتها ، وكذلك الشـــــركة التجارية الاقتصادية ، انظر : محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٣٩) حسن محمد العزباوى : الأصول العلمية للضرائب ، طبعة أولى ، مطبعة المليجى بالجيزة ، ١٩٧٤ ، ص ١١٧ .

(٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ (المادة ٣٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩) ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣٣/٦ — ١ ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

(٤١) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ — صدرت ضريبة البلطنطا عام ١٨٩١ وألغيت عام ١٨٩٢ ثم أقرها مجلس الوزراء عام ١٩٣٢ .

(٤٢) حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ جـ ٧ ، (الاصـــدار المدنى) الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٥١ .

(٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ مشروع قانون رقم ..... عام ١٩٤٢ .

(٤٥) د . محمد أحمد الرزاز : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٤٦) المقطم ، عدد ١٦٠٥١ فى ١٩٤١/١/٤ ، عدد ١٦٠٩٠ فى ١٩٤١/٢/١٤ .

(٤٧) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٤٨) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ ، وانظر ايضا : حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٠) محفظة ٤١ عابدين ، مجلس الوزراء مذكرات وتقارير ، عن صندوق الدين والدين المصرى ، وثيقة بدون رقم .

(٥١) قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، وانظر ايضا :
Charles Issawi : Op. Cit., P. 42.

(٥٢) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤١/٨/٤ ، وثيقة بدون رقم .

(٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ، وثائق من ٤٣ الى ٤٨ ، وكذلك : محفظة ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ ، وثيقة ٦٤ الرسوم المقررة على ضريبة الأطيان بالمديريات .

(٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر ايضا : حسن الفكهانى : المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

(٥٦) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

(٥٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، شكوى من أصحاب معامل المشروبات الروحية بالقطر المصرى الى رئيس الديوان الملكى بشأن تنفيذ القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بغلق ما يقرب من ٩٩ محلا لبيع المشروبات الروحية .

(٥٨) نفس المصدر ، شكوى من أصحاب ومديرى سينما اللبان وسينما محمد على بدمياط الى رئيس الديوان الملكى بشأن الضرائب الجديدة على الملاهى .

(٥٩) قدرت الزيادة فى الرســـــوم الجمركية فى ميزانية ١٩٤٧/٤٦ بنحو ٤٢٢٠٠ ج٠م ، محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٧/٤٦ ، ص ٣٨ ، وانظر ايضا : د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، وانظر فى ذلك ايضا : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة ، للمؤلف نفسه ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦٠) Charles Issawi : Egypt An Economic and Social analysis, Op. Cit., P .86.

(٦١) مصطفى الصياد : الموسوعة الضرائبية الدائمة للقوانين والقرارات والكتب الدورية والمنشورات والتعليمات الفنية الخاصة بمصلحة الضرائب ــ المجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ ،دار الفكر العربى ، ص ٢١٥ ، ٢١٧ .

(٦٢) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٦٣) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشـــــروع ميزانية الدولة ٤٤ / ١٩٤٥ ، ص ١٦ .

(٦٤) د . شريف رمسيس تكلا : نظام الضرائب على الدخل فى مصر ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٦٥) د . حسين محمد كمال ، د . صلاح ابراهيم صالح : المرجع السابق ، ص ٢٧ ــ ٣٠ .

(٦٦) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

الفصل الثانى

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

أولا — فى مجال الزراعة :

كان موقف الأجانب من امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر بشكل عام مرتبطا بالموقف السياسى صعودا وهبوطا بعد معاهدة مونترو ١٩٣٧ م فنجد أن ملكياتهم انخفضت انخفاضا كبيرا بما يعادل نحو ٧٠٫٠٠٠ فدان من قيمة الملكية الاجنبية(١) ، وفى سنة ١٩٣٨ م استمر عدد الأجانب وملكياتهم للأراضى الزراعية فى مصر فى الانخفاض فقد بلغ عدد الملاك الأجانب نحو ٥٠١٢ أجنبيا يملكون مساحة قدرها ٤٠٣٫٦٥٦ فدانا اى ان متوسط الملكية الأجنبية بلغت ٨٠٫٥٤ فدان بينما يملك ٢٫٤٧٦٫٢٣٨ مصريا نحو ٥٫٤٣٣٫٠٩٠ فدان فيكون متوسط الملكية المصرية ٣٫٩ فدان ، ولهذا كان الاتجاه لمحاولات حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر(٢) ، لأن فى امتلاك الاجانب للأراضى المصرية انخفاضا للمستوى المعيشى للمصريين وتدميرا للاقتصاد المصرى وتعديا على حقوق المصريين .

غير أن الظروف الاستثنائية التى أوجدتها الحرب العالمية الثانية كان لها اثرها فى ملكية الأجانب فقد زاد عددهم سنة

١٩٤٠ م الى نحو ٥٢٧١ مالكا اجنبيا . كما زادت ملكياتهم الى نحو ٤٠٨ر٦٨٣ فدان ، وعلى حين زاد عدد الملاك المصريين الى ٢٧٥ر٢٤٩١ر٢ انخفضت ملكياتهم الى ٣٢٨ر٤٣٢ر٥ فدان ، وبلغ متوسط ما يملكه الفرد الأجنبى ٥٣ر٧٧ فدان فى حين بلغ متوسط ما يملكه الفرد المصرى ١٨ر٢ فدان(٣) ، وبهذا فقد عادت الملكية الأجنبية الى الازدياد من جديد ، مما ادى الى صدور قانون فى سنة ١٩٤٢ م يقضى بمنع الاجانب افرادا وشركات من تملك الأراضى الزراعية بمصر ؛ ولا يجوز لأى أجنبى او شركة اجنبية او مختلطة استئجار اطيان زراعية عن مدة تزيد على تسع سنوات ، ويستثنى الأجانب أفراد وشركات الذين يشترون بالمزاد الجبرى الأطيان المرهونة لهم . ويجب على كل مشترى لأرض زراعية أو منتفع بها أو مستأجر لها لمدة تزيد على تسع سنوات ان يقدم لاقلام المساحة مع العقد شهادة من وزارة الداخلية تثبت تبعيته للحكومة المصرية ، فان كانت شركة وجب عليها أن تقدم شهادة من وزارة التجارة والصناعة تحتوى على البيانات الخاصة بها المبينة فى السجل التجارى ، فاذا كانت الشركة غير مقيدة فى السجل وجب عليها أن تقدم شهادة من الوزارة المذكورة تثبت انها شركة وطنية وان اعضاءها جميعهم وطنيون(٤) ، وبالاضافة الى ذلك ونتيجة لزيادة ملكيات الاجانب من الأراضى الزراعية فى مصر نادى « حزب الفلاح الاشتراكى » بعدم السماح للأجانب بتملك الأراضى الزراعية فى مصر(٥) .

وفى سنة ١٩٤٤ م صدر أول اعتراف رسمى بأن جوهر المسالة الزراعية فى مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية حيث تبلورت المطالب عقب الحرب مباشرة بالعمل على زيادة الأرض القابلة للزراعة ، وتحريم ملكية الأرض الزراعية على

الأجانب(٦) ، فقد كانت للأجـــانب خطورتهم فى تملكهم للأراضى الزراعية فى مصـــر ، حيث حاول بعض الأجانب اليهود حتى الأربعينات تملك مســاحات كبيرة من الأراضى فى مناطق الحدود بين مصــر وفلسطين أو فى شــمال شــرق سيناء بلغت نحو ٢٣٨٠ فدانا بانتهاج أسلوب الاغراء والتحايل على الاعراب لبيع أراضيهم بأثمان مرتفعة بموجب عقود سجلت بمحكمة المنصــورة المختلطة ، وكان ذلك ضــمن المخططات اليهودية الصـــهيونية للتوســع فى المناطق المحيطة بفلسـطين مثل سيناء ، ثم تنازل هؤلاء اليهود عن العقود الى بنك الانجلو فلسـطينى فى القدس كى يتمكن من الاستيلاء على هذه الأراضى ، ولكن الحكومة عارضت اى اجراء من شأنه اكتساب هؤلاء اليهود صفة الملكية ســواء بوضــع اليد أو ســواه ، ولتحقيق هذا الغرض صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ م لمواجهـــة مثل هذا المخطط الأجنبى الاستعمارى الذى يهدد حدود مصــر ولوضـــع حد للمحاولات اليهودية فى سبيل تملك الأراضى المصـــرية ، وقد استمر نظر القضـــية حتى ١٩٤٧ م كما ظلت الحكومة عند موقفها من تلك الأجانب للأراضى المصرية خاصة فى المناطق الاستراتيجية الهامة عند الحدود(٧) وتكررت مطالبة أعضـــاء مجلس النواب سنة (١٩٤٥ م) بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر(٨) .

وفى عام ١٩٤٦ م وصـــل عدد الملاك الأجانب الى نحو ٤٥٥٢ مالكا أجنبيا ومســاحة الأرض التى يلمكونها نحـــو ١٩٢ر٣٥٧ فدان من جملة الأراضى الزراعيـــة البـــالغ قدرهـــا ١٤٣ر٩٠٣ر٥ فدان ، وكان من الأجـــانب ١٧ اجنبيـــا يملكون ٦٠٧ر١١٤ فدان فى حين كان هناك ١٨ مصـــريا ممن يملكون فوق الـــ ٢٠٠٠ فدان بلغت ملكيتهم نحو ٨٨٢ر٥٤ فدان(٩) أى أن متوسط ما كان يمكله الأجنبى ضعف ما يملكه المصرى من كبار الملاك .

والجدير بالذكر ان الاستثمار الزراعى فى مصـــر كان محدودا بالنســبة للاســتثمارات الأجنبية الأخرى حيث كان يختلف عن غيره وذلك لضـــيق رقعته التى لم تكن تمتد الى أكثر من حدود الدولة ــ مصـــــر ــ وهو بذلك يختلف عن غـــبره من أنواع الاستثمارات الاخرى التى يمكن أن تمتد خارج حدود الدولة(١٠) أى أن الاســـــتثمار الأجنبى فى مجـــال الزراعة أقل بكثير من الاستثمار فى المجالات الأخرى .

اما عن ملكية الشـــركات الزراعبة الأجنبية فى مصر فكانت تمثل نوعا من الملكيات الزراعية الكبيرة ورغم انها تعتبر ملكيات أجنبية فى التصـــنيف الاجتماعى للملكيات الكبيرة ، فانها تختلف عن الملكيات الأجنبية الفردية التى تعتبر عـــلاقة مباشـــرة فى اســــتغلال الارض ، اما علاقة الشـــركات فكانت تدور حول البيع والشـــراء فى المقام الاول ، كما أن احقية الأجانب فى التملك العقارى بالأراضى الزراعية المصـــرية ترجع الى القانون الصادر فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٧ م الذى أعطى فى مادته الأولى هذا الحق للأجانب(١١) ، وقد تكونت تلك الشـــركات برؤوس أموال أجنبية انجليزية وفرنســـية غالبا ، ثم تعددت جنســـياتها ثم اشـــترك راس المال المحلى بجزء صـــغير وقد زاد عدد الشـــــركات بعد الانتهاء من خزان أســـوان سنة ١٩٠٤ م ثم اســـتمر تطور شركات الأراضى صـــــعودا وهبوطا وفقا للتطـــورات الاقتصـــــادية والسياسية فى البلاد(١٢) مثل معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ م وبدء المطالبة بوضـــــع التشـــــريعات بحظر تملك الأجانب أراضى زراعية فى مصر ، فحتى تلك السنة (١٩٣٧ م) بلغ عدد شركات الاراضى الزراعية الأجنبية فى مصـــر نحو ٢٣ شركة(*) يمتلكها انجليز وفرنسيون وبلجيكيون وسويسرون والمان ومتمصرون ومن جنسيات اخرى مختلفة(١٣) .

وفى خلال تلك الفترة التى نحن بصـــــددها تأسست نحو خمس شركات أجنبية بالاضافة الى الشركات الموجودة من قبل .

وقد شـــهدت هذه الشـــركات نهضة كبيرة خلال الأربعينات فقد بلغت ملكيتها اكثر من ١٨٨ر٧٧٩ فدان ، كمـــا وصـــلت استثماراتها الى ١٤ مليون جنيه فى عامى ١٩٤٥ م — ١٩٤٦ م بعد تدهور فى الثلاثينات(١٤) .

فاما عن الشـــــركات التى كانت قائمة فى ظل الامتيازات فقد كان حجم ملكياتها كبيرا ، ويختلف من شـــركة الى أخرى ومن سنة الى أخرى تبعا لعمليات البيع والشـــراء ، فعلى ســـبيل المثال لا الحصـــر ، كانت شـــركة الغربية تمتلك سنة ١٩٤٣ م نحو ٤٤٥٣ فدانا قيمتها ٤٢٨ر٣٢٠ ج . م ، وقدرت مســـاحة الأراضى التى تمتلكها شـــركة اراضى الدقهلية فى نفس السنة بنحو ٢٨٥٠ فدانا قيمتها نحو ٢٠٧ر١١١ ج . م ، وبلغت مساحة اراضى شـــركة المباحث والأعمال المصـــرية خلال نفس السنة أيضا ٩٤٠ر١٥٢ فدانا عدا أراضى مبـان وممتلكات مبنية قيمتها ٧٥٧١ ج . م ، كما كان للشـــــركة أملاك اخرى بتركيا ، واهم ممتلكاتها فى مصر هو تفتيش البسلقون(١٥) .

وكانت مســــــاحة الأراضى التى تمتلكها شـــركة الكروم والكحول المصـرية فى نهاية سنة ١٩٤٤ م نحو ٧٣٥٥ فدانا يقع معظمها بالقرب من قرية جاناكليس المتاخمة لترعة النوبارية(١٦) ، وملكية هذه الشـــــركة كانت مقســـمة الى قسمين : قسم بحرى وآخر قبلى ، كل منهما ينقســـــم الى قطع صـــغيرة تســـمى نمر بلغ عددها تسع نمر ، ومساحة كل نمرة من ٥٠٠ الى ٦٠٠ فدان ، وكان يشـــرف على كل قســـم مديران اجنبيان أحدهما فنى والآخر ادارى ، وكان المدير الفنى هو المســـتر ايفانجلوس

داس M. Evangios le Vades وهو متخصص فى زراعة العنب ، وكان يقوم بالاشـــراف على العمليات الزراعية وابلاغ تعليماته لنظار النمر(١٧) ، ومركز الشـــركة الرئيسى بالقاهرة ولها فرع بالاســـكندرية ومكتب زراعة ابو المطامير والمزارع ببرج جاناكليس مركز أبو المطامير (بحيرة)(١٨) . وهذا يدل على عظم ملكية الشـــركة .

ومن الملاحظ أن التناقض الذى كان يحدث فى ملكيات بعض الشـــركات لا يعنى افلاســـها فما كان يحـــدث هو انتقال ملكيتها من شـــركة الى شـــركة بسبب اختلاف نوع الاستغلال بين هذه الشـــركات ، فمثلا شـــركات ينحصـــر نشاطها الرئيسى فى اصلاح الأراضى وبيعها(١٩) ، لتحقيق الربح مثل شـــركة اراضى الدلتا المصـــرية والانفستمنت ليمتد نجد أنها قامت ببيع جميع أملاكها فى امبابة سنة ١٩٤٣ م(٢٠) .

وشركة نســـتور جاناكليس الزراعية والتجارية ليمتد غيرت نشـــاطها من صناعة وتجارة السجاير الى الاستغلال الزراعى حيث اشتـــرت مســـاحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى منطقة جاناكليس بالبحيرة بلغت مســـاحتها ٣٢٦٦ فدانا لزراعتها كروما وتينا وزيتونا ، كما تغير اسم الشركة من
Nestor Gianaclis (Foreign) Ltd
الى Nestor Gianaclis (Agricultural & Commercial Ltd.
وفى سنة ١٩٤٤ م ادخلت الشركة ضمن نشاطها بعض الصناعات القائمة على الزراعة مثل صناعة المربات وحفظ الفاكهة وغيرها .

كما كانت الأرض تنتقل من شـــركة الى اخرى ، فمثلا قامت شـــركة سيدى سالم عند تأسيسها بشـــراء جميع أصول وخصوم

الشركة المعروفة باسم

The sidi Salem Estates of Egypt Ltd.

ولما انخفض رصيد دين الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ م استردت أراضيها من شركة البحيرة(٢١) . كما أن شركة أراضى الشيخ فضل استردت جميع اراضيها بعد بيعها ثم قامت بتأجيرها للفلاحين بطريق المشاركة(٢٢) .

كما أجرت شركة أراضى الوردان أراضيها لشركة المرافق العقارية المساهمة بايجار قيمته ١٠٠ ج . م سنويا فقط ، وبالرغم من ذلك لم تستطع شركة المرافق سداد هذا الايجار بسبب الخسائر التى لحقتها من جراء استصلاح الأراضى الصحراوية التى لم تغط نفقاتها ، وأصبح هذا الايجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان حتى ما بعد سنة ١٩٤٧ م(٢٣) .

وهناك شركات تناقصت ملكيتها عن طريق بيعها بمساحات صغيرة أو كبيرة للمصريين أو للأجانب لزراعتها ، وعلى سبيل المثال نجد أن شركة أراضى أبو قير باعت سنة ١٩٣٨ م نحو ١٤٠ فدانا لعلى ماهر(٢٤) ، وفى سنة ١٩٣٩ م باعت الشركة نحو ٢٢٩ فدانا لآخرين(٢٥) ، كما باعت فى نفس السنة نحو ٥٩١ر٨ فدان وأصبحت ملكيتها خلال هذا العام نحو ٥٩١ر٨ فدان ، وكان أغلب مبيعاتها للأجانب لانشاء العزب مثل عزبة « قسطنطينيدس وموزه واستيرو وشركاه » وعزب الخواجات « كازولى وبرامو » والشركة البلجيكية ، كما باعت الشركة مساحات للمصريين . فضلا عن قيام الشركة باتباع نظام التأجير ، حيث اجرت مساحات كبيرة من أراضيها لمزارعين مصريين ، الا أن أسلوب الشركة فى التعامل مع المصريين

كان ظالما لهم مما أدى الى شكوى المستأجرين المصريين سنة ١٩٤٠ م ضد الشركة(٢٦) .

كما باعت شركة المباحث والاعمال المصرية خلال الحرب العالمية الثانية نحو ٥٤٣ فدانا أراضى زراعية(٢٧) وبهذا فان عمليات البيع كانت هدفا من أهداف الشركات الزراعية الأجنبية وهو شراء الأراضى وتقسيمها الى مساحات صغيرة وبيعها الى المزراعين وخاصة الأراضى البور بعد استصلاحها .

وهناك شركات زاد رأسمالها بعد سنة ١٩٣٧ م بينما انخفض فى بعض الشركات الأخرى ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة الشيخ فضل سنة ١٩٣٧ م الى ١٠٠ر٦٢٣ ج٠م(٢٨) وتعتبر هذه الشركة من الملكيات الكبيرة للأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر(٢٩) ، كما زاد رأسمال شركة المباحث والأعمال المصرية الى ٥٢٠ر١٢٧ ج ٠ م سنة ١٩٤٣م(٣٠) ، أيضا زاد رأسمال شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد سنة ١٩٤٥ م الى ٤٩٤٨٢٣ ج ٠ م(٣١ .

تنوعت أغراض هذه الشركات ، فمنها التى قامت بشراء الأراضى وزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية (زراعة الكروم)(٣٢) ، شركة وادى كوم امبو (قصب السكر)(٣٣) والقمح(٣٤) وشركة أراضى الغربية (القطن والأرز)(٣٥) ، وشركة أراضى الشيخ فضل (قصب السكر والقطن والشعير ومحاصيل أخرى)(٣٦) .

وهناك شركات تخصصت فى شراء الأراضى وتقسيمها ثم بيعها أو تأجيرها مثل شركة أراضى الوردان فى منطقة الخطاطبة والوردان(٣٧) ، وشركة أراضى الغربية(٣٨) وشركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد(٣٩) ، وشركة الشيخ فضل(٤٠) .

وبعض الشــركات انحصــر نشــاطها فى اســتصلاح الاراضى البور والصحراوية لزراعتها أو بيعها أو تأجيرها مثل شركة شــركة أراضى أبو قير التى قامت باصلاح وتملك الاراضى المعروفة باسم بحيرة أبى قير بالقرب من الاسكندرية والتى تبلغ مســاحتها نحو ٣١ الف فدان(٤١) ، وشــركة اراضى الوردان التى قدم لها احد مؤسسيها الأجانب « جون وليامسون وليامسون John Williamson Williamson اراضى رملية مساحتها نحو ٧٠٦١ فدانا ونصف الفدان بقصد اصلاحها وزراعتها بأشجار ونباتات لينية وتهيئتها للزراعة بالطرق الفنية المناسبة(٤٢) ، وشــركة أراضى الدلتا التى اقتنت سنة ١٩٣٧ من الحكومة ٢٠٠ فدان فى الصحراء ثم الحقتها بمائتين أخرتين فى سنة ١٩٣٨ م حتى يمتد التوســع فى الناحية الصــحراوية ، كما امتلكت حوالى ١٦٠ فدانا غربى طريق القاهرة ــ حلوان ، وقد خططتها سنة ١٩٤٧ وعبدت فيها الطرق واطلقت عليها اســم « حدائق المعادى »(٤٣) شركة أراضى الشيخ فضل التى عملت على اصلاح الأراضى البور بتجديد آلاتها فى مشــروع كلفها نحو ٥٠ الف جنيه(٤٤) .

وكان نشــاط بعض الشــركات بجانب الأعمال الزراعية القيام بأعمال الصــناعة والتجارة خاصة القائمة على الحاصلات الزراعية التى تقوم بزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بصناعة النبيذ وبعض المشــروبات الروحيــة الأخرى(٤٥) ، كما وجدت بعض الشــركات لانتاج الالبان ، وقد منحت هذه الشــركات اعانات للحصــول على ألبان جيدة كى يستعاض بها عما تستورده البلاد من الخارج(٤٦) .

وتخصصت بعض الشــركات فى اعمال الرى مثل شــركة الرى بنجع حمادى والتى انتهى ترخيصها فى ديسمبر ١٩٣٧(٤٧) .

وشـــركة أراضى الدلتا التى قامت بكافة أعمال الرى والصــرف فى الأراضى المملوكة لشركة سكة حديد الدلتا(٤٨) .

كما كان لشــــركة أراضى الغربية نشـــــاط خاص حيث اهتمت باعادة بناء القرى وتشــــييد المنازل الجـــديدة علاوة على شـــــراء ماكينات جديدة للرى وتعبيد الطرق واقامة ســكة ترام تخترق مزارعها(٤٩) .

وكان لشــركة ســيدى ســـالم مصـــنع لصـــنع الكراكات ولوازمها تستخدمها فى أعمال التطهير لحسابها ولحساب الحكومة، كما قامت ببناء مراكب لحســـاب السلطات البحرية العسكرية(٥٠)

واما عن الشـــركات الخمس التى تكونت بعد الغاء الامتيازات خلال العشـــر السنوات الأولى من الدراســـة التى نحن بصددها فتتمثل فى شـــــركة أراضى كفر الزيات التى تأسست سنة ١٩٣٧ م(٥١) براســـمال مختلط قدره ٨٠٫٠٠٠ ج . م بين ستة أجانب ومصـــرى واحد هو « أحمد زيور »(٥٢) وشـــركة العامرية للأطيان والمبانى تأسست سنة ١٩٣٨ م براســـمال مختلط قدره ١٠٠٠ ج . م(٥٣) ، وشـــركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة تأسست سنة ١٩٤٥ م براســـمال قدره ١٠٠٫٠٠٠ ج .م(٥٤) ، وفى سنة ١٩٤٦ م تأسست شـــركتان هما شـــركة تأجير الأراضى الزراعية Soc. agricole et Fermier Fermag وشركة الجعفرية للصناعة والزراعة(٥٥) .

وقد قامت هذه الشـــركات بعمليات البيع والشـــراء وتأجير الأراضى واســـتصلاحها ، فعلى ســـبيل المثال اوقفت شـــركة أراضى كفر الزيات عمليات الاصلاح فى الأراضى البور وحصـــرت نشـــــاطها فى الأراضى الصـــالحة وزراعتها ، وكان ذلك بسبب

صعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة للآلات الزراعية خلال الحرب العالمية الثانية مما أدى الى ارتفاع قيمتها(٥٦) .

وبعض هذه الشركات الجديدة اشترت اراضيها من افراد مثل شركة الجعفرية للصناعة والزراعة التى اشترت أراضيها من « توماييدس Thomaidis الذى أصبح أحد مديريها فيما بعد(٥٧) ، وبعض الشركات تمتلك معظم أسهمها شركات اخرى مثل شركة أراضى كفر الزيات (٧٣٪ من أسهمها ملكا لشركة اقطان كفر الزيات التى تمتلك نحو ١١٦٨٢ سهما قيمتها ٥٨٤٢٠ ج . م) ، كما تمدها بأموال كثيرة لتمكنها من المحافظة على نشاطها(٥٨) .

وتنوعت أغراض هذه الشركات كغيرها من الشركات القديمة فمنها التى قامت بشراء الأراضى وزراعتها مثل شركة الجعفرية (زراعة الكروم والمانجو)(٥٩) ، وشركة كفر الزيات (زراعة الكتان والقطن)(٦٠) . كما تخصصت كل من شركة العامرية للأطيان والمبانى وشركة تأجير الاراضى الزراعية فى شراء الأراضى وتقسيمها ثم بيعها أو تأجيرها(٦١) .

وهناك شركات قامت بأعمال اخرى بجانب اعمال الزراعة والتقسيم والبيع ، فعلى سبيل المثال شركة كفر الزيات قامت بأعمال الرى وتربية الحيوانات كالعجول والأغنام(٦٢) كما تخصصت فى المبانى وجميع الآلات وادارة التفاتيش والعقارات والرهنيات العقارية وجميع الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية(٦٣) .

* * *

كان لشركات الأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر بصفة عامة الكثير من السلبيات ، فبالرغم من انها توصف رسميا

بأنها شـــركات مســاهمة مصــرية فان معظمها تكون أســاسا برؤوس أموال أجنبية مرتبطة فى نشــاطها المالى بالمصــارف التجــارية الأجنبية مثل بنك باركليز وبنك الخصــم الباريس وغيرها(٦٤) وقد تعددت مســاوىء هذه الشــركات فهناك الكثير من الشــكاوى التى قدمت من موظفيها وعمالها المصــريين بل الأهالى بشأن الظلم والاستغلال الواقع عليهم ، حيث كانت تؤجر للأهالى بشــروط قاســية ، وقد حدث ذلك فى شــركة ابو قير الانجليزية التى كانت تأخذ المحصــول كله وتبيعه بمعرفتها لكى تحصــل على الايجار والســلف وقيمة الكيماوى الذى قدمته للفلاحين ، مما أدى الى ســوء حالة الفلاحين المعيشية(٦٥) ، ونتيجة لهذا التشدد مع الفلاحين المستأجرين لأرض الشــركة حصلت فى ١٩٣٨ م على ما قيمته ٤٤٣٠ جنيها استرلينا(٦٦) .

وفى سنة ١٩٣٩ م اخذت الشــركة المذكورة القطن من الفلاحين الذين لم يستطيعوا الحصــول على شىء الا بالنقدية (أى بعد دفع ثمن ما يريدون) من بيع مواشيهم وحلى نســائهم ، كما ان الفلاح كان يقوم بجميع التكاليف فى الزراعة والشــركة تتســلم محصــول القطن كله مقابل محصولات اخرى تتقاسمها الشــركة معه احيانا(٦٧) . ولهذا تقدم الأهالى بكثير من الشكاوى يتظلمون فيها من ســوء معاملة الشــركة لهم ، فقد ترتب على على ذلك ســوء أحوالهم المعيشــية وطالبوا المسـئولين بالفصل بينهم وبين الشــركة(٦٨) . ويتضح من الوثائق الخاصة بالشركة مدى ســيطرة العنصــر الأجنبى على الشــركة ومعاملتهم السيئة للمستأجرين فيها(٦٩) .

وكذلك شــركة كوم امبو وهى شــركة أجنبية فى رأسمالها وأعضــاء مجلس ادارتها وموظفيها كانت مصــدرا لشــكوى كثير

من الأهالى والعاملين المصـــريين بها ، ففى سنة ١٩٤٠ ادعت الشـــركة ملكيتها للأراضى المقامة عليها منازل ناحية الشب مركز أســـوان(٧٠) ، وكما فعلت شـــركة أبو فير الانجليزية فعلت أيضا شـــركة كوم أمبو حيث الاســـتيلاء على محصـــولات الأهالى بالقوة(٧١) ، وليس هذا فحسب بل ان الشـــركة كانت تمتلك الطواحين المنتجة للتيار الكهربائى وهى ثلاث طواحين ، فكانت شـــركة احتكارية ترفع أســـعار الكهرباء كيفما تشـــاء دون الالتزام بتســـعيرة حكومية ، فعلى ســـبيل المثال أبلغت الشركة أهالى كوم أمبو فى ١٤ مارس ١٩٤٣ م أنها قررت زيادة ســـعر الكيلووات من النور الكهربائى من ٣٠ الى ٥٠ مليما وان هذه الزيادة بلغت أكثر من ٦٦٪ تدفع بأثر رجعى(٧٢) ، وفى هذا دلالة على ســـيطرة الشـــركة ورفع الأســـعار كما تشـــاء دون الرجوع الى الحكومة لتحديد الأسعار التى تقررها الدولة ، ودون مراعاة لظروف الأهالى الاقتصادية ، حيث ان هذه الزيادة تزيد من أعبائهم وتضـــر باقتصادياتهم ، والحقيقة أن هذا الأمر لا يضير الشركة فى شىء فهى شركة أجنبية احتكارية .

وفى نفس العام تعمدت الشـــركة عدم نقل قصـــب الأهالى على الخط الحديدى بحجة ازالة الخط الفرعى لاحتياج الشـــركة لقضـــبان الخط ، كما انها منعت الأهالى من اســـتخدام أى جزء من باقى خطوطها(٧٣) ، كما عمدت الشـــركة الى عدم صـــرف العلاوات المســـتحقة لعمالها ، كما قامت بفصـــل تســـعة عمال (ظهورات) وقامت بحجز القمح بمخـــازن التفتيش وعدم توزيعه على العمال(٧٤) .

وبالرغم من ذلك فالشـــركة كانت دائما تتهرب من دفع الضـــرائب المقررة عليها والتى هى من حق الدولة التى تعمـــل وتربح فيها ، وعلاوة على ذلك فحينما فرضـــت الضـــريبة

التصـــاعدية على أصـــحاب الأطيان طالبت الشـــركة باستثنائها كشـــركة مســـاهمة وحجتها فى ذلك ان ملكية اراضـــيها موزعة على المســـاهمين بنسبة ما يحمله كل مســـاهم من أسـهم(٧٥)) مع أن هذه الحجة لا تعفيها من الضـــرائب حيث انها شـــركة أجنبية تمتلك اطيان زراعية وتربح منها فى مصـــر ، فطبقا لقانون الضـــــرائب وجبت عليها ضـــريبة القيم المنقولة وضريبة الارباح التجارية والصناعية(٨) .

وبالرغم مما سبق من مســـاوىء ومخالفات للشـــــركات الزراعية الأجنبية فى مصـــر فانها قدمت بعض المزايا ، وان كانت هذه المزايا اقل بكثير من المساوىء ، فهناك بعض الشـــركات قامت بأعمال نافعة ، ومما لاشك فيه أن هذه المنافع عادت على هذه الشـــــركات فى المقام الأول فالمقصـــود منها منفعة الأجانب أصـــلا ، ولكن بطريق غير مباشر عادت على المصريين والاقتصاد المصرى نوعا ما .

فاذا نظرنا الى انشـــاء الطرق وتعبيدها مثلا لوجدنا أنها تعود بالمنفعة على الشـــركة حيث الغرض من انشائها هو كذلك وفى نفس الوقت تعود أيضا على المصريين باستخدامهم لهذه الطرق ، وما ينطبق على الطرق ينطبق على الترع وجميـــــع أعمال الرى والصـــرف ، وغيرها . فعلى ســـبيل المثال قامت شـــركة اراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد بنفس العمل فى منطقة اســـتغلالها سنة ١٩٣٩ م(٧٦) كما ان هناك شـــركات ســـاهمت فى توســـيع الرقعة الزراعية عن طريق اســـتصلاح الاراضى مثل الشـــــركة العقارية المصـــرية التى قامت باســـتصلاح حوالى ٢٨٣ الف فدان فى الوجه البحـــرى منذ تعليـــة خزان اســـوان وحتى سنة ١٩٤١ (٧٧) . كما قامت شـــركة كوم أمبو بانشاء العديد من المبانى

والمحلات والمستشفيات والمساجد للعمال والموظفين وانشأت خطوط سكك حديدية(٧٨) والحقيقة ان كل هذه الانشاءات تحقق كثيرا من أغراض الشركات خاصة الاغراض المادية .

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بتربية الحيوانات فى بعض أقسامها الزراعية وذلك للاستفادة بالسماد البلدى من ناحية وكمشروع تجارى مستقل من ناحية اخرى ، ولهذا أنشأت ثلاثة اسطبلات لتربية وتسمين العجول والاتجار فيها ، وبكل اسطبل ٥٠٠ عجل أو أكثر وقد دعمتها الشركة بالبيطريين والمهندسين الزراعيين المتخصصين فى تربية الماشية والعمال والموظفين والاشراف العلاجى ، وقد حقق هذا المشروع أرباحا طائلة للشركة ، وكان للمهندس الزراعى « أناناس » الفضل فى ذلك ، ولهذا كان متعاقدا مع الشركة مقابل ١٠٪ من المشروع علاوة على مرتبه(٧٩) ، وبهذا تكون الشركة قد ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية فى مصر وأفادت الاقتصاد المصرى وان كان ذلك بطريق غير مباشر ، كما أن الشركة بهذه المزرعة الحيوانية تعتبر مدرسة زراعية حيث ادخلت الوسائل العلمية الحديثة فى العناية بالمزرعة والتى تعتبر من أهم عوامل الانتاج الحيوانى والزراعى .

وقد حققت الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كثيرا من الارباح التى عادت عليها ، أما المصريون فكانت نسبة أرباحهم فى بعض الشركات المساهمين فيها حسب نسبة رؤوس أموالهم فيها وهى فى الغالب صغيرة وليست كبيرة وتتفاوت هذه الارباح من شركة الى أخرى وذلك حسب نشاط كل شركة فالغالبية العظمى من هذه الشركات حققت أرباحا

كبيرة ، فعلى سبيل المثال بلغ ربح شركة الغربية من أعمالها الزراعية فقط سنة ١٩٤٢ م حوالى ٣٥٫٩١٥ ج ٠ م وفى سنة ١٩٤٣ م بلغت أرباح الشركة المذكورة حوالى ٢٤٫٢٢٥ ج٠م(٨٠) ٠ وفى شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد وزعت أرباح قدرها ١٤ قرشا لكل سهم سنة ١٩٤٣ م زادت الى ٢٠ قرشا ١٩٤٤ م(٨١) ٠

وقد تركز الوجود الأجنبى فى مجال الزراعة افرادا وشركات فى اغلب محافظات القطر المصرى تبعا لملكياتهم التى ارتبطوا بها ، ففى سنة ١٩٣٧ م كانت أولى هذه المحافظات هى محافظة البحيرة تليها الاسكندرية ثم الدقهلية والشرقية والقاهرة فالقليوبية ، وانخفض هذا الوجود فى بعض المحافظات مثل السويس واسيوط وجرجا وانعدم نهائيا فى البعض الآخر مثل دمياط(٨٢) ٠

وخلال العشر السنوات موضوع الدراسة جاء فى تعداد سنة ١٩٤٧ م ان الاسكندرية احتلت المكانة الاولى فى تركز الاجانب الزراعيين تليها البحيرة ثم الغربية والقاهرة والدقهلية والشرقية ، وانعدم وجودهم فى كثير من المحافظات مثل دمياط والبحر الاحمر والواحات البحرية وسيناء وجرجا(٨٣) ٠

علاقات الانتاج الزراعى للأجانب :

كان كبار الملاك العقاريين الأجانب وأعوانهم من المصريين يستغلون الفلاح عن طريق شراء المحاصيل قبل نضجها بأسعار زهيدة تحت ضغط حاجة الفلاح الى المال للصرف على زراعته ، وتأجيره الآلات الزراعية بأجور مرتفعة ، وتسليفه بفوائد فاحشة لا يستطيع الفلاح السداد ، وفى النهاية يكون الربح للرأسمالى سواء كان اجنبيا او مصريا(٨٤) مما اثقل

كاهل الفلاحين الذى ساءت احوالهم الاقتصادية وبالتالى الاجتماعية فهم محرومون من الملكية تماما وعاشوا فى فقر مكبلين بالديون(٨٥) .

وكان من طبيعة رؤوس الأموال الأجنبية التوجه الى المشروعات سهلة الاستغلال مضمونة المكسب ، وخير مثال على ذلك هو الانتاج الزراعى ، بالاضافة الى نواح أخرى غير زراعية مثل (أعمال المناجم والمحاجر والصناعة الانتاجية) بشرط أن يكون هدفها هو التصدير للخارج حتى يضمن بذلك الحصول على فوائد وارباح بل استهلاك راس المال نفسه فى صورة بضائع مصدرة للخارج ولم يكن يهمه فى شىء العمل على دفع البلد الى الامام حتى تستطيع بجانب الزراعة أن تكون صناعة قومية تنتج للاستهلاك المحلى ، كما تنتج للتصدير ، ومن هنا اتجهت الى النشاط الزراعى الذى ينتج أساسا للتصدير (أى النقدى) . كما اتجهت الى تمويل المشروعات التى ترمى الى تسهيل استغلال الأراضى وتصدير المنتجات الزراعية كمشروعات الرى(٨٦) واقراض صغار الملاك وكبارهم عن طريق البنوك الأجنبية(٨٧) .

وقد استغلت بنوك الرهن وهى اجنبية فى الغالب حالة الحرب فسيطرت على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية المصرية . وبالرغم من تضاؤل قروض هذه البنوك خلال فترة الحرب نتيجة لزيادة الدخول النقدية(٨٨) وتحسن الحالة المالية والاقتصادية داخل البلاد٨٩) فان ذلك لم يمنعها من الاستمرار فى تقديم القروض برهن على الأطيان الزراعية بفوائد قاسية ، فنجد مثلا أن البنك العقارى الزراعى المصرى وبنك الأراضى المصرية قاما بتقديم الكثير من القروض بالرهن على الأطيان

الزراعية(٩٠) وزاد نشاط هذه البنوك بسبب ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية عند نشوب الحرب واقبل المدينون على دفع اقساطهم لهذه البنوك فى حينها فتوافرت لديها اموال كثيرة سمحت بعقد قروض جديدة(٩١) لذلك حصل بنك الأراضى المصرية أموالا من مديونية سنة ١٩٤٠ م اكثر مما حصله فى العام السابق(٩٢) خاصة ان لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة التى صدرت على أثر معاهدة مونترو نصت كما سبقت الاشارة على أن الشركات المساهمة الأجنبية القائمة فى مصر تكون خاضعة للمحاكم المختلطة فى منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية ، اما الشركات التى تؤسس بعد ذلك فهى تخضع للقضاء الأهلى فى منازعاتها مع الأشخاص المشار اليهم(٩٣) ، ولما كانت البنوك المشار اليها قائمة فى مصر بعد صدور اللائحة وجدنا أنها فى ظل المحاكم المختلطة فى مصر كان الحكم لصالحها دائما بكل سهولة ويسر ، مما أدى الى أن تضع هذه البنوك والشركات الزراعية أيضا يدها على الأراضى المرهونة بالبيع الجبرى(٩٤) .

وكانت هذه البنوك تتصرف بطرق غير شرعية فى حالة وضع يدها على الأراضى المرهونة ، والدليل على ذلك أن بنك التسليف العقارى المصرى عرض بيع أراض زراعية ملكا لسيدة تأخرت فى سداد دينها للبنك وطلبت منه التأجيل فرفض ، وهذه الملكية عبارة عن عزبة كبيرة بمركز كفر الشيخ ــ غربية ــ قدرت مساحتها بأكثر من ١٢ فدانا ، باعها البنك بثمن بخس بحوالى ٤٥٠٠ ج . م فقط(٩٥) .

ومثل هذا فعلت الشركات الزراعية الاجنبية فى مصر ، فقد استولت شركة وادي كوم أمبو علي محصولات أهالى

كوم امبو بالقوة وحرمتهم من الزراعة الشتوية . مما أدى الى كثرة الشكاوى من الأهالى ضد الشركة(٩٦) .

كما كان للحرب ايضا اثرها بالنسبة لأسعار الأراضى وايجاراتها ، فقد ارتفع ثمن الأطيان الزراعية واصبح بيعها سهلا لكثرة الأموال بسبب ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية وكثرة اصدار الأموال وشراء بريطانيا لمحصول القطن بعد قيام الحرب(٩٧) ، فقد بلغت قيمة ايجارات الأراضى الزراعية سنة ١٩٣٩ م نحو ٣٥ مليون جنيه كان يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الأراضى أجانب ومصريين(٩٨) ، وبسبب هذا الارتفاع زادت ضريبة الايجارات ففى نفس العام اصبحت الأموال الأميرية المقررة على الأراضى المؤجرة ثلاثة اضعاف ما كانت عليه أصلا قبل الحرب(٩٩) ليس هذا فقط فقد كانت الحكومة تؤجر الأراضى الصحراوية للأجانب ، وان كان ذلك لاغراض عامة مثل زراعتها اشجارا لحماية الرياح البحيرى من رمال الصحراء المتحركة ، ففى ذلك منفعة اقتصادية للأجانب يتكسبون من ورائها الأموال الطائلة ، ومع ارتفاع الايجارات ارتفع معها ايجار هذه الأراضى الصحراوية(١١٠) .

وفى سنة ١٩٤٥ م ارتفعت ايجارات الأراضى الزراعية أكثر حيث بلغت نحو ٩٠ مليون جنيه ، كما أرتفعت الارباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر حيث بلغت سنة ١٩٤٦ م نحو ٢٠ مليون جنيه ، ايضا كان يذهب اغلبها للاحتكاريين الأجانب والمصريين(١٠١) .

النشاط الزراعى للأجانب ورؤوس اموالهم فى مصـــر

اولا ــ فى المحاصـــــيل النقدية :

وقد تخيرنا اهم محصـــولين فى مصـــر وهما القطن وقصب السكر .. اما عن محصـــول القطن ، فمن المعروف انه منذ بداية عهد الاحتلال الانجليزى لمصـــر هو المحصـــول الرئيسى الذى تقوم بزراعته مصـــر ليغذى الصـــناعة القطنية بلانكشـــير التى كانت تستهلك نصـــف محصـــول القطن المصرى ولكن الاحتكارات الضخمة كانت تقبض على التجارة عن طريق اصـــحاب البنوك البريطانين فكانت بريطانيا تفرض اســـعارا زهيدة مقابل محصول مصر الرئيسى(١٠٢) ، ولكى يفوز زراع القطن نادوا بأن القطن يمكن ان يزرع ســـنويا بشـــرط تســـميد الأرض تســـميدا كافيا وان هذا لا يؤثر على خصوبة الأرض فى المدى البعيد ، مع أن القطن لا تمكن زراعته الا مرة واحدة كل ثلاث ســـــنوات حتى لا تتأثر التربة فى المدى البعيد(١٠٣) ولكن لكى يضمن البريطانيون اســـــتمرار زراعة القطن ســـنويا لم يكن يهمهم فى ذلك اتباع دورة زراعية ســـليمة لانتاج محصـــول جيد ، انما ما يهمهم هو زراعة القطن سنويا فى اغلب الأراضى والحصول على أكبر قدر منه حتى ان انهكت التربة وقل الانتاج .

هذا بالاضافة الى دور وســـطاء القطن الذين خلقوا نوعا من الفوضى التى تســـببت فى تدهور الانتاج نتيجة التلاعب فى الاســعار ، مما ادى الى تقرير اسعار اعلى للأصـــناف الأقل جودة ومن هنا كان الفلاح يهمل فى رعاية محصـــــوله ، كما تركزت محاولات الوســـــطاء فى خلط الاصناف المتقاربة ، مما ادى الى تدهور أصناف ممتازة من القطن المصرى(١٠٤) ، ولهذا صـــــدر سنة ١٩٣٧ م قرار بشأن الشـــارات المميزة لاصناف القطن وقد

جاء هذا القرار استكمالا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ م بمنع خلط أصـــناف القطن(١٠٥) ، ومع الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر اهتمت الحكومة بزراعة القطن ، فصـــدر قرار رقم ٥٩ لســـنة ١٩٣٨ بمراقبة أصـــناف القطن وعدم زراعة أى صنف من القطن من غير الاصناف التى تقرها الحكومة(١٠٦) ، وتحديد نســـبة البذور الغريبة والهندية فى الزراعة بحيث لا تزيد البذرة الهندية على ٤ر١ فى الألف فى موسم ١٩٣٩/٣٨ م(١٠٧) .

ومع بداية الحرب تأثرت بعض انواع معينة من القطن وهو القطن الفؤادى(*) والذى كان يزرع بمســـاحات كبيرة فى مصـــر اندثرت مع بداية الحرب ، فالمســـاحة التى زرعت منه سنة ١٩٣٧ بلغت ٦٤٧ر١١ فدان ، هبطت فى سنة ١٩٣٩ م الى ٢٣٣ فدانا ، وفى سنة ١٩٤٠ م رات وزارة الزراعة حذف هذا النوع حيث ابلغ بنك التســـليف الزراعى الوزارة المذكورة بصـــورة الكتاب الوارد اليه من « شـــركة ماريو لبروزو » المحتكرة لبذرة القطن الفؤادى بان هذا الصـــنف قد اندثر بسبب وجود نسبة عالية من بذرة القطن الهندى(١٠٨) ، ومع هذا التغيير بالنســـبة لصـــنف القطن الفؤادى أو الهندى بالتحكم فيه أو المســـيطر عليه هو الشـــركات الأجنبية المحتكرة له فى مصر تغير فيه كيفما تشاء وان وزارة الزراعة لم تســـتطع التصـــرف فى ذلك ، خاصـــة ان الحكومة المصـــرية ضعيفة بالنسبة للاحتكارات الأجنبية ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بهذه الاحتكارات .

ومع دخول ايطاليا الحرب سنة ١٩٤٠ تعهدت بريطانيا بشراء محصـــول القطن ومن ثم قررت الحكومة المصـــرية اغـــلاق البورصـــة ، الا أن بريطانيا فى سنة ١٩٤١ أخطرت مصر بأنها غير مســـتعدة لشـــراء أكثر من نصـــف المحصـــول بنفس أسعار العام الماضى ، ولما كانت مصر قد قررت رفع الســـعر بمقدار

٢ ريال تتحملت وحدها الفرق فى حين كان الاتفاق أن تتحمل بريطانيا كل الخسارة عند اعادة التسويق والربح يوزع مناصفة مع الحكومة المصرية(١٠٩) ، وبهذا تكون خسارة مصر او الاقتصادى المصرى فادحة بالنسبة لما حدث من جراء تلك الحرب وما زاد الأمر سوءا احجام شركات التأمين عن مزاولة التامين على القطن ضد اخطار الحرب ، وهذا أدى الى توقف التجار عن شراء كميات القطن التى اعتادوا شراءها ، وامتناع البنوك عن تقديم سلفيات برهن القطن ، وبالتالى كان يلجأ التاجر — وهو غالبا أجنبى — الى تشديد شروط الشراء ، والبنوك تصعب شروط الاقراض على المنتجين ، وفى ذلك كل الضرر للمزارعين والاقتصاد المصرى ، لهذا تمت الموافقة على اصدار رسوم خاص بالتأمين على الاقطان المحلوجة وغير المحلوجة ، وكذلك بذرة القطن ، الا أن الحكومة المصرية لم تستطع تنفيذ ذلك على الحكومة البريطانية ، فقد تم الاتفاق بين الحكومتين على اعفاء الأقطان التى تشتريها بريطانيا من هذا التأمين ، على ان تتحمل بريطانيا مخاطر ما يصيب هذه الأقطان من اضرار بسبب الحرب(١١٠) ، ولذلك نجد أن أغلب بيوت تصدير القطن المصرى بالاسكندرية لها عملاء وسماسرة منتشرون فى أنحاء القطر لتمويل محصول القطن منذ زراعته(١١١)؛ هذا بالاضافة الى تدخل الأجانب وخاصة البريطانيين فى عملية بيع وشراء القطن وسيطروا سيطرة تامة على اسواق القطن بالاسكندرية خاصة مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية(١١٢) .

ومع قلة مساحة الأرض المنزرعة قطنا فان شركات الأراضى الزراعية الأجنبية اهتمت بالمحصول ومحاولة تحسين انتاجه وذلك لاصابته بدودة القطن ورداءة الطقس ونقص الماء أحيانا ، وبالذات فى شهر يوليو مما أدى الى فقدان اللوز ،

فمثلا كان متوسط المحصول فى مزارع شركة أبو قير الانجليزية سنة ١٩٣٩ م يبلغ من ٣٫٩٥ قنطار الى ١٫٦٠ قنطار للفدان فى المناطق الرديئة ، وفى بعض المناطق مثل منطقة البرلس وهى تابعة للشركة الانجليزية كان متوسط الفدان ٤٫١٣ قنطار الى ٤٫٩٣ قنطار(١١٢) ، كما تأثر محصول القطن فى شركة اراضى الدقهلية سنة ١٩٣٩ م بسبب اصابته بالدودة وهبطت أسعار جميع المحاصيل الزراعية مما ادى الى نقص ايرادات الشركة فى نفس السنة(١١٤) .

وكان من أثر نشوب الحرب الثانية أن تغيرت نسبة ما تشغله المحاصيل الزراعية من المساحة المنزرعة ؛ اذ اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان ولقوات الحلفاء ، فعملت على زيادة مساحة الحبوب على حساب القطن ، فبلغت المساحة المنزرعة قطنا نحو ١٫٦٢٤٫٨١٧ فدان سنة ١٩٣٩ م بانخفاض ٣٥٣٫٣٣٤ عن سنة ١٩٣٧ م وبانخفاض قدره ١٨٫٨١٢ فدان عن سنة ١٩٤١م(١١٥) ، ومع انخفاض سعر القطن خلال فترة الحرب — لصعوبة تصديره — اتفقت الحكومة مع بنك التسليف الزراعى على رفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من قيمته(١١٦) .

ومع ان الوضع قبل الحرب كان مختلفا تمام الاختلاف فقد كان يوجد اهتمام بعمليات انتاج القطن خاصة من الأجانب ؛ لذلك صدر قرار من وزارة الزراعة بتشكيل لجان لفحص القطن ومنع خلطه مكونة من اجانب غالبا وقلة من المصريين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى المنيا كانت اللجنة مكونة من مديرى محالج بيل والنيل وهم « يواكيمو غلو وجورجاليس

ولیفی »(۱۱۷) ، وهذا يؤكد قلة هذا الاهتمام خلال فترة الحرب وذلك لصعوبة التصدير والاستيراد .

كما أن اللجنة المكلفة بشـــــراء محصــول سنة ١٩٤٠ م لم يعرض عليها الا أقل من ثلاثة ارباع ذلك المحصـــول البالغ قدره نيفا وتســعة ملايين قنطار ، وقياســا على ذلك توقعت اللجنة أن يعرض عليها ٥٣٠٠٠٠٠ قنطار من محصول سنة ١٩٤١ ، وحتى آخر أغسطس سنة ١٩٤١ م تم تصـــدير نحو ١١٧٫٠٠٠ر٤ قنطار ، أى بواقع ما يزيد على ٢٠٫٠٠٠ قنطار يوميا الى كندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا(١١٨) .

ولما كان للحرب أثرها على انتاج محصـــــول القطن فقد اهتمت الحكومة بالخبراء الفنيين فى القطن من الأجانب ، حيث أبقت وزارة الزراعة على سبيل المثال لا الحصــر ، على « الدكتور و . لورنس بولز Dr. W· Lournce Balls كبير الفنيين للقطن مدة خمس ســنوات ابتداء من بداية الحرب(١١٩) وذلك للاهتمام بالقطن والأصــناف الأخرى والرى والتســميد وخلاف ذلك من لوازم الزراعة(١٢٠) ، وفى هذا دلالة على أن الحكومة قد تنفست الصــعداء خاصــة بعد الغاء الامتيازات الأجنبية وان كان مازال الاســـتعمار جاســما على صــدرها مؤثرا على قراراتها وذلك بسبب ضعف الحكومة .

وقد اتخذت الحكومة المصــرية تحت ضـغط الســـفير البريطانى ومركز الشـــرق الأوســـط للامداد والتموين عدة اجراءات للحد من زراعة القطن واستبداله بالمحاصـــيل الغذائية، وتحت هذه الضــغوط تقلصـــت المســـاحة المنزرعة قطنا ١٩٤٣/٤٢ م ثلاث مرات عما كانت عليه الحال فى ١٩٣٨/٣٧ م فى مقابل التوســع فى زراعة الحبوب ، وانخفض محصول القطن فى ١٩٤٤/٤٣ م ثلاث مرات عن مثيله فى ١٩٣٨/٣٧م(١٢١) .

أما عن المحصـــول النقدى الثانى وهو قصـــب الســـكر فكما تدخلت رؤوس الأموال الأجنبية فى مصـــر فى أهم المحاصيل النقدية كالقطن تدخلت ايضا فى محصـــول قصـــب الســـكر الذى اهتم به الملاك العقاريون الأجانب كمحصـــول نقدى يحتاج الى استثمار كبير ويدر ربحا وفيرا ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضـــيهم للمزارعين لانتاج المحاصـــيل القليلة الأرباح والتى تحتاج الى عمل شاق(١٢٢) ، وكان لشـــركة كوم أمبو دور كبير فى انتاج هذا المحصـــول الذى ســـاعد فى امداد وتزويد كثير من مصـــانع الســـكر التى وجدت فى الوجه القبلى ســـنة ١٩٣٧ م ، مما اظهر نشـــــاط الشـــركة فى هذا المحصول الذى عاد عليها بأرباح وفيرة(١٢٣) ، حيث كانت الشـــركة تمتلك حتى ســـنة ١٩٤٠ م مســـاحة قدرها ٦٩٫٣٨٨ فدان يزرع معظمهـــا بمحصول قصب السكر(١٢٤) .

وبالاضـــافة الى هذا هناك التعســـف الاحتكارى من قبل شـــــركات الســـكر الأجنبية بنجع حمادى وكوم امبو ، وهذه الشـــركات كانت تحمل الزراع مصـــاريف النقل من الحقل الى عربات الســـكك الحديدية ومصـــاريف الشـــحن بهذه العربات ومصـــاريف نقل القصـــب بالمراكب ، مع عدم زيادة الســـعر المتفق عليه فى التعاقد ، فى حين زادت تكاليف الانتاج بالنســـبة للأســـعار(١٢٥) حيث كان يباع قنطار قصـــب الســـكر للشركة بسعر ٤٤ مليما ، فاذا كان طن الســـكر يســـتخرج من ٢٢٠ قنطارا من قصب السكر فيكون مجموع ثمن قصب السكر المستخرج منه طن سكر هو تسعة جنيهات و ٦٨٠ مليما(١٢٦) .

ومع اســـتفادة رأس المال الاجنبى بكل ارباح هذا المحصول بواســـطة شـــركة الســـكر بنجع حمادى أو غيرها كانت هذه الشـــركة تفرض غرامة على موردى القصـــب للشـــركة فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، فكانت كميات القصـــب فى فترة

الحرب قد نقصت عن الفترة السابقة لها(١٢٧) فبلغ أنتاج السكر سنة ١٩٣٧ م نحو ٢٠٩ آلاف طن سكر(١٢٨) ، انخفض فى سنة ١٩٤٢ م الى ١٦٠ الف طن سكر(١٢٩) ، وذلك بسبب زيادة مساحة الحبوب ، كما كان للصقيع فى هذه السنة ايضا أثره فى انخفاض كمية القصب ، ومع هذا طبقت شركة السكر نظام الغرامة ، مما ادى الى شعور الموردين بالغبن الفاحش الذى وقع عليهم من الشركة ومن هنا رأت الحكومة تشجيعا للزراع اعفاءهم من تطبيق غرامة الـ ٣٠٪ اذا كانت نسبة المواد الغريبة لا تتجاوز ٤٪ ، وكذلك اذا نقصت درجة حلاوة السكر يخصم من المورد ١٠٪ من قيمة ما يورد ، وقد بدأ بتطبيق هذه الغرامة كل من مصنعى أبى قرقاص والشيخ فضل وقد وصلت النسبة ٦٪ فقط(١٣٠) .

ومن أهم الشركات التى مثلت الرأسمالية الأجنبية فى زراعة قصب السكر فى مصر شركة كوم أمبو التى سيطر عليها اليهود الاجانب ، كما سيطروا على الفلاحين العاملين بها حيث كانت الشركة مثال سيىء للرأسمالية الاجنبية فى مصر ، اذ وصفها الأهالى بأنها قوة لا يستهان بها فى مصر بسبب سيطرة هؤلاء اليهود وعدم قدرة الحكومة المصرية على انقاذ الفلاحين ليس هذا فحسب فالحكومة لم ترد على شكاوى الفلاحين ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بالشركات الأجنبية ومن هذا المنطلق يقوم هؤلاء الكبار بتسهيل مصالح الأجانب فى مصر(١٣١) .

ثانيا — فى الاسمدة :

لم تكن لمصر سياسة واضحة للأسمدة فكانت المسائل الزراعية متروكة تحت رحمة الشركات التجارية الأجنبية توزع أى نوع حسب دعاياتها وأسعارها دون مراعاة حاجات التربة

فى كل منطقة(١٣٢) ، هذا بجانب بعض الانتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية فى مصر خاصة بعد توليد الطاقة الكهربائية من سد اسوان ، ولكن هذا الانتاج كان قليلا وغير كاف(١٣٣) ، ولهذا كان الأجانب يستغلون الفلاح عن طريق بيع الأسمدة له بأسعار عالية(١٣٤) ، وكان ذلك متمثلا فى « شركة شيلى لنترات الصودا » التى كانت مسيطرة على تجارة الأسمدة بواسطة بعض الايطاليين(١٣٥) وبعض التجار الآخرين وبنك التسليف الزراعى المصرى(١٣٦) الذى كان يعامل صغار الملاك فى بيع السماد بأثمان تزيد عما كان يبيع به لكبار الملاك بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ قروش سنة ١٩٣٧ م(١٣٧) وذلك مجاملة من البنك لكبار الملاك للانتفاع بخدماتهم كمصلحة شخصية .

أما « بنك الأراضى » فقد أفاد كبار الملاك كما أفاد صغارهم ، حيث كان يبيع البذور والسماد لجميع العملاء بسعر موحد دون تفرقة(١٣٨) .

هذا بالاضافة الى ان مصر كانت تدفع مبالغ تزيد على المقدرة الشرائية ثمنا للأسمدة ، حيث ان محتكرى الأسمدة الكيميائية فى أوربا الذين عملوا فيما بينهم ما يسمى « الكارتل Cartel سنة ١٩٣٩ م كانوا يفرضون على مصر الأثمان التى ترضى جشعهم لعلمهم ان مصر فى أشد الحاجة الى هذه الأسمدة(١٣٩) بسبب قيام الحرب التى أدت الى نقص كمية المستورد من السماد الكيماوى مما أثر على غلة الأرض ، وبالتالى فى اقتصاد البلاد الزراعى ، الأمر الذى أدى الى تدخل الحكومة لموازنة الانتاج والاستهلاك(١٤٠) ، كما قامت بتشكيل لجنة بشأن تجارة الأسمدة عن عام ١٩٤١/٤٠ م ، ومع هذا فقد كان أغلب أعضاء هذه اللجنة من كبار تجار ومنتجى الأسمدة الأجانب مثل « مستر ف . س . روس بروان » مدير

شــركة منتجى الصـــودا والشـــيلى (القطر المصرى والشـــرق الأدنى) والمستر هـ . فوجت » مدير شـــركة الصــــناعات الكيماوية والامبراطورية (فرع مصـــر)(١٤١) ، ومما لاشك فيه أن هؤلاء الأجانب سيطروا على اللجنة وبالتالى على تجارة الأسمدة .

وحتى سنة ١٩٤٢ م كان يتم استيراد الأســـمدة من أمريكا وأوربا(١٤٢) ، ولامتداد الحرب الى الشـــرق الأقصى واشتراك أمريكا فيها رؤى عدم ضمان استيراد الأسمدة الكيماوية التى تعد ضـــرورية لانتاج الحبوب الغذائية كالقمح والذرة(١٤٣) ، وقد جاءت شــــكوك الحكومة هذه مع انقطاع الواردات من الخارج خاصـــة الأســـمدة بســـبب الحرب(١٤٤) ، لذلك قام المجلس الاســـتشارى الزراعى فى نفس السنة المشـــار اليها بعدة بحوث من أهمها اســـتيراد الأســـمدة من الخارج أو انتاجها محليا(١٤٥) خوفا من انخفاض المحصـــول بســـبب عـــدم اتباع الدورة الزراعية أو لنقص كمية الســـماد اللازمة للتربة وتحســـين انتاج المحصـــولات الغذائية(١٤٦) ، لذا اتفقت الحكومة المصـــرية مع السـلطات البريطانية فى نهاية سنة ١٩٤٣ م على استيراد أكبر كمية ممكنة من الأسمدة ، على أن يتم ذلك ابتداء من سنة ١٩٤٤ ، وكان ضـــمن اتفاقية اســـتيراد الأســـمدة أيضا آلات وقطع غيار لمصانع العصير والتكرير وذلك بسبب الرغبة فى التوســـع فى زراعة القصب(١٤٧) .

وهكذا يتضح مدى ســـيطرة العنصـــر الأجنبى ، خاصـــة البريطـــانى واليونانى والفرنسى واليهودى على رؤوس اموال الشـــركات الزراعية فى مصـــر ، كما ســـيطروا على ادارة هذه الشـــركات ووظائفها ، والكثير من هؤلاء الأجانب قاموا بعمليات تهريب الأموال الى الخـــارج . الأمر الذى أدى الى الاضـــرار بالاقتصادى المصرى .

أما عن رؤوس الأموال المصرية فى هذه الشـــركات فلم تظهر وان وجدت فهى ليســت كبيرة وهى عبارة عن رؤوس أموال اجانب حصــلوا على الجنســـية المصـــرية بحكم التجنس ، ولكنهم ورؤوس أموالهم اجانب واقعا وفعلا ، كما اتخذت هذه الشـــركات شـــكلين رئيسـيين مهمين أولهما شـــكل المتاجرة بالأرض عن طريق تقســـيمها وبيعها باعتبارها ســـلعة بجرى اســـتثمار راســـمال محدد فى اصــــلاحها ثم يجرى بيعها للحصول على الربح ، والثانى شـــكل زراعة الأرض باســـتخدام العمال الزراعيين وتســـويق حاصـــلاتها فى السوق للاستهلاك والمكسب .

ثانيا — فى مجال الصـــناعة :

ظل عدد كبير من أصـــحاب رؤوس الأموال من المصـــريين محجمين عن اســـتغلال أموالهم فى الصـــــناعة لفترات طويلة مفضـــلين استغلالها فى الأراضى الزراعية والعقارات لانها فى نظرهم أقل مخاطرة واكثر ضمانا من اســـتغلالها فى الصـــناعة ، لذلك اعتمدت المشروعات الصناعية الى حد كبير على الراسمال الأجنبى(١٤٨) .

وظلت فروع كاملة من الصـــناعة فى مصـــر تابعة للشركات الأجنبية ، فعلى ســـبيل المثال كانت شـــركة الانجلو اجيبشيان أويل فيلدز الانجليزية Anglo Egyptian Oil Fields LTD تفرض ســـيطرتها الاحتكارية على صـــناعة البترول وهى فرع من شـــــركة (بريتش بتروليم كومبـــــانى Britsh Betroleum Company وشـــركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell وراس المال الأمريكى (ســـــكونى فاكوم Socony Vacuum وســـتاندرد أويل كومبانى أوف نيوجرسى Standard Oil Company of New Jersy (١٤٩) وكانت الاحتكارات الانجليزية تسيطر على صناعة الكيمياويات (امبريال كميكالز L'Imperial Chemical

ومعظم صـــناعات التعدين بما فى ذلك ملح الطعام والســــكك الحديدية ومحطات الكهرباء وشركات النقل الداخلى بالمدن .

وكانت هناك بعض الشـــركات الانجليزية المصرية المختلطة تســـيطر على بعض فروع الصـــناعة مثل صـــناعة الدخان والنقل البحرى ، ولكن كانت الغلبة والهيمنة فيها لرأس المال الانجليزى .

اما الاحتكارات الفرنســـية فقد ســـيطرت على صـــناعة السكر وهى من أضخم فروع الصـــناعات الغذائية فى مصـــر ، كما ســـيطرت الاحتكارات الدانماركية والســـويدية والبلجيكية على صـــناعة الاسمنت(١٥٠) .

حجم الاستثمارات الأجنبية الصناعية في مصر خلال تلك الفترة :

بلغ عدد المصانع الانتاجية فى مصر سنة ١٩٣٧ م (سنة الغاء الامتيازات) نحو ١٠٣٢٩٠ مصنعا منها ١٩٥ رأسمال كل منها أكثر من عشرة آلاف جنيه(١٥١) .

وبلغت نسبة عدد المصانع الأجنبية الى المصرية سنة ١٩٣٧م كالآتى :

	مصانع كبيرة معين بها عمـــال	مصانع صغيرة غير معين بها عمـــال	جملة
مصانع أجنبية	٧٨٪	٢٢٪	١٠٠٪
مصانع مصرية	٤٦٪	٥٤٪	١٠٠٪

المصدر : الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ م ص LI

ويلاحظ من الجدول ان نسبة المصانع الأجنبية الكبيرة ذات رأس المال الضخم اكثر من المصرية حيث بلغت الأجنبية ٧٨٪ مقابل ٤٦٪ للمصرية ، والعكس دن ذلك بالنسبة للمصانع الصغيرة التى لا تستخدم عمالا ، فالمصرية منها أكثر من الأجنبية ، وفى هذا دلالة على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، وعدم قدرة رؤوس الأموال المصرية على انشاء او امتلاك مثل هذه المصانع الكبيرة .

اما عن راس المال المستثمر فى الصناعة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ م فقد بلغ ٣٣٨٢٠٥٨ جوم منها ٢٥٨٠٢٢٦٣ ج ٠ م فى المصانع الكبيرة اى ٨٠٪ من قيمة راس المال(١٥٢) ، وهى فى الغالب أجنبية ، وهذا يدل على مدى تركز رأس المال فى الصناعات الكبيرة ، اما الصناعات الصغيرة التى تبلغ نسبتها ٢٠٪ من جملة رأس المال فهى غالبا مصرية وايضا اجنبية .

ولما كانت القاهرة والاسكندرية هما المدينتان الرئيسيتان فى الصناعة فقد بلع عدد عمال الصناعة فيهما نحو ٩٣ر١٩٧ عامل أجنبى منهم ١٠ر٠٣٨ عامل اجنبى مقابل ٨٣ر١٥٩ عامل مصريا(١٥٣) ، وفى هاتين المدينتين نحو ٣٣٪ من المنشآت الصناعية ويعمل فيها نحو ٤٧٪ من عمال الصناعة(١٥٤) .

وقد جاءت الحرب العالمية الثانية بحماية اجبارية للصناعة فى مصر بسبب عدم انتظام وسائل المواصلات بين مصر والبلاد الأخرى وانقطاع الواردات مما شجع كثيرا من الأجانب على انشاء صناعات جديدة ، واتساع انتاج الشركات القائمة .

لذلك ادت ظروف الحرب الى زيادة عدد الصناعات حيث بلغت جملة المؤسسات الصناعية فى مصر نحو ١٢٩ر٢٣١ مؤسسة سنة ١٩٤٥ م منها ٢٢ر٢٢٠ مصنع يعمل بالانتاج والباقى بالاصلاح والصيانة ، والمصانع ذات الانتاج منها ٦٣٪ تستخدم اقل من خمسة عمال و ٨٥٪ من المصانع تستخدم اقل من ١٠ عمال بينما كان ٢ر١٪ فقط تستخدم ١٠٠ عامل فما فوق ، وكان منها ١٨٪ بالقاهرة و٨٪ بالاسكندرية(١٥٥) .

وقد أقام الأجانب نحو أحد عشر مشروعا صناعيا جديدا خلال فترة الحرب برؤوس أموال ضخمة بلغت نحو ٥٤ر٨٠٠ جـ . م من جملة رؤوس الأموال الأجنبية التى ساهمت فى المشاريع الجديدة وقدرها ٢٦٨ر٢٣٨ جـ . م وهى نسبة تصل الى نحو ٢٤٪ من مجموع الأموال الأجنبية التى ساهمت فى مشاريع أجنبية جديدة خلال تلك الفترة(١٥٦) ، فى حين أن رؤوس الأموال الأجنبية بعد الحرب والت هبوطها اذ خصهم ٣٤٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة خلال الفترة من ١٩٤٠ — ١٩٤٥ ثم هبطت الى ١٦٪ سنة ١٩٤٦ ، بينما نسبة المصريين كانت أعلى فى خلال الفترتين اذ بلغت ٦٦٪ و ٨٤٪ على التوالى(١٥٧).

كما ظل تركز الصناعة فى المدن كما كان من قبل فكانت القاهرة فى المركز الأول تليها الاسكندرية فى المركز الثانى(١٥٨) .

ويلاحظ من احصاءات التعداد الصناعى والتجارى لسنوات سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٧ أن ٩٧٪ من أصحاب المصانع فى مصر يتبعون الحكومة المصرية و ٣٪ يتبعون حكومات أجنبية ، والحقيقة أن الغالبية العظمى التى تتبع الحكومة المصرية انما هى تبعية عن طريق التجنس أو التمصر مثل تسمية الشركة (بشركة مساهمة مصرية) ؛ فمعظم هذه المصانع مصرية اسما

واجنبية واقعا وفعلا(*) ، والدليل على ذلك أن اكثر من ٩٠٪ من جملة المصانع يملكها فرد واحد وهؤلاء فى الغالب أجانب ونحو ٧٪ يملكها جملة افراد علاوة على شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشركات المساهمة وهى أيضا غالبا اجنبية او مختلطة ، وان كانت هناك شركات او مصانع مصرية فهى صغيرة(١٥٩) .

وقد انتشرت المصانع التى يملكها فرد واحد من الأجانب خاصة فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، فعلى سبيل المثال فى مجال صناعة النسيج هناك مصانع بيار ونيومان وكلينر(١٦٠) ويسوويللا وكاسترو وفرانسوا تاجر وكلدانى ونيشان(١٦١) وكافورى ومرسيناس .. الخ(١٦٢) ، ومن ذلك يتضح مدى التفاوت بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية وبين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المصريين وهو بدون شك تفاوت كبير لا يستهان به .

وهناك الكثير من الشركات الأجنبية التى استثمرت رؤوس اموالها فى مجال صناعة حلج وغزل ونسج القطن ، فعلى سبيل المثال « شركة اقطان كفر الزيات » التى تأسست براسمال انجليزى قدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى(١٦٣) ، زاد سنة ١٩٣٧ الى ٥١٢٫٠٠٠ ج . م ثم زاد فى نهاية تلك الفترة الى ٧٢٠٫٠٠٠ ج . م(١٦٤) ، وكانت الشركة تمتلك معظم أسهم شركة أراضى كفر الزيات وبلغ عدد ما تحتفظ به ١١٦٨٤ سهما فى ٣١ اغسطس ١٩٤٢ من عموم اسهم هذه الشركة وعددها ١٦٫٠٠٠ سهم(١٦٥) .

وكذلك « شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد » شركة انجليزية بلغ رأسمالها سنة ١٩٣٧ نحو ٣٥١٫٠٠٠ ج.م وشركة

حليج الوجه القبلى براســمال انجليزى وايطالى قدره ٦٥٫٠٠٠ ج . م ، وقد اســتمرت هذه الشــركات محافظة على رؤوس اموالها الى نهاية الفترة(١٦٦) ، وفى سنة ١٩٣٩ انشأ ســبعة ايطاليين وثلاثة مصــريين شــركة اقطان بنتو وشــركاه بالاســكندرية براســمال ٢٠٠٫٠٠٠ ج . م يمتلك الأجانب فيها الجزء الاكبر وقدره ١٧٤٫٠٠٠ ج . م اما نصــيب المصــريين فهو ضئيل حيث بلغ ٢٦٫٠٠٠ ج . م لهذا ســيطر الأجانب على الشــركة(١٦٧) .

وانتشــرت المحالج فى كثير من المدن المصــرية كالمنصورة والزقازيق وطنطا ودمنهور وكفر الزيات(١٦٨) ، كما كانت محالج بيل بســوهاج والنيل يواكيمو غلو وجورجاليس وليفى فى المنيا وابو ستوليدس بملوى وشركة حليج ملوى بملوى(١٦٩) وغيرها ؛ حيث بلغ عدد المحالج فى مصر سنة ١٩٤٢ نحو ١٠٥ محالج وعدد دواليبها ٥٩٥٣ بخلاف ٢٧٤ عفريته و٢٧٨ ســكينة يملكها كبار التجار والشــركات وبعض الاحتكارات القطنية ، وبلغ رأس المال الثابت لهذه المحالج خلال نفس الفــترة نحــو ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ ج . م(١٧٠) .

وكثير من الصــناعات النســيجية فى مصــر استمرت تعمل حتى سنة ١٩٣٧ وخلال الفترة ، وكان اغلب رءوس اموالها ملكا للأجانب ، اما نصــيب المصريين فهو ضئيل ، فعلى سبيل المثال شركة الغزل الأهلية المصرية Filatur Nationale d'Egypte تأسست براســمال انجليزى قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى زاد سنة ١٩٤١ الى ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى(١٧١) ، وســاهمت الشــركة فى تأسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات(١٧٢) مع شــركة « ذى كاليكوبونترز اسوسيشن ليمتد » وبعض الأجانب الآخرين واثنين فقط من المصــريين براسمال ٨٠٫٠٠٠ ج . م ،

كان نصـــيب المصــريين قليل جدا حيث بلغ نصـــيب كل منهم ١٠٠٠ ج ٠ م فقط من مجموع راس المال(١٧٣) ٠

وكان راســـمال شـــركة الانجلو اجيبشـــيان Anglo-Egytian Co. وقـــت التأســـيس ١٥٠،٠٠٠ ج ٠ م وهى شـــركة انجليزية(١٧٤) ، كما كانت شـــركة النسيج والحياكة المصـــرية براســـمال مختلط بين انجليز واجانب آخرين ومصريين قدره ٢٤،٠٠٠ ج ٠ م(١٧٥) وكذلك الشـــركة المصـــرية لصناعة الفانلات والجرابات براسمال أجنبى ٨٠،٠٠٠ ج ٠ م زيد ســـنة ١٩٣٨ الى ٢٠٠،٠٠٠ ج ٠ م(١٧٦) ٠

هذا بالاضـــافة الى بعض المصـــانع الاخرى الغزل والنسيج التى ســـيطر عليها الأجانب فى رؤوس أموالها وادارتها وهى كثيرة منها على سبيل المثال مصنع بيار الذى انشأه « هنرى بيار » بانوال وآلات مســـتعملة احضـــرها من فرنسا ، وكذلك الفنيون كانوا فرنسيين ، ومدير المصـــــنع كان انجليزيا هو مســـر بيك ومصنع الغزل والنسيج لصاحبيه الهيوديين « نيومان وكلينز(١٧٧)، وعلاوة على ذلك مصـــانع النيل للغزل والنســـيج بشبرا الخيمة قليوبية ــ ومصانع النزهة للغزل والنسيج بالاسكندرية(١٧٨) ٠

وبجانب ذلك هناك صـــناعات نســـيجية أجنبية اخرى مثل مصـــانع الطرابيش (مصـــنع الشـــركة الهندية بشبرا الخيمة ، ومصـــنع الفرش للطرابيش)(١٧٩) ، وصناعة السيزال الداخلة فى صناعة الحبال والدوبارة المتمثلة فى الشركة المصرية لصناعة السيزال(١٨٠) ٠

وكان لصـــمود هذه الشـــركات واســـتمرارها أن شجعت على تأسيس شـــركات جديدة خلال الفترة تمثلت فى مصـــــانع نســـيج القاهرة سنة ١٩٣٧ براســـمال ٣٠٠،٠٠٠ ج ٠ م وتم

الاكتتاب فى أسهمه فى بنك باركليز(١٨١) ، وفى نفس السنة انشئت مجموعة اخرى من المصانع هى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف براسمال ٤٠٫٠٠٠ ح . م بين أجنبيين واثنين متمصران من عائلة صيدناوى وثلاثة مصريين(١٨٢) ، كما انشا « ليون أ . كوهين » واخوته مصنعا صغيرا لصناعة الملبوسات(١٨٣) ، وساهمت رؤوس الأموال الأجنبية فى تأسيس شركة صناعة نسج الألياف بالاسكندرية براسمال ٢٢٫٠٠٠ ح . م(١٨٤) .

وفى سنة ١٩٣٨ ساهم بعض الانجليز وبعض المصريين وبنك مصر فى انشاء شركة صباغى البيضا براسمال ٢٥٠٫٠٠٠ ح . م(١٨٥) ، وقد تمكنت الشركة مع جماعة صباغى براد فورد بانجلترا من التعاقد مع بعض الفنيين البريطانيين للاستعانة بخبرتهم وفنهم فى أعمال طباعة وصباغة المنسوجات القطنية(١٨٦) ، كما تأسس مصنع الجوارب والتريكو المصرى (النيل) فى نفس السنة براسمال مختلط قدره ٨٠٠٠ ح . م خص الأجانب منها ٧٤٠٠ وخص المصريون ٦٠٠ ح . م فقط(١٨٧)، وبهذا نجد أن راس المال الاجنبى هو الغالب والمسيطر على هذه الشركات ، واما راس المال المصرى فنسبته محدودة جدا اذا ما قورنت براس المال الأجنبى .

وفى سنة ١٩٤٠ تكونت شركة النيل للمنسوجات بالقاهرة براسمال مختلط ١٠٫٠٠٠ ح . م بين فرنسى وعراقيين و ٤ مصريين منهم واحد متمصر(١٨٨) ، وكذلك الشركة المصرية لصناعة وتجارة المنسوجات القطنية « لاكوتوينير » براسمال ١٠٫٠٠٠ ح . م خص الاجانب منها الأغلبية نحو ٦٫٥٠٠ ح . م وخص المصريين ٣٫٥٠٠ ح . م(١٨٩) والشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بالقاهرة براسمال أجنبى مصرى

قدره ١٥٠٠٠ جـ . م(١٩٠) ، وفى نفس السنة انشىء « المصنع المصرى للمنسوجات (كابو) براسمال ٤٠٠٠٠ جـ . م ولم يكن للمصريين الا نسبة ضئيلة جدا من راس المال بلغت نحو ١٦٠٠ جـ . م(١٩١) .

وفى عام ١٩٤١ صدر مرسوم بتأسيس شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات براسمال ١٥٠٠٠ جـ . م زيد تدريجا خلال تلك الفترة حتى بلغ نصف مليون جنيه عام ١٩٤٦ وقامت بتأسيسها اسرة سباهى السورية(١٩٢) ، وتأسست شركة مساهمة هى (مصنع المنسوجات المصرية « ماتكسا ») بالاسكندرية براسمال أجنبى قدره ١٠٠٠٠ جـ . م ممثلة فى ٢٠٠٠ سهم خص الاجانب منها الاغلبية (١٥٧٥ سهما) أما المصريون فنسبتهم بسيطة (٤٢٥ سهما فقط)(١٩٣) .

وفى الحقيقة انه بعد الحرب لم يتوقف انشاء هذا النوع من الصناعات النسيجية بالذات حيث استفادت الدولة بتطوير التصنيع وقت الحرب ، كما أن المنافسة الاجنبية التى تعرضت لها الصناعة المصرية بعد الحرب لم تكن عائقا كبيرا لهذا النوع بل أصبحت هذه الصناعات قادرة على تحقيق نسبة كبيرة من احتياجات البلاد ، وأدى ذلك الى الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية التى دخلت مساهمة فى انشاء العديد من مصانع الغزل والنسيج .

لذلك شهد عام ١٩٤٦ انشاء مجموعة كبيرة من مصانع الغزل والنسيج الضخمة ، فعلى سبيل المثال ساهم الأجانب فى تأسيس اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة براسمال ٣٠٠٠٠ جـ . م وكان لهذا الاتحاد ثمانية مصانع منها مصنع لتريكو القطن والصوف وآخر لمشغل القطن والحرير

والصوف ومصانع الكرسيهات والأشرطة ، وكذلك مصانع خيط الحياكة ، وقد اعتمدت هذه المصانع على الخبرة الانجليزية والفرنسية فى تدريب بعض المصريين(١٩٤) ، كما تأسست فى نفس السنة الشركة العربية للغزل والنسيج برأسمال مختلط ١٠٠٠٠٠ ج . م(١٩٥) . وشركة الحرير الصناعى بالمشاركة بين بنك مصر وبعض رؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية الأخرى برأسمال مليون ونصف مليون جنيه مصرى ، وقد مثل الشركة أعضاء مجلس ادارة أمريكيين وأجانب آخرين(١٩٦) ، كما ساهم الأجانب فى انشاء شركة صناعة كتان الشرق «Orient Linen Industry» برأسمال ٢٥٠٠٠٠ ج . م(١٩٧) برأس السوداء بالاسكندرية(١٩٨) ، والجدير بالذكر انه قبل انشاء هذه الشركة كان يوجد بعض المغازل البسيطة فى مجال غزل الكتان ، وقد ساهمت هذه المغازل فى امداد جيوش الحلفاء فى مصر باحتياجاتهم من الملابس الكتانية وقت الحرب(١٩٩) .

من الملاحظ أن معظم المصانع التى انشئت خلال تلك الفترة (بعد الغاء الامتيازات) كانت مختلطة برأسمال أجنبى مصرى ، ولكن نصيب المصريين كان ضئيلا جدا ، ويمكن القول بأنه بداية على الطريق فى مساهمة المصريين فى صناعة الغزل والنسيج وان كانت مساهمة بسيطة .

ولم يكن استثمار الأجانب لرؤوس أموالهم فى مجال الصناعات النسيجية فقط بل فى كثير من الصناعات الأخرى خاصة الصناعات التى اثرت فى متطلبات الحرب ، مثل صناعة البترول ، فقد استغل الأجانب رؤوس اموالهم فى عملية احتكار البترول وصناعته فى مصر حيث وجدت الشركات الأجنبية المجال للتحكم فى هذا الميدان الضخم الذى لم ينتبه اليه المصريون

حقبة طويلة من الزمن منذ اكتشــاف البترول فى مصــر عام ١٩٠٨ بحقل جمســه(٢٠٠) ، حتى ولو كان المصريون قد تنبهوا لذلك فلم يكن فى مقدورهم استغلال بترولهم وما يؤيد ذلك قول الرئيس « جمــال عبد الناصــــر » (كنا ممنوعين من أن نســـتغلها ونســتخرجها)(٢٠١) ، لذا تكالبت الشــركات الأجنبية على استــغلال هذه الموارد واســـتثمار الأموال الطائلة بها دون المصريين .

وقبل أن تبدأ الحرب عمل الأجانب خاصــة الانجليز على الســيطرة على البترول المصـــرى لاســتغلاله فى الحرب ، فأرســلت بريطانيا الى « الشــركة الانجليزية المصرية لتكوين لجنة مشــتركة مع الحكومة المصــرية لبحث مسألة امداد القوات الانجليزية وحلفائها فى مصر بالبترول(٢٠٢) .

وكان أهم رأســمال أجنبى حصــل على حق امتياز انتاج البترول فى مصــر هو الرأســـمال الانجليزى فالأمريكى ، أما الانجليزى فقد تحكم بواســطة شــركتين على أهم حقول البترول فى مصر ، وأول هاتين الشــركتين هى « شــركة آبار الزيوت الانجليزية المصــرية ليمتد »(٢٠٣) التى احتكرت انتاج البترول فى مصــر فترة طويلة من الزمن ، وقد نافســها كثير من الشــركات الأجنبية الأخرى للكشــف عن البترول فى مصــر مثل الشــركة الانجليزية الايرانية وسكونى فاكوم وكاليفورنيا ونيوجرسى وشركة فرنسية ، غير أن كلها لم تكن موفقة فى أعمالها خلال تلك الفترة .

وشــجع هذا شــركة آبار الزيوت المصــرية أن تحصــل من الحكومة على ترخيص فى عام ١٩٣٨ لاستغلال بترول منطقة رأس غارب الذى كان معدل انتاجه ٨٠٠٠ برميل يوميا(٢٠٤) .

أما الشركة الانجليزية الثانية فهى شركة شل المحدودة ، مقرها لندن ، فرع القـــــاهرة ، مديرها العام « دونكان روبرت ماكنتوش Machintosh» Duncan Robert (٢٠٥) .

أما عن رؤوس الأموال الأمريكية فى مجال البترول فى مصر فقد تمثلت فى أكثر من شركة أهمها شـــركة ســــكونى مقرها نيويورك ، فرع القاهرة ، ومديرها العام « مســـيو ر . س . ستيوارت Monsieur R.S. Stewart» (٢٠٦) . وشـــــركة كاليفورنيا المصـــــرية للبترول تأسست عام ١٩٣٧ برأســـمال ٢٠٫٠٠٠ ج . م(٢٠٧) .

وبجانب ســـيطرة رؤوس الأموال الأجنبيـــة على البترول وتصـــنيعه فى مصـــر ســـيطرت أيضا على استخراج المعادن الأخرى كالفوســـــفات والذهب والجبس وخلافه ، ففى مجال استخراج الفوســـفات أنشئت كثير من الشـــركات الأجنبية أهمها الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوســـفات برأسمال أيطالى ٦٠٫٠٠٠ ج . م(٢٠٨) .

وفى عام ١٩٣٧ احتكر أجنبى يدعى « مسيو دردلر » المنطقة الواقعة شرقى مديرية قنا بتصـــــريح من الحكومة وهذه المنطقة تشـــمل أربعة مراكز هى قنا والأقصر واسنا وقوص(٢٠٩) .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شـــركة الفوســـفات المصـــرية ليمتد فى منطقة جاموس بالصحراء الشرقية برأســــمال انجليزى قدره ١٢٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى .

وفى مجال البحث عن الذهب كون الأجانب شـــركة المناجم والبحث المصـــرية عام ١٩٣٨ برأسمال ١٧٧١٨٨ ج . م لاستغلال منجم « جوتيب »(٢١٠) . أما عن الجبس فقد احتكره الأجـــانب بواسطة شركة جباسات البلاح(٢١١) .

وبالاضافة الى ذلك ساهم الأجانب برؤوس أموالهم فى انتاج الأحجار والجرانيت ، وأصبح كثير منهم مقاولين لاستغلال المحاجر فى بناء القناطر والخزانات فى مصر ، أما الرخام فقد احتكره الأجانب بجانب شركة بنك مصر للمناجم والمحاجر مثل شركة الرخام الايطالى بالاسكندرية والقاهرة وادفو(٢١٢) ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر كانت تمتلك إمتياز منجم الرخام الالباستر الوحيد الموجود فى منطقة سنور شرق النيل جنوب بنى سويف(٢١٣) .

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية ظهر العديد من الشركات وأصحاب المصانع الأجانب خلال تلك الفترة ، ففى مجال السيارات لم يكن هناك مصانع سيارات بالمعنى المفهوم ، انما كان غالبا يتم استيرادها مفككة ثم يعاد تركيبها فى مصر(٢١٤) ، ومن أهم الشركات الأجنبية التى قامت بذلك فى مصر شركة « فيات الشرق «Fiat Oriente» و « شركة مارد «Maarad» (٢١٥) ، وفى عام ١٩٤٦ أسس « فورد » مصنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات(٢١٦) .

وكذلك بالنسبة للصناعات الهندسية فهناك شركة المحاريث الهندسية(٢١٧) ، وشركة الآلات الهندسية التى لم تستمر طويلا حيث اندمجت اثناء الحرب الثانية فى شركة موصيرى كوريال بالقاهرة(٢١٨) ، وكذلك شركات هندسة التبريد مثل الشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » تأسست عام ١٩٤٥ برأسمال ٢٠٠٠٠٠ ج . م(٢١٩) ، وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة هندسة التبريد وتكييف الهواء ــ مصر ــ « كولدير » برأسمال ٧٥٠٠٠ ج . م(٢٢٠) .

وقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك مصانع للحديد

والصلب عدا شركة شفيلد للسبك (مصر) المؤسسة عام ١٩٣٧ برأسمال ٥٠٠٠ ج . م(٢٢١) ، الا أن الحرب ساعدت على ظهور بعض المصانع الصغيرة بسبب انقطاع الوارد من الخارج حيث ظهر مصنع لسبك الحديد بالافران الكهربائية(٢٢٢) ، وفى نهاية الحرب أنشىء مصنع بمحافظة القنال وخمسة مصانع كبيرة ومصنع متوسط وثلاث مصانع صغيرة بالاسكندرية ومصنعان كبيران وآخران متوسطان وتسعة مصانع صغيرة بالقاهرة(٢٢٣) ، كما وجدت فى الاسكندرية حتى عام ١٩٣٩ مصانع للشنابر والاسلاك الحديدية المستعملة فى صناعة المفصلات الحديد وكانت تقوم بتصدير انتاجها الى سوريا وفلسطين(٢٢٤) .

وقد سيطر الفرنسيون على صناعة السكر عندما أنشأوا مصنعين للسكر بالشيخ فضل ونجع حمادى منذ عهد اسماعيل اندمجا عام ١٨٩٧ فى شركة واحدة هى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية(٢٢٥) ، وابتداء من عام ١٩٣٧ اتسعت أعمال الشركة حتى أصبحت تمتلك عدة مصانع فى الوجه القبلى مثل مصنع أرمنت بجانب مصانع الشيخ فضل ونجع حمادى ، وفى عام ١٩٤٢ أنشأت مصنع أبى قرقاص(٢٢٦) ، وفى بداية عام ١٩٤٣ أنشأت مصنع السكر بكوم أمبو(٢٢٧) ، وبعد انتهاء الحرب بلغ عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التابعة للشركة نحو ٨٦ مصنعا منها ١٩ كبيرا و ١٤ وسطا و٥٣ صغيرا أغلبها فى أسيوط لزراعة قصب السكر حيث خصها ١٢ مصنعا كبيرا و ٨ وسطا و ٢٢ صغيرا(٢٢٨) ، وهذا بالاضافة الى مصنع تكرير الحوامدية الذى بلغت طاقته الانتاجية ٧٠٠,٠٠٠ كجم يوميا(٢٢٩) .

كما كون الأجانب الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال برأسمال ٤٠٠٠٠ ج . م(٢٣٠) ، انخفض الى ١٥٠٠٠ ج.م

بسبب الأزمة الغذائية أثناء الحرب(٢٣١) ، كما أنشأ الأجانب شركة صناعة الطحن بالاسكندرية برأسمال ٥٠٠ر٧٦جـ٠م(٢٣٢) ، وفى فترة الدراسة أنشأ الأجانب شركات جديدة بجانب الشركات التى أنشأها قبل الفترة والتى ذكرنا بعضا منها ، ففى عام ١٩٣٩ كونت أسرة « ساكس » الأجنبية التى تمصر معظم أفرادها شركة مطاحن المحمودية برأسمال ٠٠٠ر١٠ جـ ٠ م ، وقد شاركهم بعض الايطاليين والمصريين(٢٣٣) ، وفى عام ١٩٤٥ كون الأجانب الشركة الصناعية لشرق الأوسط برأسمال ٠٠٠ر٢٣٠ جـ ٠ م(٢٣٤) ، وانشاء المطاحن خلال فترة الحرب كان ضروريا للخروج من الأزمة الغذائية التى حدثت .

أما صناعة المأكولات فقد ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من شركاتها حيث حاجة الحرب لمثل هذا النوع من الصناعات ، ففى عام ١٩٤١ أنشأ بعض الانجليز والايطاليين والمصريين شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد الانجليزية (الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة) برأسمال ٠٠٠ر١٠ جـ ٠ م بالاسكندرية(٢٣٥) ، ويبدو أن الايطاليين الذين ساهموا فى انشاء الشركة المذكورة لم تنطبق عليهم الأوامر العسكرية الخاصة بوضع أموال الرعايا الايطاليين وغيرهم من دول المحور تحت الحراسة .

وفى عام ١٩٤٢ أسس بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات برأسمال ٠٠٠ر١٠ جـ ٠ م بالاسكندرية(٢٣٦) واستمرت الحاجة لهذه الصناعة حتى بعد الحرب ، ففى عام ١٩٤٦ أنشأ بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لتجفيف الخضراوات برأسمال ٧٥٠٠٠ جـ٠م(٢٣٧) .

ومن الصناعات الغذائية صناعة المشروبات بكل أنواعها فهناك شركة قديمة هى « شركة كراون برورى

لصـــناعة البيرة » برأســـمال بلجيكى قدره ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ فرنك بالاسكندرية ، وقد اســتمر رأسمال الشـــركة دون تغيير طوال فترة الدراســـة(٢٣٨) ، وكذلك شـــركة البيرة بومنتى والاهرام برأسمال خمســـــة ملايين فرنك(٢٣٩) ، وفى خلال فترة الحرب أنشأ الأجانب شـــركة مشروبات روحية باسم « شـــركة مصانع بولاناكى » عام ١٩٤٣ زيد رأسمالها فى نفس سنة التأسيس من ٢٠٫٠٠٠ الى ١٤٠٫٠٠٠ ج ٠ م واستمر فى الازدياد حتى بلغ ٢١٠٫٠٠٠ ج ٠ م عام ١٩٤٥(٢٤٠) ٠

وكان للانجليز دور كبير فى احتكار واســـتغلال الملاحات ، لذا أنشأوا شـــركة الملح والصـــودا المصـــرية برأسمال انجليزى قدره ٣٠١٫٠٠٠ جنيه استرلينى بلغ عام ١٩٣٨ ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ثم زاد عام ١٩٤٣ الى ١٫٢٦٠٫٠٠٠ جنيه اســـترلينى وجميع رأســـمال الشركة مستغل فى مصر(٢٤١) ٠

وفى عام ١٩٤٦ تكونت شـــــركة مرسى مطـــروح للملح والبوتاس برأسمال ٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى(٢٤٢) ٠

ومن الصناعات الكيماوية التى ســـاهمت فيها رؤوس الأموال الأجنبية صناعة الورق ومن أهم شركاتها شـــركة الورق الأهلية بالاسكندرية برأسمال ٢٣٫٠٠٠ ج ٠ م(٢٤٣) ٠

وفى عام ١٩٣٧ اسست جماعة من الأجانب شـــركة النيل للكبريت برأسمال ٤٠٠٠ ج٠م واعضـــاء مجلس الادارة من المكتتبين الاجانب الذين ســـيطروا عليها(٢٤٤) ، وحتى نهاية عام ١٩٤٦ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر خمسة مصانع كبيرة(٢٤٥) ٠

وهناك شـــركة الصـــنائع المصـــرية بالاسكندرية برأسمال ٥٠٫٠٠٠ ج٠م أنشأتها جماعة من الايطاليين والفرنسيين واليونانيين والمصريين لصناعة الكاوتشوك والأحذية(٢٤٦) ٠

كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة السجاير مثل الشركة الشرقية ايسترن كومبانى برأسمال أربعة ملايين من الجنيهات عام ١٩٤٦(٢٤٧) .

وهناك صناعة مواد البناء التى كان لرؤوس الأموال الأجنبية دور كبير فى السيطرة عليها وانشاء العديد من المصانع الخاصة بها مثل مصنع الطوب الأبيض الرملى بالقاهرة برأسمال ٤٧٥٤٤ ج.م(٢٤٨) ، ورأس المال عبارة عن ٩٨٠٢٨ جنيه انجليزى يعادل ٩٥٥٧٧ ج . م و ٣٣٠ مليم ثم استنزال مبلغ استعمل لاستهلاك المنشآت والخسائر قدره ٤٨٠٣٢ ج.م فيصبح رأس المال ٤٧٥٤٤ ج.م(٢٤٩) .

كما سيطر راس المال الاحتكارى الدانماركى والسويدى والبلجيكى على صناعة الاسمنت(٢٥٠) مثل « شركة أسمنت بورتلاند » بحلوان برأسمال مختلط قدره ٢٠٠,٠٠٠ ج.م بين ست شركات دانمركية وعدد من الأفراد الدانمركيين وشركة انجليزية ومساهم انجليزى آخر وأربعة أفراد مصريين ، وغلب على الشركة الطابع الدانمركى والانجليزى فى الادارة ، ولم يكن للمصريين الا قدر محدود(٢٥١) ، « وشركة أسمنت بورتلاند طرة » شركة بلجيكية برأسمال ٣٠٠,٠٠٠ فرنك(٢٥٢) ، وفى عام ١٩٣٧ أنشئت « شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح بين شركة أسمنت طرة البلجيكية وشركة أسمنت حلوان الدانمركية الانجليزية وبنك مصر برأسمال ٦٠٠٠ جنيه مصرى(٢٥٣) .

هذا بالاضافة الى بعض الصناعات الاخرى التى أنشأها الأجانب فى مجال الطباعة مثل « شركة مطبعة سندلر » بالقاهرة وكان يدبرها أجنبى هى « ماكس كوخ Max Koch» حتى عام ١٩٤٥(٢٥٤) .

وبعد انتهاء الحرب اسس بريطانى يدعى « شـــأفرمان » مصنعا لمنتجات البلاستيك فى الاسكندرية(٢٥٥) ، كما تكونت فى الاســكندرية أيضــا عدة شــركات لانتاج الكابلات الكهربائية والبطـــاريات وكان للأجـــانب دور كبير فى تكوين هذه الشركات(٢٥٦) .

****

وفى مجال الصناعة : تطورت أعمال الشــركات الأجنبيــة فى مصــر وتعددت الصــناعات التى تزاولها فى مصــانعها ، ففى « شــركة أقطان كفر الزيات » قامت مصانعها بالاسكندرية وكفر الزيات بحلج القطن وكبســه وتخريمه واســتخراج الزيت من بذرته وصــناعة الكسـب والصــابون ومشــتقات هذه الصــناعات(٢٥٧) ، و « شــركة بنتو وشــركاه قامت بحلج القطن(٢٥٨) .

أما الصناعات النسيجية بمختلف أنواعها ، فحتى بداية فترة هذا البحث كانت صناعة النســيج فى مصــر لاتزال صــناعة ناشئة ، ولكن بعد الغاء الامتيازات الأجنبية بدأت هذه الصــناعة تأخذ طريقها بدليل هبوط الواردات القطنية عام ١٩٣٨ عما كانت عليه فى العام الماضى حيث بلغت ٢٫٨٦٨٫٦٩٥ ج٠م بنقص قدره ١٠٢٠٩٧٢ ج٠م عن العام الماضى(٢٠٩) ، والجدير بالذكر أن معظم القائمين على هذه الصناعة أجانب .

وقد أدت ظروف الحــرب وتوقف الواردات وزيادة الطلب وارتفاع الأســعار فى مصـــر الى ازدهار هذه الصـــناعة وتوســعها فقام الأفراد والشــركات الأجنبية بانشاء العديد من المصــانع الجديدة لم يراع فيها مناســبة الاقطان المصــرية المخزونة والتى كان معظمها يميل الى السمك(٢٦٠) ، مما أدى الى

قيام الأجانب بصناعة الشرائط والأقمشة اللازمة لمهمات البدل والجربندية والتجهيزات الحربية يدوية وميكانيكية ، وصناعة الشباك والشبيكة من التريكو والنسيج على أنوال يدوية وميكانيكية ومنزلية لتغطية السيارات الحربية والطائرات والمدافع ، وصناعة الدربل والجبردين والاورلنس يدويا وهى اللازمة للجيوش ، وكذلك صناعة أغطية الرأس للطيارين(٢٦١) .

وفى اثناء الحرب تم ابرام اتفاق بين شركتى مصر للغزل الرفيع وشركة براد فورد للصباغة فى اقامة المصانع الجديدة التى انشئت للغزل الرفيع بكفر الدوار ، وللصباغة بمصنع البيضا(٢٦٢) .

كما تعددت الصناعة الأجنبية فى مصر ، ففى مجال صناعة الغزل والنسيج ، نجد على سبيل المثال أن « شركة الغزل الأهلية المصرية » احدى شركتين أجنبيتين قامتا بانتاج الاقمشة الشعبية فى مصر ، والمصنع الثانى هو « الشركة المصرية لصناعة المنسوجات »(٢٦٣) وهى من الشركات الميكانيكية الضخمة فى مصر(٢٦٤) .

كما تخصصت « شركة صباغى البيضا » فى عمليات التبيض والتمشيط والكبس والتنشية والتطريز(٢٦٥) ، وتخصصت « شركة النيل للمنسوجات » فى شراء وبيع وتمويل وصناعة جميع مواد النسيج والقيام بجميع العمليات التى تتصل بهذا الغرض(٢٦٦) ، وتخصصت « الشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات » فى صناعة الخيوط وكافة أنواع المنسوجات والحراير الطبيعية والصناعية(٢٦٧) ، أما « مصنع الجوارب والتريكو المصرى (النيل) فاختص بصناعة الجوارب والتريكو(٢٦٨) .

وقامت « شركة مصر للحرير الصناعى » بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السليولوز ومشتقاتها والمواد الكيميائية اللازمة لصناعة الحرير الصناعى(٢٦٩) ، وكذلك مصانع الشركة بكفر الدوار(٢٧٠) ، وقام بريطانى وباجيكى وثلاثة مصريين بانشاء شركة الجوت المصرية لصناعة الجوت والصناعات المتعلقة بالانسجة والخيوط والغزل الناتجة من الجوت والسيسل والقنب(٢٧١) ، بطاقة انتاجية ٣٠٠٠ طن من منتجات الجوت سنويا(٢٧٢) .

اما بالنسبة للصناعات الاستخراجية فاهمها استخراج البترول فى مصر ، وقد استغل الأجانب رؤوس اموالهم فى عملية احتكار آبار البترول وصناعته فى مصر حيث وجدت الشركات الأجنبية المجال للتحكم فى هذا الميدان لاستغلاله فى الحرب ، لذا زاد الانتاج عما كان قبل الحرب ، ففى عام ١٩٣٧ بلغ انتاج البترول فى مصر ١٥٧ر٥٥٨ طن مترى زاد عام ١٩٤٣ الى ٩٦٦ر٢٨٤ر١ طن مترى(٢٧٣) .

وكان من نتيجة استخدام البترول فى الحرب أن انخفضت نسبة استهلاكه فى القاهرة والمدن المصرية الأخرى الى ٨٠٪ من مجموع الاستهلاك المقرر لكل مدينة ، ولهذا رأت شركات البترول الأجنبية ابتداء من عام ١٩٤٠ توزيع البترول بالبطاقات(٢٧٤) ، كما تعذر الحصول على كميات البترول اللازمة فى الاسكندرية وكان يوزع تحت اشراف رجال الشرطة(٢٧٥) ، وبهذا تحكم الاحتكار الأجنبى فى البترول المصرى، وأصبح المصرى غريبا فى وطنه لعدم قدرته على الاستفادة من بترول بلاده .

لهذا فان استفادة الانجليز من البترول المصرى خلال فترة الحرب شجع شركة الآبار الانجليزية على زيادة انتاجها من آبار البترول براس غارب الى ١٢٠٠٠٠٠ طن سنويا(٢٧٦) بعد ان كان انتاج الشركة من جميع حقولها لا يزيد على ١٧٠٠٠٠ طن سنويا(٢٧٧) ، وفى هذا الشأن وضح سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة أن البترول المستخرج فى مصر جيد(٢٧٨) ، مما ادى الى اعتماد بريطانيا عليه فى الحرب .

وقد استمرت الشركة المذكورة تتوسع فى انتاجها حتى بعد الحرب ، ففى عام ١٩٤٦ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال البترول فى منطقة راس سدر وكان معدل انتاجه ٢٢٠٠ برميل يوميا(٢٧٩) ، ولما كان هذا البترول ينقل بواسطة السفن تم انشاء حوض لتفريغ البترول فيه بخليج السويس عام ١٩٤٦(٢٨٠) .

كما ظهرت خلال الفترة بعض شركات البترول الأمريكية منها « شركة كالتكس مصر » عام ١٩٣٧ وكانت تمتلك « شركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربويشن »٩٤٪ من رأسمالها(٢٨١) ، وكذلك « شركة بان امريكان Pan American » (٢٨٢) « وشركة فيليبس » ، هذا بجانب بعض الشركات الأجنبية الأخرى التى ظهرت بعد الحرب مثل « شركة اينى الايطالية » ، كما وجدت شركات « وجيتى ، وكونتننتال اليابانية ، وسيتى سيرفيس ، وسكلير ، ومورفى »(٢٨٣) ، وهذه الشركات اقل اهمية من الشركات الانجليزية والأمريكية .

اما عن التكرير فهناك معملان بالسويس ، أحدهما حكومى ، والآخر وهو أكبرهما أجنبى يتبع شركة آبار الزيوت الانجليزية

المصرية وقدرته ٣٥ الف برميل فى اليوم اى ما يعادل ٠٠٠ر٧٧٥ر١٢ برميل فى السـنة(٢٨٤) ، ففى عام ١٩٣٧ تم تكرير ١٠٥٢٠٠ طن(٢٨٥) .

ومع بداية الحرب عملت الشـركة على زيادة انتاجها من البترول المكرر خاصـة من حقل غارب فقامت بزيادة كفاءة معملها بانشاء معمل جديد بالقرب من المعمل الرئيسى(٢٨٦) ، مع العلم بأن ما كان يكرر فى معامل التكرير بالسـويس بزيد كثيرا على الانتاج الخام المسـتخرج من الحقول المصـرية ، وهذه الزيادة ناتجـة من خامات اجنبيـة تم اسـتيرادها من ايران والخليج العربى(٢٨٧) ، ولذا زاد المكرر من البترول فى نهاية الحـرب عما كان عليه قبل الحرب ، حيث بلغ عام ١٩٤٥ نحو ٠٠٠ر٢١٤ر١ طن من الزيت الخام فى معمل الشـركة(٢٨٨) ، وبهذا فالشـركة حققت ايرادا ضـخما سـواء من البترول المصرى او من البترول المسـتورد وتقوم بتكريره فى مصـر عاد على راسمال الشركة الانجليزية والعمالة الأجنبية بالشـركة ، اما ما عاد على مصـر فهو ضئيل جدا ممثلا فى الاتاوة التى كانت تدفعها الشـركة للحكومة .

اما عن خطوط الانابيب فقد بدأ التنفيذ فى مدها بالأراضى المصـرية عام ١٩٣٩(٢٨٩) ، ومع بداية الحرب ابدى اليهود اسـتعدادهم للدفاع عن انابيب زيت البترول ، فقد وجد نحو ١٥ الف يهودى ابدوا اسـتعدادهم لذلك(٢٩٠) ، وفى عام ١٩٤٣ ــ انشأت السلطات البريطانية خطوط انابيب بترول عبر الأراضى المصـرية ، وفى عام ١٩٤٥ طلبت الحكومة المصـرية اسـتلام الخط الواصـل بين السـويس والقاهرة حسب تعهد السلطات البريطانية على ذلك فى نهاية الحرب ، الا أن السلطات البريطانية سـلمت الخط لشركة شـل لادارته لحسابها(٢٩١) ، وقد بلغت

اطوال هذه الأنابيب حتى نهاية الفترة التى نحن بصـــــددها حوالى ١٢٠ كم(٢٩٢) بلغت تكاليفها ٤٠٠ر٠٠٠ جـ٠م(٢٩٣) .

وبجانب ســيطرة الاجانب على البترول وتصـــنيعه فى فى مصــر ســيطروا ايضا على استخراج الفوسفات ، ولهذا أنشئت كثير من شـــركات الفوســفات أهمها الشــــركة المصرية لاســتخراج وتجارة الفوســفات ، وقد وضــعت الشـــركة تحت الحراســـة على أثر نشــوب الحرب بين الحلفاء وايطاليا (حيث ان الشــــركة الايطالية ، وبموجب الاتفاق بين الحكومتين المصرية والايطالية والذى بموجبه ترفع قيود الحراســـة على الشــركات الايطالية جميعها بعد انتهاء الحرب ماعدا شــركة الفوســفات التى اتفق أن تبقى تحت الحراســة ضمانا لتمهدات الحكومة الايطالية بســداد دينها المالى لمصــر وأن يتولى ادارة الشركة مصرى وايطالى(٢٩٤) .

أما عن اســتخراج الحديد لم تكن هناك شــركات معينة تهتم باســتجراجه ، ولكن حينما اســتخدمت مســاقط اسوان فى توليد الطاقة الكهربائية عام ١٩٣٧ لانتاج الأســمدة بواسطة شــركة أجنبية ، فكرت ايضا فى اســتغلال الحديد الموجود فى أســوان بالطاقة الكهربائية ، لانشـــاء شــركات للصــناعات الحديدية مثل الصــناعات الحربية والذخائر وغيرها(٢٩٥) ، وفى عام ١٩٣٨ تقدمت شــركتان المانيتان هما « شركة أوتو وولف «Otto Wolff» و « شركة سمينس «Siemens» بعرض فكرة مشــروع تأسيس مصــنع للحديد من الخام المصــرى ، وقد جاء فى خطاب وزير التجارة والصــناعة الســابق (احمد كامل) الى وزير المالية (أحمد ماهر) أن الصــناعة الالمانية ترغب فى معاملة مصــر فيما يتعلق باســتغلال مناجم الحديد المصرية لاقامة صناعة الحديد فى مصر على أمتن الدعائم الفنية(٢٩٦) .

كما استغل الاجانب رؤوس اموالهم فى أعمال مناجم الذهب منذ عام ١٩٣٨ عن طريق شـركة المناجم والبحث المصرية ، وفى عام ١٩٣٩ عهدت الحكومة الى مصلحة المناجم ادارة منجمى السكرى وأم الروس بأن تعهد بادارتها الى شركة من الشركات المشتغلة باستخراج الذهب على أن تسدد ما انفقته الحكومة على هذه المناجم ، وانها سوف تحتفظ بمنجم واحد هو منجم السكرى ولحسابها الخاص كبرهان على أن استغلال مناجم الذهب فى مصر عمل تجارى مربح(٢٩٧) ، وقام بأبحاث المناجم والتفتيش على شركات التعدين وأعمال مناجم الذهب بالسكرى وأم الروس حتى عام ١٩٤٣ مصرى وهو أحد افراد بعثة المناجم فى انجلترا (١٩٢٦)(٢٩٨) .

كما احتكر الأجانب ايضا تلال السباخ فقد أجرت مصلحة المناجم والمحاجر لشركة السباخ المصرى حق استغلال بعض مناطق تلال السباخ الواقعة شرقى القاهرة لمدة ثمان سنوات تنتهى عام ١٩٤٤(٢٩٩) .

اما عن الجبس فقد احتكره الأجانب عن طريق « شركة جباسات البلاح » لتجارة وصناعة الجبس وعلى الأخص انشاء واستغلال مصنع جبس البلاح بمنطقة السويس(٣٠٠) ، واستغلت الشركة الاجهزة الحديثة لحرق وطحن الجبس فى منطقة الامتياز ، وأصبحت الشركة تتطلع لغزو أسواق الشرق الأدنى والأقصى ، وقد زاد نشاط الشركة وكانت تريد تشجيع الحكومة لها حتى تحصل على زيادة فى الاتاوة عن طريق تخفيض نولون الجبس المعد للتصدير بالسكة الحديد(٣٠١) ، وجميع أعضاء مجلس ادارة الشركة من الأجانب عدا مصرى واحد ، وفى عام ١٩٣٩ توسعت الشركة فى أعمالها فاشترت « مصنع

برخر Bircher» الكائن بمركز الصف لانتاج كربونات الجير وما اليها ، وفى نفس العام تمكنت الشركة من الاتفاق مع الشركات الأخرى المماثلة على تأسيس مكتب لبيع منتجاتها(٣٠٢) .

وبالاضافة الى ذلك ساهم الاجانب فى انتاج الأحجار والجرانيت وأصبح كثير منهم ذا رأسمال ضخم فى مصر نفذوا مشروعات عديدة فى مصر ، وكان الايطاليون أهم هؤلاء الأجانب خاصة شركة الرخام الايطالى(٣٠٣) وشركة مصر للمناجم والمحاجر التى بلغ انتاجها من منجم الرخام الالباستر ببنى سويف عام ١٩٣٩ نحو ٥٢ م٣ زاد عام ١٩٤٠ الى ٤٦ ٣/٤ م٣ الا انه انخفض عام ١٩٤١ الى ٩ ١/٢ م٣ فقط .

ولم يظهر فى السوق المحلية من الرخام سوى القليل (حجر أبى طريفة الالباستر) حيث استغل بواسطة شركة مصر للمناجم والمحاجر ، واذا ما استثنينا المبانى الحكومية فان المبانى الأهلية لا تستخدم أحجار الشركة المذكورة فى اشغالها بسبب المضاربة القوية من جانب الرخام الأجنبى الجيد الخامة والرخيص السعر المستعمل فى المصانع المحلية التى يقرب عددها من ١٠٠ مصنع كانت موزعة فى بلاد القطر المصرى وأهمها القاهرة والاسكندرية وبورسعيد .

ولقد كانت الآراء حول علاج هذه الحالة أن تؤسس شركات قوية فى راسمالها ، وأن تدعم شركات استغلال المحاجر الحالية تدعيما قويا حتى تختلف عن حالتها الراهنة بأن تستغل وتدار المصانع والمحاجر بواسطة الفنيين فى هذه الصناعة ، والا تحتكر احدى شركات السوق لاشغالها الخاصة بل تجعل لمصانع البلاد ـ المشتغلة فى الرخام الأجنبى للعمل والكسب فى الرخام وذلك اسوة بشركات

استغلال المحاجر بالخارج(٣٠٤) ، وقد نرى مثالية هذا العلاج الا انه لم يحقق رغبات الشركات الأجنبية لأنه سوف يحجب عنها الكسب الذى ترجوه ، لذلك فسوف تكون الشركات الأجنبية حجر عثرة فى طريق هذا العلاج .

وفى الصناعات الهندسية والتعدينية تعددت مجالاتها ، ففى مجال السيارات صدر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ مرسوم بتعديل الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة مفككة لتركيبها فى المنطقة الحرة تشجيعا لصناعة وتركيب السيارات فى مصر وتشغيل العمال المصريين فى شركات السيارات العاملة فى هذا المجال مثل « شركة فيات الشرق » وشركة مارد »(٣٠٥) ، وشركة فيات تأسست بالاسكندرية لاستيراد وتوزيع وصيانة جميع مصنوعات شركة فيات الايطالية ، الا أن ظروف الحرب دعت الى وضع الشركة تحت الحراسة(٣٠٦)، اما شركة سيارات (مصر) تأسست بالاسكندرية لشراء السيارات وبيعها وصنعها وتركيبها واصلاحها وبناء حظائر السيارات وصنع الطيارات وحلبات السباق(٣٠٧ ، وفى عام ١٩٤٦ أسس فورد مصنعا صغيرا آخر فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات(٣٠٨) .

وفى مجال الآلات الهندسية أسس بعض الايطاليين من اسرة موصيرى شركة المحاريث الهندسية التى تركز نشاطها الصناعى فى صيانة واصلاح وتركيب الآلات والجرارات الزراعية ، وقامت الشركة بانشاء ورش حديثة بجوار الدائرة الجمركية بالاسكندرية لجمع وتركيب الآلات التى تصل مفككة ، ثم أنشأت الشركة فى نفس المكان مخزنا لقطع الغيار اللازمة ، وبعد ذلك أنشأت فروعا تشمل مخازن وورشا

تابعة للشـــركة فى القاهرة والاقاليم واشــرف على هذه الورش فنيون أكفاء تتمشى خبرتهم مع تقدم الصناعة ، ويرجع للشـــركة الفضـــــل فى تركيب ومتابعة الجـــرارات الزراعية فترة طويلة ســـاهمت فى الانتاج الزراعى(٢٠٩) .

اما الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) تأسست عام ١٩٤٥ لصـــناعة الثلاجات الكهربائية وآلات أجهزة التبريد وهندسة الكهرباء والميكانيكا(٣١٠) .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شـــركة هندسة التبريد وتكييف الهواء ـــ مصر ـــ « كولدبر » لأعمال تبريد وتكييف الهواء وكل فنون هندسة الحرارة والهواء(٣١١) .

وفى مجال الصـــناعات الحـــربية اتفقت وزارة الحـــربية البريطانية عام ١٩٣٩ على منح وزارة الدفاع الوطنى فى مصـــر حق صنع بنادق وذخيرة بشـــــرط أن يكون انتاجها متصورا على مطالب الحكومة المصـــرية وحدها وأن يكون صـــنعها داخل مصر وأن تتحمل مصـــر نفقات الرســـوم والمواصـــفات الخاصة بهذه الأسلحة ، كما اشترطت وزارة الحربية البريطانية عدم اســـناد مقاولات هذه الأعمال الا لهيئات مصـــــرية انجليزية ، وان هذا المشــــــروع قدرت تكاليفه بمبلغ ٩٥٠٫٠٠٠ ج٠م وزع على ثلاث سنوات تبدأ من ١٩٣٩/١٩٤٠ الى ١٩٤٢/٤١(٣١٢) .

الصناعات الغذائية : اهمها صـــناعة الســـكر الممثلة فى الشركة العامة لمصانع الســـكر والتكرير المصـــرية التى اتسعت أعمالها عام ١٩٣٧ حتى أصبحت تمتلك عدة معاصـــر فى الوجه القبلى ، ومع توســـع الشـــركة فى اعمالها الا أن رفع رســـم الانتاج على الســـكر ادى الى انخفاض ارباح الشـــركة خلال نفس العام ، لذا قامت الحكومة بدفع تعـــويض الشـــــركة عن

خسـارتها(٣١٣) ، وفى عام ١٩٤٠ تم عقد اتفاق بين الحكومة والشركة تأسس بمقتضـاه المجلس الاستشارى للسكر للاشراف على صناعة السكر(٣١٤) .

كما تعددت أصـناف منتجات الشـركة بسـبب نشـاطها الكبير مثل السـكر المكرر والسـكر اخام والسكر النبات(٣١٥) والسـكر الناعم المسمى (سنترفيش)(٣١٦) ، والعسل الأسود (المولاس)(٣١٧) والكحول ومشـتقاته من المواد الأولية وعلى الأخص مخلفات صـناعة السكر(٣١٨) ، ويوضـح د . لهيطة ، ان الشـركة حتى عام ١٩٤١ شـركة أجنبية تتسـم بالطابع الأجنبى البحت ومنذ ذلك التاريخ أصـبحت الشـركة مصـرية اسـما لحما ودما وروحا تتسـم أعمالها بالقومية المصـرية وعملت على تمصـير ادارتها(٣١٩) ، والحقيقـة يمكن أن يكون ذلك بالنسبة لرفع نسـبة الموظفين المصـريين بالشركة ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لرأسمال الشـركة ومجلس ادارتها ومعاملتها الاحتكارية الأجنبية بالنسـبة للأهالى والموظفين والعمال والطرق التى لجأت اليها لتحقيق أرباحها فيما بعد ، والدليل على ذلك قيام الشـركة بفرض غرامة على موردى القصـب لها فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، مما أدى الى شعور الأهالى بغبن فاحش وقع عليهم من الشـركة وذلك لانه ليس بأيديهم زيادة الكمية أو نقصها(٣٢٠) ، وقد طلب أهالى بلدة اقليت أن تتعاقد معهم الشركة على توريد قصب السكر لمصنع كوم امبو(٣٢١) .

وفى عام ١٩٤٣ حصـلت شـركة عموم مصـانع السكر على اتفاق من مقتضاه التنازل عن جميع الكميات الزائدة عن حاجة البلاد بعد قيام الشـركة بتحويلها بالسـكر اللازم ، وكذلك تمكنت الشـركة من اسـتيراد المهمات اللازمة لمصـانعها والحصول

على السماد الضرورى لزراعة القصب التى تبذل الشركة جهودها لتنميتها وزيادة الأراضى المزروعة منها .

ولســد حاجة البلاد من مستهلكين وقوات للحلفاء من المواد الغذائية خلال فترة الحرب نشــطت الشــركة فى زيادة انتاجها ففى عام ١٩٤٢ قامت الشــركة بعصــر نحو ١٦٢٣١٥٩ طنــا زادت عام ١٩٤٣ الى ١٧٧٥٢٤٥ طنا وزاد مقدار الانتــاج من ١٥٨٩٢٤ طنا الى ١٨٩٩٢٥ طنا ، كما زاد مقدار ما قدمته الشركة من ســكر الى الأســواق المحلية من ١٣٩٩٩٠ طنا الى ١٤٨٣٥٩ طنا على التوالى(٣٢٢) .

وفى عام ١٩٤٤ رأت الشــركة زيادة انتاجها مما اســتلزم تجديدات كان على الحكومة أن تدفع ما يعادل اربعة ملايين من الجنيهات لذلك ، ولكن الحكومة لم توافق الا على دفع ٣ر٥ مليون جنيه ، وذلك لأن راسمال الشركة لم يزد على ١٣٤١٠٠٠ جنيه ، فالزيادة على ذلك بالنسبة للتجديد اعتبرت شيئا مخالفا(٣٢٣) .

وقد ارتبطت بصناعة السكر صناعة الحلوى التى انتعشت أثناء الحرب لقلة المســتورد من الخارج ولكثرة الطلب خصوصا لوجود قوات الحلفاء فى مصــر وخاصــة صــناعة الشيكولاتة ، واشــهر هذه المصــانع « مصنع رويال » بالاسكندرية ومصــانع ايكا ونوفل والجندويل والشــركة الصــناعية والتجارية للألبان المندرة لتحضير اللبن المجفف(٣٢٤) ، وقد طالب أعضاء مجلس النواب بضرورة اشــراف وزارة المالية على الشــركات الأجنبية فى مصر حتى لا تعود المنفعة عليها وحدها . بل يجب أن تكون لها وللوطنيين جميعا ، خاصــة وأن الحكومة كانت تقدم لهذه الشــركات المنتجــة للالبان اعانات مالية كى تضــمن جودة الانتاج(٣٢٥) .

وفى مجال طحن الغلال انشئت شركات أنحصر نشاطها فى تجارة الغلال والمواد الغذائية وكل صناعة ملحقة بها خاصة صناعة الدقيق والمواد المشابهة والناتجة منها مثل الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال(٣٢٦) ، وشركة صناعة الطحن بالاسكندرية التى اسستها أسرة ساكس التى تمصر معظم أفرادها(٣٢٧) .

كما تخصصت بعض الشركات بجانب طحن الغلال فى انتاج الحلوى الطحينية والطحينة واللبن مثل شركة مطاحن المحمودية التى انشئت عام ١٩٣٩ (٣٢٨) ، وقد سيطر الأجانب على مثل هذه الشركات ، ففى الشركة المصرية للمطاحن سيطر عليها مديرها « مسيو هنرى شيركسلى »(٣٢٩) .

كما اهتمت بعض الشركات بصناعة الجلوكوز والنشا مثل الشركة الصناعية للشرق الأوسط التى تأسست عام ١٩٤٥ (٣٣٠) .

أما عن صناعة المأكولات فقد ساهمت فيها رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث انشأ بعض الانجليز والايطاليين والمصريين وشركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد الانجليزية «الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة » عام ١٩٤١ ، وقد تخصصت الشركة فى صناعة كافة المأكولات المحفوظة والتجارة فيها وصناعة أدوات العبوة لهذه الصناعة(٣٣١) ، وكان للحرب أثرها فى الحاجة الى هذه المصنوعات لسد حاجة الاستهلاك المحلى والقوات المتحاربة ، لذا أسس بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات بالاسكندرية لصناعة وبيع وتصدير المأكولات المحفوظة(٣٣٢) ، وفى عام ١٩٤٦ انشأت مجموعة من الأجانب والمصريين الشركة المصرية لتجفيف الخضراوات(٣٣٣) .

وفى مجال صناعة السردين فقد أجريت التجارب التى أسفرت عن نجاح عملية السردين وصلاحيته فى مصر عام ١٩٤٠ ووجد أن طعمه يفوق افخر انواع السردين الفرنسى Amieux ، ولهذا قامت جماعة من الماليين بتأسيس شركة مساهمة فى نفس السنة برأسمال مختلط قدره ١٠٫٠٠٠ ج ٠ م للمصريين أغلبية فى راس المال وفى مجلس الادارة ، عدا الفنيين لحين تدريب مصريين وحساباتها باللغة العربية وآلاتها من البرتغال بطاقة انتاجية ٥٠٠ طن سنويا(٣٣٤) .

كما ساهم رأس المال الأجنبى فى صناعة الثلج مثل شركة التبريدات المصرية(٣٣٥) والشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » المندمجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج ، طوال الفترة والمسئولون عن الشركة أجانب كالمدير ورئيس الحسابات ، وتخصصت الشركة فى صناعة الثلج وتجارته والعمليات التجارية والصناعية الخاصة بالمواد الغذائية والمنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها وتوريد المأكولات للبواخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس(٣٣٦) ، كما كانت تقوم بتخزين تقاوى البطاطس والجبن وخلاف ذلك فى ثلاجاتها والتسليف عليها(٣٣٧) .

وقام الأجانب باستثمار أموالهم فى مجال صناعة البيرة مثل شركة « كراون بريورى » وهى شركة بلجيكية تأسست فى بروكسل لصناعة الجعة بكافة أنواعها والاتجار فيها(٣٣٨) ، وشركة البيرة بومنتى والاهرام » لصناعة وتجارة البيرة والأرز والشعير ومواد غذائية وثلج ومثلجات(٣٣٩) ، وكان للشركة مصنعان احدهما بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ، ومضرب للأرز ، وكانت تتعاون مع شركة كراون بريورى فى توزيع

البيرة فى القاهرة(٣٤٠) ، كما أنشأ الاجانب شـــركة مشروبات روحية باسم « شـــركة بولاناكى المصـــرية » عام ١٩٤٣ لتقطير وصنع وتجارة المشروبات الروحية(٣٤١) .

وكان للانجليز دور كبير فى احتكار واســـتغلال الملاحات ، لذا انشأوا « شـــركة الملح والصودا المصرية » التى اســـتغلت الملاحات ومســـتودعات النطرون وبيع واســـتيراد الملح والنطرون وابرام كافة الاتفاقات المتعلقة بصناعة الصابون والزيوت والكسب والجلسرين(٣٤٢) .

وفى غضـــون ١٩٤٢/٤١ زاد نشـــاط الشـــركة الصناعى فتمكنت من مضـــاعفة انتاجها واجابت متطلبات الأسواق المحلية ، كما انتجت بعض المواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون فأغنت هذه الصـــناعة عما كان يســـتورد منها من الخارج والتى حالت الحرب دون وصولها .

وتعاونت الشـــركة مع السلطات المختصـــة على حل أزمة الزيوت وعملت على توزيع كميات كبيرة منها بالأســـعار الرسمية ، هذا فضلا عن احياء صـــناعات حديثة اســـتنبطتها الشـــركة وقامت بانتاجها فى اقســـامها المختلفة كالمواد الدهنية والاحماض المشـــتقة منها والمنتجات المعدنية وما يســـتخرج منها وصـــناعة العبوات من براميل الصـــاج وخشب وصفائح وعلب وخلافه .

وقد اســـتفادت الشـــركة كثيرا من ظروف الحرب وارتفاع الأسعار التجارية فحققت أرباحا طائلة(٣٤٣) ، أضـــف الى ذلك أنه وجدت خلال فترة الحرب نحو ٤٤ مصبنة أخرى كبيرة وصغيرة أغلبها فى القاهرة والاسكندرية وكفر الزيات وكانت تســـتخدم الزيوت المستوردة مثل زيت جوز الهند والنخيل والزيتون(٣٤٤) .

هذا بالاضافة الى شركة مرسى مطروح للملح والبوتاس التى تأسست عام ١٩٤٦(٣٤٥) ، وبعض الصناعات الأخرى مثل صناعة تجفيف الملح من بحيرتى مريوط والمكس(٣٤٦) .

أما الصناعات الكيميائية فقد اهتم الأجانب باستثمار رؤوس أموالهم فى هذا المجال ففى مجال صناعة الأسمدة أنشأت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية البريطانية فرعا لها فى القاهرة l'Imperial Chemicial Industries (Egypt) (٣٤٧) ، وأصبحت من أهم الشركات الأجنبية المحتكرة لصناعة الكيماويات فى مصر(٣٤٨) ، وقد سيطر الاجانب (بريطانيون وجنسيات أخرى) على الشركة وأصبح جميع المسئولين خلال تلك الفترة اجانب سواء المدير أو الوكيل أو مراقبى الحسابات أو الموظفين(٣٤٩) ، كما أن مديرها « مستر هـ . نوجت » كان من أكبر تجار الأسمدة الاجانب فى مصر(٣٥٠) وكان للشركة فروع أخرى فى مختلف المحافظات المصرية ، فكان يمثلها فى أسيوط « شركة اميل والفونس الكسان »(٣٥١) .

وفى عام ١٩٣٧ تم استخدام مساقط أسوان فى توليد الطاقة الكهربائية لصنع الأسمدة الكيماوية والاغراض الأخرى(٣٥٢) ، وقد وقع الاختيار على شركتين أجنبيتين للقيام بهذه الصناعة الشركة السابقة (الامبراطورية) ، والشركة الانجليزية الكهربائية English Electrioc Co. ، وقد قدر انتاج المصنع فى نفس السنة نحو ٣٠٠٫٠٠٠ طن ، وكانت نفقات المصنع عبارة عن ٢٫٦٤٥٫٠٠٠ ج.م للمحطة الكهربائية و ٢٫٧٣٠٫٠٠٠ ج.م لمصنع الأسمدة الكيميائية و ١٫٥٧٦٫٧٠٠ ج.م لورش ومنشآت للعمال وخلافه(٣٥٣) الاجمالى ٦٫٩٥٧٫٧٠٠ ج . م .

وفى عام ١٩٤٥ تم عقد أتفاق بين الحكومة المصرية وشركة أسمدة الشرق شركة مســاهمة لبنانية مركزها بيروت ، بشأن التزام تحويل قمامة مدينة القاهرة وضواحيها الى سماد ، لمدة ٣٠ عاما ، على أن يكون ثلث موظفى الشركة مصريين والا يقل رأسمالها عن ١٥٠٫٠٠٠ ج.م(٣٥٤) .

كما استثمر الأجانب أموالهم فى صــناعة الورق فأنشأوا لذلك الشــركات مثل شــركة الورق الأهلية بالاسكندرية ، وقد تم جلب آلاتها من المانيا ، ولكن لحقت بالشـــركة عام ١٩٣٧ خسائر قدرت بنحو ١١٨١ ج.م(٣٥٥) ، ولكى توافق الحكومة على منح الشركة معونة مالية اشــترطت أن توظف بها ٥٠٪ موظفين مصريين و ٩٠٪ عمال مصريين(٣٥٦) ، وفى عام ١٩٣٨ بدأ العمل فى مطابع محرم بك بالاسكندرية لصاحبها « هـ.م.د. توبيليان » الذى انشأ فيها فرعا لصــناعة ورق اللعب وفرعا آخر للكرتون المجعد وهى أول مطبعة فى الشرق العربى تختص بصناعة الورق، كما افتتح مصنعا لورق اللعب بالقاهرة(٣٥٧) .

وعندما انتشر اســتعمال الأحذية القماش بنعال من المطاط ملصوقة فى مصر ، انشأت « شــــركة باتا » التشيكوسلوفاكية مصــنعا لها فى الاســكندرية لهذا الغرض ، ثم قامت شــركة الأحذية المطاطية بانشاء مصــنعها فى القاهرة (شــركة سليندر فى عام ١٩٣٨)(٣٥٨) ، كما انشأ الاجانب فى نفس العام مصنعا للزجاج فى القاهرة(٣٥٩) ، وآخر لســلفات الامنيوم(٣٦٠) ، ومصـــنعين لســلفات النحاس بالقــاهرة قدرتهما ٥٠٠ طن فى العام ، ومصــنعا لســلفات الحديد فى كفر الزيات لصنع المواد الكيميائية اللازمة لتنشئة وتهيئة الغزل والنسيج(٣٦١) .

صناعة الدخان والسجاير دخلت مصر منذ القرن الماضى بواسطة الاجانب خاصة اليونانيين ، وكان أكثر من نصف عمال مصر فى هذه الصناعة(٣٦٢) ، حيث كانت واحدة من أهم الصناعات الرئيسية فى مصر ، ولكنها مثل كثير من الصناعات المصدرة عانت من انهيار جزئى فى التجارة الدولية بسبب الضرائب الجمركية المرتفعة على الدخان(٣٦٣) .

وفى عام ١٩٣٩ مع بداية الحرب نجد أن طمع أصحاب مصانع الدخان الاجانب جعلهم يلجأون الى وسائل تدر عليهم الثراء السريع ، مثل تسمية الأشياء بغير اسمائها ، فالدخان الصينى والياباني حتى الدنىء منه يعد اجود طعما وارفع ثمنا من الدخان النقى الأخير الذى كان سببا فى شهرة الصناعة المصرية ورواج سوقها فى الحواضر الاوربية ، ولذلك فان هذه المصانع كانت تضيف الى منتجاتها بنسبة ٩٥٪ من ذلك الدخان ولا تعنى بتحسينها ولو بنسبة ضئيلة من هذا النوع الأخير الذى كان سببا فى هذا الثراء ، وبجانب هذا مصانع أخرى أجنبية لا تبالى اذا كانت منتجاتها من هذا أو من ذاك لها روح الدخان وان فقدت طعمه ونكهته ، ونقد الشعب صحته(٣٦٤) ، أضف الى هذا مصانع « نستور جاناكليس » التى كانت تنتج سجاير نستور ، ومصانع الريجى التركى وهذه المصانع ومصانع ماتوسيان بالجيزة كانت تنتج أفخر أنواع السجاير التى يفضلها الأوربيون دون السجاير الأخرى(٣٦٥) ، وفى أثناء الحرب الثانية صنعت السجاير فى فلسطين مما أدى الى انها اثرت على صناعة السجاير فى مصر(٣٦٦) .

وبالاضافة الى ذلك وجدت شركات أجنبية اخرى فى مصر مثل شركة سجاير سالونيك ، وقد وضعت تحت الحراسة

العامة عام ١٩٤٠ طبقا لاحكام الامر العسكرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ حيث ان الشركة ايطالية ، وقد دخلت ايطاليا الحرب ضد انجلترا(٣٦٧) .

وفى عام ١٩٤٦ انشأ الاجانب الشركة الشرقية ايسترن كومبانى لصناعة الدخان والسجاير(٣٦٨) استطاعت الصمود فيما بعد واصبحت من اكبر شركات الدخان والسجاير الأجنبية فى مصر .

صناعة مواد البناء : لقد اتسمت هذه الصناعة بظاهرة مهمة هى انه قد شيد قبل الحرب الثانية الكثير من المنازل حتى أن الايجار قد انخفض كثيرا عما كان عليه واستمرت هذه الحركة حتى اندلعت الحرب(٣٦٩) ، وكان معنى هذا أن رؤوس الأموال الأجنبية قد توافرت فى هذا المجال ونشطت ، ومن أهم المصانع التى انشأتها هذه الأموال فى مصر « مصنع الطوب الرملى بالقاهرة » لصناعة الطوب الرملى والسلتون والبلاط(٣٧٠) .

واما صناعة الاسمنت فقد تمثلت فى شركة أسمنت بورتلاند طره التى اشترت مصنع المعصرة لكى تقلل من درجة المنافسة ، وفى عام ١٩٣٩ زادت مبيعات الشركة على ذى قبل حيث بلغت نحو ٣٥٣ر٧٩١ طنا(٣٧١) ، وشركة اسمنت بورتلاند حلوان لانتاج الاسمنت فى حلوان وهى تتضمن أربعة افران دائرية عدا المطاحن(٣٧٢) ، ومنذ بداية الفترة ضاعفت الشركة منتجاتها بسبب قيامها بعملية امداد المشروعات المنصوص عنها فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، كما ساعدتها ظروف الحرب على تحقيق جانب كبير فى الانتاج(٣٧٣) .

يلاحظ ان الأجانب بمختلف جنسياتهم سيطروا على معظم الصناعات التى وجدت فى مصر خلال تلك الفترة برؤوس

أموالهم ، وبالتالى فى الادارة والوظائف ، كما يلاحظ أن مصر شهدت تطورا ملموسا فى الصناعة خلال فترة الحرب الثانية بسبب الظروف التى ادت الى انقطاع ورود صناعات أجنبية منافسة للصناعة المصرية ؛ بالاضافة الى سد مطالب الاستهلاك المحلى والقوات العسكرية الموجودة فى مصر ، وقد أفاد ذلك الاجانب كثيرا ، حيث حققت رؤوس أموالهم أرباحا طائلة عادت على الاجانب .

* * *

الأرباح : أتاحت الحرب الثانية فرصة لبناء وتنمية بعض الصناعات الأجنبية فى مصر وذلك لاختفاء المنافسة الاجنبية(٣٧٤) التى ظهرت بسبب انقطاع التجارة مع الخارج وانخفاض معدلها الى أدنى مستوى لها وانخفاض نسبة المرور التجارى عبر قناة السويس ، فى حين انها ظلت مفتوحة أمام الملاحة أثناء الحرب كممر عالمى حر طبقا للمعاهدة التى عقدت بين الأطراف المتحاربة(٣٧٥) ، لذلك شهدت هذه الفترة توسع الأجانب فى بعض الصناعات التى كانت قائمة فى مصر وقيامهم بصناعات جديدة ، اذ شجعت الحرب على اجتذاب الصناعة لفئات جديدة من الرأسماليين الاجانب الذين أدركوا أن هذا هو الميدان الذى يتعين عليهم أن يوجهوا فيه نشاطهم(٣٧٦) .

وفضلا عن هذا فقد استجابت الشركات الاجنبية الكبيرة لظروف الحرب ، فكانت تعمل بكامل طاقتها الانتاجية كى تواجه الطلب المتزايد سواء من جانب الأفراد بسبب تضخم الدخول أو من جانب جيوش الحلفاء(٣٧٧) ، لذلك عمدت الشركات الاجنبية الى زيادة رؤوس أموالها التى تملكها زيادة بلغت فى بعض الأحيان أربع أو خمس مرات عما كان عليه رأسمالها وقت أن

تأسست(٣٧٨) ، بدليل ان شـــركة الغزل الاهلية المصـــرية المؤسسة براســمال انجليزى قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى زاد عام ١٩٤١ الى ٨٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى(٣٧٩) .

ومع أن أصـــحاب الصـــناعات الاجانب اتجهوا الى الثراء ومضـــاعفة رؤوس أموالهم ، مما أدى الى ارتفاع ارباح بعض الصـــناعات وعملهم على حرمان عمالهم من نصـــيبهم المشـــروع فى التكاليف ، الا ان انتاجهم مع انقطاع الواردات وفر للبلاد كل متطلباتها ، بل تعدى ذلك الى تموين جيوش الحلفاء ، مما جعل البلاد لا تتأثر كثيرا بظروف الحرب(٣٨٠) ، بل خدمت كثيرا من الشـــركات الاجنبية التى قامت باحياء صـــناعات حديثة ، فحققت ارباحا كثيرة بسبب ارتفاع الأســـعار ، بدليل ان شـــركة الملح والصودا المصـــرية الانجليزية قامت بانتاج كثير من المنتجـــات فى أقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والأحماض المشـــتقة منها والمنتجات المعدنية ، مما مكن الشـــركة من توزيع أرباح بلغت ٥ شلنات للسهم الواحد(٣٨١) .

وعندما أنشىء مركز تموين الشـــرق الأوسط بالقاهرة عام ١٩٤١ كهيئة انجليزية ثم اشـــتركت فيه الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ قام بدور فعال اتسم ببعض الأهمية فى نمو الصـــناعة فى مصـــر خلال فترة الحرب ، وقد أنتهى دور تلك المركز فى سبتمبر ١٩٤٥(٣٨٢) ، وكان لمديريه مركز اســـتشارى وحق اصـــدار توصـــيات الى حكومات الحلفاء والســـلطات المحلية .

وعلى ذلك فان المركز لم يكن يراعى فى قراراته مصـــالح كل بلد على حده ، انما كان هدفه تنظيم المصـــالح المختلفة ، فكان يتقدم بطلباته للمشـــاريع الصـــناعية ويتدخل فى تنظيم الاجور بشراء المنتجات الصـــناعية المصـــرية الضـــرورية لتموين جيوش

الحلفاء مقابل مســاعدة وتزويد الصــناعات فى مصر بالمواصفات الفنية ، مما أدى الى انتشار المنتجات المصـــرية وحركتها الى الاقطار المجاورة حتى أصــبح المركز منطقة تموينية واحدة(٣٨٣) ، وبذلك ورغم ان كان المركز قدم الكثير من المســاعدات والامدادات الصــناعة فى مصــر ، فانها كانت فى المقام الأول لخدمة قوات الحلفاء ، كما أن ظروف الحرب هى التى أوجدت ذلك المركز ، ومما لاشـك فيه أن المركز بتلك المســاعدات ســاهم فى أن حققت الشركات الصناعية الاجنبية فى مصر أرباحا طائلة .

كما كان للمركز دور كبير فى زيادة عدد العمال فى المصانع الاجنبية على حساب العمالة الزراعية ، كما تدفقت لخدمة جيوش الحلفاء والعمل فى منشــآتهم(٣٨٤) ، وعلى اية حال فانه حدث اكتفاء ذاتى فى بعض الصناعات مثل صــناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيميائية والبترولية والســماد والمستحضرات الطبية والكهربائية ومعظمها كانت ملكا للأجانب(٣٨٥) ، وبالرغم من أن هذه الصناعات نمت بســرعة خلال فترة الحرب . فانها لم تكن قائمة على اسس اقتصادية ســليمة ومن ثم انقضى عهد رواجها بانتهاء الحرب وتدفق الواردات(٣٨٦) ؛ ولكن ســرعة نمو هذه الصناعات أفاد أصــحاب رؤوس الأموال الأجانب بتحقيق أرباح طــائلة .

ومن الملاحظ أن الصــناعات الكبيرة لم تكن تتحقق الا عن طريق اســتخدام رؤوس الأموال الأجنبية ، كما أن الصــناعة المصــرية القائمة على رأس المال الاجنبى كانت قادرة على تحقيق نســبة كبيرة من احتياجات الســوق المحلية وبالتالى كثير من الأرباح فى عديد من الســلع كالســاجير والخمور والســكر والصــناعات الغذائية والمنسوجات وغيرها(٣٨٧) .

وقد حققت الشــركات الصناعية فى مصــر ارباحا طائلة ، ولما كانت اغلب هذه الشركات أجنبية خلال تلك الفترة . فان هذه الارباح كانت تذهب الى جيوب الاجانب ، أما ما يعود على المصريين فهو ضــئيل حســب نســبتهم الضــئيلة فى رأس المال ، ومن الشركات التى حققت أرباحا عالية شــركة آبار الزيوت الانجليزية التى زاد انتاجهــا من ١٧٠٫٠٠٠ طن عــام ١٩٣٧(٣٨٨) الى ٢٢٥٧٣٣ طنا عام ١٩٣٨(٣٨٩) ، مما ادى الى تحقيق أرباح بلغت ١٨٩٫٠٠٠ جـم فى نفس العام(٣٩٠) .

أيضا حققت شركة الغزل الأهلية المصرية فى نفس العــام نحو ١٣٢٠٦٠ جـم بنسبة ٢٦٪ من راسمالها(٣٩١) .

وكان نتيجة لارتفاع هذه الارباح خاصــة خلال فترة الحرب أن تمكنت بعض الشــركات الاجنبية من زيادة انتاجها ، والدليل على ذلك أن شــركة عموم الســكر والتكرير المصــرية بلغ مقدار ما أنتجته عام ١٩٤٢ نحــو ١٥٨٩٢٤ طنا زاد عام ١٩٤٣ الى ١٨٩٩٢٥ طنا وبلغ ما قدمته الشركة من السكر الى الاسواق نحو ١٣٩٩٩٠ طنا زاد الى ١٤٨٣٥٩ طنا على التوالى(٣٩٢) .

وكذلك معامل تكرير البترول فى الســويس ومحاجر البازلت ومنجم السكرى التى زادت ايراداتها من ٤٩٢٥٠٠ جـم عام ١٩٤٣ الى ٥٧١٧٠٠ جـم عام ١٩٤٤(٣٩٣) بزيادة قدرها ٧٩٢٠٠ جـم ، وقد كان لاستخدام قوات الحلفاء فى مصر لكميات كبيرة من البترول اثره فى هذه الزيادة .

كما أن هناك شــركات أجنبية حققت أرباحا جعلتها توزع على مساهميها اســهما لتزيد من عدد اســهم المساهمين بها فى الشركة . ففى شركة اقطان كفر الزيات ليمتد قامت بتوزيع ٩٦٠٠

سهم على مساهيمها بمعدل سهم لكل عشرة اسهم من اسهمها القديمة بصفة ارباح مؤقتة عن عام ١٩٤٣/٤٢ ، وتصرفت فى جزء من الباقى بطريق البيع واحتفظت بالمتبقى وقد بلغ عدده نحو ١٩٨٩ سهما فى ٣١ أغسطس ١٩٤٣(٣٩٤) .

وتوالت هذه الزيادة بعد الحرب مباشرة حتى انها سجلت أرقاما عالية فى كثير من الشركات الصناعية الأجنبية ، فنتيجة لما قامت به شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (فرع مصر) من تطوير لأعمالها أثناء الحرب جعلها تزيد الانتاج والتوزيع وبالتالى الارباح التى بلغت عام ١٩٤٦ نحو ٩٨٠٨٣ ج٠م بعد خصم كافة الاستهلاكات والمصاريف(٣٩٥) .

وهناك شركات أجنبية لم تحقق ارباحا ، والدليل على ذلك أن شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد وهى شركة انجليزية بلغ مقدار القطن المحلوج فى محالجها عام ١٩٤٢ نحو ٨٩٢٢٤٤ قنطارا انخفض الى ٣٦٥٨٧٤ عام ١٩٤٣ ، وقد اثر هذا النقص على أرباحها السنوية(٣٩٦) ، وبذلك فقد تفاوتت الارباح من شركة الى أخرى ومن عام لآخر ، وعادت على المساهمين خاصة الاجانب منهم لأنهم أصحاب معظم رؤوس الأموال العاملة فى الشركات الصناعية فى مصر .

* * *

لقد سيطر الاجانب على الوظائف الاقتصادية فى مصر ، وكانت اغلب رؤوس الاموال فى الشركات بمختلف أنواعها أجنبية ولعب الوضع الاحتكارى لرؤوس الأموال الاجنبية فى مصر دورا مهما فى هيكل الصناعة المصرية ، وفى هيكل ميزان المدفوعات وبالتالى فى الاقتصاد المصرى ، فشركات الاستثمار

الصــــناعى تمتعت بتركيز مرتفع فى القوة الاقتصــادية لتوفر كثير من العناصــر التى ســاعدتها على ذلك مثل كفاءة الادارة ، والخبرة فى مجال العمل الانتاجى ، وان مثل هذه الشــركات القوية هى التى ســيطرت على الاستثمارات ، كما خلفت تبعية فى الاستثمار(٣٩٧) .

وقد ظهرت ســيطرة الاجانب جلية فى الشــركات المساهمة المصــرية حيث أحجمت هذه الشــركات عن استخدام المصريين ، فلما كانت رؤوس الأموال اجنبية ، والعمال اجانب ، فقد طالب اعضاء مجلس النواب عام ١٩٣٨ بأن تكون الوظائف الفنية التى لا يتقنها المصــريون للأجانب ، والوظائف الكتابية التى لا تحتاج الى فن للمصــريين(٣٩٨) ، والحقيقة ان هذا المطلب وان كان لصــالح المصريين فانه لم يكن محققا لهم ما يجب أن يكون ، حيث كان يجب أن يندمج المصــريون فى جميع الوظائف سواء فنية او كتابية ليكتســبوا الخبرات من الاجانب ، كما فعل محمد على فى النصــف الأول من القرن الماضى ، ولكن ذلك لم يكن فى صالح الاجانب ورؤوس أموالهم .

كما ان معظم الشــركات التى كونتها الراسمالية الاجنبية وعاونت فيها الراسمالية المصــرية (متمصــرة او محلية) اتخذت لنفســها اســماء مصــرية ، ولكن اغلب أسهمها كانت فى حوزة الاجانب ، كما كانت الســيطرة الحقيقية على هذه الشركات بايدى الاجانب وأعوانهم أمثال حافظ عفيفى الذى طالب بالا توضع العراقيل امام رؤوس الأموال الاجنبية مادامت تخضــع للقوانين المصــرية ، حيث ان الاعتماد على رؤوس الأموال المصرية وحدها يؤدى الى تاخير التقدم الصــناعى فى مصر زمنا طويلا ، وأن الصــناعة فى كل مكان لا تعرف جنسية الأموال المستثمرة فيها

فالأموال الامريكية تستعمل فى الصناعات الانجليزية والعكس والأموال الانجليزية والامريكية فى الصناعة الايطالية والالمانية(٣٩٩) ، ولكن هذا متى كانت رؤوس الأموال الاجنبية تخضع للقوانين المصرية بالفعل ، وتعمل للصالح العام وليست أموالا احتكارية استعمارية ، حيث كانت القوانين موجودة فعلا خاصة بعد الغاء الامتيازات الاجنبية ولكن لم تكن منفذة من قبل الاجانب لضعف الحكومة المصرية .

هذا بجانب ما قامت به الشركات الاجنبية من مساوىء فى معاملتها مع المصريين والاقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية كانت معاملتها مع العمال المصريين سيئة ، وقد تدخلت الحكومة لانصافهم ، كما كانت احتكارية بالنسبة للمزارعين حيث كانت تزن القصب الذى تحصل عليه منهم بطريقة غير سليمة فالزمتها الحكومة باحضار ميزان أتوماتيكى لهذا السبب(٤٠٠) .

وهناك شركات صناعية اجنبية فى مصر قام التعامل التجارى بينها وبين المواطنين فى كثير من مدن مصر على أساس عقود الرهن العقارى فاذا لم يف المواطنون بما عليهم من ديون لهذه الشركات يتم الاستيلاء على العقارات المرهونة عن طريق التقاضى أمام المحاكم ، وقد حدث ذلك من شركة سكونى فالكوم ضد مواطنين من اسيوط عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥(٤٠١) .

ومع هذا فاننا لا ننكر ما قدمته الشركات الصناعية فى مصر من ايجابيات وان كانت هذه الايجابيات فى صالح الاجانب أولا ، كما اتخذتها كدعاية لها ثانيا ، فعلى سبيل المثال قامت الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف بالنهوض بصناعتها وزيادة الأيدى العاملة فيها عام ١٩٣٩(٤٠٢) ، وأن شركة صباغى

لبيضـــا بالرغم من أنها كانت تمثل نشـــاطا اجنبيا بدرجة كبيرة
انها ســـاهمت فى أســـهم شـــركة مصـــر للغزل والنســـيج
لرفيع بكفر الدوار وهى احدى شـــركات بنك مصر وقدمت لها
لكثير من الخدمات ، وقامت الشـــركة بابتكار طرق انتاج الخامات
المتازة(٤٠٣) عن طريق اســـتعمال أجود الأصـــباغ واســـتيراد
احدث الآلات والاســـتعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء الاجانب
الذين مارســـوا هذا الفن فى الخارج حتى يمكن لمنتجات الشركة
الوقوف أمام المنافســـة الأجنبية(٤٠٤) ، وان كانت هذه الخدمات
عادت فى الغالب على الاجانب حيث ان العنصـــــر الاجنبى دخل
بنك مصـــر وشركاته منذ أزمة ١٩٣٩ فالشـــركة تتميز بالطابع
الأجنبى دما ولحما ، والتعامل بينها وبين المصـــــريين هو نفس
معاملة الاجانب فى الشركات الأخرى .

ان تأخر اعلان التشـــــريعات القانونية الخاصـــة بالأيدى
العاملة قبل مؤتمر الامتيازات الاجنبية أدى الى اصابة الطبقات
العاملة بخيبة أمل فى مطالبتهم بتحسين احوالهم وتقدم الاتحاد
الصـــناعى المكون من رجال الصـــناعة أصحاب النفوذ بمذكرة
للحكومة عن موضـــوع التشـــريع المقترح موضـــحين فيها غضب
العمال ، وقلق رجال الصـــناعة من مسألة التشـــريع بعد مؤتمر
الامتيازات الأجنبية(٤٠٥) .

وكانت مشـــــاكل العمال دائما تدور حول تدهور معدلات
الأجور ومشـــــكلة البطالة المتفاقمة ، لذا كان هناك الكثير من
الاضـــرابات التى كانت تقلق الحكومة ورأس المال ، رغم غياب
القيادة العمالية المركزية نتيجة مطاردة الحكومة لاتحاد نقـــابات
العمال المصـــرى ، حيث كانت الحكومة دائما حريصـــة على عدم
اثارة المصـــالح المالية الاجنبية والوطنية ، وبعد اســـتقالة وزارة

النحاس باشا عام ١٩٣٧ قامت الوزارة التى خلفتها بتصــــفية العناصـــر التى كان قد أدخلها الوفد على مصــلحة العمل وخلا الجو للســـياسة العمالية الانجليزية ، ولم يصدر قانون الاعتراف بالنقابات الا فى عام ١٩٤٢ .

وفى رســـالة موجهة من السنــفارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية فى ٢ ديســـمبر ١٩٣٧ أن الوفد يبذل الوعود لعمال المصـــالح الحكومية بالعمل على اصــــدار تشـــــريعات عمالية متقدمة فان كل الشـــركات الصـــناعية الأجنبية والوطنية تتأثر مصـــالحها كثيرا مما يؤدى الى اضـــعاف رصـيد مصـــر الدولى ، وان تشـــجيع الوفد لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة الى المطالبة بزيادة اجورهم بنفس القدر ، وان مثل هذا التدخل فى اقتصـــاديات البلاد يؤدى الى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف(٤٠٦) .

وبهذا تتضـــح مخاوف الأجانب من اى تشــريعات تصـــدر من جراء الغاء الامتيازات الاجنبية وهذا يعنى عدم رغبة أصحاب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المتمصرة فى الغاء الامتيازات .

ولقد تعددت المشــــاكل بين الاجانب والعاملين المصريين فى المصــــانع بسبب رفض اصـــحاب الأعمال الاجانب تحقيق مطالب العمال ، وبالتالى قيام العمال بالاضـــرابات وفصل العديد منهم من أعمالهم ، فعلى ســـبيل المثال ، أن « شـــركة النسيج والحياكة » بشـــبرا بها مهندســـون ايطاليون يعاملون العمال المصـــريين معاملة ســـيئة رغبة منهم فى العمال الأجانب بدلا من المصـــريين ، كما أن المصـــانع الاجنبية لم توفر للعمال كمامات واقية من الاتربة وزغب القطن حتى لا يصـــابوا بالســـل رغم

الاتفاقيات الدولية العمالية(٤٠٧) . وفى « شـــركة ســباهى اخوان » كان يعمل بها ٥٠٠ عامل ، وكان صـــاحب هذا المصـــنع يطلب ممن يتقدمون للعمل عنده أن يوقعوا تعهدا بأن المصنع غير مسئول عن التعويض اذا ما أصـــيبوا أثناء العمل بأية اصـــابة وأنهم مســـتعدون للعمل خمسة عشر يوما تحت التمرين بدون أجر ، وكان العمال يوافقون على ذلك بسبب الجوع والفقر ، وبذلك كان يعمل لدى المصنع دولاب كامل بدون أجر(٤٠٨) .

ولقد تسبب كثير من الاجانب فى احداث خسائر بمصانعهم بسبب عدم تلبيتهم لمطالب العمال مما ترتب عليه قيام اضرابات عمالية ، الأمر الذى أدى الى قيام المصـــانع بفضـــل أعداد من هؤلاء العمال مما أدى الى حدوث خســـائر جسيمة بالمصانع ، فعلى ســـبيل المثال كان نتيجة الاضـــرابات اغلاق مصانع الغزل والنســـيج وتعطيلها عن الانتاج ، كما حدث فى مصانع نســـيج شبرا عام ١٩٣٩ ، ومنذ بداية الحرب والاضـــرابات العمالية كانت نشـــطة ، ولذلك كان أصـــــحاب الأعمال الاجانب دائما يخططون لتشريد العمال(٤٠٩) .

كما أن الحرب اثرت على الحركة العمالية فى مصـــر حيث تعذر اســـتيراد السلع وزيادة الحاجة الى الســـلع المنتجة محليا سواء لنقص الواردات او لاستهلاك الجيوش المحاربة ، فقد جندت كل امكانات مصـــر الاقتصـــادية فى خدمة قوات انجلترا ، هذا فضـــلا عن أثر الحرب على توزيع القطن المصـــرى فى المجال الدولى ، فوجود هذه القوات فى مصـــر أدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصـــناعية ، والحق ٢٠٠،٠٠٠ عامل مصـــرى بورش الصـــيانة والمصـــانع التابعة للقوات البريطانية(٤١٠) ، ولهذا لم يتوافر الحد الأدنى من المعيشة للغالبية العظمى من الطبقة

العاملة ، مما ادى الى قيام الاضرابات فى المصانع بسبب الأجور وساعات العمل(٤١١) .

والصراع بين العمال والرأسماليين فى ظل النظام الراسمالى اخذ صورة الصراع الاقتصادى الذى يتمثل فى صراع العمال من أجل تحسين أحوالهم المعيشية عن طريق زيادة الأجور ، وتحديد ساعات العمل(٤١٢) والمطالبة بالديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية من مجانية التعليم والطب والتأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض وحق العمل والراحة لكل مواطن(٤١٣) ، وكان للنقابات دور بارز فى هذا الصراع ، ففى قانون نقابات العمال رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ لا يجوز للعمال الاجانب أن ينضموا للنقابة الا اذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة(٤١٤) .

وكان لهذا القانون أثره بالنسبة للحركة العمالية حيث قام عمال مصنع نسيج القاهرة فى نفس السنة بالتوقيع والموافقة على مطالب العمال الآخرين مما أثار « مسيو بسو » فأغلق مصنعه فى وجه العمال واشترط على كل من يريد الدخول للعمل أن يوقع اقرارا للتنازل عن مطالب العمال وعدم الاضراب عن العمل ، وحدث ايضا فى مصنع « سباهى » بشبرا الخيمة حيث رفض صاحب المصنع تحقيق مطالب العمال فقرروا تخفيض الانتاج(٤١٥) .

ولم تكن الاضرابات مقصورة على العمال فقط ، بل شاركت المرأة المصرية العاملة فى الحركة العمالية فقامت بالاضراب بجانب الرجل المصرى طلبا لتحسين الأوضاع ، فاشتركت العاملات مع العمال بشركة الغزل الأهلية بالاسكندرية ، مما أسفر عن انهاء العمل الليلى للعاملات ورفع أجورهن ، كما

ساندت اعتصام العمال فى نفس الشركة عام ١٩٤٤(٤١٦) ، وكان نتيجة ذلك أنه تم فصل حوالى ٤٧٩ عاملا فى نفس الشركة والسنة(٤١٧) ، لذا صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن عقد العمل الفردى(٤١٨) لضمان حقوق العمال فى المصانع .

وفى عام ١٩٤٥ تقدم عمال مصنع « فرانسو تاجر » بشبرا الخيمة بطلب زيادة الأجور أسوة بالمصانع المجاورة والمطالبة باعانة غلاء المعيشة لمواجهة ارتفاع الأسعار(٤١٩) .

وما أن وضعت الحرب أوزارها عمل حزب العمل المصرى على ألا يتعاون مع الراسمالية ، بل نادى بوجوب العمل على تمصير شركات الاحتكار ، وتشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة ، واتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافى الربح(٤٢٠) ، وذلك لأن كثيرا من الشركات الاجنبية كانت لا تدفع ما عليها من ضرائب للدولة مثل « شركة السكر والسبرتو » التى لم تدفع لمدة عشر سنوات ، وقد بلغت ملايين الجنيهات ، و « شركة الغاز » التى ماطلت فى تنفيذ قرارات الحكومة(٤٢١) .

وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٦ تأسست لجنة العمال للتحرر القومى وتحرير الطبقات الشعبية من طغيان الاستغلال الأجنبى(٤٢٢) .

وقد ازداد نشاط الحركة النقابية فى مصر حتى بلغ عدد النقابات عام ١٩٤٦ نحو ٤٨٨ نقابة وعدد أعضائها ٩٥٥٢٨ عضوا بعد أن كانت ١٨٩ نقابة و ٨٩٥٦٠ عضوا فى العام السابق(٤٢٣) ، ولذا فان الحرب كانت فرصة لانتعاش الحركة العمالية والنقابية فى مصر ، كما كانت فرصة لانتعاش الصناعة وتطويرها .

هوامش الفصل الثانى

(١) د . عاصم أحمد الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

ــ يلاحظ أن نسبة الأجانب فى المجال الزراعى لا تزيد على ٢٪ مقابل ٦٠٪ مصريين (من السكان) ورغم ذلك فقد كانت نسبة الأجانب مع قلتها تمتلك أكثر من ١٠٪ من الأراضى حتى العشرينات وأكثر من ٥ر٨٪ حتى منتصف الثلاثينات وأكثر من ٦٪ حتى أواسط الأربعينات ، وهذا يرجع الى أن جهودهم كانت محصورة فى تكوين شركات الأراضى التى كانت تمثل الجزء الأكبر من ملكية الاجانب . انظر : مدحت محمد عبد النعيم : تطور الزراعة فى مصر فى الفترة من ١٩٤٥ ــ ١٩٦٥ رسالة ماجستير آداب سوهاج ١٩٨٣ ، ص ٥١ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ ــ ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ ، ويوضح مدحت محمد عبد النعيم ان ملكية الاجانب سنة ١٩٢٨ انخفضت الى ٥ر٨٪ وبلغ عدد الملاك ٥٨٨٩ مالكا أجنبيا ، وبلغ ما يخص الفرد من الملاك الاجانب ٦ر٧٤ فدان فى مقابل ٢١ر٢ للفرد من الملاك المصريين ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣) د . راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩١ .

(٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٠ فى ١٩٤٢/٧/١٨ . ص ١٣٧٧ .

(٥) د . رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، حتى ١٨٩ .

(٦) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ــ المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٠ فى ١٩٤٧/١/٢٧ ، ص ٥٤١ ، وانظر ايضا :

مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ ولقد جاء بهذا القانون « يحظر على كل شيء طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يتملك بأى طريق كان غير الارث عقارا كائنا باحدى المناطق التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى هذا الحظر على كل وقف أجنبي وتقرير حقوق عينية له » .

(٨) مجلس النواب : جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ .

(٩) د . محمد المنجى : عقد البيع الابتدائى ، مرجع سابق ، ص ٩٤ ، وانظر أيضا : د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(١٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ .

(١١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١٢) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(*) يذكر كرواتشلى انها ٢٠ شركة

Crouchley : The Investement of Foreign Capital i n Egyptian Companies and public debt Op. Cit., P. 110.

ولكن بعد حصرها وجد أن عددها ٢٢ شركة كالآتى :

شركة أراضى أبو قير تأسست سنة ١٨٨٨ برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م ، وشركة أراضى البحيرة تأسست ١٨٩٤ برأسمال ٧٥٠٫٠٠٠ جم ، والشركة العقارية المصرية سنة ١٨٩٦ ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية سنة ١٨٩٧ ، والشركة المصرية الجديدة سنة ١٨٩٩ ، وشركة أراضى الوردان سنة ١٩٠٣ ، وشركة كوم امبو سنة ١٩٠٤ برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة المباحث والأعمال المصرية سنة ١٩٠٤ ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية سنة ١٩٠٤ ، وشركة أراضى الغربية سنة ١٩٠٥ برأسمال ٦٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة الشيخ فضل سنة ١٩٠٥ برأسمال ٥٧٨٫٦٢٥ جم ، والاتحاد العقارى المصرى سنة ١٩٠٥ ، والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضى سنة ١٩٠٥ ، وشركة الأراضى المصرية المتحدة ليمتد سنة ١٩٠٦ ، وشركة سيد سالم سنة ١٩٠٦ برأسمال ٤١٢٠٢٨ جم ، وشركة أراضى القبارى سنة ١٩٠٧ برأسمال ٦٠٠٫٠٠٠ جم ، وشركة القاهرة الزراعية سنة ١٩٠٧ وشركة كفر الدوار الزراعية سنة ١٩٢٦ ، وشركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد سنة ١٩٢٩ برأسمال ٤٨٧٫٥٠٠ ج . ك ، وشركة أراضى الدقهلية سنة ١٩٢٩ وشركة نستور جناكليس الزراعية والتجارية ليمتد سنة ١٩٣٤ ، وشركة الكروم والكحول المصرية سنة ١٩٣٦ برأسمال ٥٠٠٫٠٠٠ جم انظر : محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٦/٦

Report of the Directors and Balance sheet for the year ended 31/3/1939,

حفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٣/٣ ج ١ وثيقة ٣٦ شركة مساهمة البحيرة محفظة ١٠٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨ ، د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٧ .

محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وثيقة ٢١٠ شركة أراضى الوردان .

د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٥٣ ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤ ص ١٥٠ ، ٢١٣ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٣٨ ، ٣٤٠ ، ٤٦٢ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٦ ، ٢٠٤ ، مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٩ ، محفظة ١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥/٥ ج ١ شركة المباحث والاعمال المصرية ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٨ ، محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٥٤/٥ ج ١ ، وثيقة ٧١ ، محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ١٨٢ — ٤٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧٩ شركة أراضى القبارى : محافظ مجلس الوزراء ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ ، محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، ترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ٨٦ ، ١١٢ ، ١٦٠ ، محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٩ .

(١٣) Crouchley : Op. Cit., PP. 110 — 111.

(١٤) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥ ، ص ٤٦٢ .

(١٧) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(١٨) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٣ — ٢١٠/٣ ج ٢ وثيقة ١١٢ ، وترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٦٠ — ١٦٣ .

(١٩) د. عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة : يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

(٢٣) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(٢٤) محفظة ٥٨٨ عابدين ، وأوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٨/٢/٢٨ خطاب من ابراهيم السيد شرف الدين الى على ماهر ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٨/٥/٢٠ من حسين سرى الى على ماهر — وهذه الأطيان عبارة عن عزبة مشهورة باسم القصر الأخضر — وسميت بذلك لانه يوجد بها منزل لونه أخضر مكون من طابقين كل طابق به اربع غرف على النظام الانجليزى .

(٢٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٩/٦

Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31 St. March 1939.

(٢٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٨/٦ ، ملف ١٨٤ — ١٠/٩ ، وثيقة ٦٠ — اتبعت الشركة نظام التقسيط فى البيع ، الا أن المصريين ردوا الارض مرة أخرى . لعدم قدرتهم على تنفيذ شروط البيع ، انظر : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٥ .

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .

(٢٩) د . محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٦ .

(٣٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٣٢) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٢ .

(٣٣) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٩ ، وانظر أيضا : ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٣٤) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم ، شكوى عمال تفتيش وادى كوم امبو ضد مفتش الشركة .

(٣٥) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٣٦) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣٧) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٨) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٣٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر ايضا : د . عاصم الدسوقى : ص ٣٦ ، ٤٧ .

(٤١) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٤٢) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ — ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ .

(٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .

(٤٤) نفسه ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٤٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٢ .

(٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٣٩/٤/٢٥ ، ص ١٧١١ .

(٤٧) نفسه ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٩ .

(٤٨) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٤٩) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٦ .

(٥١) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٢ .

(٥٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٣٤ عقد تأسيس شركة العامرية للاطيان والمبانى فى ١٩٣٨/٧/٧ .

(٥٤) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية مرسوم ملكى بتأسيس شركة مساهمة مصرية (شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة) فى ١٩٤٥/١٢/٣١ .

(٥٥) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٧) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٦١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٢٤ عقد تأسيس الشركة فى ١٩٣٨/٧/٧م احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر أيضا : د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٤٧ .

(٦٢) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٢ فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٦٣) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٦٤) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٢٩ .

(٦٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٨/٦ شكوى من اهالى كفر الدوار لوزير الشئون الاجتماعية سنة ١٩٤٠ .

(٦٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٩/٦
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31 st March 1939.

(٦٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ — ٨/٦ شكوى أهالى كفر الدوار سنة ١٩٤٠ .

انظر الملحق رقم ٢ .

(٦٩) نفس المحفظة ، والملف والعريضة ،
Report of the directors 13/3ů1939.

ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ .

(٧٠) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٥٩ فى ١٩٤٠/٥/١٤ .

(٧١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٤٠/٧/٢٨ .

(٧٢) نفس المحفظة ، والملف وثيقة ١٤٢ .

(٧٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١/٢٦ .

(٧٤) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمالى جماعى ، شكوى عمال تفتيش وادى كوم امبو ضد مفتش الشركة .

(٧٥) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ ٩/١٤٠ وثيقة بدون رقم .

(*) انظر فى ذلك الفصل الأول ، من هذا الباب .

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ فى ١٩٣٩/١/١٢ .

(٧٧) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء محافظ جلسات ، وثيقة بدون رقم ملخص جلســـة ١٩٤٠/٨/٤ .

(٧٨) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، ملف ع ١٨٤ — ٩/١٤ .

(٧٩) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٠ عقد اتفاق بين الشركة وبين « المستر اناناس زاندبلو » المهندس الزراعى ، وثيقة ٨٤ .

(٨٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ .

(٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٦ .

(٨٢) Population Census of Egypt 1937, General Tables, Op. Cit., PP. 210 — 211.

(٨٣) تعداد سكان القطر المصرى ، ج ١ جداول عامة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،
Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Op. Cit., PP. 250 — 251).

(٨٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٨ وكان الفلاح العاجز عن دفع الضريبة للحكومة وسداد الدين للمرابى تنزع ملكيته ليتحول الى فلاح معدم فقد

نزعت ملكية نحو ٤٤٠٠٠ر فلاح فيما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، انظر ذلك : د . كمال المنوفى : الفلاح المصرى ومبدأ المساواة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

(٨٥) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt Sudan, J. 2044/1/16, No. 27, No. 553, 11/5/1939, P. 31.

(٨٦) د . حاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، ١٧٨ .

(٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٩ .

(٨٨) د . فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية — مصر والسودان — معهد الدراسات العالية — جامعة الدولة العربية ، ١٩٥٥ ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .

(٩٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Ceneral Assiout, 1939, Vol. 1, Controle Quitt Cairo 1226 Qalioubia 1475, Assiout 186 — 4 Mars 1939.

محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ قائمة برهن تحت ٣٨ لسنة ١٩٤٥ . البنك العقارى الزراعى المصرى .

(٩١) احصاء شركات المساهمة ؛ يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .

(٩٢) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٢ ، ١٩٤٣/٧/١٣ ، ص ٢٢١٤ .

(٩٤) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٩٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة ٤١٨ .

(٩٦) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٤٠/٧/٢٨ .

(٩٧) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٩٨) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، وانظر ايضا :
P.J. Vatikiotis : Egypt Since, The Revolution, London P. 67.

(٩٩) شركة المباحث والأعمال المصـــــرية : تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، دار الجعران للنشر ، اسكندرية ١٩٥١ .

(١٠٠) حنفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ٥/١٦ م ١٠، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ فى ١٩٥٤/٢/٤ .

(١٠١) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(١٠٢) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصـــرى وتطور السياسة القطنية ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(١٠٣) بنت هانسن ، كريم نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٢٣ .

(١٠٤) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(١٠٥) مصطفى رياض بسيونى : راؤول فرجون : المرجع الســـابق ص ص ٤٠ ، ١٦١/٤٤ قطن .

(١٠٦) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ فى ١٩٣٨/٨/١ .

(١٠٧) نفسه ، عدد ١٢٣ فى ١٩٣٨/١١/٣ .

(*) القطن الفؤاد هو جيزة ١٢ أحد أصناف القطن ، انظر : مصطفى رياض بسيونى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٦١/٥٢ قطن .

(١٠٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٤ فى ٣ مارس ١٩٤٠ .

(١٠٩) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، وانظر أيضا : د . جمال سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، مطبعة لجان البيان العربى ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٥٥ ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(١١٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ جلسة ٣١ مارس وثيقة ٣٠ ، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء فى مارس ١٩٤٢ ؛ مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ : ص ٢٤٣٨ .

(١١١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/١٢/٣ .

(١١٢) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 4567/2/16, No. 65, No. 835, 15/11/1939, P. 177.

(١١٣) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ٩/٦
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31/3/1939.

(١١٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١٤ .

(١١٥) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ فى ١٩٤١/١/١ ، ص ٢٣٤٥ ، انظر أيضا : المجلة الزراعية المصرية ، المجلد ١٩ ، العدد الثالث ، يوليو واغسطس وسبتمبر

١٩٤١ ص ٢٦٥ ؛ المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ السنة الثامنة ، العدد الأول يناير ١٩٥٣ ، ص ٤٩ .

(١١٦) د . محمود متولى : التاريخ الاقتصادى المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(١١٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٤٨ فى ١٩٣٧/١٢/٢ ، ص ٢٤٦١ — ٢٤٦٢ .

(١١٨) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ فى ١٩٤١/١٠/١ ، ص ٢٣٤٥ .

(١١٩) محفظة ٥/د محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، نمرة الدوسيه ١٥٠ — ١٧/٨ .

(١٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/١٢/٣ ، محفظة ٢١٠ عابدين ، جمعيات صناعية ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٠/٢/٤ .

(١٢١) سيرانيان ، ص ٣٠ .

(١٢٢) ابراهيم عامر ، ص ١٠٧ .

(١٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(١٢٤) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٤٩ .

(١٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٦٦ فى ١٩٤١/٧/٢٢ ، ص ١٧٤٥ .

(١٢٦) نفسه ، جلسة ٦٧ فى ١٩٤١/٧/٢٣ ، ص ١٧٩٣ .

(١٢٧) نفسه ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ .

(١٢٨) د . محمود متولى : الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، ص ١٥٨ .

(١٢٩) د . جاد لبيب : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(١٣٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .

(١٣١) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٨٢ شركة كوم امبو . يذكر شارل عيسوى أن الاسعار والفوائد فى شركة السكر Société des Sucreries كانت خاضعة للحكومة .
Charles Jssaus : Egypt an Economic, Op. Cit., P. 86.

(١٣٢) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد " مشكلات المجتمع المصرى الحديث" مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥ ص ١٠٩ .

(١٢٣) P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, J. 1350/1/16, No. 37, No. 349, 25/3/1939, P. 44.

(١٢٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، وانظر ايضا : د . يسرى الجوهرى : شمال أفريقيا : دراسة فى الجغرافيا التاريخية والاقليمية) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٧ .

(١٢٥) P.R.O. 498, F.O. 407/221 Egypt and Sudan, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 97.

(١٢٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ١٩٣٩/٤/٢٤ ، وثيقة ٢٤ .

(١٢٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(١٢٨) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(١٢٩) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٣٩/٤/١٢ ، ص ١٤٨٣ — الكارتل هو احتكار الأوربيين لهذه التجارة (الاسمدة) وسيطرتهم عليها دون اعطاء فرصة لغيرهم من المصريين وهذا ساعد الاجانب على فرض الاسعار التى ترضيهم .

(١٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(١٤١) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى فى ابريل ومايو ويونية ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٣ فى ١٩٤٠/١٠/٢١ .

(١٤٢) الاهرام ، عدد ٢٠٧٧٨ فى ١٩٤٢/٧/٢٧ م .

(١٤٣) المقطم ، عدد ٦ ، ١٨٩٢ فى ١٩٥٠/٢/٦ .

(١٤٤) P.M. Holt ; Political and social change in Modern Egpyt, London, 1968, P. 192.

(١٤٥) المجلة الزراعية المصرية ، مجلة ٢١ ، العـــدد الرابع فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٣ مقال وزير الزراعة (مصطفى نصرت) ، ص ٢٦ — أنشىء المجلس الاستشارى سنة ١٩٤١ .

(١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٤٣/١/٥ ، ص ١٥٠ ، مجلس الشيوخ ، جلسة ٦ فى ١٩٤٢/١/١٣ ، ص ٦١ .

(١٤٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ فى ١٩٤٤/٤/١٢ ، ص ١٢١٠ .

(١٤٨) أميل فهمى حنا شنودة : تاريخ التعليم الصناعى حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٨ .

(١٤٩) سيزانيان ، ص ٢٦ ، وانظر أيضا : د . محمد جواد العبوسى : البترول فى البلاد العربية ، محاضرات القاها بمعهد الدراسات العالية ، جامعة الدول العربية ، مطبعة الرسالة ١٩٥٦ ، ص ٨ ، ٣٤ ، ٦٨ .

(١٥٠) سيزانيان ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٥١) ملتس أبادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(١٥٢) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٦ ، ويلاحظ فى مضابط مجلس النواب ان جملة راس المال المستثمر فى الصناعة تزيد على ما هو وارد بالتعداد بكثير حيث بلغ فى المضابط نحو ٥٠ مليون جنيه ، مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على عدم دقة الارقام ، ويذكر أيضا د . على الجريتلى ان رأسمال الشركات المساهمة الصناعية فى نفس السنة ١٨ مليون جنيه من جملة راس المال المستثمر فى الصناعة وقدره ٤٠ مليون ، التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

(١٥٣) Hassan El Saaty and Gordon, K. Hirabayash : Industrialization in Alexandria, some Ecolgical and social Aspects, Cairo, 1959, P. 17.

(١٥٤) د . على الجرينلى : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٥٥) الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطنى مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٥٢ ، ص V, IV ، وانظر عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، يذكر ان المصانع ذات الانتاج بلغت ٢٢٫٢٢٠ سنة ١٩٤٤ م .

(١٥٦) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١٥٨) Hassan El Saaty and Godon K. Hirabayashi, Op. Cit., P. 13.

(*) علاوة على ذلك أن لفظ محلى لا يعنى مصريا . وانما أكثر الاستثمارات كانت من الاجانب والمتمصرين ، د . نوال قاسم : تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عبد الناصر ، مكتبة مدبولى ، طبعة اولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٢ .

(١٥٩) التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ ، ص IIV. LIII, L. LI
نفس التعداد لسنة ١٩٤٧ ، ص III V IV ، ٣٧ — ٤٠

(١٦٠) طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر — كفاح عمال النسيج — الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ١٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .

(١٦١) د . أحمد محمود أحمد : مقومات الصناعة ، حـ ١ طبعة الأولى ، مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(١٦٢) البلاغ ، عدد ٨٠٦ فى ١٩٤٨/٢/٢٨ .

— وقد وجد فى مصر نحو ٩٢٠٢١ مصنعا وان جملة عدد العمال العاملين فى الصناعة سنة ١٩٣٧ حوالى ٢٧٢٤٦٧ عاملا ؛ انظر : التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ ؛ ص L , LI ، وانظر أيضا : د . جاد لبيب المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(١٦٣) Journal Official, 81, eme, No. 37, 10 Mai 1954, P. 2.

وانظر أيضا :

أحمد الشربينى السيد البسيونى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٨ — تأسست الشركة ١٨٩٤ .

(١٦٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(١٦٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٣٨ .

(١٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(١٦٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة يوليو — أغسطس ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٨/٦ ، وثيقة ١٩ سنة ١٩٣٩ .

(١٦٨) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٦٩) النشـــرة الاقتصـــادية الاســـبوعية ، عدد ٤٨ فى ١٩٣٧/١٢/٢ ، ص ٢٤٦١ — ٢٤٦٣ .

(١٧٠) د . محمد فهمى لهيطة : النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية ومركز الصناعة المصرية منه حـ ١ ، شركة استاندرد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩٦ .

(١٧١) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ حـ ٣ ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٥/١/٢٤ ، مجلس النواب ، جلسة ٢٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢٥ — تأسست سنة ١٩١٨ .

(١٧٢) محفظه مصلحة الشركات ، ملف ١٢٥ عقود امتياز شركات قديمة ١٨٤/١٦٠/١ .

(١٧٣) حفظة ٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٣ — ١٨٤/٣ حـ ١ ، كتيب عن نظام وميزانية الشركة المصرية لصناعة المنسوجات — تأسست سنة ١٨٩٩ .

(١٧٤) Hassan El. Saaty and Gardon, K. Harabayashi : Op. Cit., P. 22.

(١٧٥) محفظة ٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٩٧/٣ حـ ١ ، وثيقة ٨١ — تأسست الشركة سنة ١٩٣٤ م .

(١٧٦) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠١/٣ حـ ١ ، وثيقة ٩٩ فى ١٩٥٨/٩/١٠ — تأسست الشركة سنة ١٩٣٥ .

(١٧٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .

(١٧٨) البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ فى ١٩٤٨/١/٣١ ، ص ٤ ، وانظر ايضا : القت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية فى مصر ٤٢ — ١٩٦١ ، رسالة ماجستير آداب القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٣ .

(١٧٩) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٨ — انشىء مصنع الشركة الهندية سنة ١٩٢٥ ومصنع الفرش سنة ١٩٢٣ .

(١٨٠) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى ١٩٤٦/٩/١١ .

(١٨١) الاهرام : عدد ١٨٦٩٤ فى ١٩٣٧/١/١٠ .

(١٨٢) النشرة الاقتصادية ، عدد ٥١ فى ١٩٣٧/١٢/٢٣ ، ص ٢٥٧٢ .

(١٨٣) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ص ١٩٣٥ .

(١٨٤) نفسه ، عدد ٤ فى ١٩٣٨/١/٢٦ ، ص ٢٢٤ .

(١٨٥) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ١٩٣٨/٩/٨ م .

(١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات : ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٣ حـ ١ ، وثيقة ٣٢٦ فى ١٩٥٠/١١/٧ م .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٠ م .

(١٨٨) نفس المصدر : محفظة من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ جلسة ١٩ مايو ، وثيقة بدون رقم ، عقد تأسيس الشركة فى ١٩٤٠/١١/١٧ ، يذكر د . نبيل عبد الحميد انها تأسست سنة ١٩٤١ ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(١٨٩) نفس المصدر ، حفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .

(١٩٠) نفس المصدر ، حفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .

(١٩١) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٩ فى ١٩٤٠/١١/٧ .

(١٩٢) حفظة ٤٠ مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/١١/٢٥ ، يلاحظ أن الشركة ضمت اليها شركة سباهى اخوان المؤسسة قبل عام ١٩٣٩ ، وقد تم الانتقال فى ١٩٤٥/١/١ — نفس الحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ٤ ، وثيقة ١٤٩ فى ١٩٥٣/٢٣ ، وكذلك : مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .

(١٩٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، حفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، ترجمة الوثيقة ٢ فى ٦/٢ — ١٩٤٠/١٢/٧ .

(١٩٤) حفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١/٣ جـ ١ ، وثائق ٩٤ — ١١١ اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة .

(١٩٥) حفظة ٣٨ مصلحة الشركات ١٧ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣٥٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٩٦) حفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٥/٣ جـ ٤ ، وثيقة ١٦٢ عقد الشركة فى ١٩٤٦/٤/٢٤ ، وانظر ايضا : شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٩٧) حفظة ٥٣ مصلحة الشركات ٦ (١) ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٧١ .

(١٩٨) Le Journal d'Alexandric et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17 Mars, 1956, P. I.

(١٩٩) د . احمد محمود احمد : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ — وفى مجال صناعة الكتان أنشئت ثلاثة مصانع عام ١٩٤٢ برؤوس أموال مختلطة قدرها مليون ونصف مليون جنيه بسبب الحرب وامداد الجيوش ، انظر : حفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧١ ، وبلغ عدد المغازل خلال فترة الحرب نحو ٣٢٦٥٤٠ مغزلا موزعة فى أنحاء مصر ، انظر : د . لبيطة : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢٠٠) عبد العزيز البراهيم فهمى : العلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة (صحافة) ، ١٩٦٦ ، ص ٧ .

(٢٠١) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد : مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢٠٢) P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, Part CXXV, 1939, J. 205/2/16, No. 3, No. 26 Secret 21/1/1939, P. 3.

(٢٠٣) بدأت شركة آبار الزيوت العمل فى استخراج البترول فى عدة مواقع منها بئر جمسة عام ١٩٠٨ — مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٧ — ثم انتجت البترول من بئر الغردقة فى عام ١٩١٣ ، انظر : محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ — وفى عام ١٩٣٧ منحت الحكومة الشركة ترخيصا بالبحث عن البترول فى منطقة مساحتها نحو ٤٠٠٠ كم٢ بجوار الغردقة لمدة ثلاث سنوات ، انظر : الاهرام ، عدد ١٨٦٩٧ فى ١٩٣٧/١/١٣ .

(٢٠٤) د . محمود امين : البترول العربى فى المعركة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ص ١٢ .

(٢٠٥) الشهر العقارى بأسيوط ، محافظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ، ترجمة الوثيقة 1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).

(٢٠٦) نفس المصدر ، محفظة .
Bureau central, Assiout 1939 Vol.I. Controle 23308 Quitt 450, Assiout 5 — 2 Jan 1939.

— يتضح من وثائق الشهر العقارى بأسيوط ان الشركة تعمل فى مصر منذ قبل فترة الدراسة التى نحن بصددها ، حيث قام التعامل التجارى بين الشركة والمواطنين فى كثير من مدن مصر على أساس عقود رهن عقارى فاذا لم يف المواطنون بما عليهم من ديون للشركة تقاضيهم أمام المحاكم ويتم توقيع الحجز على العقارات المرهونة ، حيث وجد طلب اختصاص رهن عقارى ضد مواطنين من أسيوط أمام المحكمة عام ١٩٣٩ وايضا عام ١٩٤٥ ، نفس المصدر ، والمحفظة ، والوثيقة ،
No. Controle 34444, Quitt 593 (Assiout 319 — 26 Avr. 1945).

ايضا يذكر د . البراوى ، انها تأسست عام ١٩٠٢ ، ثورة البترول فى افريقيا ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٣ — ولكن يبين د . نبيل عبدالحميد، ان الشركات بدأت أعمالها فى مصر بعد أن تنازلت لها شركة آبار الزيوت الانجليزية عن حصة مقدارها النصف من كافة حقولها والتزاماتها البترولية من منطقة سدر للبترول وحدد هذا التنازل والاستغلال عقد ايجار بينهما وقع فى عام ١٩٤٧ ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢٠٧) النشرة الاقتصادية ، عدد ٤٩ و ٥٠ فى ١٩٣٧/١٢/١٦ ، ص ٢٥٢١ .

(٢٠٨) تأسست الشركة عام ١٩١٢ لمدة تنتهى فى ٢١ /١٩٧٢/١٢ ، وقد زيد راسمالها عام ١٩٣٦ الى ٤٠٠٠٠٠ج.م ، انظر : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٧ فى ١٩٤٨/١/٢٠ ، وثيقة ١٧٦ فى ١٢/٢٩/ ١٩٤٨ ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة بدون رقم .

(٢٠٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ فى ١٩٣٧/٥/٢٦ ، ص ١٠٢٣ .

(٢١٠) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ؛ وثيقة ٣ فى ١٩٥٢/٧/١٣ ، وانظر ايضا د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص ١٩٢ — ١٩٤ .

(٢١١) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٣ فى ١٩٥٠/٢/١٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ — تأسست الشركة فى ١٩٠٨/١١/٣٠ .

(٢١٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول فى يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٣١ .

(٢١٣) أنور السادات : البحث عن الذات ؛ مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢١٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ، فى ١٩٤٦/٩/٩ .

(٢١٥) P.R.O. 498, F.O. 407/221, Egypt and Sudan, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٢١٦) روبرت مابرو ، ترجمة ، د . صليب بطرس : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ .

(٢١٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ — تأسست الشركة فى ١٩٢٩ .

(٢١٨) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٢ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات ، Controle 2628 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mai, 1945).

(٢١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ .

(٢٢٠) محفظة ١٢٨ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٢٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٣ فى ١٩٥٢/١٠/٥ ، وثيقة ٢٠٣ فى ١٩٥٣/٤/٢٩ .

(٢٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٥٩٨ .

(٢٢٢) د . أحمد محمود أحمد ، ص ٨٠ .

(٢٢٣) احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ : مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٤٢ .

(٢٢٤) حافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ مارس ، وثيقة ٦ مذكرة الى مجلس الوزراء فى يناير ١٩٣٩ .

(٢٢٥) محفظة ١٤٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧/٢ جـ ١ الشـــركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ، وانظر أيضا : ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٢٢٦) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(٢٢٧) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١/٢٦ .

(٢٢٨) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ٦ ، ٧ .

(٢٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٧ .

(٢٣٠) محفظة ١٣٠ مصـــلحة الشـــركات : ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥٠ فى ١٩٥١/١٢/٣١ — تأسست عام ١٩٣١ .

(٢٣١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦ فى ١٩٤٧/١١/٤ .

(٢٣٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٩٨ — أنشئت هذه الصناعة عام ١٩٣٤ .

(٢٣٣) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٨ .

(٢٣٤) محفظة ١٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٥٩، أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٧٨ .

(٢٣٥) حافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .

(٢٣٦) نفسه ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .

(٢٣٧) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٦٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ٥٣ .

(٢٣٨) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٨٦ — تأسست الشركة عام ١٨٩٧ .

(٢٣٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٩٥

فى ١٩٥٠/١١/٤ ، وكذلك : احصاء شركت المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ — تأسست الشركة عام ١٩٢٢ .

(٢٤٠) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١٢/٩ .

(٢٤١) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم شركة الملح والصودا ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ — تأسست الشركة عام ١٨٩٦ .

(٢٤٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم فى ١٠/٢٩/ ١٩٤٦ .

(٢٤٣) نفسه ، وثيقة بدون رقم عام ١٩٣٧ ، وانظر أيضا : الوقائع المصرية ، عدد ٥٣ فى ١٩٣٤/٦/٢١ — تأسست عام ١٩٣٤ .

(٢٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢ امارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٦ شركة نايل ماتش كومبانى .

(٢٤٥) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ١٩١٨ .

(٢٤٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى فى ١٩١٧/٨/٢٧ .

(٢٤٧) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٣ ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩٥٣/٨/١ الشركة الشرقية ايسترن كومبانى .

(٢٤٨) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ — تأسست الشركة عام ١٩١٠ .

(٢٤٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٥ فى ١١/٤/ ١٩٤٨ .

(٢٥٠) سيرانيان ، ص ٢٧ .

(٢٥١) محفظة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٤ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ — تأسست الشركة عام ١٩٢٩ .

(٢٥٢) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٠٩ .

(٢٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢٥٤) د . خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .

(٢٥٥) مايرو ، ص ٢٢١ .

(٢٥٦) Hassan El Saaty and Gordon K. Hirabayashi : Op. Cit., P. 10.

(٢٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ٤٣٨ .

(٢٥٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة يوليو — أغسطس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٨/٦ ، وثيقة ١٩ .

(٢٥٩) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢١ .

(٢٦٠) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢٦١) نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور مصر السياسى ١٩٣٠ — ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢٦٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٤ (عدد خاص عن عام ١٩٤٤) .

(٢٦٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .

(٢٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، جلسة ١٩٤٥/٢/١٤ ، وثيقة ٢٣ .

(٢٦٥) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ديسمبر ١٩٣٨ .

(٢٦٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ ، جلسة ١٩ مايو ، وثيقة بدون رقم ١٩٤٠/١١/١٧ .

(٢٦٧) نفس المصدر ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، جلسة ٣١ مارس ، وثيقة ٥ فى ١٩٤٠/٩/٥ .

(٢٦٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ ، جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٠ .

(٢٦٩) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٥/٣ جـ ٤ ، وثيقة ١٦٢ عقد الشركة فى ١٩٤٦/٤/٢٤ .

(٢٧٠) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢ — ١٩٥٧ ، ص ٥٤ .

(٢٧١) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ .

(٢٧٢) الاتحاد العام للغرف التجارية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢٧٣) النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ، أول فبراير ١٩٤١ ، ص ٤١ ، وانظر أيضا د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢٧٤) المصرى ، عدد ١٣٨٨ فى ١٩٤٠/٩/١١ .

(٢٧٥) وقد بلغ عدد المحاضر التى حررها رجال الشرطة خلال يومين ضد باعة الكيروسين لبيعهم اياه بأسعار مرتفعة ٢٨ محضرا ، المصرى ، عدد ١٤٢٤ فى ١٩٤٠/١٠/١٧ .

(٢٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٧ ، ٣٦١١ .

(٢٧٧) د . محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٢٧٨) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص لعام ١٩٤٤ ، محاضرة ألقاها سكرتير علم وزارة التجارة والصناعة فى قاعة يورت التذكارية بالجامعة الأمريكية فى ١٩٤٣/١٢/١٧ ، ص ٢٦ .

(٢٧٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ ، وانظر أيضا : د . محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢٨٠) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٩٥ فى ١٩٤٦/٥/٩ .

(٢٨١) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٨٢) عبد العزيز ابراهيم فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٢٨٣) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٣ — ٣٦ .

(٢٨٤) يوسف مصطفى الحارونى : قصة البترول ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦ — تأسس المصنع عام ١٩١٣ لتكرير البترول الذى بدأت تستخرجه الشركة من حقل الغردقة ، انظر : د . محمد جواد العبوسى، ص ١٤٩ .

(٢٨٥) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٥١ .

(٢٨٦) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٢/١٣ ، ص ١٠٢٤ .

(٢٨٧) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص لسنة ١٩٤٤ محاضرة ألقاها حسن صادق فى ١٩٤٤/٣/١٩ ، ص ٦٣ .

(٢٨٨) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٩ .

(٢٨٩) نفسه ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٤/٥/٩ ، ص ١٥٠٧ .

(٢٩٠) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى ١٩٣٩/٢/١٦ .

(٢٩١) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(٢٩٢) الاخبار ، عدد ٣٠٠٣ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(٢٩٣) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(٢٩٤) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠ ج ١ ، وثيقة ٧٧ فى ١٩٤٨/١/١٠ ، وثيقة ١٧٦ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩ .

(٢٩٥) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 1350/I/16, No. 37, No. 347, 25/3/1939, P. 44.

(٢٩٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٢٩٧) المقطم ، عدد ١٥٣٣٤ فى ١٩٣٩/١/١٠ .

(٢٩٨) محفظة ١٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٧ فى ديسمبر ١٩٤٣ .

(٢٩٩) مجلس النواب ، جلسة ١٨ فى ١٩٤٦/٣/٥ ، ص ١١٦٧ .

(٣٠٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .

(٣٠١) محفظة ١٢١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٥١/٦ ، وثيقة ٤ — ومما لا شك فيه أن الشركة لن تخسر شيئا ، بل سوف تحقق ربحا أكثر ، وذلك لأن ما توفره من نولون تدفعه فى الاتاوة ، وبذلك تضيع على الحكومة الزيادة فى النولون .

(٣٠٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .

(٣٠٣) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول فى يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٣١ .

(٣٠٤) أنشأ شركة مصر للمناجم والمحاجر « مسيو ج . هاموود ومسيو دادلر ومسيو أندريا نيشبا » ، صحيفة التجارة والصناعة ، السنة الثالثة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٥ .

(٣٠٥) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٣٠٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ — تأسست ١٩٢٨ .

(٣٠٧) نفسه ، ص ٤٠٧ — تأسست عام ١٩٣٢ .

(٣٠٨) ملبرو ، ص ٢٢١ .

(٣٠٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ — تأسست عام ١٩٢٩ .

(٣١٠) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٦/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٦/٥/١٩٥٠ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٣١١) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٥/٢ جـ ١ ، وثيقة ١٤٣ فى ٥/١٠/١٩٥٢ ، وثيقة ٢٠٣ فى ٢٩/٤/١٩٥٣ .

(٣١٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦/٥/١٩٣٩ ، وثيقة ٢ فى ٣٠/٤/١٩٣٩ .

(٣١٣) نفس المصدر ، محفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧/٤/١٩٤٠ ، وثيقة ٢ فى ٣/٤/١٩٤٠ ، محفظة من ٨ الى ١٦/٩/١٩٤١ ، وثيقة ٢ مشروع قانون رقم — لسنة ١٩٤١ .

(٣١٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١/٧/١٩٤٠ ، ص ٣٠ .

(٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٩ اغسطس ١٩٣٩ ، وثيقة ٢ فى ٢٦/٨/١٩٣٩ .

(٣١٦) مجلس النواب ، جلسة ٦٧ فى ٢٣/٧/١٩٤١ ، ص ١٧٩٣ .

(٣١٧) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١/٧/١٩٤٠ ، ص ٣٠ .

(٣١٨) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤ فى ٢٣/١/١٩٤٩ .

(٣١٩) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣٢٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .

(٣٢١) حفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ١٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١/٢٦ .

(٣٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .

(٣٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٨ ، ١٩٤٤/٧/١٩ ، ص ٢٢٨٧ .

(٣٢٤) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٦٢ .

(٣٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٣٩/٤/٢٥ ، ص ١٧١١ .

(٣٢٦) حفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ —١٥٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥٠ فى ١٩٥١/١٢/٣١ — تأسست عام ١٩٣١ .

(٣٢٧) — د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٣٢٨) حفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٩٨ .

(٣٢٩) نفس الحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٨/٦/ ١٩٥١ .

(٣٣٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٣٣١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أول أعمال ، حفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ .

(٣٣٢) نفس المصدر ، حفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .

(٣٣٣) حفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٧ جـ ١ ، وثيقة ٥٣ ، وكذلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ، ص ٨٠ .

(٣٣٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، حفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ ، جلسة ٤/١٧ ، وثيقة ٤ .

(٣٣٥) حفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨٧ .

(٣٣٦) حفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠٥ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٤٩/١١/٤ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٩٥٠/٥/١٦ .

(٣٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ز ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ .

(٣٣٨) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٦٠ ج ٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ — تأسست عام ١٨٩٧ .

(٣٣٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٨٩ ج ١ ، وثيقة ٢٩٥ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(٣٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣٤١) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٧ ج ١ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٣/٣/٣ .

(٣٤٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٠ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم (تأسيس شركة الملح والصودا المصرية عام ١٨٩٩) .

(٣٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣٤٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول فى ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٣٥ ،

(٣٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم فى ١٠/٢٩/ ١٩٤٦ عقد الشركة .

(٣٤٦) El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18.

(٣٤٧) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496 16/4/1937, P. 79.

(٣٤٨) سيرانيان ، ص ٢٦ .

(٣٤٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، Debet, Assiout 36, 10/5/1945.

(٣٥٠) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى فى أبريل ومايو ويونية ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ١٤٣ فى ١٩٤٠/١٠/٢١ .

(٣٥١) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٧ .

(٣٥٢) F.O. 407/223, J. 1350/1/16, No. 37, 349, 25/3/1939, P. 44.

(٣٥٣) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى ، محضر الجلسة العامة التى عقدها المجلس الاقتصادى بوزارة المالية فى ١٩٤٧/٢/١٧ .

(٣٥٤) محفظة ٢٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة ، وثيقة ٤٨ عقد اتفاق فى ١٩٤٥/٨/٨ .

(٣٥٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية بنوك وشركات ، حساب الأرباح والخسائر لعام ١٩٣٧ .

(٣٥٦) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤١/٨/٤ ملخص لمسائل جلسة ٢٩ يوليو .

(٣٥٧) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣٥٨) النشرة الاقتصادية ، العدد السادس ، أول يونية ١٩٤١ ، ص ١٥٨ — أنشىء مصنع الاسكندرية عام ١٩٣٦ .

(٣٥٩) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الأول فى ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٢٠ .

(٣٦٠) Dr. Rashed Al-Barawy : Econmic Development in the United Arab Republic (Egypt), the Angle-Egyptian Bookshop.

(٣٦١) نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣٦٢) El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 24.

(٣٦٣) Charles Issawi : Egypt, An Economic and Social analysis, Op. Cit., P. 86.

(٣٦٤) المقطم ، عدد ١٥٣٢٥ فى ١٩٣٩/١/١ .

(٣٦٥) المقطم ، عدد ١٥٣٢٦ فى ١٩٣٩/١/٢ .

(٣٦٦) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٢ ، ص ١٨٤ .

(٣٦٧) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٥ فى عام ١٩٥٢ .

(٣٦٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٣ ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩٥٣/٨/١ .

(٣٦٩) محمد حمزة عليش : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ١١٧ .

(٣٧٠) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ تأسست عام ١٩١٠ .

(٣٧١) د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٢ — عام ١٩٢٧ تحولت الشركة من شركة بلجيكية الى شركة مصرية مع استمرار رأس المال البلجيكى والادارة الأجنبية . انما هى شركة مصرية اسما فقط ، انظر محفظة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢١/٣ ، ج ١ ، وثيقة ٩٩ .

(٣٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ .

(٣٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٨٦ .

(٣٧٤) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣٧٥) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٣ ، وانظر ايضا :
Augh, J. Schonfield : the Suez Canal in Peace and War 1869 1969, Florida, P. 110.

(٣٧٦) المقطم ، عدد ١٦٠٨٢ فى ١٩٤١/٢/٦ .

(٣٧٧) د . على لطفى : الطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٣٧٨) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٣٧٩) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٥/١/٢٤ ، وكذلك : مجلس النواب : جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢٥ — تأسست الشركة عام ١٩١٨ — ونتيجة لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية وعمل مصانعها بكل طاقتها أن تقدم نصيب الصناعة التحويلية على حساب القطاع الزراعى ، انظر : حمدى هلن ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ — ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ .

(٣٨٠) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٣٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧١ — ويبين د . محمد سعيد عبد الفتاح ، أن حجم التقدم الصناعى فى مصر خلال تلك الفترة كان محدودا ، وأن بعض التشريعات التى صدرت خلال تلك الفترة كان لها أثرها فى احجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار الصناعى — اقتصاديات المجتمع العربى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣٨٢) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

(٣٨٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع العربى ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣٨٤) J.C.B. Richmond : Egypt 1898 — 1952 ,London, 1977, P. 210.

(٣٨٥) د . سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث — دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

(٣٨٦) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مطبعة الأهلى المصرى ، ١٩٤٨ ، ص ٨٦ .

(٣٨٧) آمال محمد كامل بيومى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢٧ ، وانظر ايضا : د . محمد الجوهرى ، د . محمود عودة ، د . السيد الحسينى : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٣ .

(٣٨٨) د . محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ١٢٥ .

(٣٨٩) المقتطف ، المجلد ٩٦ ، الجزء الأول ، يناير ١٩٤٠ ، ص ٤٥ .

(٣٩٠) م . بروكس ، تعريب ، محمود الشنيط : البترول والاستعمار فى الشرق ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦ .

(٣٩١) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٩/٣/٢٦ ، ص ١١٢٥ .

(٣٩٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .

(٣٩٣) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٥/٤٤ .

(٣٩٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٣٨ .

(٣٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ .

(٣٩٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٤٥ .

(٣٩٧) د . سعد ماهر حمزة : المقدمة فى اقتصاديات التبعية والتنمية (تجارب افريقية وعربية) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٣٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٦ ، ص ٢٣٤ .

(٣٩٩) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص عام ١٩٤٤ ، محاضرة ألقاها حافظ عفيفي في ١٩٤٤/١/٢٢ بالجمعية الزراعية ؛ ص ٤٤ — كان لحافظ دور في ازمة بنك مصر عام ١٩٢٩ .

(٤٠٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ في ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(٤٠١) الشهر العقاري بأسيوط ، محفظة
Bureau Central, Assiout 1939 Vol. 1, Control 23308 Quitt ±50, Assiout 5 — 2 Jan 1939,

محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
No. Controle 34444 Quitt 593 (Assiout 319 — 26/4/1945)

(٤٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩١ .

(٤٠٣) محفظة ٢٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ في ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(٤٠٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢٦ في ١٩٥٠/١١/٧ .

(٤٠٥) F.O. 407/221, J. 686/20/16, No. 7, No. 172, 4/2/1937, P.6.

(٤٠٦) د . رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية المصرية — في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٢٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠ ، ٦١ ، ٦٢ .

(٤٠٧) طه سعد عثمان: مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثاني ، (العمال والانتخابات البرلمانية) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ ، ٣٢٣ .

(٤٠٨) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .

(٤٠٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ٣١ — ٣٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .

(٤١٠) نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٤١١) د . رؤوف عباس حامد : المرجع السابق ، ص ٣٠ ؛ ٦١ ، ٦٢ ، وانظر أيضا : الاهرام عدد ١٨٦٨٦ في ١٩٣٧/١/١ ، البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ في ١٩٤٨/١/٣١ .

(٤١٢) د . يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ .

(٤١٣) مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة فؤاد حلمى ، مصر ، ص ٦٣ .

(٤١٤) الاهرام ، عدد ٢٠٧٣٧ فى ١٩٤٢/٦/٩ .

(٤١٥) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .

(٤١٦) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعى ١٩١٩ ــ ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤١٧) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .

(٤١٨) د . أنور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١ ، ٦ .

(٤١٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٩ ، ١٠ .

(٤٢٠) د . رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ .

(٤٢١) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٤٢٢) د . عبد العزيز الرفاعى : العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ، ١٩٠٠ ــ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٤٢٣) سيرانيان ، ص ٩٩ .

الفصل الثالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتأمين

اولا ـ فى مجال التجارة :

(أ) الاستثمارات الاجنبية ودورها فى تجارة مصر الداخلية خلال تلك الفترة : فى عام ١٩٣٧ وعندما الغيت الامتيازات الاجنبية بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية فى مصر نحو ١٣٨٫٦٧٥ منها ٧٫٥٩٥ أجنبية ، وقد تركز الاجانب فى بعض الأنشطة التجارية خاصة تجارة المواد الغذائية والمحلات العامة(١) ، وكان عددهم فى مجال التجارة فى مصر نحو ٢١٫٩٣٦ أجنبيا من جملة الاجانب ذوى الأعمال فى مصر والبالغ عددهم نحو ٢٧٤٫٩٨ أجنبيا(٢) ، تركز معظمهم فى الاسكندرية حيث بلغ عددهم نحو ١١٫٠٧٠ يليها القاهرة ٧٫٤٦٠ ثم مدن القنال ١٫٣١٠ فالقليوبية ٥٠٠ ولم تخل منهم محافظة فى هذا المجال(٣) .

وقد اختلف حجم رؤوس اموال الشركات التجارية الأجنبية فى مصر من شركة الى اخرى ما بين راسمال كبير وصغير ،

فعلى سبيل المثال فى شركات تصدير القطن وبذرته مثل شركة التصديرات الشرقية برأسمال ١٥٠٫٠٠٠ ج٠م(٤) ، وشركة السودان للاستيراد والتصدير برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج٠م وشركة الاسكندرية التجارية برأسمال ٤٠٫٠٠٠ج٠م(٥) والشركة التجارية البلغارية المصرية برأسمال ٥٠٠٠ ج٠م(٦) ، والشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة (سيدنينا) برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج٠م(٧) ، وشركة القطجبت برأسمال ٥٠٠٠ ج٠م(٨) وشركة بهرند للتجارة برأسمال ٧٥٫٠٠٠ ج٠م(٩) .

وفى مجال شركات تجارة الأزياء والملبوسات والادوات المنزلية ، شركة سليم وسمعان صيدناوى ٢١٥٫٠٠٠ ج٠م(١٠) ، ومحلات الملكة الصغيرة برأسمال ٣٠٫٠٠٠ ج٠م(١١) وشركة شيكوريل برأسمال ٢٠٠٫٠٠٠ ج٠م(١٢) .

وفى مجال شركات تجارة البترول هناك الشركة الشرقية للبترول برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج٠م(١٣) وشركة الغاز المصرية (سب) برأسمال ٥٠٫٠٠٠ ج٠م(١٤) . . .

اما شركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية فهى كثيرة منها على سبيل المثال شركة الدلتا التجارية برأسمال ٢٠٫٠٠٠ ج . م(١٥) وشركة (كاريا) برأسمال ٣٠٫٠٠٠ ج٠م(١٦) .

وفى شركات المواد الكيماوية شركة مخازن الأدوية المساهمة المصرية برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج٠م(١٧) واما تجارة المواد الغذائية فقد أسس الاجانب الشركة المصرية للماكولات المحفوظة برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج٠م(١٨) وهناك الكثير من الشركات الأخرى التى انشئت فى مصر برأسمال أجنبى .

ولما كانت الارباح هى اساس جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فكان من الضرورى ان نوضح أرباح بعض الشـــركات التجارية والتى أدت الى التوســـع فى نشـــاطها ، ومن اهم الشـــركات التى حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة كأمثلة على ذلك شركة الأسواق المصرية ليمتد التى حققت ربحا صافيا سنة ١٩٣٧ قدره ١٩٠ر٤٤ جنيه انجليزى(١٩) ، وفى سنة ١٩٤٥ اســـــتطاعت شركة باتا أن تحقق أرباحا صافية بلغت ٩٢٥ر١١ ج.م(٢٠) .

وفى سنة ١٩٤٦ حققت محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد أرباحا قدرها ٨٣٥ر١٩٥ ج.م(٢١) ، وفى نفس السنة حققت شـــركة الملابس والمهمات المصرية صافى ربح قدره ١٧٧ر٣٣ ج.م(٢٢) . ومما لاشك فيه أن تحقيق الأرباح يؤدى الى استمرار الشركات كما يؤدى الى زيادة نشـــــاطها وزيادة رأسمالها .

وتتمثل التجارة الداخلية فى المحال التجارية والشـــــركات التى كان يمتلكها الاجانب فى مصـــر ، والأعمال التجارية التى كانوا يقومون بها بالجملة او بالتجزئة وتتميز أيضا ، بالعلاقة بين المنتج والمستهلك سواء أجنبيا أو مصريا ، وهذه العلاقة خلقت فيما بين الطرفين طرفا ثالثا هو الوســـيطة او « السمسار » الذى كان أجنبيا فى الغالب ، وكون رأســـمالا ضخما بســـبب جهل المنتج المصـــرى بالذات ووقوعه تحت سيطرة الاجنبى(٢٣) .

ولقد ارتبط ظهور طبقة الوسطاء الاجانب بظهور ســـــوق القطن فى مصر ، وقد نشـــطت هذه الطبقة فى ظل الحمـــاية الاستعمارية وارتباطها بالأجهزة المصـــرفية الاجنبية فى مصـــر ، وهذه الطبقة كانت تحاول القضـــاء على بعض الفئات الأخرى أو

القيام بعملها ، فنجد أن المصدر كان يلجأ الى انشاء مكاتب فى الأرياف ، وفى الوقت نفسه نجد أن السمسار يتطلع الى أن يكون « زهارا » أو « تاجرا للشعر » . أما عن دور وسطاء القطن فى رفع مستوى الانتاج ، فمن الطبيعى أن تؤدى هذه الفوضى التى كانت ضارية فى سوق القطن المصرى الى تدهور الانتاج(٢٤) ، فكان السماسرة مثلا يحصلون على ما يلزم المصدرين من التجار المطيين من مناطق الانتاج او من اسواقه الداخلية ثم ينقل الى الموانىء(٢٥) ، فكانوا يقومون بعمليات السمسرة خاصة فى القطن والبذرة والحبوب وغيرها . وكانت لهم توكيلات رسمية بذلك(٢٦) .

وفى بداية فترة الدراسة نجد أن التجارة الداخلية قد تاثرت بالظروف السياسية للدولة (معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧) ، بالاضافة الى قيام الانجليز باعتداءات عسكرية فى منطقة القناة ترتب عليها وقف دولاب العمل التجارى فى هذه المنطقة واصابة مواردها بالشلل التام مما ادى الى شكوى التجار ومطالبتهم حماية سمعتهم التجارية بسبب عدم الوفاء بالتزاماتهم فى مواعيدها نتيجة هذه الظروف(٢٧) .

وقد كانت التجارة الداخلية بؤرة تجمع للرأسمالية الاجنبية التى ساعدتها الظروف السياسية على ذلك ، ففى سنة ١٩٣٩ رخص مجلس بلدى الاسكندرية لشركة الترام بانشاء مصنع للثلج ، حيث ترتب عليه اتحاد أصحاب المصانع الأخرى للثلج واحتكاره ورفع أسعاره والحاق الضرر بصغار التجار خاصة المصريين وباعة المأكولات الأخرى(٢٨) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على أن سيطرة الاجانب على أى نوع من أنواع التجارة الداخلية فى الدولة يؤثر تاثيرا ضارا بالآخرين خاصة

المصـــريين الذين كانوا يمثلون اغلبية بالنسبة للتجارة الداخلية بالذات .

أما عن التعامل التجارى بين الأجانب والمصـــريين فقد كان تعاملا احتكاريا استعماريا ، فكان يعامل صـــغار الملاك فى بيع الســـماد مثلا بأثمان أعلى من الأثمان التى كان يباع بها لكبار الملاك خاصـــة الاجانب مثل شـــركة الســـكر(٢٩) ، كما أن المصـــرى كان لا يســـتطيع الحصـــول على ما يلزمه كالأجنبى فان التجار الاجانب فى مصـــر كانوا أصـــحاب حق فى ٨٠٪ من قيمة ما يوزع على التجار من قبل الحكومة من تراخيص(٣٠) ، مع ان تجار التجزئة الصـــغار من الأهالى كانوا يقومون بدور فعال لتجار الجملة الكبار من الاجانب فى عملية توزيع بضائعهم(٣١) ، بهذا كانوا يحققون أرباحا طائلة دون متاعب ، أما التجار الأهالى فكان لهم الفتات .

أما عن الاســـعار التى كان يتم بها البيع فى الداخل سواء بالنســـــبة للأجانب او الأهالى ، فالحكومة هى التى كانت تقوم بتنظيمها واخضـــاع البضـــائع للتســـعير الجبرى ، فاستنادا الى المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس صـــدر فى سنة ١٩٤٢ مرســـوم بتنظيم بيع الصـــابون الذى كان يصـــنع محليا أو الذى كان يرد من الخارج ، وان كان ذلك قد قابل صـــعوبات حالت دون تحقيق هذا الغرض لاختلاف مواصـــفات الصـــابون من حيث أصـــناف الزيوت التى تدخل فى صناعته(٣٢) .

وقد انتشـــر التجار الاجانب كأفراد فى كل أنحاء مصـــر يقدمون القروض للتجار المصـــريين الصـــغار الذين لم يتمكنوا فى

النهاية من السداد فيوقع الحجز على ما قدموه رهنا لذلك سواء من أملاك زراعية أو عقارات أو خلافه ، فعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٣٩ تم توقيع الحجز ضد مصرى من ملوى ــ أسيوط ــ لصالح الاجنبى « أوجست انطونينى مارك Eugest Antonine Mark (٣٣) .

وفى سنة ١٩٤٥ تم توقيع الحجز ضد مصريين من ديروط ــ اسيوط ــ لصالح اسرة يونانية هى أسرة « دميترى زاراكودى «Dimitri Zaracoudi (٣٤) .

* * *

وكان اهم ما يميز راس المال الاجنبى ويحدده فى مجال التجارة هو مشاركته فى انشاء الشركات التجارية الاجنبية فى مصر ، حيث أنشأ الاجانب العديد من الشركات التجارية بمختلف أنواعها .

وقد اعتمدت شركات تجارة القطن الاجنبية فى جمع القطن من المزارعين على عمليات التسليف على الاقطان مقدما للمزارعين مباشرة مثل شركة The Union Trading & Co (٣٥) ، والبعض كان يعتمد على تجار القطن الصغار المنتشرين فى الاقاليم المصرية مثل شركة السودان للاستيراد والتصدير التى كانت تقوم باقراض هؤلاء التجار برهون عقارية بفوائد تصل الى ٧٪(٣٦) ، كما كانت هناك شركات توكيل وسمسرة فى القطن وبذرته مثل شركة Armand Laka & Co. (٣٧) .

كما اعتمد الاجانب فى توزيع أقطانهم وتصريفها على وكلاء أجانب وكان يتم ذلك عن طريق توقيع عقود فيما بينهم عرفت باسم « عقد قومسيون » بين شركات التصدير الموجودة فى

مصـــر وبين الاجنبى الذى تتعاقد معه هذه الشـــركات . فعلى ســـبيل المثال جاء فى أحد هذه العقود ان شـــركة أقطان مصـــر المســـاهمة المصـــرية تعتمد وكيلا لها بايطـــاليا وهو انجليزى الجنســـية ولا يحق للوكيل كطرف ثان تمثيل أى مصدر اقطان آخر بالقطر المصـــرى وفى مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثانى عمولة محددة ١٠٪ من صـــافى ارباح الشـــركة المصـــدرة بالاضافة الى جميع المصـــاريف الخاصة باقامته وانتقالاته فى ايطاليا ومن مصر الى ايطاليا والعكس(٣٨) وســـاهم ذلك فى أن تحقق الشركات التجارية ارباحا طائلة خاصة ان ثمن الشراء من المنتج المصـــرى كان زهيدا .

أما بالنسبة للجنة القطن المشـــكلة فى مصـــر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فقد اعتمدت هذه اللجنة على البيوت التجارية ، ففى ١٧ ســـبتمبر ١٩٤٠ تم الاتفاق بين اللجنـــة ونحو عشرين بيتا تجاريا على شـــراء القطن تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومتين ، أما بالنسبة لبذرة القطن فقد تم الاتفاق مع ستة بيوت تجارية لشـــرائها(٣٩) .

وكانت البيوت الالمانية قد تعاقدت على توريد القطن المصرى لها قبل الحرب ، وما أن قامت الحرب وقطعت العلاقة التجارية والاقتصـــادية والســـياسية بين مصر والمانيا وصـــدور الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وهى الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الاتجار مع حكومة الرايخ الالمانى ورعاياه فحالا دون تنفيذ هذه العقود(٤٠) .

أما عن شـــركات تصـــدير القطن وبذرته فقد تعددت وكثير منها انشىء فى مصـــر قبل فترة الدراسة وظل قائما خلال فترة البحث ، وقام بتأسيس معظمها أســـرات أجنبية فعلى ســـبيل

المثال « شـــركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية التى اسستها اسرة طوربيل الفرنســـية اتجـارة القطن وبذرته فى مصر(٤١) وأدار اعمالها « اندريه وهنرى ورينيه طوربيل » وقد عملت الشـــركة طوال تلك الفترة(٤٢) ، وانشأت الأســرة نفسها شــركة أخرى هى شـــركة معامل الحليج والزيت المتحدة بالاسكندرية بالاشتراك مع ايطالى وبريطانى وبعض المصريين لتجارة القطن(٤٣) .

كما انشأ خمســة بريطانيين وايطالى وآخر متمصـر شركة الاسكندرية التجارية براسمال ٤٠٫٠٠٠ جـ.م وكان معظم أسهم الشـــركة يمتلكها البريطـــانيون ومركز الشـــركة الرئيسى بالاسكندرية(٤٤) .

اما عن شـــركات تجارة القطن التى انشئت خلال تلك الفترة فهى أيضا كثيرة منها الشـــركة التجارية البلغارية المصرية تأسست ١٩٣٧ برأسمال مشـــترك بين خمســـة من البلغاريين وبعض المصريين قيمته ٥٠٠٠ جـ.م(٤٥) وشركة Avellino & Co. فى نفس السنة(٤٦) وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ تأسست الشركة المصـرية المالية للتجارة والصـــناعة « سيفينا »(٤٧) برأسمال ١٠٫٠٠٠ جـ.م ممثلة فى ٢٥٠٠ سهم منهم ١٢٦٥ ســهما يمتلكها أجانب اثنان من اليونانيين وفرنسى وايطالى والباقى لمصـــريين ومتمصـــريين ، ويلاحظ أن نصـــيب المصـــريين والمتمصرين ضئيل جدا اذ بلغ ٨٧٥ ســهما فقط(٤٨) ، وفى سنة ١٩٤١ تم تعديل اســم الشـــركة الى « الشـــركة المصـــرية المالية للتجارة والصناعة »(٤٩) .

وفى سنة ١٩٤٠ تأسست شـــركة مســـاهمة تدعى «شركة القطجبت » لشـــراء ومراقبة القطن بين « شركة باطون » وهى شـــركة بريطانية مركزها مانشستر ، « وشركة قطاجون » شركة ســـويسرية مركزها زيوريخ ، وبعض المصـــريين برأســـمال

٥٠٠٠ جـ.م قيمة ١٠٠٠ سهم منها ٤٠ سهما فقط للمصريين والباقى وقدره ٩٦٠ سهما للاجانب ، ويتضح من عقد التأسيس أن الأجانب قد سيطروا على رأسمال الشركة وادارتها(٥٠) .

ومن أهم الشركات الاجنبية لتجارة الاقطان فى مصر « شركة بهرند للتجارة Behrend Commercial Co. وهى شركة خاصة باسم « شركة بهرند وشركاه ليتمد » بريطانية الجنسية مركزها لندن ، تمت تصفيتها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ ، وفى ٢٧ يونيه ١٩٤٦ صدر مرسوم بتأسيس الشركة مرة أخرى باسم « شركة بهرند للتجارة » وتكونت كشركة مساهمة مصرية وواصلت أعمال المحل المصفى ؛ وقد تكونت الشركة المساهمة برأسمال ٧٥٫٠٠٠ جـ.م لمدة ٢٥ سنة(٥١) .

وفى سنة ١٩٤٥ تأسست شركة وادى النيل التجارية برأسمال ٧٠٫٠٠٠ جـ.م مركزها الخرطوم ، بين شركة عزيز كفورى وأولاده ليمتد البريطانية والفريد كفورى ، بقيمة النصف والنصف الآخر لبعض الباشوات والبكوات المصريين ، وقد دفع المكتتبون ربع القيمة فى بنك باركليز بالاسكندرية كل منهم بنسبة اكتتابه ، ومدة امتياز الشركة ٢٥ سنة ، وكانت الشركة تقوم بتصدير جميع المنتجات الزراعية المصرية وجميع السلع المصنوعة بمصر الى السودان واستيراد جميع المنتجات السودانية وجميع أنواع الماشية السودانية ، والوساطة فى شراء القطن السودانى وتصديره الى ما وراء البحار ، وفى نفس عام التأسيس طلب محامى الشركة تعديل اسمها الذى كان موجودا من قبل (١٩٤٥ م) وهو « شركة وادى النيل والسودان التجارية » الى « شركة وادى النيل التجارية » ، ولما وجدت شركة أخرى بنفس الاسم طلب المحامى تغيير الاسم مره أخرى « شركة الاسكندرية والخرطوم التجارية »(٥٢) .

هذا بالاضافة الى المحلات التجارية لتجارة الاقطان مثل محلات « ويليام بوير » التى كان يديرها « أ . ج . ووكر Mr. E.G. Walker ، وفى نفس الوقت هو شريك فى هذه المحلات وقد اكتسب خبرة فنية فى فرز الاقطان فى بورصة مينا البصل حيث كان موظفا بها(٥٣) .

وخلال هذه الفترة اهتمت بعض الشركات التجارية الاجنبية الموجودة فى مصر بتجارة بذرة القطن فى مصر والخارج مثل شركة G. Papadimos & Co بالاسكندرية(٥٤) ، هذا بجانب شركات تجارة القطن السابقة .

ومن الملاحظ ان الاجانب الذين سيطروا على تجارة القطن وبذرته كانوا من الانجليز واليونانيين والفرنسيين والبلغاريين فى الغالب وجنسيات اجنبية اخرى اقل حجما ، وفى نفس الوقت لم يتركوا للمصريين الا نسبة محدودة للغاية قام بها اغنياء مصر ..

أما عن شركات تجارة الأزياء والملبوسات والخردوات والادوات المنزلية ، فقد ساهمت فيها مجموعة من العائلات الأجنبية برؤوس اموال ضخمة بسبب استفادتهم من القطن المصرى سواء فى تصديره خاما أو تصنيعه وتحويله الى ملابس جاهزة فى مصر أو استيراد هذه الملبوسات مصنعة من الخارج ، واقاموا لذلك شركات ضخمة سيطرت على التجارة الداخلية فى مصر مثل محلات شملا الكبرى Grands Magasins Chemla التى اسستها اسرة شملا اليهودية الفرنسية(٥٥)، وهى شركة قديمة ، وقد صدر مرسوم بتشكيلها كشركة مساهمة فى سنة ١٩٤٦ براسمال ٤٠٠٫٠٠٠ ج.م لتجارة المنسوجات والاثاثات والزخرفة بالجملة والقطاعى ، ومركز

الشـــركة الرئيسى بالقاهرة ، وســـيطر الاجانب على رأسمال الشركة وعلى ادارتها(٥٦) .

كما اسست عائلة صيدناوى « محلات سـليم وسمـعان صيدناوى وشـــركاهم ليمتد » انجليزية الجنسية بالقاهرة ، وقد سيطرت عائلة صيدناوى على مجلس ادارة الشـــركة التى بلغ رأسمالها ٢١٥٠٠ سهما عاديا قيمة كل سهم منها ١٠٠ ج.م باجمالى قدره ٢١٥٠٠٠٠ج.م زاولت الشـــركة اعمالها فى تجارة الملابس والأزياء والحراير والأجواخ والخردوات(٥٧) ، وظلت هذه المحلات انجليزية الجنسية طوال تلك الفترة ولم تشاركها اية جنســـية أخرى وكانت تســـير شـــئونها طبقا للقانون الانجليزى ، علما بأن بعض أصحابها ومديرها من نفس الأسرة قد تمصـــروا وحصـــلوا على الجنســـية المصـــرية مثل يوســـف والياس وجورج صـــيدناوى(٥٨) .

ومن العائلات المشـــهورة فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر عائلة شـــيكوريل وهى عائلة يهودية قامت بتأسيس « محـــلات شـــيكوريل الكبرى » Grands Magasins Cicurel وقد أعيد تأسيس هذه المحـــلات فى خـــلال فترة الدراسة التى نحن بصددها فى ٧ مايو ١٩٣٨ لمدة ٥٠ سنة(٥٩) ، وشـــارك فى تأسيسها عائلة طوربيل الفرنســـية ، وطول مدة بقاء أســـرة شـــيكوريل جعلها تصـــبح أسرة مصـــرية(٦٠) ، ظهرت فى ســـماء الميدان الاقتصادى المصرى واستطاعت بجانب بعض العائلات الأخرى ان تتحكم فى توجيه الاقتصادى المصـــرى لفترة طويلة من امثال عائلة منشـــة وقطاوى ومزراحى وعادادة وعدس وغيرهم(٦١) .

وبالاضافة الى المحلات العائلية هناك أيضا شـــركات أخرى غير عائلية مثل محلات المملكة الصغيرة Maison de la Petite

reine اسستها جماعة من اليهود الفرنسيين بالقاهرة لمدة ٥٠ سنة براسمال ٣٠٫٠٠٠ حءم استمر بدون تغيير طوال تلك الفترة ٣٧ – ١٩٤٧ بتجارة الحراير والأصواف والابوسات وغيرها(٦٢) .

كما قام بعض اليونانيين بانشاء بيت الهدايا (ريفولى) براسمال قدره ٨٠٫٠٠٠ حءم ويبدو أن الشركة غلب عليها الطابع اليونانى واغلب موظفيها يونانيون ومديرها « مسيو أرنست سالونيكو »وعضو مجلس الادارة المنتدب هو «مسيو اكسينوس» وقامت الشركة بتجارة الملابس والخردوات واستيرادها وتصديرها(٦٣) .

وهناك بعض الشركات دخل فيها بعض المصريين مشاركين مع الاجانب بنسب محدودة للغاية لا تقارن بسيطرة الاجانب الكبيرة ، كما أن هذه المشاركة جاءت متأخرة ، ففى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ تأسست شركة الملابس ، والمنسوجات (روانى)(٦٤) براسمال مختلط قدره ١٥٫٠٠٠ حءم بين ثلاثة أجانب من تشيكوسلوفاكيا وأربعة من المصريين وكان نصيب الاجانب ٩٠٠٠ حءم ونصيب المصريين ٦٠٠٠ حءم(٦٥) ، وقامت الشركة باستيراد وتصدير وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة وبالعمولة واشغال محلات البيع بمصر أو فى الخارج فى كل ما يتعلق بالملابس والأحذية والقمصان والشربات والخردوات ولعب الاطفال والهدايا والروائح العطرية وأدوات الرياضة والادوات المنزلية وجميع أنواع الحقائب والمصنوعات الجلدية وكافة أنواع الملابس(٦٦) .

وقد حققت هذه المحلات أرباحا طائلة ، وترجع اسباب هذه الارباح الى كثرة الفروع المنتشرة فى أغلب الاقاليم المصرية

مثل « شركة صيدناوى » بفروعها فى القاهرة والاسكندرية وطنطا وبورسعيد والفيوم وأسيوط وغيرها من المحافظات الأخرى(٦٧) فقد حققت الشركة أرباحا صافية سنة ١٩٤٦ نحو ١٩٥٫٨٣٥ ج.م(٦٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة شيكوريل وشركات أخرى كان لها العديد من الفروع فى مختلف الاقاليم ، مما كان له اكبر الأثر فى تحقيق أرباح طائلة(٦٩) .

كما ترجع أسباب أرباح هذه الشركات الى أن اغلبها يعتمد فى تجارته للمنسوجات والأزياء على ورش الخياطة والتصنيع مثل شركة الملابس والمهمات المصرية التى كانت تمتلك ورشة لتجهيز الملابس تمد الشركة بالملابس الجاهزة والمنسوجات التى تقوم بتجارتها ، وقام بالاشراف على الورشة أخصائى أجنبى بمرتب ٥٠ ج.م بموجب عقد اتفاق وقع سنة ١٩٣٧ ، ويدير الشركة أحد الايطاليين(٧٠) ، كما تعاقدت الشركة مع الحكومة لحياكة ملابس رجال وزارة الحربية والبحرية والبوليس ، وبذلك بلغ صافى أرباح الشركة سنة ١٩٤٦ نحو ١٧٧٫٣٣ ج.م(٧١) هذا بجانب أن الشركة كان لها ثلاثة أفرع ، فرع الكرنفال دى فينيس بشارع قصر النيل بالقاهرة ؛ وفرع ثان بشارع قصر النيل والثالث بشارع سعد زغلول بالاسكندرية وكلها للبيع بالقطاعى ، وقد سيطر الأجانب فى هذه الأفرع على الادارة والوظائف بجانب سيطرتهم على راس المال(٧٢) .

وهناك العديد من الشركات التى كان التصنيع سببا فى زيادة أرباحها بجانب أنها شركات تجارية مثل شركة الملابس والمنسوجات(٧٣) وبيت الهدايا(٧٤) .

كما أن زيادة الأرباح من شانها المساهمة فى زيادة رأس المال والمساهمة فى انشاء شركات جديدة اخرى ، فعلى سبيل

المثال ساهمت شركة صيدناوى فى تأسيس شركة الجوت المصرية بمقدار ١٠،٠٠٠ جـ٠م سنة ١٩٤٢(٧٥) ، أما شركة شيكوريل فقد زيد راسمالها اكثر من مرة فقد زيد من ٢٠٠،٠٠٠ جـ٠م عند التأسيس الى ٢٢٠،٠٠٠ سنة ١٩٤٠ واستمر فى الزيادة التدريجية حتى بلغ ٥٠٠،٠٠٠ جـ٠م فى سنة ١٩٤٥(٧٦) ٠

اما عن الأحذية فقد أسست أسرة باتا شركة باتا برأسمال ٥٠٠٠ جـ٠م لتجارة الجلود والاحذية والخردوات وجميع الأصناف المصنوعة من الجلد وكان للشركة فروع فى مختلف انحاء مصر بلغت سنة ١٩٣٧ عشرة فروع ، وكان يدير أعمال الشركة فى مصر اثنان من أسرة باتا نفسها هما (مستر شالتون سبنكس باتا وهو بريطانى الجنسية — رئيسا لمجلس الادارة ، وتوماس باتا كندى الجنسية) ، واغلب موظفى الشركة تشيكيون كالمدير وسكرتيره ورؤساء الاقسام والفروع والمخازن والتوريدات بجانب وظائف أخرى لجنسيات أخرى فرنسية والمانية وبريطانية(٧٧) ٠

ومن هذه الأمثلة يتضح الى أى حد سيطر الاجانب على هذا النوع من التجارة خاصة اليهود والانجليز والفرنسيين واليونانيين وذلك لكثرة محلاتهم ورؤوس أموالهم ٠

وعن شركات تجارة البترول ومشتقاته ، يعتبر البترول ومشتقاته من اهم مجالات التجارة التى اهتم الاجانب بوضع رؤوس أموالهم فيها ، وكانت شركات البترول الاجنبية الاحتكارية تتعمد خفض انتاج البترول وأصبح ذلك ظاهرة مستمرة ، ومعنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج ، أى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية ، حيث أن

هذه الشـــركات الموجودة فى مصـــر ما هى الا فروع لشـــركات ضخمة لها نشاط كبير خارج مصر(٧٨) .

وجدير بالذكر ان الشـــركات المنتجة للبترول التى تكلمنا عنها فى مبحث الصـــناعة هى أيضـــا شـــركات تجارية قامت بتجارة وتوزيع البترول ومنتجاته مثل شـــركة كاليفورنيا المصـــرية للبترول ، وشـــركة كالتكس مصر وهذه الشـــركة تأسست فى بداية تلك الفترة (١٩٣٧) ، وتمتلك شـــركة كاليفورنيا تكساس أويل كوربوريشن٩٤٪ من رأســمالها ، وكذلك شركة ستاندرد أويل المصرية التى آلت الى شركة أسو ستاندرد .

ومن الشـــركات التى قامت بتسويق البترول تجاريا بجانب البحث عنه واستخراجه ونقله وتكريره الشركة الشرقية للبترول التى تأســـست برأســـمال ١٠٠٠٠٠,٠٠٠ ج.م(٧٩) ، و ٥٠٪ من رأســـمال الشـــركة تمتلكه الشركة الدولية للزيت المصـــرى (احدى شركات مؤسسة اينى الايطالية)(٨٠) ، وكانت شـــركة اجيبت منيراريا الايطالية وشـــركة بتروفينا البلجيكية تمتلك كل منهما ٤٠٪ تقريبا من أسهم الشركة الدولية(٨١) .

وكذلك « شـــركة بترول خليج السويس » ســـاهمت فيها شـــركة بان أمريكان « بنسبة ٥٠٪ ، وكذلك « شركة بترول الصـــحراء الغربية » تمتلك فيها شـــركة فيليبس للبترول (امريكية) ٥٠٪ ، وقد اشـــتركت هذه الشـــركات الأجنبية مع المصـــرية بنسبة ٥٠٪ ، حتى لا تنفرد بالعمل ، كما أن الشـــركات الاجنبية المذكورة لا تقوم بالتكرير بل تنفرد به « المؤسسة المصرية » وشركة « آبار الزيوت » ، ودائما الشـــركات الأجنبية تساهم فى عملية التسويق(٨٢) .

وفى سنة ١٩٣٨ تأسست « الشركة المستقلة المصرية للبترول » لاستيراد وتوزيع المنتجات البترولية والزيوت المعدنية(٨٣) التى بلغت مبيعاتها سنة ١٩٤٥ نحو ٥٠٨ر٧ طنا من الكيروسين و ١٠٩ر٣ طنا من البنزين و ٩٧١ طنا من الديزل ، و٤٠٣ أطنان من الغاز و ١٧٢ر٢ برميلا من الزيوت المعدنية ، هذا بالاضافة الى زيوت التشحيم(٨٤) .

اما عن « شركة الغاز المصرية (سب) » فقد أسسها أحد الايطاليين براسمال ٥٠٠٠ر٥٠ جم بالاشتراك مع اثنين ايطاليين آخريين وبريطانى وبلجيكى واثنين من الباشوات المصريين ، وبعد فترة ساهمت فيها « شركة امنيوم الفرنسية » برأسمال كبير بلغ ٥٤٪ من رأس المال ، ونتيجة لرواج الشركة ساهمت فى تأسيس « شركة الغاز الأهلية » بنسبة ٩٧٪ من رأسمالها وادارة هذه الشركات كانت مصرية اسما وأجنبية واقعا وفعلا ، حيث ظلت تابعة لشركة الامنيوم فى باريس ، فقد أرسلت شركة الامنيوم مندوبا عنها ليرأس أعمال شركة الغاز المصرية ، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٦ عندما عينت الشركة اسماعيل صدقى رئيسا لمجلس ادارتها للاستفادة منه فى اتصالاته الحكومية ومساعدة الشركة لدى الحكومة خاصة فى الأعمال غير المشروعة مثل تهريب الأموال الى الخارج ، مما أضر بالاقتصاد المصرى اضرارا بالغة ، كما أن رواج الشركة أدى الى فتح فروع أخرى فى الدول العربية مثل فلسطين(٨٥) .

ومنذ سنة ١٩٣٩ أدخل البترول ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبرى ، وكانت تحدد سعره الحكومة بقرارات من لجنة التموين العليا ، وكانت الشركات الاجنبية تعترض على بعض عناصر تسعيرة المواد البترولية(٨٦) .

أما شـــركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية ، فقد ســــيطرت رؤوس الأموال الاجنبيـــة على هذا النوع من التجارة . وهناك شــــركات تجارية اجنبية فى مصـــر قامت بشـــراء المعادن المصـــرية لتصنيعها بالمصـــانع الاجنبية فى مصر ثم تقوم ببيعها فى مصـــر أو خارج مصر ، وان كانت هذه المصانع فى مصـــر عبارة عن ورش صـــغيرة ، وينطبق ذلك ايضا على المواد الخام الزراعية(٨٧) ، كما كانت الشــركات الاجنبية فى مصر تقوم بالاتجار فى المنتجات الاجنبية كمنتجات الصلب والعربات وأجهزة التليفزيون والثلاجات والدراجات والغسالات(٨٨) .

ومن هذه الشركات « شركة فيات المساهمة للشرق » التى كانت تبيع منتجات شـــركة فيات الايطالية فى مصـــر ، الا أن ظروف الحرب قد دعت الى وضـــع الشـــركة تحت الحراســـة فترة ما ، وكذلك شـــركة فورد (مصر) بالاسكندرية كانت تقوم بشـــراء الســـــيارات وجرارات الحرث وبيعها(٨٩) مما جعـــل مصـــر حتى سنة ١٩٤٦ مركزا لتجارة الســـيارات فى الشـــرق الأوســط(٩٠) .

وســـاهمت رؤوس الأموال الاجنبية وبعض المتمصـــــرين فى تأسيس شـــركة الدلتا التجارية The Detla Tranding Company براســـمال ٢٠٠٠٠ جـم وكانت محلات هذه الشـــركة تعمل فى تجارة الثلاجات الكهربائية والادوات الزراعية والمطابخ والأصناف المصـــنوعة من الصـــاج وللشـــركة كثير من الفروع المنتشـــرة فى معظم انحاء مصـــر ، مما أدى الى زيادة راسمالها الى ٧٥٠٠٠٠ جـم سنة ١٩٤٦(٩١) .

كما ســـيطرت رؤوس الأموال الاجنبية على تجارة قطـــع الغيار واسطوانات الاطفاء وكان ذلك عن طريق تأسيس الشركات

فى هذا المجال مثل « الشـــركة المســـاهمة المصـــرية كاربا) برأســـمال ٣٠,٠٠٠ ج . م ساهم فيه بريطانيون ويونانيون وسويسريون ومتمصـــر(٩٢) لمدة ٥٠ سنة ومركزها الرئيسى بالاسكندرية ، ومديرها « يوسف اسكندر باليان » وقد تعرض رأس المال لعدة تغيرات طرأت عليه ســواء بالزيادة أو النقصان ، ففى ســـنة ١٩٣٨ انخفض الى ٢٠,٠٠٠ ج.م ثم ارتفع بعـــد تلك الفترة(٩٣) .

وخلال هذه الفترة أنشأ الأجانب « شركة السيارات المتحدة (يونيتديس) » فى ٧ اغسطس ١٩٣٨ لمدة عشر سنوات وقبل انتهاء اجل الشـــركة فى أول سنة ١٩٤٦ رأت الشـــركة أنه من صالحها ولتحقيق مزيد من الربح مد أجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التأسيس(٩٤) .

أما « شركة سنجر لآلات الخياطة The Singer Sewing Machine Co. شـــــركة أمريكية مقرها نيويورك ، لها فرع فى القاهرة ، ومحلات بيع آلاتها منتشـــرة فى معظم انحاء مصر ، وقد ســــيطرت على السوق التجارية المصـــرية بالنسبة لهذا النوع من آلات الخياطة(٩٥) .

أما شـــركات تجارة المواد الكيماوية والادوية والمستحضرات الطبية ، فقد ســيطر الاجانب على هذا النوع من التجارة خاصة تجارة الكيماويات والادوية والكاوتشات المطاطية وسلفات الامنيوم، وغير ذلك من أنواع التجارة المتصلة بهذا المجال(٩٦) .

أما عن الادوية فهناك « شركة مخازن الادوية المســـاهمة المصـــرية » تأسست لمدة ٥٠ سنة ومركز ادارتها القـــاهرة برأســـمال ١٠٠,٠٠٠ ج.م قامت بتأسيسها مجموعة من الايطاليين والنمســـاويين والمجريين وبعض المصـــريين لتجـــارة الادوية

والمتحصلات الكيماوية والاقربانينية(٩٧) ومارست الشركة نشاطها بفتح الصيدليات والفروع ومخازن تجميع البضائع المستوردة وتوزيعها على المخازن التى سيطر على ادارتها عدد كبير من الاجانب الايطاليين والفرنسيين واليونانيين ، كما سيطر على الشركة عدد كبير من اليهود الذين تمصر بعضهم ، وقد انتشرت الصيدليات والفروع فى معظم أنحاء مصر فى بولاق وباب الحديد وبورسعيد والاسكندرية وغيرها من المحافظات الأخرى(٩٨) .

وفى بداية الحرب تم احصاء مخازن الادوية ووكلاء مصانع الأدوية الاجنبية الموجودة فى مصر فتبين أن لديهم من عينات الادوية والمستحضرات الطبية التى تعطى للاطباء بالمجان بقصد الدعاية والاعلان ما يقدر ثمنها بنحو ٠٠٠ر٤٠ ج.م ، ولما كانت ظروف الحرب توجب العمل على توفير الادوية لمواجهة ما تحتاج اليه البلاد التى انقطع عنها ورود كثير من هذه الادوية من الخارج، فقد رؤى أن هذه العينات يمكن الانتفاع بها فى العلاج عندما تشح هذه الادوية(٩٩) ، مما أدى الى العمل على النهوض بالبحوث فى مصر لتيسير الحصول على المستحضرات الطبية والمواد الكيماوية التى تعذر استيرادها من الخارج(١٠٠) .

وفى سنة ١٩٣٧ تاسست شركة«Pierre A. Delidimitri» لتجارة الورق وأدوات المكاتب بالاسكندرية ، كما انشئت فى نفس العام « الشركة الامبراطورية الكيماوية الصناعية المساهمة » وهى شركة انجليزية كانت تقوم بالاتجار فى المواد الكيماوية ، ولها فروع فى كثير من المحافظات . وقام بتمثيل الشركة فى أسيوط « شركة أميل والفونس الكسان »(١٠١) .

وبالاضافة الى ذلك هناك « شركة نترات الشيلى ليمتد » فرع مصر والشرق الأدنى مركزها القاهرة ، وكانت هذه الشركة تحتكر تجارة الأسمدة فى مصر(١٠٢) ، كما كانت تقوم باقراض المواطنين بفوائد بضمان العقارات ، ففى ٩ فبراير ١٩٣٩ قبلت الشركة أن تفتح اعتمادا لحساب أحد المواطنين باسيوط لمدة تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٣٩ بفائدة ٤٪ ويجوز امتداد هذا الميعاد الى فترة تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٤٠ أو فترات أخرى كاملة اذا رأت الشركة ذلك ، واذا لم يسدد الدين تسرى عليه الفائدة بواقع ٨٪ سنويا تعلى على الأصلى(١٠٣) ، وان تعدد الافرع وأنواع التجارة المختلفة لهذه الشركات يدل على نشاطها وما تحققه من أرباح .

وفى سنة ١٩٤١ قام ايطاليان بالاشتراك مع « شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد « شركة مساهمة انجليزية مقرها الاسكندرية وخمسة مصريين بتاسيس « الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة » بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج.م ساهم فيه الاجانب المذكورون بحصة قدرها ٤٫٤٠٠ ج.م والمصريون بحصة أكبر قدرها ٥٫٦٠٠ ج.م وأسهم الشركة من نوعين الأول مكون من ١٤٠ سهما والمكتتب بها من الخمسة المصريين وهذه الاسهم لا يمكن أن تكون الا لمصريين ولا يجوز التنازل عنها الا لمصريين . والثانى مكون من ١١٠٠ سهم والمكتتب بها من الثلاثة الاجانب ، وهذه الاسهم يجوز أن تكون مملوكة لأجانب أو لمصريين ويجوز التنازل عنها لأى شخص كان(١٠٤) . وفى هذا محاولة للتمصير وحفظ حصص المصريين فى امتلاكهم لرؤوس اموال الشركات وتشجيعا لهم للمساهمة فيها جنبا الى جنب مع الاجانب ، كما أن تعدد اغراض الشركة يساعدها على تحقيق أرباح طائلة .

تجـــارة الأســـماك والاســـفنج :

تدخلت رؤوس الأموال الاجنبية فى شتى النواحى التجارية، ولم تترك مجالا ينميها أو تســـتثمر فيه الا وطرقت أبواب العمل فيه ؟! ومن هذه المجالات اســـتثمر الاجانب اموالهم فى عمليات صـــيد الأســـماك والاسفنج واســـتغلال شواطىء مصر ، وذلك لعدم اهتمام المصـــريين بالصـــيد ، أو فقر الصـــياد المصـــرى واســـتعماله الوســـائل البدائية ، وفى بداية فترة الدراســـة بلغ عدد ســـفن الصـــيد ذات المحرك نحو ٥٨ سفينة ، تمتلك منها « شـــركة مصـــر لمصـــايد الاســـماك » خمســـة مراكب والباقى وقدره ٥٣ سفينة كانت ملكا للصيادين الايطاليين(١٠٥) .

وكانت ادارة المصـــايد فى مصـــلحة خفر الســـواحل تقوم ببيع رخص الصـــيد ســـواء فى البحر الاحمر او المتوســـط ، ويبدو أن هذه الرخص كانت تعطى للأجانب دون المصـــريين ؛ ففى سنة ١٩٣٧ اعطت الادارة المذكورة نحو سبع عشـــرة رخصـــة للصـــيد فى البحر الأحمر ؛ أعطت منها ثمانى رخص لشـــركة مصـــر لمصـــايد الاسماك . وستا شـــركة ايطالية ورخصـــة واحدة ليونانى ورخصتين فقط لمصـــريين ، وتقدر قيمة الرخصة بـــ ٥٠ حـم(١٠٦) ، وبذلك فان هذه الرخص كانت تعطى كل عام بمعنى أن مدة الرخصـــة عام واحد تنتهى سنة ١٩٣٨ م .

وفى سنة ١٩٣٩ بلغ محصـــول الســـمك فى مصـــر نحو ٤٠ الف طن ثمنها نحو مليون جنيه مصـــرى ، وهذا المحصـــول لم يتقدم كثيرا فيما بعد(١٠٧) ، فمع نشوب الحرب رحل الصيادون الايطاليون بســـفنهم (التى كانت الواحـــدة منها ــ وهى ذات المحرك ــ تتكلف نحو ٢٥٠٠ حـم) وذلك بســـبب دخول ايطاليا الحرب(١٠٨) ، ولم ينتهز المصـــريون هذه الفرصـــة لانشـــاء

أسطول مصرى برؤوس أموال مصرية لاستغلال هذا المورد المهم قبل ان يحل أسطول اجنبى آخر للصيد فى المياه المصرية ، وربما يعود هذا الى الاحتكار الاجنبى للاقتصاد المصرى ، ليس ذلك فقط ، أيضا عدم انصـــاف الحكومة للصياد المصـــرى وعدم الاهتمام به خاصـــة فى توزيع الرخص على نحو ما ســبق أو امداده بما يطور حرفته .

وبعد انتهاء الحرب الثانية عاد الايطاليون للعمل واحتكار عمليات الصــيد فى المياه المصــرية مرة اخرى ، واتضح ذلك من خلال الشـــكاوى التى تقدم بها الصـــيادون المصـــريون فى منطقة الســويس سنة ١٩٤٩ لانصـــافهم وعددهم نحو ١٢٠٠٠ تاجر وصــياد يهددهم الفقر بســبب التصــريح للمراكب الايطالية بالعمل فى المياه المصـــرية ، كما أن الايطاليين كانوا يقومون بجلب مراكب ايطالية للصــيد فى المياه المصــرية تحت اسماء مصــريين مزيفين ، لأن هذه المراكب ليس لديها رخص ، كما أن خليج الســويس لم يكن يتســع لأكثر من مراكب المصـــريين البالغ عددها ٥٠٠ مركب حتى وان كانت بدائية(١٠٩) ، ويتضـح ذلك أيضا من رفض الحكومة لطلبات المصـــريين . ففى نفس السنة (١٩٤٦) تقدم تاجر أســماك مصــرى طالبا التصــريح له باستيراد خمسة مراكب من ايطاليا لاســتعمالها فى صــيد الأســماك فى مياه البحر الأحمر ، الا أن وزارة الداخلية رفضت طلبه(١١٠) .

أما عن اليونانيين فقد احتكروا مراكز اســتخراج الاسفنج من المياه البحرية الغربية فى البحر المتوســط وكانوا يأتون الى مصــر ويشـــترون الرخص من الحكومة بمبالغ تتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ جـم فى العام تدفع للحكومة مقــابل صــيد الاسفنج وتصــديره الى بلادهم التى كانت تعتبر منطقة عالميــة

لتجارة الاسفنج وكانوا يلجأون فى شـراء الرخص الى سمسار يونانى نظير عمـولة على ذلك ، كما كانوا ايضـا يعتمدون على أصحاب النفوذ فى الدولة مقابل مكافآت مالية .

وفى سنة ١٩٤٦ عملت وزارة التجارة والصـناعة على تمصـير هذه المهنة والقضـاء على احتكار اليونانيين لها ، فاعدت لذلك مشـروعا على اثره اسس احد المصـريين شـركة هى « الشـركة المصـرية لمصـايد الاسـفنج » بالاسكندرية ، وبسبب محاربة تجار الاسفنج وصـياديه اليونانيين للشـركة لم تستطع الصـمود أمام محاولات اليونانيين الذين وقفت بجانبهم حكومتهم ضـد محاولات التمصـير ، وفى النهاية كانت الشـركة هى الخاسـرة ، ورغم ان الشـركة كانت تعتمد على الاجانب فى عملها لعدم وجود مصـريين ذوى خبرة فنية فى عمليات الصيد ، فانهـا حـاولت اقناع بعض الغنبين الاجـانب لانقـاذها والعمل فى استخراج الاسـفنج مقابل حصـة عينية قدرها ٢٥٪ للشـركة أما الباقى وقدره ٧٥٪ فهو لليونانيين الذين يقـومون بعمليات الصـيد والتخزين والتسـويق لمحصـول الاسـفنج ، وقد وافقت الحكومة اليونانية على ذلك مقابل عدم تدريب المصريين على اصـول هذه المهنة(١١١) ، وذلك حتى تسـتمر هذه المهنة بأيدى اليونانيين يحتكرونها دون غيرهم حتى المصريين ، وكان من شأن هذه الشـروط القضـاء على عملية التمصير التى حاولتها الحكومة المصرية .

ومن الشـركات الاحتكارية التى تكونت فى مصـر لصـيد الاسفنج « شركة الجيزة للقطن والتجارة » تأسست كشـركة مسـاهمة مصـرية فى ٢٥ سـبتمبر ١٩٤٦ برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج.م(١١٢) ويبدو ان الشركة قامت بصيد الاسفنج بجانب أعمال أخرى كتجارة القطن حيث ان اسمها لا يدل على عملها .

وبخلاف ذلك ظهرت شركات أجنبية أخرى تعمل فى مختلف أنواع التجارة مثل شركة التسليفات التجارية « تخصصت فى تجارة المواد الأولية وكان لها فروع عديدة فى الاقاليم المصرية(١١٣) ، ولنشاط الشركة وتقدمها ساهمت فى انشاء « شركة السودان للاستيراد والتصدير » بمبلغ ٩٠٠٠ ج ٠ م(١١٤) .

ومن الشركات التجارية الأجنبية فى مصر ايضا الشركة التجارية البلجيكية المصرية لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد برأسمال ٢٥,٠٠٠ ج٠م(١١٥) .

* * *

هذه بعض امثلة لشركات قديمة ظلت قائمة خلال فترة البحث ، اما عن الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة للعمل فى تجارات مختلفة فهى كثيرة منها على سبيل المثال « الشركة المصرية المالية التجارة والصناعة (سيفينا) » تأسست فى ١٩ فبراير ١٩٣٨ بين جماعة من اليونان وايطالى وآخر فرنسى ومعهم « المصريين والمتمصرين » برأسمال ١٠,٠٠٠ ج ٠ م قيمة ٢٥٠٠ سهم امتلك الاجانب منها ١٦٢٥ سهما والباقى وقدره ٨٧٥ سهما كان نصيب المصريين والمتمصرين فيه نسبة محدودة بالنسبة لملكية الاجانب ، وكان من أهم اعمال الشركة القيام بجميع الأعمال التجارية لكل السلع على اختلاف أنواعها(١١٦) وفى سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بتعديل تسميتها الى « الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة(١١٧) .

كما أسس اربعة أجانب وثلاثة مصريون « شركة الصناعة والتجارة المصرية (سيكو) » سنة ١٩٣٩ برأسمال ٢٥,٠٠٠ ج ٠ م لمدة ٥٠ سنة خص المصريون ١٥,٠٠٠ ج٠م للقيام بالأعمال التجارية عموما والحصول على الترخيصات والامتيازات واجراء اية

عملية تجارية او صـــناعية أو عقارية أو مالية فى مصـــر أو خارجهـــا(١١٨) ، كما تكونت « شـــركة سلفا جوبيت للتجارة بالاســـكندرية التى قامت بالأعمال التجارية فى مصـــر واقراض التجـــار المتعاملين معها تجاريا بفوائد معينـــة(١١٩) ، وكذلك « شـــركة اسلاتس التجارية » فى مصر The Commerical Eslates Co. of Egypt. بالاسكندرية للعمل فى جميـــع المعاملات التجارية فى مصـــر(١٢٠) .

كما قامت مجموعة من الأجانب والمتمصرين بتأسيس « الشركة التجارية الآســـيوية والأفريقية (ازاترا) » فى القاهرة براسمال ٢٤٠٠٠ حـ٠م للقيام بالاعمال التجارية ، وقد ظلت الشركة فى تخفيض رأســـمالها الى أن بلغ النصف سنة ١٩٣٧ ، ثم دخلت دور التصـــفية فى نوفمبر ١٩٣٨ ثم أعيد تأسيسـها فى ١٥ يوليو ١٩٤٣ ، كما ساهمت جماعة من اليونانيين والمصريين فى تأسيس « شركة يونيتاس التجارية والمالية » براسمال ١٠٠٠٠٠ حـ ٠ م للقيام بكافة الأعمال التجارية(١٢١) ، كما انشأ الاجانب « الشركة التجارية المصـــرية براسمال ٦٠٠٠٠٠ فرنك ، بلغت فى سنة ١٩٤٥ ١٢٠٠٠٠ حـ٠م(١٢٢) .

أيضا انشأ الاجانب خلال تلك الفترة « شـــركة جواكيمو جلو التجارية » بالاســـكندرية للأعمال التجارية ، المؤسسون من جنسيات مختلفة(١٢٣) ، وقامت مكتبة هاشيت Hachette الفرنسية بانشاء فرع لها فى مصـــر لبيع المؤلفات الاجنبية فى مصر براسمال قدره مليار و١٢٥ مليون فرنك ، ومدير الفرع المسئول هو « مسيو راؤول روسو »(١٢٤) .

هذا بخلاف الشـــركة التجارية الانجليزية الايطـــالية التى رخص لها بمرسوم فى نهاية الفترة (١٩٤٦) بتغيير اسمها الى

« شركة التجارة والصناغة (انترا)(١٢٥) ، وكذلك شـــــركة المبادلات التجارية فى نفس السنة(١٢٦) وشـــركة الاعلانات التى تملكها أســــرة (قينى) التى كان يصدر عنها جريدة الاجيبشيان جازيت وهى أكبر الصــحف الاجنبية التى كانت تصدر فى مصر ، وكان احد محرريها « سكوت واطسون »(١٢٧) .

وبجانب الشـــركات التى انشاها الاجانب فى مصــر كانت توكيلات لشــــركات أجنبية مثل توكيل « شـــــركة David» Colville and Co. Ltd. وهى احــدى الشــركات الهندســية البلجيكية المهمة المتخصصة فى الحديد والصاب(١٢٨) ، كما أنشأت « شركة ولفردف ابلا » تمثيل Representation محلات الراديو والتليفزيون فى محافظة الغربية سنة ١٩٣٧(١٢٩) .

ويلاحظ أن رؤوس الأموال الاجنبية ليست ثابتة فى خلال تلك الفترة ، انما فى بعض الاحيان نجد ان نتيجة الظـــــروف الســـياسية والقرارات الحكومية وغيرها تؤدى الى نقص هذه الأموال ، وفى بعض الأحيان يشــهد شــهر واحد تأسيس اكثر من شــركة ســواء تجارية او غير تجارية وســواء أجنبية ١٠٠٪ أو مختلطة ، ففى خلال شــهر يونية ١٩٤٠ على سبيل المثال لا الحصــر ، تكونت ١١ شــركة أجنبية فى القاهرة و٧ شــركات فى الاســكندرية وشـــركة واحــدة فى القنال واخــرى فى المنصــورة(١٣٠) ، كما يلاحظ أن معظم الشــركات التى تأسست كان مركزها دائما القاهرة أو الاســكندرية ، أما المحافظات الأخرى فنصيبها محدود بالنسبة لتأسيس الشركات المختلفة .

أما عن شــركات الاســواق ومخازن الايداع فقد تمثلت فى « شركة الأسواق المصرية ليمتد .The Egyptian Markets Ltd وهى شــركة بريطانية الجنسية مركزها الرئيسى فى لندن(١٣١) ،

وفى سنة ١٩٣٧ بلغت أملاك الشـــركة التى آلت للحكومة حسب تقدير آخر ميزانية لها ١٧٠٫٠٠٠ ج٠م ، كما بلغ عدد الأسواق التى تديرها الشـــركة فى ذلك التاريخ حوالى ١٢٣ سوقا وعدد السلخانات التى تستغلها حوالى ٤٠ سلخانة(١٣٢) .

وعلى أثر انتهاء امتياز الشـــركة فى ٣١ مايو ١٩٣٨ آلت الى الحكومة الأسواق والمذابح التى كانت فى حيازة الشـــــركة لاستغلالها ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨ على طرح تلك الأســـواق فى مزاد عام مع فصـــل المذابح عن الأسواق ووضعها تحت اشـــراف القســـم الطبى التابع لوزارة الزراعة وقد بلغ عدد المذابح التى شـــيدتها الشـــركة من مالها الخاص ٢٦ من مجموع المذابح السابقة ، أخذت الحكومة حق شرائها(١٣٣) وقد رسى المزاد على أحد المصريين وهو « وهيب بك دوس » ملتزم أسواق الحكومة وذلك لأن العطاء الذى قدمه يزيد على عطاء شركة الأسواق المصرية بنحو ٢٠٫٠٠٠ ج ٠ م ومنذ ذلك التاريخ انفصـــلت الشـــركة بأسواقها الخاصة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصريين لاقامة أسواق أخرى فى الريف(١٣٤) .

أما عن راسمال الشـــركة فقد بلغ سنة ١٩٣٨ ٧٥٫٠٠٠ ج٠م هبط سنة ١٩٣٩ الى ٢١٫٨٣٧ ج٠م بسبب انتهاء الشركة واستيلاء الحكومة على معظم ممتلكاتها ، ثم استمر رأس المال من عام ١٩٤٠ حتى نهاية تلك الفترة ثابتا لم يتغير وهو ٢٢٫٣٣٧ ج ٠ م(١٣٠) .

وكانت الشـــركة تدفع ضرائب مزدوجة وعالية فى بريطانيا وفى مصـــر ، وقد بلغت هذه الضرائب فى أواخر تلك الفترة كالآتى :

السنة	في انجلترا			مصر		
	بنس	شلن	جـ.ك	بنس	شلن	جـ.ك
١٩٤٦/٤٥	—	—	٣٤٠٠	١٠	١٣	١٣٩٤
١٩٤٧/٤٦	—	—	٣٣٠٠	١٠	٣	١٣٠٠

المصدر : محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

ومن الملاحظ ان الضـــريبة التى كانت تدفعها الشـــركة فى بريطانيا بلغت أضعاف ما كانت تدفعه فى مصـــر ؛ كما يلاحظ اســـتمرار الشـــركة وعدم توقفها بعد أن سلمت الأسواق والمذابح للحكومة ، وكان الاســـتمرار من طريق الأسواق الخاصـــة بها والتى اقامتها فى الأرياف ولم تسلمها للحكومة .

اما عن مخازن الايداع فقد استغل التجار الاجانب ، كما اســـتغلت الشـــركات الأنشـــطة التي أنشأوها فى مصـــر فى اقامة المخازن لايداع البضائع والآلات المستوردة والمصـــدرة منها، ومن الشـــركات التى اهتمت ببناء المخازن فى مصر « شـــــركة فورد موتور » التى أنشأت مســـتودعات فى مناطق مختلفة ووضعت مخازنها تحت نظام الايداع حيث يقضى نظام الشـــركة بوجوب استصدار قرار من مجلس الوزراء للترخيص فى اقامة المستودعات الخاصـــة التى توضع تحت نظام الايداع وذلك اسوة بالمستودعات العامة ، ومن أهم المخازن التى انشأتها الشـــركة مخزن الايداع

خارج الدائرة الجمركية بميناء البصل بالاسكندرية فى مارس ١٩٣٧ لتخزين السيارات وأجزائها ، كما انشأت مستودعا آخر فى سموحة بالاسكندرية لنفس الغرض(١٣٦) ، وذلك طبقا لتخصص الشركة وهو العمل فى تجارة السيارات وأجزائها .

كما تكونت « شركة الشرق الأدنى للمراجعة The Near East Superintending Co. وهى شركة انجليزية كبيرة براسمال ٢٥٠٠٠ جنيه استرلينى ، قامت بأعمال الايداع والتخزين وشحن السفن وتفريغها ، وأعمال الملاحظة والادارة على كافة أنواع البضائع بمحلات الايداع والمخازن ، وأعمال النقل والتصدير واخذ التوكيلات الجمركية ، وكان المسئول عن الشركة انجليزيا تساعده مجموعة من الاجانب البريطانيين والايطاليين ، وكان للشركة نشاط كبير خلال فترة الحرب ، ولذلك استطاعت أن تضم اليها مخازن ايداع اخرى مثل مخزن ايداع جمركى بالاسكندرية لصاحبيه « مسيو فكتوجين ومسيو بيز » (المرخص لهما بانشاء هذا المخزن منذ سنة ١٨٨٥) ، وكانت للشركة علاقة عمل مع شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية بواسطة عقد مبرم بينهما ، وفى هذا الاتفاق تم بناء دورين علويين فى مخازن الشركة(١٣٧) .

أما « شركة سيموندس فارسون ليمتد Simonds Farsons Ltd. شركة انجليزية فكانت تقوم بتوريد البيرة لكانتينات الجيش البريطانى والمصلحة البحرية البريطانية فى مصر ، وقد طلبت الشركة من مدير مصلحة الجمارك فى ٣ يوليو ١٩٣٩ التصريح لها بتخزين البيرة بمعرفتها بمخزن ايداع خارج الدائرة الجمركية لتعبئتها فى زجاجات قبل تسليمها للجيش البريطانى على أن يستخلص برسم الوارد على الكميات المعدة للاستهلاك

المحلى عند سحبها من الدائرة الجمركية وقد تمت الموافقة على ذلك(١٣٨) ، بشرط استيفاء القواعد الموضوعة لتطبيق نظام الايداع على المخازن ، وايداع تأمين يعادل قيمة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المستحقة على كميات البيرة المزمع تخزينها بالايداع، ودفع عوائد الملاحظة التى تقررها مصلحة الجمارك نظير أجور الموظفين اللازمين لمراقبة أعمال مخزن الايداع(١٣٩) .

وفى سنة ١٩٤٢ مع تحرج الموقف الدولى فى الشرق الأقصى حيث تستمد البلاد حاجتها من القصدير اقترحت وزارة التموين شراء ٤٥٠ طنا من هذا المعدن للاستعانة بها عند خلو السوق المصرية منها ، وتم الاتفاق مع الشركة التجارية للمملكة المتحدة ــ صاحبة مخازن ايداع بالسويس ــ على شراء ١٥٠ طنا مترياً مخزنة بالسويس بسعر ٣٣٠ ج.ك تسليم مخازن الايداع هناك ، على أن تقوم الشركة بنقلها من السويس الى القاهرة على حساب الوزارة المذكورة(١٤٠) .

وفى ديسمبر ١٩٤٣ كون تركى ولبنانى وخمسة مصريون « الشركة الشرقية للايداع Oriental Bond Stores برأسمال ٧٥,٠٠٠ ج.م بهدف انشاء أو استئجار أماكن للايداع أو مخازن فى الدائرة الجمركية ومباشرة عمليات مالية وتجارية وصناعية بقصد استغلال محلات الايداع كالتخزين واستئجار الأراضى والشحن والتفريغ وتصدير ونقل البضائع(١٤١) ، وفى سنة ١٩٤٥ وافقت الحكومة على تأجير الأراضى اللازمة لانشاء ثلاثة مخازن ايداع للشركة فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس(١٤٢) .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٤٥ حصلت شركة المستودعات المصرية العامة The General Warehouses of Egypt من الحكومة على

عقد ايجار لاقامة مخزن ايداع ومحطة تبريد على قطعة ارض بجمرك الاسكندرية(١٤٣) .

والجدير بالذكر أن الحرب العالمية الثانية كان لها أثرها بالنسبة لمخازن الايداع فقد وضعت هذه المخازن تحت تصرف السلطات البريطانية واصبحت كمكاتب لها تستغلها لصالحها خلال فترة الحرب . ورأت شركات التخزين أن الرسوم التى تتقاضاها مصلحة المنائر والموانى كثيرة فخزنت آلات الرفع والمصاعد بالمخازن حتى نهاية الحرب حتى لا تقع تحت طائلة الرسوم ، كما اهتمت وزارة المالية بالشئون الجمركية فقامت بتشديد الحراسة على الأرصفة والمخازن المذكورة(١٤٤) ، مع ملاحظة أن هذه المخازن التى وضعت تحت السيطرة البريطانية كانت تدر دخلا كبيرا للدولة ، حيث انها كانت تمثل موردا من أكبر موارد الدولة التى تشرف عليها مصلحة الجمارك ، الا أن هذا المورد قد ضاع من جراء السيطرة البريطانية ، كما اضر ذلك بالاقتصاد المصرى ، كما يلاحظ أيضا أن رأس المال البريطانى هو المسيطر على هذا النوع من التجارة ، كما سيطر على ادارتها .

(ب) دور الرأسمالية الأجنبية فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

قد يزيد رأس المال الأجنبى من موارد الدولة ويخفف من الاختناقات الموجودة لديها فى التعامل مع العالم الخارجى ، كما يؤدى الى سلسلة من التدفقات الضخمة الى الخارج فى شكل الأرباح التى يحق لأصحاب رأس المال الأجنبى الحصول عليها، كما يؤدى الى الاستفادة من الموارد المتاحة واستغلالها ، كما قد تزيد المهارات الادارية والتسويقية من الانتاجية والحصول

على المزيد من السلع(١٤٥) ، هذا متى كان راس المال الاجنبى يخدم الصالح العام (أصحاب رأس المال والدولة التى يعمل فيها رأس المال) .

ففى بداية تلك الفترة التى نحن بصـــــددها حدث نوع من التعارف التجارى وتصـــريف الحاصـــلات المصـــرية فى الأسواق الأجنبية فتقدم مســــــتوردو النخالة الاجـــانب أمثال « أ . فان جيردنج «A. Van Gerdinge » و « أرنست مارتيه Ernest Martier وهم من بلجيكا للاتصـــــال بتجار النخالة فى مصر ، وكذلك « شركة Jean C. Papaionou & Partas Grèce لاتصال بتجار الحبـــوب والبقول فى مصـــــر(١٤٦) ، وكذلك « شركة Zafiridis & Co. Mataxas للاتصــــال بتجار الزبدة والزيت والصابون(١٤٧) .

وكان لالغاء الامتيازات الأجنبيـــة أثره على تجارة مصـــــر الخارجية بســـبب مخاوف التجار الأجانب من صـــدور تشريعات ضـــريبية بعد حصـــول مصر على ســـيادتها مما أدى الى هبوط الواردات والصادرات(١٤٨) .

وقد اهتم التجار الاجانب بتصدير مختلف السلع من مصر الى الخارج ، فعلى ســـبيل المثال كان التجار الأسبان يأتون الى مصر لشـــراء كميات كبيرة من البيض المصــــرى وتصـــــديره الى أسبانيا(١٤٩) ، كما قام غيرهم من الاجانب بتصـــدير البرتقال والعســـل الأســـود والكتان والذرة والنخالة والبصـــل والسجاير والكسب والأرز(١٥٠) الذى تأثرت تجارته بالحرب حيث أصـــبح اســـتيراد التجار الاجانب للأرز ممنوعا ، وقد تمت مفاوضـــات بين الأطراف الفرنسية والمصـــرية فى هذا الشأن ، وتم الاتصال بالملحق الفرنسى بالقاهرة لنفس الغرض(١٥١) .

وكان لفرنسا غرفة تجارية فرنسية فى مصر [مقرها القاهرة هدفها تسهيل هذه المفاوضات والعلاقات الاقتصادية بين التجار الفرنسيين والمصريين ، وجميع أعضاء هذه الفرقة فرنسيون(١٥٢) ش

أما عناصر الاستيراد الرئيسية فى مصر فقد تمثلت فى المنسوجات وبعض الواردات الأخرى التى قام بها الاجانب كالمواد الغذائية وبعض الواردات الجديدة كالآلات والأجهزة والمنتجات المعدنية واطارات العربات والطلمبات والموانير الكهربائية ومحركات العربات وقطع الغيار(١٥٣) .

وكان التجار الاجانب يسعون الى تحقيق الربح بأى شكل كان سواء كان مشروعا أو غير مشروع ، ففى سنة ١٩٣٩ اتضح أن المستوردين الاجانب كانوا يضيفون كميات من الماء على النبيذ الأجنبى ، لهذا عملت الحكومة على رفع الحد الادنى المقرر على الأنبذة المستوردة من الخارج(١٥٤) ، كما عملت على تنظيم استيراد الأجانب لهذه الأنبذة عن طريق منح تراخيص لذلك ، مما ادى الى تحصيل رسوم جمركية عالية لصالح الحكومة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم سنة ١٩٤٤ منح تراخيص حيث بلغت كمية الويسكى المستورد ٣٤ الف صندوق من اسكتلندا و ٧٨٣٠ صندوقا من أمريكا ، وبلغ ما حصلته الحكومة على كميات الويسكى المستورد فى خلال شهرين (أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٤) من الرسوم الجمركية نحو نصف مليون جنيه(١٥٥) .

وكانت شركات البواخر الأجنبية خلال فترة الحرب لا تعتنى بصيانة ما تشحنه من الخضر والفاكهة من الموانى المصرية لقلة كمياته وعدم انتظام حركة شحنه ووصوله الى

الأســـواق الخارجية تلافيا لعدم وجود غرف تبريد ومعدات للحفظ ، مما أدى الى اهتمام الحكومة بذلك بعد الحرب عن طريق بناء مخازن تبريد مكونة من عدة طوابق بميناء الاســـكندرية ومطالبة الشركات الاجنبية بتجهيز سفنها بعنابر التبريد اللازمة(١٥٦) ، كما تم الاهتمام بتشـــجيع شـــركات الســـيارات الأجنبية الموجودة فى مصـــر باســـتيراد الســـيارات والشاسيهات المفككة ونصف المفككة الى مصر لضمان وصول هذه المواد الى مخازن التبريد بسهولة(١٥٧) .

ومن حيث التوزيع الجغرافى لتجارة مصـــر الخارجية كانت المملكة المتحدة قبل الحرب تمثل المركز الأول تليها بلجيكا ثم شيلى والمانيا والهند وايران فايطاليا(١٥٨) ، وفى خـــلال فترة الحـــرب ظلت بريطـــانيا تمثل المركز الاول تليها الولايات المتحدة ثم فرنسا وبلجيكا وشيلى والهند(١٥٩) ، وبســـبب الحرب تعرضـــت تجارة الصـــادرات للتدخل الحكومى ، حيث تعين الحصـــول على تراخيص اذا ما اريد تصـــدير بعض الحاصـــلات لتوفير المواد الغذائية ، كما هبطت واردات مصـــر وصـــادراتها من أوربا مقابل ارتفاعها مع آسيا(١٦٠) ، وبعد الحرب زادت المنافسة لكثير من السلع التجارية بالأسواق المصرية(١٦١) .

أما عن الاتفاقات التجارية بين مصـــر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة التى كانت تحكم التجارة الخارجية لمصـــر ، فكان أهمها معاهدة الاقامة بين مصـــر وتركيا فى ١٥ مايو ١٩٣٨ وفيها يحق لرعايا الطرفين ممارســـة كل تجارة وصناعة وحرفة أو مهنة(١٦٢)، وفى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ جرت مفاوضـــات بين مصـــر ورومانيـــا لاســـتمرار الاتفاق التجارى المؤقت وملحق به بروتوكول سرى بشأن منح رخص باســـتيراد بضـــائع مصـــرية بما يعادل قيمة الصـــادرات الرومانية الى مصـــر فيما عدا البترول ومشتقاته مع

تعديل بعض البنود(١٦٣) ، وقد تقرر على كل من يستورد بضائع من رومانيا ان يودع ٣٠٪ من ثمنها مقدرا بالعملة المصرية فى البنك الأهلى المصرى باسم بنك رومانيا الأهلى فى حساب خاص يسمى « مصدرى مصر »(١٦٤) .

ومن الاتفاقات التجارية مد العمل بالاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا الى ١٦ فبراير ١٩٤٢(١٦٥) ، كما عقدت مصر خلال فترة الحرب اتفاقا تجاريا مع يوغسلافيا(١٦٦) .

أما عن دور الأجانب فى مجال تجارة القطن ، فقد سيطر التجار الانجليز على شراء القطن وتصديره الى بلادهم ، وأدى اعتماد صناعة النسيج الانجليزية على القطن المصرى الى تفضيل التجار الانجليز على سواهم من التجار الأجانب بسبب سيطرة حكومتهم على الاقتصاد المصرى(١٦٧) ، والجدير بالذكر أن القطن وبذرته يكونان حوالى ٩٥٪ من قيمة صادرات مصر(١٦٨) ، ولكن قبل نشوب الحرب الثانية اتبعت مصر نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات التى كان يجلبها التجار الانجليز لتحافظ على تجارة لانكشير معها ، وهى التجارة التى كانت تهددها اليابان ، وبهذا وضع حد لمنافسة المنسوجات اليابانية للمنسوجات الانجليزية فى مصر ، بسبب تهديد التجار الانجليز بعدم شراء القطن المصرى اذا لم تتبع مصر نظام الحصص ، فى حين أن انجلترا لم تكن تستطيع تنفيذ ذلك ، حيث أن لانكشير بنت شهرتها على القطن المصرى طويل التيلة ، فلم تكن لتخاطر بهذه الشهرة(١٦٩) .

ولم يكن هناك تنظيم ثابت للبيع فى سوق القطن وانما خلق الوسطاء الأجانب نوعا من الفوضى لتحقيق الربح والبيع بأسعار زهيدة لدولهم ، فكان نظام البيع على المكشوف ، مما

أدى الى سيطرة هؤلاء البائعين على المكشوف على السوق بسهولة(١٧٠) .

وهناك بعض العوامل التى اثرت على سوق القطن وأسعاره كسلعة متداولة فى السوق العالمية واهمها سياسة أمريكا القطنية باعتبارها أكثر الدول انتاجا لهذه السلعة ، أضف الى ذلك الموقف السياسى الدولى وقيام الحرب الثانية(١٧١) التى أدت الى اضطراب سوق القطن واختلال ميزان المدفوعات اضعف صادرات القطن(١٧٢) فتدخلت الحكومة وطلبت من البنوك وهى أجنبية فى الغالب تقديم السلفيات للزراع بضمان أقطانهم ، كما عملت على تأمين القطن أثناء نقله الى الاسكندرية ، أو تخزينه بها ضد الأخطار الناجمة عن أعمال الحرب(١٧٣) ، وهذا بعد أن أحجمت شركات التأمين وهى أيضا أجنبية عن مزاولة التأمين ، الأمر أدى الى توقف التجار الاجانب عن شراء كميات القطن التى اعتادوا شراءها وامتناع البنوك عن اعطاء سلفيات برهن القطن ، لهذا تدخلت الحكومة فى التأمين وتقديم السلفيات(١٧٤) .

وبعد أن اعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء وتوقف طريق البحر المتوسط وانقطع الارتباط الطبيعى بين الأسواق ثم تفويض بعض البيوت التجارية لشراء القطن لحسابها ؛ ولما كانت هذه البيوت أجنبية غالبا ما أعطت للمزارعين حق التظلم من السعر المعروض عليهم . حيث كان القطن يباع اما لبيوت مرخص لها بالتصدير لحساب الغزالين أما للتجار الموجودين فى الخارج(١٧٥) ، وكان عدد البيوت التى سيطرت على تجارة القطن نحو عشرة بيوت بلغ نصيبها ١٨ر٩٠٪ من مجموع الصادرات(١٧٦) .

وكان شـــراء القطن يتم بواســـطة لجنة بريطانية ، وقد اذاعت وزارة المالية بيانا بعدم بيع القطن الا بواســـطة شخص أو بيت للتصدير فى الاسكندرية ومعظمها اجنبية ، على ان البيوت التى تقوم بالشـــراء نيابة عن اللجنة كان يطلق عليها اســـم « البيوت المفوضة » . وعلى البائعين مســـئولية التأمين على أقطانهم حتى اليوم الذى يؤشـــر فيه على البالات بأنها بيعت للجنة الشـــراء(١٧٧) ، وقد نتج عن تدخـــل الحكومة فى بيع القطن لهذه البيوت الأجنبية تحقيق ربح كبير ، ولما كانت الحكومتان المصرية والبريطانية قد اتفقتا على أن تتحملا مناصـــفة اية خسارة وتتقاســـما أى ربح ، فكان من حق بريطانيا ان تأخذ نصـــيبها فى هذا المبلغ الا انها تنازلت عن نصـــفه لتعويض المصـــريين الذين ألحقوا بالســـلطة العســـكرية أو لتعويض عائلات المعوقين منهم(١٧٨) ، والحقيقة أن هذا التنازل لم يكن كرما منها ، انما كى تكســـب ود الملحقين بخدمتها أو عائلات المعوقين منهم ، وعلى اية حال فان هذا التنازل لم يضـــرها بشىء حيث أعفت مصـــر الأقطان التى تشـــتريها الحكومة البريطانية بواســـطة بيوت التصـــدير المذكورة من التأمين الاجبارى ضـــد أخطار الحرب ، على أن تتحمل بريطانيا ما قد يصيب هذه الاقطان من أضـــرار بسبب الحرب(١٧٩) .

وبجانب البيوت الأجنبية المذكورة كانت هناك الشـــركات الاجنبية التى انشئت بهدف تصـــدير القطن ، فعلى سبيل المثال « شـــركة التصـــديرات الشـــرقية » اسستها اســـرة عاداة اليهودية بالاسكندرية ، وقد تمصـــر بعض افرادها خـــلال تلك الفترة حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تقوم بشـــراء القطن ثم فرزه واعداده للتصـــدير ، وكذلك « شـــركة الاســـكندرية التجارية أسستها اســـرة يونانية لتصـــدير القطن(١٨٠) ، وشـــركة

السودان للاستيراد والتصدير » قامت بتجارة القطن وبذرته فى مصر والسودان حيث كان للشركة اكثر من فرع فى السودان اما مركزها الرئيسى ففى القاهرة(١٨١) .

وبذلك تحكم التجار الأجانب خاصة الانجليز فى الاقتصاد المصرى عن طريق سيطرتهم على التجارة الخارجية للقطن أكثر من أى قطاع آخر من قطاعات التجارة الخارجية(١٨٢) .

أما عن بورصة القطن فى مصر فقد كانت التجارة الدولية فى محصول القطن تتم من خلال مجموعة من بورصات القطن المتقدمة مثل بورصات العقود الآجلة بالاضافة الى الأسواق الحاضرة ومع ذلك فان بورصات العقود الآجلة كانت دائما مرتعا للمضاربين الاجانب ؛ ولقد كانت بورصة الاسكندرية للعقود الآجلة تحت سيطرة عدد محدود من كبار مصدرى القطن الاجانب والمتعاملين الذين يستفيدون من المضاربة على أسعار القطن(١٨٣) .

وقد وجدت فى الاسكندرية بورصتان تعملان فى تجارة القطن وقد ظلت تعتمدان على الاجانب طوال تلك الفترة ، والأولى هى بورصة العقود ، وتعتبر من أقدم بورصات العالم ويجرى فيها التعامل فى القطن على أساس العقود التى تنفذ شروطها فى آجال مستقبلة ، أما الثانية فهى بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل ، وقد تحولت فيما بعد الى شركة تجارية على يد جماعة من الوسطاء الاجانب تعرف باسم « شركة مينا البصل التجارية المصرية(١٨٤) .

وكانت تقوم جماعة من المضاربين الاجانب على نزول السعر فى البورصة فى وقت معين ويطلق عليهم « حزب النزول »

وهؤلاء هم الذين يبيعون اعتقادا منهم بأن الأسعار سوف تنزل فيكسبون الفرق . كما تقوم جماعة أخرى بالعكس وهؤلاء هم الذين يشترون املا فى تحسن الأسعار(١٨٥) ، ويطلق على هؤلاء المضاربين لقب « جماعات الجوبر » اى « المضاربون المحترفون » ومهما حدث من نزول فى الأسعار فانه يوجد « قومسيون » فى البورصة مهمته السعى الى التوفيق فى ايجاد توازن بالسوق وعدم عرقلة حركة حرية التجارة(١٨٦) ومنعا لهبوط سعر القطن بالبورصة فى الاسكندرية كانت تتقدم الحكومة مشترية فى البورصة(١٨٧) فضلا عن اشراف الحكومة على البورصة بواسطة مندوب من قبلها ، والجدير بالذكر أن المندوب الحكومى كان أجنبيا يتقاضى مرتبا ضخما ومن الملاحظ ان الحكومة كانت تدخل البورصة كمنافس لتجار أجانب أو مصريين ولم يكن هناك اشراف دقيق من قبلها والدليل على ذلك أنها كانت تعين المندوب اجنبيا ولذلك كانت تتم المضاربات خاصة من التجار الاجانب ولم تستطع الحكومة وضع حد لذلك .

وكان يتم بيع القطن فى أسواق بيع البورصة عن طريق السماسرة وهم من الاجانب ، ودور هؤلاء السماسرة أنهم كانوا يقومون بالتوسط فى تحديد السعر وكتابة عقود شراء القطن بين البائع والمشترى . وللبورصة عمارة كبيرة ومبان بميناء البصل يشرف عليها مجلس ادارة برأسه سويسرى ويساعده أعضاء يونانيون وتقع المبانى بالقرب من ارصفة شحن الأقطان بالجمرك وبها حوالى ١٤٠ مكتبا يستأجرها المصدرون وشركات الغزل المشترية والبنوك والتجار ومعظمهم اجانب كما سبقت الاشارة ، وتشمل هذه المبانى مقر ادارة البورصة ، وبالقرب من البورصة توجد المخازن (الشون)

التى تمتلكها البنوك غالبا وشـــركات التصـــدير الأجنبية الكبرى لتخزن بها الأقطان حتى يتم شحنها(١٨٨) .

وبذلك ســيطر الاجانب على معظم المشــروعات التجارية الكبيرة والصغيرة فى مصـــر ســـواء من حيث راس المال أو الادارة أو الموظفين ، كما ســيطروا على منافذ البيع والتصدير والاستيراد الرئيسية كالبورصة وغيرها .

* * *

ثانيا : فى مجـــال المصـــارف

تعتبر مصـــر حديثة العهد بالنظام المصـــرفى ، وهى متأخرة فى هذا المجال عن الدول الاجنبية الأخرى بفترة طويلة من الزمن ، وكان المرابون الأجانب خاصـــة اليهود منهم قبل انشـــاء البنوك فى مصـــر يمدون المزارعين بما يحتاجون اليه من قروض بشروط قاســية وربا فاحش(١٨٩) مما نتج عنه الاستيلاء على أراضى وعقارات من يقرضونهم من المصريين وفاء للديون .

وفى خلال القرن التاســـع عشر نشأ عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية وشـــركات الاســـتثمار ، وظهرت بورصـــات الأوراق المالية لتسويق سندات الحكومة وأســـهم الشـــركات المســـاهمة وأســـواق البضـــاعة الحاضـــرة فى المحاصـــيل وســـوق القطن(١٩٠) ، وكان لســـيطرة الاجانب الكاملة على فروع هذه البنوك لفترة طويلة أثره فى ابعاد المصـــريين عن دائرة التعامل مع البنوك ، كما أن انخفاض مســـتوى الدخل القومى وضـــآلة حجم الادخار الوطنى اخر نمو النشـــاط الاقتصادى، وكذلك اعتياد الأفراد على الاحتفاظ بأرصـــدتهم النقدية فى منازلهم

للاعتقاد بأن الفائدة التى تقدمها البنوك هى ربا ، وان الشـــريعة الاسلامية قد حرمتها(١٩١) .

وقد اعتمد الجهـــاز المصـــرفى الأجنبى فى مصر على تشـــغيل العنصـــر الاجنبى دون المصرى وبالتالى عدم اشتراك المصـــريين فى رؤوس الأموال ، وكان يوجد طرازات من البنوك خلال الفترة التى نحن بصـــــددها أولها البنوك التجارية مثل : البنوك الانجليزية والفرنســـية والايطالية واليونانية والبلجيكية والالمانية والأمريكية والبنوك المختلطة .

أما الطراز الثانى فهو البنوك المتخصصة فى مصر مثل : البنوك العقارية والزراعية . وبالاضـــــافة الى ذلك شـــركات التأمين فى مصر .

أولا : البنـــوك التجـــارية

عرفها القانون بأنها كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون عمله الرئيسى قبول ودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب(١٩٢) .

(أ) البنـــوك الانجليزية :

١ ـ البنك الأهلى المصرى : National Bank of Egypt (*)

من اغراضه مباشرة جميع الأعمال المصرفية لحساب الأفراد والشركات والمؤسسات العامة وعمليات شراء الاقطان وتصديرها وفتح الاعتمادات الجـارية والتســليف على الأوراق الماليـــة ، والاشـــتراك فى جميع الأعمال التجارية والمالية والصناعية فى مصر عدا الأعمال العقارية(١٩٣) .

كما انفرد باصـــدار البنكنوت المصـــرى بأمر بريطانيا دون تدخل الحكومة المصـــرية كى تحصـــل بريطانيا على ما تحتاج اليه من ســـلع وخدمات فى مصـــر(١٩٤) ، وقد أتاحت له ذلك سلطات قانونية لارغام البنوك التجارية على الاحتفاظ باحتياطى نقدى ثابت وأســـهم وودائع(١٩٥) ، وعدم التعادل مع بنوك أخـــرى دون ذلك ، والغرض من هذا هو أن يكون للبنوك دائما أموال فى مصـــر ، فالمال لا يبقى بمصـــر الا بالقدر اللازم لاستثماره فيها وقد ينقل الى الخارج لأن للبنوك فى مصر نظاما يجيز نقل النقود منها للخارج دون أية تكاليف ، ويقوم البنك بتنظيم السوق المالية فى مصر والعمل على استقرارها(١٩٦) ، وله الســـلطة على تحـــديد معدلات الفائدة ، ومعدلات مخصصات البنوك التجارية للاسكان والصيانة(١٩٧) .

وبجانب ذلك كان للحكومة المصـــرية حســـاب خاص فى البنك الأهلى تودع فيه باسمها الضـــرائب وما شابه ذلك من مدفوعات أخرى(١٩٨) .

وفى ســـبتمبر ١٩٣٨ وابريل ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على الترخيص للبنك الأهلى مؤقتا ولمدة ثلاثة اشـــهر على أن يودع لتغطية البنكنوت ســـندات من قرض الحرب البريطانى ، أو من الدين الموحد المصـــرى ، بدلا من ايداع اذونات الخزانة البريطانية. وذلك نظرا لما كان يلاقيه من صـــعوبات فى الحصـــول على هذه الأذونات(١٩٩) ، وكان موسم القطن يحظى دائما بزيادة محسوسة فيما يصـــدره البنك من أوراق النقد ، والجدول التالى يوضح مدى استمرار الزيادة فى البنكنوت المتداول والذى قام باصداره البنك الأهلى المصرى خلال تلك الفترة .

(بالألف جنيه مصرى)

السنة	البنكنوت المتداول	السنة	البنكنوت المتداول
١٩٣٧	٢٢ر٤٠٠	١٩٤٢	٧٩ر٢٠٠
١٩٣٨	٢٢ر٢٠٠٠	١٩٤٣	١٠١ر٤٠٠
١٩٣٩	٢٨ر٠٠٠	١٩٤٤	١٢٢ر٠٠٠
١٩٤٠	٢٩ر٥٠٠	١٩٤٥	١٤٨ر٠٠٠
١٩٤١	٥٢ر٧٠٠	١٩٤٦	١٤٥ر٠٠٠

المصدر : مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤١/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٤ ، البنك الأهلى المصرى ١٨٦٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، د . البراوى ، عليش : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة اولى ، ١٩٥٥ ، ص ١١٧ .

يلاحظ من الجدول أن أوراق النقد المتداول وصلت الى ما يزيد على ستة اضعاف فى فترة عشر سنوات ، فقد كان النقد المتداول سنة ١٩٣٧ ٢٢ر٤٠٠ ألف جنيه وصل سنة ١٩٤٦ ١٤٥ر٠٠٠ اى بزيادة قدرها ١٢٢ر٧٠٠ ، أما عن اسباب الزيادة التى حدثت خلال هذه الفترة خاصة الحرب فقد كانت بسبب وجود الجيوش الأجنبية فى البلاد ومطالب الصناعة والتجارة المحليتين والاكتناز لمواجهة الحالات الطارئة ، ونتيجة لمخاوف

الناس من زحف الجيوش الالمانية والايطالية سنة ١٩٤٢ . والتى ادت بالتالى الى سحب الودائع والبنكنوت من البنوك ، مما ادى الى زيادة البنكنوت المتداول يوما بعد يوم حتى أشرف المخزون منه لدى البنك الاهلى على النفاذ .

وبهذا نجد أن البنك تحول الى جهاز للتضخم النقدى حيث ساعدت آلية نظام الاصدار المصرى تحت نظام الاسترلينى على اخضاع التغيرات فى كمية النقود ومستويات الأسعار ، فزاد طلب القوات العسكرية الانجليزية على النقد المصرى بسبب زيادة النقود المتداولة فى مصر ونتيجة لتراكم الأرصدة الاسترلينية فى حيازة البنوك أحدث تضخما نقديا كبيرا(٢٠٠) .

ومن شروط اصدار ورق البنكنوت ، منح البنك هذا الحق منذ تأسيسه بشرط أن يكون نصف الأوراق المصدرة مضمونا بالذهب ، والنصف الآخر مضمونا بأوراق مالية مملوكة للبنك تقدر بقيمتها الاسمية وتختارها الحكومة المصرية(٢٠١) .

كما اسندت الحكومة المصرية مهمة الرقابة على النقد الأجنبى ماعدا الاسترلينى الى البنك الأهلى المصرى فى سبتمبر ١٩٣٩ وكان ذلك بناء على طلب بريطانيا(٢٠٢) فكان يقوم بصرف مرتبات الموظفين الملحقين بالمراقبة العامة على عمليات النقد الأجنبى سدادا لحساب وزارة المالية(٢٠٣) .

اما عن الودائع فقد بلغت جملتها ما بين حكومية وأهلية حوالى ١ر٢١ مليون ج.ك سنة ١٩٣٧ ؛ وهبطت الى ٥ر٥ مليون ج . ك فى سنة ١٩٣٨ ثم الى ٥ر٢ مليون ج . ك فى سنة ١٩٣٩، ويرجع السبب فى هذا الهبوط الكبير الى ما سحبته الحكومتان المصرية والسودانية من الأموال المودعة باسميهما ، وما سحب من أموال المؤسسات الاجنبية بسبب الحرب العالمية الثانية ،

وفى نفس الوقت زادت قيمة السلف المقدمة من البنك من جميع الأنواع من ٦ر٦ مليون ج.ك سنة ١٩٣٧ زادت الى ١٢ مليون ج . ك سنة ١٩٣٩ .

كما زادت موارد البنك سنة ١٩٤١ زيادة كبيرة وتضاعفت ودائع الجمهور حتى بلغت فى تلك السنة ما يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات ، وبلغت الحسابات الجارية والودائع معا ٥٥٢ر٤٠٨ر٣٣ ج . م زادت سنة ١٩٤٣ حيث بلغت ودائع الجمهور بالبنك نحو ٣٦٠ر١٤١ر٥٨ ج . ك . كما بلغت حسابات البنوك ٥٩٩ر٥٨٢ر١٨ ج . م ، والقسم الاكبر من أموال البنك يستثمر فى أوراق مالية بلغت قيمتها سنة ١٩٤٣ نحو ٣٣٦ر٢٥٦ر١١٤ ج . م(٢٠٤) .

والجدير بالذكر أن جميع هذه الأموال والودائع المصرية كانت ترسل الى انجلترا(٢٠٥) حيث يقوم بتزويد البنوك الأخرى فى مصر بحاجتها من النقد الاجنبى ، وذلك بالسحب على بنك انجلترا ، فكان يشترى من هذه البنوك الفائض لديها من العملات الأجنبية ويعيد بيعها الى بنك انجلترا(٢٠٦) .

وفى مقابل الأعمال التى كان يقوم بها البنك كان يتقاضى عمولة بواقع واحد فى الألف ، الا ان وزارة المالية اتفقت مع البنك على عدم تقاضى عمولة على سنداته أو على سندات عملائه(٢٠٧) كما كان يتقاضى عن اصدار سندات القرض اتعابا بنسبة ١/٤٪ عن الخمسة المليون جنيه الاسمية الأولى ، و٥ر١/٨٪ عن الخمسة المليون جنيه الاسمية الثانية أو جزء منها ، يضاف الى ذلك نفقات وعمولة البنك مع عدم احتساب عمولة على ما يقوم بتصريفه مباشرة من سندات القرض(٢٠٨) ، ومن الملاحظ أن النسب

المذكورة ضئيلة فى ظاهرها ، ولكنها كبيرة بالنسبة للكم الهائل من الأموال التى يتقاضى عنها البنك هذه العمولة .

وفى ٨ اغسطس ١٩٤٠ صـــدر القانون رقم ٦٦ بمد أجل الامتياز الخاص باصـــدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى لمدة أربعين عاما تبدأ من ١٢ أغسطس وتنتهى سنة ١٩٨٠ ، وقد أقر ذلك مجلس الشيوخ والنواب(٢٠٩) ، وذلك لوجود فرصـــة سانحة انتهزها البنك حينما انكشـف حساب الحكومة الجارى فى البنك سنة ١٩٤٠ بمبلغ مليونين من الجنيهات فاشـــترط البنك لتسـوية هذا الحســاب أن تصـدر الحكومة قانونا بمد هذا الامتياز(٢١٠) ، وقد انكشـف حســاب الحكومة بسبب الأحداث الجارية وضـعف الحكومة من ناحية ، وعدم ســير البنك فى تاريخه الطويل ســيرة واحدة أو اتباعه نهجا واحدا من ناحية أخرى ، فتارة يقدم خدمات للبلاد ، وتارة اخرى يستلهم مصالحه الخاصـــة أو مصــلحة الخزانة البريطانية حيث ان البنك اجنبى استعمارى(٢١١) ، مع عدم المقارنة بين الخدمات الأولى والثانية مع أن الامتياز الأصلى كان ينتهى (سنة ١٩٤٨) ، وهذا المشروع الذى دعم الســيطرة الأجنبية عامة والبريطانية خاصـــة على الاقتصـــاد المصـــرى كان من اعداد وتنفيذ السلطات التابعة ، خاصـــة وزارات محمد محمود وعلى ماهر وحسن صبرى(٢١٢) ، مع ملاحظة أنه كان من الأفضل التريث حتى ينتهى امتياز البنك وبعدها تكون للحكومة حرية انشاء بنك مركزى جديد بالشـــروط التى تراها بعيدا عن ســيطرة البنك الأهلى ، أما موافقة الحكومة للبنك على تجديد الاصـــدار فمعنى ذلك أن الحكومة قيدت نفسها بأن يكون البنك الأهلى هو البنك المركزى فيما بعد وأطلقت له العنان مرة أخرى بعد الغاء الامتيازات الأجنبية .

وبذلك أعيد تنظيم ادارة البنك فأصبح يديره مجلس ادارة مؤلف من ٢٢ عضـــوا على الأكثر و ١٢ عضـــوا على الأقل بما فى ذلك محافظ البنك مع جواز أن يكون اثنان منهم خارج القطر ، ووجوب أن تكون أغلبية أعضـــاء المجلس من المصريين(٢١٣) ، وبذلك فان هذا القانون أقر بتمصير الجهاز الادارى للبنك .

وقد نص اتفاق ٨ مايو ١٩٤١ بين الحكومة والبنك الخاص على توزيع الأرباح الناتجة عن جميع الســـندات وأذونات الخزانة المودعة فى غطاء ورق النقد والذى كان يسرى ابتداء من أول سبتمبر ١٩٤٠ على أن فائدة هذه الســـندات وأذونات الخزانة بعد خصم تكاليف عملية الاصـــدار تقسم بنسبة ٨٥٪ للحكومة و١٥٪ للبنك ، وقد بلغت حصـــــة الحكومة من هذه الارـــاح ٦٢٫٧٨٧ جـ . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٢(٢١٤) ، وبذلك يصبح نصـــيب البنك نحو ١١٠٫٧٨٦ جـ . م تقريبا والاجمـــالى نحو ٧٣٨٫٥٧٣ جـ . م .

ولما كان البنك بنكا اجنبيا واقعا وعملا يعمل على خـدمة اغراض انجلترا فى مصـــر ، فلم يكن من المنتظر بالتالى أن يعمل على خدمة الاقتصـــاد المصـــرى ، بل أقدم على كثير من المخالفات واســـتغل مصـــر بما أعطته له من امتيازات ، وقد بدأ البنك فى ارتكاب مخالفاته عندما أقدم على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عندما اتيحت له فرصـــة اخراج مصـــــر عن قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى واعتبار الســـندات المصـــدرة على الخزانة البريطانية ذهبا ، وبذلك خرج البنك عن اتفاق مرســـوم تأسيسه الذى أعطاه حق اصدار البنكنوت على أن يكون النصـــف مضـــمونا بالذهب والنصـــف الاخـــر مضـــمونا بأوراق مالية ، ونتج عن ذلك التخلى بما اضطلع

على تسميته قاعدة الصرف بالاسترليني ، واصبح هناك ارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني ، وبين سوق لندن المالية وسوق التحويل التجارى فى مصر ، وبذلك حرم الجنيه المصرى من مظهر من مظاهر الاستقلال(٢١٥) .

وتبين ميزانية البنك أن الودائع المصرية ١٩٤١/٤٠ بلغت ٤٥ مليون جنيه منها ٤١٫٧٧٧٫٠٠٠ جنيه وظفت فى سندات انجليزية وقليل جدا وظف فى سندات مصرية(٢١٦) . وبهذا يكون البنك قد استغل أموال المصريين لحساب انجلترا ، فى حين انه كان من الأفضل ضمانا لودائع المصرية أن يوظف الجانب الأكبر منها فى سندات مصرية بدلا من توظيفها فى سندات انجليزية ، وهنا نجد ان الغالبية العظمى من أموال المصريين وظفت فى السندات الانجليزية مما اضعف بالتالى الاقتصاد المصرى .

ونظرا لتبعية البنك لأوامر الحكومتين الانجليزية والمصرية فبالنسبة لما يخص القرض وتغطيته فى الوقت الذى لا تستطيع الحكوة أن تغطى فيه القرض أو تلزم البنك الأهلى برد الودائع الى أصحابها فى مصر ، فلا أقل من انها تضع الاحتياطى فى عطاء أوراق بنكنوت تصدرها بهذه القيمة ، حيث ان مصر كان لديها فى ذلك الوقت احتياطى ليس له نظير فى بلدان العالم ، ولكن نجد أن موضوع القرض أحيط بمخاوف الناس وشكوكهم ، وهنا نجد أن الحكومة قد اشتركت مع البنك الأهلى فى ذلك حيث تمت مخاوف الناس من عدم بيع القطن حتى يتسنى للحكومتين المصرية والنجليزية « الممثلة فى البنك الأهلى » ان تشتريا قطن الفلاح بأبخس الأثمان وبأقل التكاليف(٢١٧) ، وقام البنك بعملية اصدار سندات القرض ٤٫٥٪ و ٤٪ لمحصول سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢(٢١٨) .

ومن أهم المخالفات التى ارتكبها البنك الأهلى وأساءت الى سمعته انه قام بتبديل نقود انجليزية مزيفة(٢١٩) ، وهذا ما اضر بالاقتصاد المصرى والنقد الأجنبى فى مصر كعملة أجنبية والبلاد فى حاجة اليها .

وطوال فترة نشاطه وقف موقفا مضادا من الصناعة فى مصر ، فلم يستثمر الودائع الضخمة المودعة لديه فى المشاريع الصناعية التى تساهم فى نهضة مصر الصناعية ورفع مستواها المعيشى(٢٢٠) ، بل انه استخدم أغلب هذه الودائع فى توظيف السندات الانجليزية دون المصرية على نحو ما سبق ، كما أن موقفه من بنك مصر سنة ١٩٣٩ كبنك وطنى ورفضه تقديم القرض لحل أزمته يعتبر من أهم مساوئه .

وبالرغم من كل هذه المخالفات والمساوىء فقد جاء فى مذكرة بشأن انشاء بنك مركزى أن البنك قد افاد الاقتصاد المصرى من حيث تنظيم السوق المالية المصرية وعدم وجود اضطراب فيه وعمله كبنك للحكومة تلقى اليه مقاليد العملة فى الحدود التى ترسمها له الحكومة واشرافه على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها(٢٢١) ، والحقيقة أن مضار البنك بالنسبة للاقتصاد المصرى كانت أكثر من فوائده ، وقد بينا بعضا منها ، حيث كان عونا للحكومة الانجليزية ساهم فى حل كثير من أزماتها المالية والاقتصادية فى مصر خاصة فى فترة الحرب الثانية فى الوقت الذى أساء فيه الى الاقتصاد المصرى ، ومع هذا فان الحكومة حاولت تحويله الى بنك مركزى للدولة وذلك لاتساع نشاطه وهيمنته على كافة البنوك فى مصر .

وقد ولدت خلال تلك الفترة فكرة تحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى حيث كانت الأحوال المحلية فى مصر تدعو الى

ســرعة ايجاد بنك مركزى للاشــراف على أعمال المؤسسات المالية وتنســيق جهودها وتوجيهها وجهة قومية(٢٢٢) ، وقد اشــار احمد ماهر باشا الى هبوط الاسعار المصــرية والأسهم المالية التابعة للحكومة المصــرية ، ورأى أن خير وسيلة لتحقيق الاشــراف على المؤسسات المالية والحفاظ على عدم هبوط هذه الأســعار والأســهم المالية فى المســتقبل هو تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى(٢٢٣) ، وقد دعا طلعت حرب الى انشاء بنك مركزى لمصر ، وظل ينتظر انتهاء امتياز البنك الأهلى ليحل بنك مصــر محله فى اصــدار البنكنوت ويكون بنكا مركزيا(٢٢٤)، ولكن الازمة التى حلت به سنة ١٩٣٩ حالت دون ذلك .

وفى سنة ١٩٣٩ فكرت الحكومة فى ايجــاد بنك مركزى وكتبت فعلا الى البنك الأهلى تقترح عليه منحه الاختصــاصات القانونية للبنك المركزى خاصــة ان امتياز اصــدار البنكنوت كان قد قارب على الانتهاء(٢٢٥) ، وكان الباعث لاختيــار البنك الأهلى بالذات هو انه بحكم الواقع كان بنكا مركزيا للبلاد يقوم فيها بأغلب الخدمات التى تقوم بها البنوك المركزية عادة ، وكما جاء بمذكرة انشــاء البنك « انه مؤسسة متينة ووطيدة الدعائم وله تقاليد سما بها عن مستوى المؤسسات التجارية المجردة ، فكانت ســياسة البنك فى الأزمات مثلا ســياسة بنكية رائدة ، وهى ســياسة لا تنهجها البنوك التى لا هدف لها الا الربح ، وتاريخه يشــف عن رغبة صــادقة فى التعاون مع الحكومة ، وللبنك ثقة وشــهرة دوليتين ، فلو ان الحكومة اختارت بنكا آخر لهذه المهمة لحرمت من هذه المزايا »(٢٢٦) ، والواقع ان كل ما ذكر بشأن المذكرة التى رفعت لانشــاء بنك مركزى ، انمــا هى مذكرة مدعاها الحصــول على الموافقة على جعل البنك الأهلى بنكا مركزيا ، لأن البنك كان راغبا فى ذلك رغم ماله من مخالفات ومســاوىء .

ولكى توافق الحكومة على جعل البنك الأهلى بنكا مركزيا وضعت شـروطا الغرض منها تمصير ادارة البنك وضمان استقلالها ومنع تأثرها بغير العوامل الاقتصادية والمالية(٢٢٧) (أى عدم التدخل السياسى) ، كما أن فرصة البنك التى استغلها بالنسبة لمساعدة بنك مصر على اجتياز أزمته وامهال الحكومة فى دفع دينها حينما انكشف حسابها سنة ١٩٤١ اشترط أن تستصدر الحكومة قانونا بمد امتيازه لمدة اربعين عاما ، وتعهد البنك بأن يتحول الى بنك مركزى ، وقد قبلت الحكومة ذلك مرغمة تحت ضغط الحوادث(٢٢٨) ، لهذا تقدمت الحكومة فى يولية سنة ١٩٤٠ الى البرلمان بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى ، وفى ١٠ أغسطس صدر مرسوم بادخال عدة تعديلات على نظام البنك بقصد تمصيره(٢٢٩) .

وقد تعددت الآراء والمناقشات حول تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى أو انشاء بنك مركزى جديد أو فكرة تأميم البنك الأهلى ، وفى اثناء هذه الفترة تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو العضو « زكريا مهران » فى يناير سنة ١٩٤٦ بمشروع قانون بتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى على أساس أن يكون شركة شبه حكومية رأسمالها عشرين مليونا من الجنيهات تشارك فيه الحكومة بنسبة ٥١٪ ، وكان مآل هذا المشروع الرفض لأن الحكومة رأت ضرورة أن تمتلك البنك لكى تتمكن من السيطرة عليه(٢٣٠) .

٢ ـ البنك العثمانى :

له فروع فى جميع أرجاء الشرق الأدنى(٢٣١) ، وكان للبنك وفروعه أثر كبير خلال الحربين العالميتين ، حيث النفوذ

الانجليزى الاقتصادى والسياسى ، وقام بدور كبير خلال الحرب الثانية حيث قدم الكثير من الخدمات لكثير من الدول خاصة فى الأعمال المصرفية لتمويل التجارة الخارجية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أودعت الحكومة الاسبانية فيه مبلغ ٣٧٠ الف جنيه لشراء نحو ١٢ الف طن أرز مصرى(٢٣٢) .

٣ ـ بنك « باركليز دى . سى . أو Barclays Bank (D.C.O.)

تأسس برأسمال انجليزى قدره عشرة ملايين جنيه استرلينى ، وله العديد من الفروع فى مختلف انحاء القطر المصرى وفرعه الرئيسى بالقاهرة ، وكان هذا البنك فرعا لبنك انجليزى مقره الرئيسى فى لندن ، وكانت ودائع البنك ضخمة تأتى اليه بصفة خاصة من الجيش البريطانى الذى كانت تربطه به صلات وثيقة ، كما قام البنك بتوظيف عدد كبير من المصريين والأجانب بلغ عددهم نحو ١١١٤ موظفا مصريا وأجنبيا(٢٣٣) .

٤ ـ بنك ايونيان ليمتد :

شركة انجليزية مقرها لندن له فرع فى الاسكندرية(٢٣٤) .

(ب) البنوك التجارية الفرنسية :

ويعتبر البنك الأهلى الباريسى اقدمها فى مصر ، وكان من أهم بنوك الايداع بالنسبة للأسهم وهو فرع من أحد البنوك الفرنسية الكبيرة والذى يعرف فى فرنسا بنفس الاسم ، وكان للتسهيلات الكبيرة التى منحها المركز الرئيسى بفرنسا لفرعه فى مصر أثرها الكبير على ثبات هذا البنك ورواجه ، مما أدى الى مساهمته بنصيب كبير فى تمويل تجارة القطن وأعمال

المقاولات خلال فترة ما بين الحربين ، واستمر نشاط البنك المتنوع حوال تلك الفترة(٢٣٥) .

وبنك الكريدى ليونيه الذى نقل الاسـكندرية(٢٣٦) ، ثم اصبح له فروع فى القاهرة وبورسعيد ، وزاول الأعمال المصرفية العادية ، فضلا عن تمويل محصول القطن(٢٣٧) .

اما عن البنك التجارى المصرى Commercial Bank Of Egypt فقد تأسس برأسـمال ٣٠٠٫٠٠٠ ج . ك ، وفى سنة ١٩٣٨ حلت عناصر أجنبية متمصرة محل بعض الفرنسيين ، ولكن البنك تكبد خسـائر فادحة بلغت ١٤٤ر٥٦ ج . ك فى نفس السنة وقد نشأت هذه الخسـائر من استهلاكات مختلفة وهى خسـارة تزيد قليلا على نصف راس المال مما دعا الى ان يقدم البنك دفاتر حساباته الى المحاكم المختصـة فى سبتمبر ١٩٣٩ ، وانعقدت الجمعية العمومية فى ديسمبر ١٩٣٩ وقررت سـحب دفاتر حسـابات البنك لمتابعة اعماله ، وقد صـدقت المحكمة التجارية بالاسكندرية على ذلك فى فبراير ١٩٤٠ م .

أما عن رأسمال البنك فقد تغير هبوطا وصـعودا أكثر من مرة ففى سنة ١٩٤٢ هبط الى ١٠٧٫٢٥٠ ج . م بسبب الخسائر التى لحقت به(٢٣٨) ، ثم زاد الى ٦٠٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٥ ثم الى ٩٠٠٫٠٠٠ ج.م سنة ١٩٤٦ وهذه الزيادة كانت بسـبب كثرة الأموال فى البلاد بسبب الحرب ، ويلاحظ أن البنك كان دائما يحقق ارباحا سواء فى حالة ارتفاع راس المال او انخفاضه ، وكانت ارباح سنة ١٩٤٥ نحو ١٢٢٫٦٠٠ ج . م(٢٣٩) ، وهى ارباح كبيرة بالنسبة لراس المال .

ثم « البنك الشـرقى » تأسس بالقاهرة وهو فرع البنك الوطنى للتجارة والصـناعة أفريقيا الذى يوجد مركزه فى

فرنسا(٢٤٠) ، وكان البنك باسم البنك العقارى الشـــرقى (للقطر المصرى) Credit Foncier d'orient وقد قام باعمال رهونات على عقارات فقط طوال تلك الفترة(٢٤١) .

أما البنك الفرنسى الأخير هو « الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة » برأسمال ١٥٠٠٠٠ ﺟ ٠ م بين مجموعة من الفرنسيين وبعض المصريين فى نهاية ١٩٣٨(٢٤٢) .

(ﺟ) البنـــوك الايطـــالية :

واهمها البنك الايطالى المصـــرى Banco Italo Egiziano وكانت أســـهمه فى حيازة مؤسستين ايطاليتين هما بنك روما وبنك الكريدى الايطـــالى(٢٤٣) ، وبعض الأفراد الايطـــاليين(٢٤٤) ، والمصريين(٢٤٥) ومركزه الرئيسى فى الاسكندرية وله فرعان فى الاسكندرية والقاهرة ، ويتعامل باللغة الايطالية فى مكاتباته(٢٤٦).

ومع بداية الحرب الثانية وضع البنك تحت الحراســـة لانضـــمام ايطاليا الى جانب المانيا ضد بريطانيا(٢٤٧) ؛ وفى سنة ١٩٤٥ ، قام بالحجز على مال عمومى لنساجين ايطاليين ضد مدينيه التجار بأسيوط(٢٤٨) .

والبنك الايطالى الثانى « هو البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى

Banco Commerciale Italiona Perl, Egitto sede Social Cairo d'Egitto.

المركز الرئيسى فى الاســــكندرية وله فرع فى القاهرة(٢٤٩) ، تأسس سنة ١٩٢٥ ، لمدة ٥٠ سنة ، برأسمال مليون جنيه(٢٥٠) ، وقد وضـــع ايضا تحت الحراسة العامة سنة ١٩٤٠(٢٥١) .

أما بنك موصيرى ش ٠ م ٠ م Banque Masseri S.A.E.

فقد تأسس بمرسوم ملكى لمدة ٥٠ سنة(٢٥٢) بمعرفة أسرة موصيرى الايطالية اليهودية والتى استمرت طوال تلك الفترة وبعدها(٢٥٣) وكان رأسمال البنك عند التأسيس ١٠٠،٠٠٠ ج.م. زيد الى ربع مليون جنيه فى الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٤٤(٢٥٤) ، وكما سيطر الايطاليون على رأسمال البنك فانهم أيضا سيطروا على ادارته ووظائفه(٢٥٥) وكان لنشاط البنك أثره فى تحقيق أرباح طائلة بلغت ٣٦٦١٢ ج.م سنة ١٩٤٦(٢٥٦) ، ومن الملاحظ أن البنك استمر فى نشاطه دون أن يرد ما يفيد وضعه تحت الحراسة كالبنوك الايطالية الأخرى وذلك لدخول عناصر انجليزية وفرنسية فى مجلس الادارة والوظائف(٢٥٧) .

(د) البنــوك اليونانية :

ومنها « البنك الأهلى اليونانى » مقره الرئيسى فى اثينا وله فروع فى مصر ، كالقاهرة(٢٥٨) والاسكندرية وبورسعيد ، وبلغ رأسمال البنك ٢٩٧٥٨٦٨٠٠ دراخمة(٢٥٩) وكان البنك يقوم بالأعمال المصرفية والتجارية لليونانيين لكثرة عددهم فى مصر وتنوع نشاطهم .

والبنك الثانى هو «بنك التجارة (ن تيجيوزى وشركاه) » تأسس برأسمال ٧٠٠،٠٠٠ ج . م(٢٦٠) وهذا البنك يونانى فى رأسماله وفى ادارته ولم يوظف شيئا من أمواله فى سندات الحكومة المصرية ، ولا يعود نشاطه بمنفعة على الاقتصاد المصرى ، وكان يقوم بمختلف الأعمال المصرفية العادية والتجارية ومقره القاهرة(٢٦١) .

كما ظهرت بنوك لأفراد يونانيين سميت باسمائهم ، فهناك البنك الذى أنشاه اليونانى « ديمترى زوتس بالقاهرة وسمى باسمه Dimitri Zotos Banquier وكان يقوم بالأعمال

المصـــرفية والتجارية ، وقد طاب صـــاحب البنك تنفيذ الحكم الصادر بواسطة الغرفة التجارية بالمحكمة المختلطة بالقاهرة فى ٤ يونيه ١٩٣٨ ضد مدينيه بأسيوط لدفع ما عليهم من أموال حيث كان للبنك نشاط مالى فى أغلب انحاء مصر(٢٦٢) .

(هـ) البنوك البلجيكية والالمانية :

وقد وجد فى مصر خلال تلك الفترة بنك بلجيكى وآخر المانى ، أما الأول فهو « البنك البلجيكى والدولى بمصر Banque Belge et International en Egypte مركزه الرئيسى بالقـــاهرة ، وله فروع فى مصـــر الجديدة والاســكندرية ، مارس كافة أعمال البنوك التجارية والمالية والعادية ، أصدر أذونات على الخزانة لحاملها بالاطلاع وبالأجل بشـــروط مغرية ، كما كان يؤجر خزائن خصوصية(٢٦٣) ، وكان رأس المال المدفوع عند التأسيس نصف مليون جنيه(٢٦٤) .

وقد أفادت ظروف الحرب البنك حيث اقبل عليه المودعون لوفرة المال داخل البلاد حتى بلغت الودائع فى ١٩٤٣/٤٢ نحو ٣٨٣ر٤٧٩ر٥ جـ . م بينما بلغت الحسابات الجارية المدينة نحو ٣٩٧ر٨٤٢ر١ جـ . م وقدر ما فى خزائنه من الأموال لحســـابه لدى البنوك بمبلغ ٥٩٥ر٩٦٠ر٢ جـ . م ، ونتيجة لتلك الظروف كان نشـــاط البنك عظيما فحقق أرباحـــا لم يســـبق لهـــا مثيل(٢٦٥) ، وقد ســـاعد اســـتمرار البنك فى تحقيق المزيد من الأرباح الى رفع نســـبة الأرباح الموزعة على المســـاهمين والتى بلغت ٥ ٪ نصـــيب الســـهم سنة ١٩٤٢(٢٦٦) .

أما عن البنك الالمانى فى مصر فهو « بنك درسدن الالمانى » الذى وضـــع تحت الحراســـة واغلق اجباريا فى بداية الحرب الثانية(٢٦٧) شـــأنه فى ذلك شـــأن البنوك الايطالية على نحو

ما سبق ، وبعد انتهاء الحرب ورفع الحراسة لم يعد البنك الى العمل مرة اخرى كالبنوك الايطالية ، ولم تفتح المانيا بنوكا اخرى فى مصر بل اكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الالمانية الكبرى ومتابعة الاعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية(٢٦٨) .

(و) البنوك المختلطة :

وهى عبارة عن بنوك أجنبية ساهم فى تاسيسها جنسيات أجنبية مختلفة بالاضافة الى بعض المصريين والمتمصرين او الراسماليين الاحتكاريين ، وجنسيتها مصرية ، واهم هذه البنوك « بنك سوارس (أولاد سوارس وشركاهم سابقا) Banque Suares (Ltd Ed. Suares Fils & Cie) ظل يعمل كبنك خاص باسم اولاد سوارس وشركاهم ، واسرة سوارس يهودية بعضها يحمل الجنسية الايطالية وبعضها يحمل الجنسية الفرنسية(٢٦٩) وساهم فى هذا التاسيس بجانب أسرة سوارس بعض الايطاليين وبعض المتمصرين من عائلة قطاوى اليهودية(٢٧٠) برأسمال ٢٠٠٠٠٠ ج . م زاد حتى سنة ١٩٤١ الى ١٠٠٠٠٠ ج . م ومدة امتياز البنك ٥٠ سنة ، ومركزه الرئيسى فى الاسكندرية وله فرعان أحدهما فى القاهرة والآخر فى طنطا(٢٧١) .

وقد بدأ البنك أعماله بعمليات مصرفية بحتة ، غير أنه رغبة منه فى توسيع نطاق أعماله عمد الى الاشتراك فى الاعمال الاقتصادية فاشترك فعلا فى ١٩٤٢/٤١ بالتوصية فى شركة Nissim Oil Mills بينها بمبلغ ٩٠٠٠ ج . م ، ومع مصنع احذية Joe بمبلغ ٥٢٥٠ ج . م زيد فيما بعد الى ٨٠٠٠ ج . م ، ومع Henri Soria & Co. بمبلغ ١٣٠٠٠ ج . م زيد الى ١٥٠٠٠ ج . م العام التالى . وقد نجحت هذه الشركات فى تحقيق أرباح كبيرة(٢٧٢) .

وبالاضــافة الى أعمال المصــارف قام البنك بتمثيل شركات التأمين والملاحة والأخص حيازة مصــرف أولاد أ . ســوارس وشركاهم شــركة تضامن مركزها بالاسكندرية والاســتمرار فى أعماله والتكفل بمطلوباته(٢٧٣) .

وثانى البنوك المختلطة أهمية « بنك زلخة Banque Zilkha صـــدر مرســوم تأسيسه فى ٢٣ مارس ١٩٤٤ لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج٠م(٢٧٤) ، وذلك بعد أن طلب مؤسسو البنك من وزير التجارة والصناعة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ الموافقة على الدكريتو بالمؤسسة المذكورة كشركة مساهمة مصــرية ، وتعهدوا بالاستعداد فى مشاركة بنك مصر بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ ج٠م وادخال مساهمين مصــريين آخرين ومشــاركتهم فى مجلس ادارة البنك ، وزيادة نسبة الموظفين المصــريين فى المركز الرئيسى والفروع(٢٧٥) ، ومع ذلك يتضح من عضــوية مجلس ادارة البنك ان مؤسسيه هم أســرة زلخة اليهودية العراقية وبعض الأجانب ومصــرى واحد(٢٧٦) ، وقد مارس البنك جميع الأعمال المصرفية التجارية والمالية واصدار الشيكات(٢٧٧) ، وجميع العمليات التى لها صلة بتجارة القطن(٢٧٨) .

ومن البنوك المختلطة فى مصر « بنك الاستيراد والتصدير المصرى Import & Export Bank of Egypt برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م ويلاحظ أن البنك ارتبط فى نظامه (عقد الالتزام) بنسبة ٦٠ ٪ للموظفين المصــريين ، فى حين بلغت نسبة عددهم الفعلية ٥٠ ٪ بعجز قدره ١٠ ٪(٢٧٩) ، وقد أسس البنك لفيف من اليهود المقيمين بمصر ومن جنسيات أجنبية مختلفة(٢٨٠) .

ايضا من البنوك المختلطة « المصــرف المصــرى للواردات والصــادرات » تأسس لمدة ٥٠ سنة برأسمال ٤٫٥٠٠ ج . م ونشاط البنك وكلاء فبارك ومستوردين(٢٨١) .

واخيرا « شركة الشرق الأدنى العالمية » تأسست أول نوفمبر ١٩٣٧ بين أربع شركات كندية وثلاثة أفراد (مصريين واجنبى) ، برأسمال ٥٠،٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، وقام البنك بجميع عمليات البنوك والصندوق والخصم والقومسيون وبيع أوراق القطع والأوراق التجارية وسندات الدين العام ، واسهم وسندات الشركات المصرية والأجنبية واصدار الشيكات والسندات(٢٨٢) .

وجميع هذه البنوك كانت تدار بواسطة أجانب ، وكانت جميعا اما فروعا لبنوك أجنبية واما شركات مساهمة مسجلة محليا بأموال أجنبية وتحت ادارة أجنبية هدفها خدمة رعايا الدول التى ينتمى اليها البنك(٢٨٣) ، والسيطرة على جميع أنوع النشاط الاقتصادى نتيجة التوسع المصرفى فى البلاد ، كما كان للحرب العالمية الثانية اثرها فى زيادة الاحتكارات الأجنبية المصرفية(٢٨٤) .

وقد تركز معظم هذه البنوك فى المدن الرئيسية الثلاث فى مصر ، القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، مع وجود افرع لكثير من هذه البنوك فى المدن الاخرى(٢٨٥) ، هذا بالاضافة الى وجود بنوك نشأت برؤوس اموال مختلطة على نحو ما سبق .

وقد انصرف نشاط البنوك التجارية الأجنبية الى التمويل قصير الأجل للانتاج الزراعى وبصفة خاصة القطن والاستثمار خارج البلاد وجميع الخدمات المصرفية التى تحتاج اليها التجارة الخارجية ، مثل فتح الحسابات الجارية وتحصيل الشيكات وخصم الكمبيالات وشراء وبيع الأوراق المالية والتسليف عليها وشراء وبيع العملات الأجنبية(٢٨٦) .

وبالرغم من أن البنوك التجارية قد قامت على أســـاس اســـتثمار اموالها فى تمويل التجارة الخارجية حتى بعد الحرب الثانية ، فانها قد وجهت جزءا من نشـــاطها نحو التجارة الداخلية مثل منح القروض قصـــيرة الأجل لكبار التجار وحدهم فى صورة ســحب على المكشــوف او بضـــمان اوراق مالية ، وكذلك عن طريق خصـــم بعض الكمبيالات المحلية ، وتمويل عمليات ســـوق الأوراق المالية ، وقد وجهت الانتقادات ضد منح القروض لكبار التجار دون صغارهم(٢٨٧) .

وتعتمد البنوك التجارية على موارد ثلاثة فى تمويل عملياتها ، اولها موارد ذاتية متمثلة فى رؤوس الأموال والاحتياطيات والارباح غير الموزعة ، وثانيها الودائع ، وثالثها مبالغ مقترضة(٢٨٨) ، حيث تقوم البنوك التجارية بعمليات اقتراض بضـــمان اقطان او خلافه خاصة لتمويل القطن(٢٨٩) .

ومن العوامل المؤثرة على الودائع لدى البنوك التجـــارية نجد أنها تختلف من فترة الى أخرى ، فمثلا خلال فترة الحرب كانت مصـــــروفات جيوش الحلفاء فى مصـــر عاملا مهما حيث الانفاق الضخم مع صعوبة الحصول على الســـلع المطلوبة غير الحربية وذلك لمشـــاكل الشـــحن واغلاق البحر المتوسط الذى ادى الى قلة الواردات ، مما جعـــل الودائع تزيد فى البنوك ، وكذلك النقد المتداول على نحو ما سبق ، وكان نتيجة ذلك تجميع ما يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى من الأرصـــدة ، اما العامل الثانى فهو ارتفاع اســـعار القطن التى تزيد من الودائع ومن النقد المتداول(٢٩٠) ، وأن كان هذا العامل لم يكن ملموسا بصـــــورة واضحة خلال تلك الفترة ، انما ظهر فى الفترة التالية .

ثانيا : البنوك المتخصصة فى مصر

وتشمل البنوك الزراعية وبنوك الاقراض العقارى ، وهى تختلف عن البنوك التجارية من حيث نشاطها فهى لاتزاول الاعمال المصرفية كما لا تقبل الودائع الجارية كالبنوك التجارية ، ويمثل الاقراض متوسط وطويل الأجل اهمية كبيرة من الاستخدامات التى تضع فيها هذه البنوك مواردها(٢٩١) فالبنوك الزراعية متخصصة فى الائتمان الزراعى مثل بنك التسليف الزراعى والتعاون(٢٩٢) ، أما البنوك العقارية فنشاطها هو اقراض أصحاب الأراضى والمبانى بضمان عقاراتهم وتسدد على آجال طويلة قد تصل الى ٢٠ أو ٢٥ سنة مثل البنك العقارى المصرى(٢٩٣) ، والبنك العقارى الزراعى المصرى(٢٩٤) وبنك الأراضى المصرية(٢٩٥) ، وشركة الرهن العقارى المصرية ليمتد(٢٩٦) ، والبنك العقارى العربى(٢٩٧) .

وقد بدأ الائتمان العقارى فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وحيث تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ساعية وراء الاستثمار المربح ومعتمدة على الامتيازات الأجنبية(٢٩٨) ، وكان المالك العقارى المصرى والمزارع خاصة الصغار فى حاجة دائمة الى المال فكانوا يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها الى ٢٠٠٪ أو اكثر .

وكان هؤلاء « المرابين » من غير المصريين غالبا ، وان كان بعض الاقباط واليهود المصريين قد مارسوا الربا(٢٩٩) ، وكان أهم نشاط للأجانب بالنسبة لهذا النوع من البنوك هو الاهتمام بالمساهمة فى تأسيس بنوك الاقراض العقارى والزراعى .

كما أن هذا النوع من البنوك المتخصصة قد وجد مساندة من جانب الدولة ، فالائتمان الزراعى مثلا بصفته من أهم مصادر الدخل القومى الى جانب الصعوبات التى تلقاها الوحدات الزراعية فى الحصول على الائتمان لم يكن فى مصر مؤسسة متخصصة فى الائتمان الزراعى حتى سنة ١٩٣١ حيث أنشىء بنك التسليف الزراعى الذى ساندته الحكومة بالاضافة الى التجربة الفاشلة للبنك الزراعى المصرى الذى صفى أعماله سنة ١٩٣٧(٣٠٠) .

وقد لعب هذا النوع من البنوك خاصة العقارية منها دورا بارزا ، خاصة مع ظهور مشكلة الديون العقارية ، والديون العقارية هى التى كانت للبنوك والشركات العقارية فى مصر — وهى اجنبية — لدى الأهالى المصريين ، وهذه الديون أثقلت كاهل المصريين خاصة قبل مؤتمر مونترو ، وأخطر ما فى هذه الديون هو الفوائد التى كانت تضاف على الدين الأصلى واستفاد منها الأجانب كثيرا .

واصبح البنك العقارى والشركات العقارية تملك جل عقار البلاد ، رهنا على ديون الأهالى ، وتحكموا فيها عن طريق بيع مقادير عظيمة منها(٣٠١) .

وفى سنة ١٩٣٩ تم تشكيل لجنة بوزارة المالية سميت « لجنة تسوية الديون العقارية »(٣٠٢) وتوالت بعد ذلك تطورات المشكلة ، فانعقدت لجنة تسوية الديون المذكورة سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ المحدد لوقف البيوع الجبرية للبت فى طلبات التسوية المقدمة ، حيث بلغت هذه الطلبات ٢٨٢٨ طلبا قبل منها ٢٣٠٤ طلبات لاستيفائها الشروط الشكلية ، أما

الطلبات التى رفضت فقد رؤى رأفة بأصحابها ورغبة فى تحقيق العدالة اعادة النظر يفها(٣٠٣) .

وفى سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بقانون بتعديل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية والغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩(٣٠٤) ، وفى سنة ١٩٤٢ صدر قانون رقم ١٢ بتسوية الديون العقارية والغاء القانونين ٣ ، ٣٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن الترخيص للحكومة فى أن تضمن السندات التى يصدرها البنك العقارى الزراعى المصرى بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية(٣٠٥) ، وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون بتعديل أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية ، حيث اعطيت للجنة تسوية الديون العقارية سلطات أوسع فى التسوية لصالح المواطنين(٣٠٦) .

وبهذا يمكن القول بأن الحكومة المصرية حاولت أن تحل مشكلة الديون العقارية خاصة بعد أن تحطمت صخرة الامتيازات الأجنبية وأصبحت للدولة سيادتها وان كانت تلك الحلول فى حدود معينة خلال فترة الانتقال التى تنتهى (سنة ١٩٤٩) ، وذلك لمنع تسرب الأرض من أيدى المصريين الى ايدى الأجانب ، ومحاولة صون الثروة العقارية المصرية .

وتمثل البنوك العقارية جنسيات أوربية مختلفة رغم انها تأسست فى شكل شركات مساهمة مصرية . فان رأسمالها كان اجنبيا فيما عدا بنك التسليف الزراعى المصرى الذى شاركت فيه الحكومة المصرية وبعض عناصر مصرية .

ولنتناول هذه البنوك كلا على حدة ونبدأ بأهمها واشهرها وهى : البنوك العقارية : واول هذه البنوك « البنك العقارى

المصرى Crédit Foncier Egyptien مركزه الرئيسى القاهرة ، تأسس براسمال فرنسى قدره ٤٠ مليون فرنك زيد أكثر من مرة حتى بلغ ٢٠٠ مليون فرنك حتى نهاية تلك الفترة ، موزعة على ٤٠٠٫٠٠٠ سهم قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك دفع نصفها والباقى تحت الطلب(٣٠٧) ، وقد قام بتأسيسه بعض كبار الماليين المقيمين فى مصر مثل محال سوارس ورولو وقطاوى مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكمتوار ناسيونال دى سكونت(٣٠٨) .

وقد ساعد البنك أصحاب رؤوس الأموال على تشييد مبان كثيرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وكان أغلب قروض هذا البنك طويلة الأجل من ١٠ — ٥٠ سنة وهى مضمونة برهن ، وتصل قيمة القرض الممنوح الى ٦٠٪ من قيمة العقار على الأكثر ، غير انه لم يكن يقرض سوى كبار الملاك — وبالتالى لا يتعاون مع طبقة صغار الملاك ، مع ان هذه الطبقة هى التى كان يجب التعاون معها طبقا لنظامه الأساسى — وقد سيطر البنك على مساحة كبيرة من أراضى مصر نتيجة توسعه فى قروضه ووصل الأمر الى امتلاك بعضها ، ومع قيام الحرب الثانية وزيادة الدخول النقدية ووفرة رؤوس الأموال فى مصر أدى ذلك الى تضاؤل قروض البنك ، فمن ١٥٥ر١٣ الف جنيه سنة ١٩٣٩ الى ١٩٣ر١٠ ألف جنيه سنة ١٩٤٣ الى ٠٥٣ر٦ الف جنيه سنة ١٩٤٦ ، ولكن ازاء ارتفاع أسعار الأوراق المالية فى البورصة باع البنك ما لديه منها واستبدل البعض الآخر مما أسفر عن تحقيق ربح كبير بلغ حوالى ربع مليون جنيه فى كل من سنتى ١٩٤٢/٤١ و ١٩٤٣/٤١ ، الأمر الذى أدى الى اتجاه البنك الى توظيف أمواله فى أعمال جديدة كاشتراكه فى تأسيس شركة للانشاءات الحديثة باسم « شركة الشمس(٣٠٩)

و « شـــركة مصـــر الجديدة العقارية » بقيمة ٧٢٦٫٠٠٠ جـ٠م في الشـــركتين المذكورتين ، وللبنك نحو ١٠٠٫٠٠٠ جـ٠م مستثمرة في بنك التسليف الزراعي .

اما البنك العقاري الثاني فهو « البنك العقاري الزراعي المصـــري » الذي كان يعتبر قســـما من بنك التســـليف الزراعي المصـــــري بعد الاتفاق الذي تم بين الحكومة المصـــرية وبنك التســـليف الزراعي المصري (سنة ١٩٣٢) ، على انشـــاء قسم للتسليف العقاري تحت اشـــراف البنك المذكور ، لاقراض الزراع بضـــمان عقاري من المرتبة الأولى على الأطيان الزراعية(٣١٠) ، بفائدة ٧٪ في السنة والقســـط الذي لا يدفع كله او بعضـــه في ميعاد استحقاقه تســـري عليه الفوائد بواقع ٩٪ سنويا حتما de Plein droit (٣١١) ، وان الســـلف التي كان يقـــدمها البنك كانت برهن اول على أطيان زراعية بشـــرط الا يقل مبلغ السلفة عن خمســـين جنيها ولا يزيد على ٤٠٠ جنيه(٣١٢) ، وان كل ما أمكن البنك تحصيله منها سنة ١٩٣٧ بلغ ١٣٪ ، وكان البنـــك قد اشـــتري كل قروض البنك الزراعي القديم (البنـــك الزراعي المصري) ، وحصل منها سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٪(٣١٣) ، ايضا كان البنك يقدم قروضا برهن تأميني لصالح البنوك العقارية والزراعية الأخرى ، وقد حلت محل شـــــركة الرهن العقاري المصري ومحل الحكومة المصرية(٣١٤) .

وفي سنة ١٩٣٩ صدر قانون يرخص للحكومة بأن تضـــمن الســـندات التي يصدرها البنك بمقدار ٣ ملايين جنيه فقد كانت الحكومة يدا طيعـــة للأجانب رغم الغاء الامتيازات(٣١٥) ، وفي ٢٩ يوليه ١٩٤١ صدر مرســـوم خاص بتنظيم ادارة البنك بحيث اصبح بنكا مستقلا له الشخصية المعنوية ومجلس ادارة خاصا به

مؤلفا من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعي وخمسة اعضاء يكون تعيينهم من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات(٣١٦) براسمال ١½ مليون ج.م(٣١٧) .

وثالث البنوك العقارية في مصر اهمية هو « بنك الأراضي المصرية The Land Bank of Egypt مركزه الرئيسي بالاسكندرية(٣١٨) ، وكان البنك يقدم قروضا برهن تأميني لصالحه(٣١٩) ، ويشتري ديونا عقارية ويفتح حسابا جاريا على رهن عقاري ، ويقدم سلفيات للمزارعين الملاك بدون اختصاص عقاري بمبالغ لا تزيد على قيمة محاصيل أراضيهم ، ويستلم مبالغ من النقود بصفة وديعة بفائدة وبدون فائدة(٣٢٠) .

وبسبب قيام الحرب الثانية ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية ، كما ارتفعت اثمان الأطيان وتوافرت الأموال في البلاد ، فأصبح بيعها سهلا ، واقبل المدينون على دفع اقساطهم للبنك في حينه فتوافرت لديه أموال كثيرة سمحت بعقد قروض جديدة(٣٢١) ، ففي ١٩٣٩/٣٨ بلغت قروض البنك ٥٣ قرضا زادت الى ١٥٣ في ٤٣ / ١٩٤٤ ثم هبطت الى ١٣١ في ٤٦ / ١٩٤٧(٣٢٢) ، ومع زيادة قروض البنك خلال الحرب ، فان قيمتها انخفضت ، فقيمة القروض سنة ١٩٣٨ بلغت ٥٫٨٦٢٫٠١٦ ج.م انخفضت سنة ١٩٤٣ الى ٣٫٤١٤٫١٩٠ ج.م ثم هبطت الى ٢٫٨٢٢٫٧٦٨ في ١٩٤٦(٣٢٣) ، كما انخفضت قيمة الديون التي لم تسدد له من ٣٫٦٩٢ ج.م في ١٩٣٩/٣٨ الى ٢٫١٧٥ ج.م في ١٩٤٤/٤٣ ثم الى ١٫٨٠٠ ج.م في ١٩٤٧/٤٦(٣٢٤) .

ايضا انخفضت اثمان سندات البنك ٤٫٥٪ الى احد عشر جنيها بأمر عسكري صدر في سوق الأوراق المالية في أول سنة ١٩٤١ وقبل صدور الأمر كانت تتداول بأربعة عشر جنيها

ومع نزول أثمان السندات هكذا . الا أن أسهم البنك ارتفعت من ٣٨٠ قرشا الى ٤٥٥ قرشا ثم انخفضت عند اقفال البورصة الى ٤١٢ قرشا(٣٢٥) .

ونتيجة لوفرة الأموال لدى البنك بلغت مساحة مجموع الأراضى المرهونة للبنك فى القطر المصرى فى نهاية سنة ١٩٤٣ نحو ٧٨٫١٠٩ أفدنة ، منها ٥٢٫٣٨٢ فى الوجه البحرى ، و ٧٫١٦١ فى الوجه القبلى ، والباقى فى جهات مختلفة ، وبلغت مساحة أملاك البنك التى رسا مزادها عليه فى هذه السنة نحو ٤٫٠٥٦ فدان قيمتها ٢٩٨٫٤٢٩ ج.م(٣٢٦) .

ومن البنوك العقارية الفرنسية ايضا « بنك الرهونات المصرى » ، مقر استغلاله فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبورسعيد وكان يقوم بالتسليف مقابل رهن حلى وبضائع وأوراق مالية حكومية ، وقبول أموال بصفة ودائع بفوائد واصدار سندات رسمية قابلة للتحويل ، ويتكون مجلس ادارته من ثمانية أعضاء ورئيس المجلس وجميعهم اجانب فرنسيون(٣٢٧) ، أما عن رأسمال البنك فقد بلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٤١٨٫٧٥٠ فرنكا وفى سنة ١٩٤٢ بلغ نحو ٢٧٣٫١٩٦ ج.م(٣٢٨).

ومن المؤسسات المالية الفرنسية التى قامت بأعمال البنوك العقارية فى مصر أيضا الشركة الفرنسية المصرية للتسليف تأسست فى الاسكندرية برأسمال ٧٥٫٠٠٠ ج.م ، وكانت الشركة تقوم بأعمال الاعتمادات على العموم والسلفيات على أشياء منقولة أو ثابتة بالقطر المصرى وبالخارج وجميع أعضاء مجلس الادارة أجانب « ومتمصرين »(٣٢٩) .

أما فيما يتعلق بالراسمال البريطانى فى هذا المجال فقد تمثل فى انشاء « شركة الرهن العقارى المصرية ليمتد

The Martgage Company of Egypt Ltd. وهى شركة بريطانية مقرها القاهرة تقوم بتقديم القروض لآجال طويلة تصل الى ٢٠ سنة ، بفائدة ٥٪ سنويا ، تصل الى ٩٪ سنويا فى حالة عدم السـداد فى المواعيد القانونية(٣٣٠) .

واخيرا البنك السـويسرى المصـرى للقروض العقارية Crédit Immobilier Suisse-Egyptien سويسرى الجنسية تأسس فى جنيف ، مركزه الرئيسى فى جنيف والادارة فى القاهرة، برأسـمال ١٫٢٥٠٫٠٠٠ فرنك سـويسرى(٣٣١) ، وكان يقوم بالتسـليف على الأملاك المبنية وعلى الأراضى الزراعية ، فضلا عن التسـليف على ايرادات أوقاف وكان يتولى نيابة عن الغير وخاصة السويسريين ادارة أملاكهم فى مصـر(٣٣٢) والخارج ، كما كان يقوم بفتح اعتمادات مؤمن عليها بضمانات عقارية(٣٣٣) .

ولصيانة حقوق البنك كدائن عين حارسـا قضـائيا سنة ١٩٣٧، لادارة ٩٫٩٨٧ فدان و ١٢٤ عمارة منها ٤٦ فى القاهرة و ٣٤ فى الاسكندرية و ٢٤ فى طنطا .

أما عن قروض البنك فقد بلغ عددها سنة ١٩٤١ نحو ٥٣ قرضـا قيمتها ٣٫١٥١٫٣٣١ فرنك سويسرى بعضـها مضـمون برهن عقارى والبعض الآخر برهن حيازى(٣٣٤) .

وبجانب هذه البنوك هناك ايضا البنك الشـرقى الذى كان يقوم بالأعمال العقارية والتجارية وسبق الحديث عنه .

ويلاحظ أن الرأسمالية الفرنسـية ركزت نشـاطها فى هذا المجال من البنوك عن غيرها من رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى .

أما عن البنوك الزراعية الأجنبية فى مصـر فلم يكن يوجد سـوى « بنك التسليف الزراعى المصـرى » ، الذى تأسس

لتقديم المال اللازم لحاجة الزراعة(٣٣٥) ، وخلال تلك الفترة والبنك يقوم بعمليات لأجل قصير لا يتجاوز ١٤ شـهرا ، وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وصـغار المزارعين ، وبيع الأسمدة والبذور ، وعمليات لمدة لا تتجاوز عشـر سـنوات لتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشـية ، واصلاح الاراضى الزراعية ، والقيام بالعمليات المصـرفية للجميعات التعاونية(٣٣٦) ، ومسـاعدة صـغار الملاك ، الا ان البنك كان يعمل عكس ذلك ، فكان يبيع السـماد لصـغار الملاك باثمان تزيد عما كان يبيع لكبار الملاك بما يعادل ما بين ٥ و ١٠ قروش(٣٣٧) .

وفى سنة ١٩٣٧ أصبح البنك خاضـعا للقانون الأهلى بعد عقد مؤتمر مونترو ، وعدل حدود الملكية التى تخول للزراع حق الاقتراض فجعلها ٢٠٠ فدان بدلا من ٩٠ فدانا كما رفع نسـبة التسـليف على القطن فصـارت ٨٥٪ بدلا من ٨٠٪ ثم زيدت الى ٩٠٪ فى السنة التالية(٣٣٨) ، وفى سـنة ١٩٣٩ منحت الحكومة حق ضـمان بعض القروض الممنوحة على القطن(٣٣٩) .

ومع نشوب الحرب تاثر اقتصاد البلاد الزراعى لنقص كمية المسـتورد من السـماد الكيماوى فاثر ذلك فى غلة الأرض واضطرت الحكومة الى التدخل لموازنة الانتاج والاستهلاك حتى لا تتعرض البلاد الى خسارة جسيمة كالتى حدثت فى اثناء الحرب العالمية الاولى(٣٤٠) ، فقام البنك باستيراد السـماد والانفاق باسم الحكومة المصرية(٣٤١) ، حيث قام بتوزيع نحو ٢٠٠ر٠٠٠ طن من السـماد الكيماوى سنة ١٩٤٠ وهى كمية تفوق ما اعتاد البنك توزيعها فى السنين السابقة للحرب(٣٤٢) .

أما بالنسبة للقمح فقد تم الاتفاق سنة ١٩٤٠ بين الحكومة والبنك على التسليف بضـمان الحكومة بمعدل ١٥٥ قرشا عن

اردب القمح الهندى و ١٤٥ عن اردب القمح البلدى(٣٤٣) وقام البنك بتموين المدن بالقمح المرهون لديه باسعار مناسبه على نحو ما سبق ، كما خفض سعر الفائدة الى ٥٪ وأنقص رسوم التخزين بمقدار الثلث وتوسع فى التسليف لنفقات الزراعة والحصاد(٣٤٤) .

* * *

يتضح مما سبق مدى تسلط راس المال الاجنبى فى قطاع البنوك والمال ، فالبنك الأهلى المصرى الذى كان يؤدى بالفعل كافة وظائف البنك المركزى لم يكن له من المصرية سوى الاسم فقط ، وكان فى الواقع مؤسسة بريطانية تخدم المصالح البريطانية فى مصر ، ويديره مجلس ادارة من لندن ، أما البنوك التجارية الأخرى فقد بلغ عددها خلال تلك الفترة اكثر من ٢٠ بنكا تجاريا مسجلا فى مصر بعد الحرب ، وباستثناء بنك مصر الذى دخلته العناصر الأجنبية بعد ازمته سنة ١٩٣٩ كانت كلها تابعة لراس المال الأجنبى (كفروع لبنوك أجنبية) أو تخضع لاشرافها ، وكانت البنوك البريطانية والفرنسية هى التى لعبت الدور الرائد بها فى تلك الفترة من تاريخ مصر .

كما يتضح أن أهم مجال لنشاط هذه البنوك هو تمويل عمليات التجارة الخارجية فى نفس الوقت الذى كانت تعرقل فيه التطور الصناعى للبلاد ، وان عددا ضئيلا من البنوك الانجليزية والفرنسية هى التى تسيطر على اموال المودعين بما فيهم المصريين ، لذا حققت هذه البنوك ارباحا طائلة من وراء عملياتها التى قامت بها خلال تلك الفترة .

كما لعبت البنوك العقارية دورا كبيرا فى السيطرة على ملكيات وعقارات المصريين عن طريق تقديم القروض للمصريين،

مما أدى الى حدوث مشـــكلة الديون العقارية ، كما أن أهم هذه البنوك برؤوس أموال بريطانية وفرنســـية وهى التى استطاعت نهب الفلاحين عن طريق الربا الفاحش .

تبعية الجنبه المصرى للجنيه الانجليزى :

كان الجنيه الانجليزى العملة الرســـمية فى التداول فى مصـــر ، وقد عمد الاســـتعمار البريطانى الى اصـــدار نقود ورقية مصـــرية تابعة للبنك الأهلى المصـــرى ، ولكن ينظم الاصـــدار وغطاءه وســـياسة هذا البنك بطريقة تجعـــل النقد المصـــرى تابعا كلية لبريطانيا ، وهذا الوضـــع ســـاد مصـــر فترة طويلة من ١٩١٦ الى ١٩٤٨ ومهما كان شـــكل التبعيـــة النقدية فان من أهم آثارها انها ابعدت مصـــر عن ادارة نظامها النقدى بنفســـها وجعل هذه الادارة فى أيد أجنبيـــة انجليزية مســـتغلة(٣٤٥) ، فقد ظهرت مشـــكلة العملة الصـــعبة فى مصر بفرض الرقابة على الصـــرف سنة ١٩٣٩ ، الأمر الذى أدى الى انضـــمام مصـــر الى منطقة الاسترلينى ، فصارت تودع ايراداتها من العملات الأجنبية كلها فى صندوق لندن الذى يضـــم كل ما يحصـــل عليه أعضـــاء المنطقة من عملات أجنبية ، وفى مقدمتها الدولار الأمريكى حتى لقد ســـمى الصـــندوق (مجمع دولارات منطقة الاسترلينى) ، وكانت مصـــر تتلقى من هذا الصـــندوق حصـــة ســـنوية على حسب التقديرات المعدة عن حاجتها من الواردات ، وكان بنك انجلترا هو الذى يسمح لمصـــر بالاستيراد من خارج المنطقة الاسترلينية فى حدود الحصة المقررة(٣٤٦) .

ولما اضـــطربت ســـوق القطن بعد نشـــوب الحرب الثانية تدخلت الحكومة لدى البنوك واصـــدرت تشـــريعا بمراقبة تداول الجنيه الاســـترلينى فى الخارج منعا لتســـرب الأموال الى بلاد

أعدائها ، وبصــدور هذا التشــريع رفعت انجلترا الحظر على ارســال الجنيه الاســترلينى الى مصر فساعد ذلك على تمويل زراعة القطن(٣٤٧) .

وكان من آثار فرض الرقابة على الصــرف فى مصــر ان ازداد ارتباط الجنيه المصــرى بالاســترلينى مما أدى الى انخفاض قيمة الجنيه المصــرى مع الاسترلينى من ٧٠ر٥ دولار قبــل الحرب الى ١٣ر٤ دولار اثناء الحرب(٣٤٨) ، التى كان لهــا أثرها فى انكماش بين فى الايرادات والمصــروفات ثم انعكس الأمر بعد ذلك فانقلب الانكماش الى تضــخم شــمل كل الأمور كالدخل والصادر والوارد(٣٤٩) الذى أثر بالتــالى على العملة المصــرية ، كما ترتب عليه أيضا تجمع الأرصــدة الاســترلينية لحســاب مصــر نتيجة للانفاق التضخمى لقوات الحلفاء ولتوقف اســتيراد كثير من الســلع(٣٥٠) ، وفى مقابل الاحتفاظ لحساب مصــر بســندات اســترلينية فى لندن ، وهكذا تمكنت بريطانيا من الحصــول على ما تحتاج اليه من المؤن والخدمات فى مصر مقابل الدفع بهذه الأرصــدة .

ولما كانت أرصــدة مصــر لدى جميع الدول تتحول الى لندن ، حيث تحصــل عليها بريطانيا وتعطى مصــر فى مقابلها اســترلينيا ، فقد تجمع لحساب مصــر حقوق فى لندن محبوسة عن التصــرف الا بالقدر الذى تســمح به بريطانيا وفى داخل بلاد المنطقة الاسترلينية(٣٥١) ، وبذلك تحولت مصر الى بلد دائن بالاســترلينى بعد أن كانت مدينا به(٣٥٢) ، حيث بلغت الأرصدة التى تجمعت لمصــر لدى انجلترا عند نهاية الحرب نحو ٤٠٠ مليون جنيه اســترلينى(٣٥٣) وفى نهاية سنة ١٩٤٦ بلغت نحو ٤٣٠ مليون جنيه استرلينى(٣٥٤) .

الأجانب وبورصة الأوراق المالية فى مصر :

تنظم البورصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية (الاسهم والسندات) فى سوق الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية(*) وتختلف العمليات فى البورصات باختلاف اهدافها فهناك عمليات تهدف الى المضاربة ، واخرى ترمى الى الاستثمار الحقيقى لرؤوس الأموال ، ففى الأولى يعمل التجار على رفع أو خفض الأسعار ليحصلوا على كسب خاطف وربح سريع نتيجة لفروق الأسعار ، أما الثانية فيتجه أصحاب رؤوس الأموال فى استثمار أموالهم ببورصة الأوراق اتجاهات مختلفة ، فمنهم من يعمل على ضمان دخل منتظم عن طريق الأرباح التى توزعها الشركات على المساهمين ولا يدخل هذا الفريق دائرة المضاربة أو المخاطرة لاحتفاظه بأوراق بقدر الامكان ، ومنهم من يعمل على تحقيق أرباح خاطفة كلما سنحت الفرصة بالبيع فى حالة الارتفاع والشراء فى حالة الانخفاض(٣٥٥) ، حيث تدر هذه الأوراق دخلا عاليا على من يحوزها ، ولذلك تجد منها البنوك التجارية وسيلة فعالة لاستثمار مواردها وسهولة تحويلها الى نقود سائلة بامكان بيعها فى البورصة ، مع ملاحظة امكان حدوث خسائر ، فقد لا يتسع السوق لامتصاص كل الأوراق المالية المعروضة للبيع فتقل قيمتها كثيرا عن القيمة الشرائية ، ولذلك كثيرا ما تحتفظ البنوك ببعض الأوراق المالية الأجنبية المضمونة(٣٥٦) .

وكانت توجد شركات تضامن أو توصية نشاطها هو السمسرة فى بورصات العقود(٣٥٧) ولم يكن شراء الأوراق المالية من البورصة مقصورا على الشركات الأجنبية فقط بل شارك الأجانب فى تأسيس شركات هدفها شراء وبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية والاتجار فيها(٣٥٨) زد على ذلك

أن اليهود كانوا من أحذق السماسرة والمضاربين فى سوق الأوراق المالية وجنوا من وراء ذلك الثروات الطائلة(٣٥٩) ، ففى كل هذه الأعمال يكون دور السمسار رئيسا فى نشر تعاليم الادخار بامتلاك الأسهم والسندات لكى يشجع المدخر على استغلال ماله فى الأوراق المالية بعد ان يعمل على افهامه ماهية هذه الأوراق وطريقة التعامل بها وضماناتها ، ولهذا كان هؤلاء السماسرة الأجانب ، ادارة البورصة الرئيسية ويتوقف عليهم وعلى معرفتهم بالسوق واحوالها والبائع والمشترى انجاح عمليات البيع والشراء فى البورصة ، فهم عنصر الحركة وهمزة الوصل ومروجو الاسهم والسندات بالدعاية لها ، كما كان لهؤلاء السماسرة عملاء وهم ايضا اجانب من أصحاب رؤوس الأموال ، وقد ظلت تجارة القراطيس المالية فى أيديهم فترات طويلة خاصة فترة الدراسة(٣٦٠) ، وبذلك بتضح أن تجارة الأوراق المالية فى البورصة المصرية من الأعمال الرائجة تجاريا حيث حققت للأجانب أرباحا طائلة .

وقد وجدت فى مصر بورصتان للأوراق المالية احداهما فى الاسكندرية وكان يراسها سنة ١٩٢٧ اجنبى يدعى « مسيو ادمون ريز وليفى » وهذه البورصة لعبت دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية لمصر ، لأن الادخار الأهلى ذو اهمية كبيرة فيما يختص بالأوراق المالية(٣٦١) ، أما البورصة الثانية فى مصر فهى « شركة مصر للأوراق المالية » وهى توجد بميدان سوارس بالقاهرة(٣٦٢) .

وكانت البورصـــة هى الســـوق المالية للدولة وفيها تعرض الأوراق المالية للبيع والشـــراء ، ومن هذه الأوراق ســـندات الدين الموحد الذى هبط ســـعرها ليس فى ســـوق مصر المالية فحســـب بل فى أســـواق دولية أخرى كسوق لندن وباريس ، الا أن هبوطها فى الخارج لم يكن بالقدر الذى هبطت اليه فى مصـــر ، اذ أن أوراق الكونسوليده Consolide التى تربح ٤٪ كان ســـعرها فى يناير ١٩٣٧ نحو ١٠٦ جـم ثم نزلت سنة ١٩٣٨ الى ٨٨ جـم مقابل ٩٨ فقط فى الخارج(٣٦٣) ، فبسبب الادارة السيئة للحكومة المصـــرية كانت السوق المالية المصرية تابعة للأســـواق الخارجية ، بمعنى أن أســـعار الاسهم المالية التابعة للحكومة المصـــرية تتبع اســـعار الأســـواق المالية فى بريطانيا وفرنسا من حيث الهبوط والارتفاع(٣٦٤) .

كما وجد عامل آخر يؤثر فى ســـعر الأوراق المالية فى مصـــر وبالذات أســـعار ســـندات الدين الموحـــد ، فالحكومة الفرنســـية قد رفعت الضـــريبة سنة ١٩٣٨ على كوبونات الســـندات الأجنبية بنســـبة ٣٦٪ تقريبا وأعفت منها الأوراق الفرنســـية ، وهذا العمل ترتب عليه أن حملة الســـندات المصرية من الفرنســـيين ـــ وهم يملكون منها ما قيمته عشرة ملايين من الجنيهات ـــ يحاولون التخلص منها ، فاذا لم يكن فى الســـوق المصـــرية المال الكافى لشـــرائها هبطت قيمتها حتما تبعا لقانون العرض والطلب(٣٦٥) .

وفى غضـــون السـنتين الماليتين ١٩٤٢/٤١ ، ١٩٤٣/٤٢ قل نشـــاط البنوك من ناحية الاقراض العقارى وذلك لتحســـن الحالة المالية والاقتصـــادية داخل البلاد ، ولكن ازاء ارتفـــاع أســـعار القراطيس المالية فى البورصـــة باعت البنوك بعض

ما لديها منها واستبدلت البعض الآخر بغيره مما اسـفر عن تحقيق ربح كبير(٣٦٦) .

ومن هذا يتضح أن العمل فى تجارة الأوراق المالية فى مصر عمل رائج حقق للأجانب الذين مارسوه سواء كانوا افرادا او جماعات ارباحا طائلة وعلى وجه الخصـوص الأجانب الذين اصبحت لديهم خبرة فى استثمار هذا النوع من العمل التجارى ، كما اسـتفاد كثير من وراء ذلك لعمل السماسرة الذين تمرسوا على هذا العمل وهم فى الغالب اجانب أيضا .



شـركات التأمين فى مصـر

تعتبرشـركات التأمين الأجنبية فى مصـر امتدادا لأعمال البنوك من حيث انها أوعية تجميع المدخرات التى تستثمر فى كثير من المشـروعات المختلفة(٣٦٧) ، وكان قطاع التأمين اكثر خضوعا للسـيطرة الأجنبية من الجهاز المصـرفى(٣٦٨) ، فقد ظهرت فيه صـورة القيادة للرأسمالية الأجنبية والتبعية من جانب الرأسمالية المصـرية(٣٦٩) ، فحتى سنة ١٩٣٩ بلغت شـركات التأمين نحو ٥٠ فرعا لشـركات اجنبية بريطانية وفرنسـية وأمريكية والمانية وثلاث شـركات مصـرية هى « شركة التأمينات التى انشأها بنك مصـر ، وشـركة الشـرق ، وشركة الاسكندرية(٣٧٠) .

وكانت شـركات التأمين خلال السـنوات الأولى التى اعقبت الحرب كما كانت الحال قبل الحرب تتركز أساسا فى أيدى الأجانب ، ولم تكن هناك سـوى ٨ شـركات مصـرية (بعد ان كانت ثلاثا قبل الحرب) من اجمالى شـركات التأمين التى

بلغ عددها ٨٦ شـــركة ، بينما كانت هناك ٤٢ شـــركة انجليزية و ١٣ فرنســـية و ٧ شـــركات امريكية(٣٧١) ، مع ملاحظة أن شـــركات التأمين المصـــرية هى شـــركات مصرية الجنسية مع دخول مســـاهمين أجانب فى راس المال وكذلك الوظائف .

وكان النظام المتبع فى فروع شـــركات التأمين الأجنبيـــة هو نفس النظام المتبع فى بلدانها وكثيرا ما ضـــاعت اموال كثيرة على مؤمنين على حياتهم . اما بسبب افلاس الشركة مثل « شركة فينكس النمســـــاوية » واما بسبب طلب الشركات لخفض قيمة النقد الذى كتب به العقد ، أو بسبب كتابة عقود التأمين بحروف صـــغيرة فلا يستطيع المؤمن عليه استيعاب كل ما فى العقد من شـــروط ، ولهذا تدخلت الحكومة المصـــرية حماية لاموال المؤمنين على حياتهم اتجعل الشـــركات الاجنبية أو فروعها مســـئولة أمام محاكم البلاد بقواعد معينة فلا تكون الشركة الخصم والحكم فى آن واحد وتتولى وحدها مهمة الفصـــل فيما قد ينشأ بينها وبين عملائها من خلاف وهناك شـــركات أجنبية رات تعزيزا لعملها فى مصـــر أن يكون لها فيها مال يكفل للمؤمن عليهم عندها حقوقهم وتطمئنهم عليها ، كما فعلت « شركة جريشام الانجليزية »(٣٧٢) .

ولما كانت هذه الشـــركات الأجنبية بعيدة عن اية رقابة فعلية على اعمالها واصـــبحت الحاجة ملحة الى وضـــع نظام لمراقبة هيئات التأمين لحماية المؤمنين ومدخراتهم . خاصـــة بعد أن تأكد من أن هذه الشـــركات تعمل بلا مراقبة مما شـــجع الأجانب على انشـــاء هيئات تأمينية لا تتوافر فيها الضـــمانات اللازمة للمؤمن عليهم خاصـــة فى أداء التعويضـــات اللازمة لهم لذا اهتمت الحكومة بذلك وقامت باصـــدار القوانين الخاصـــة بذلك ، ففى سنة ١٩٣٩ صـــدر مرســـوم للاشـــراف والرقابة

على جميع هيئات التأمين التى تزاول نشـــاطها فى مصـــر ماعدا هيئات التأمين البحرى والتأمين على التأمين (اعادة التأمين) ومع أن اغلب هذه الشـــركات أجنبية فان المرســـوم اشترط بأنه لا يجوز تســجيل اية هيئة الا اذا كانت متخذة شــكل شركة مســاهمة مصــرية ، وان تكون معتمدة من وزير المالية ضمانا قدره ۱۰٫۰۰۰ جـ.م عن كل قسـم من التامينات(۳۷۳) (عن كل فرع من فروع التأمين) وبذلك فالقانون عمل على تنظيم النشـــاط التأمينى وحفظ حقوق الجمهور نوعا ما ، خاصـــة أن القانون اشـــترط على الهيئات التى تباشـــر أعمال التأمين على الحياة ان تكون لها أموال فى مصـــر لا تقل قيمتها عن ٦٠٪ من الاحتياطى الخاص بالعقود المبرمة فى مصر .

ومنذ ذلك التاريخ وشـــركات التامين تؤسس فى شـــكل شـــركات مســـاهمة مصـــرية ، وقد كانت أولى الشركات التى طبق عليها ذلك هى شـــركة اســـكندرية للتأمين على الحياة التى تأسست فى نفس العام(٣٧٤) ، كما طالب اعضـــاء مجلس النواب سنة ١٩٤٠ بأن تعد الحكومة التشـــريعات اللازمة لمراقبة توظيف شـــركات التأمين لاموالها فى مصر(٣٧٥) .

كما الزم أصحاب الأعمال بالتأمين على عمالهم من حوادث العمل لدى شـــركات التامين طبقا للقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢(٣٧٦) وفى سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٤١ الذى يقضى بأن المبالغ التى كان يدفعها صـــاحب العمل فى صـــندوق الادخار أو التوفير هى مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة للعمال (المادة ٣٩)(٣٧٧) .

اما عن اهم هذه الشـــركات فهى « شركة اسكندرية للتأمين The Alexandria Insurance Company رأسمالها ٣٠٠٫٠٠٠ جـ.م وهى شـــركة مختلطة ، كما يتضـــح من عقد التأسيس انه من

بين المؤسسين وعددهم ١٤ « مؤسسان مصريان فقط » ، وباقى المؤسسين أكثرهم من البريطانيين والسويسريين والايطاليين ثم المانى ويونانى ومجرى ، أما عن غرض الشركة فهو مباشرة جميع انواع التأمين الأصلى والفرعى Réassurance (بمعنى انه بعد التأمين لديها يجوز لها أن تؤمن لدى غيرها من الشركات لتغطية نفسها) ما خلا التأمين على الحياة فانه ممنوع(٣٧٨) .

وقد سيطر الأجانب على مجلس ادارة الشركة ماعدا المصريان المؤسسان احدهما « على امين يحيى » كان يرأس مجلس الادارة ، والثانى « عبد الفتاح يحيى » أحد أعضاء مجلس الادارة(٣٧٩) .

ومع قيام الحرب ساهمت الشركات فى عمليات التأمين الحكومى على القطن من اخطار الحرب ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى الفترة من أول يناير ١٩٤٢ الى ٢٨ فبراير ١٩٤٢ قامت الشركة بالتأمين على القطن المباع الى « شركة الكومفتير الأهلى للاسكومفيت فى باريس . Le Comfitair National d'Escomfite de Paris خلال نقل البضاعة عن المدة المذكورة(٣٨٠) .

أما شركة التأمين الأهلية المصرية National Insurance Co. of Egypt (Life Insurce Co.) تاسست برأسمال اجنبى خالص قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، وجميع المؤسسين اجانب من جنسيات مختلفة أكثرها الانجليزية وتليها اليونانية والسويسرية والنمساوية ولم يوجد بينهم مصرى واحد ، وقد أصبح للشركة خلال تلك الفترة العديد من الفروع فى القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز

الرئيسى فى الاسكندرية ، وقد سيطرت على ادارة الشـــركة عناصـــر أجنبية من جنســيات مختلفة فى المركز الرئيسى والفروع(٣٨١) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شـــركات كثيرة ســوى شـــركتين اثنتين ويبدو أن الحرب كان لها أثرها فى ذلك ، حيث كانت الشـــركات القائمة تخشى حدوث الخســائر بسبب التعرض للحرب ، الأمر الذى أدى الى التراجع عن تأسيس شـــركات جديدة ، أما عن الشـــركتين اللتين تأسستا فهما « شـــركة اسـكندرية للتأمين على الحياة » سنة ١٩٣٩ برأســمال قدره ١٠٠٠٠٠ ج.م قيمة الســهم ٥٠ ج.م ، وكانت تتبع شـــركة اسكندرية للتأمين السابق ذكرها ، حيث نجد أن « مستر جورج اليمان » ســويسرى الجنســية يشغل منصــب رئيس مجلس ادارة هذه الشـــركة ونائب رئيس شـــركة اسكندرية للتأمين ، والمدير العام للشـــركتين هو « مســتر ه رايتوس » انجليزى الجنســية ، وأعضــاء مجلس ادارة الشـــركة الأولى هم أنفسهم أعضـــاء مجلس ادارة الشـــركة الثانية وأغلبهم أجانب من جنســيات مختلفة انجليزية وســويسرية ويونانيــة وبعض المصـــريين(٣٨٢) .

والشـــركة الثانية تأسست فى نهاية الفترة (١٩٤٦) وهى « شـــركة التأمينات التجارية المصـــرية « برأسمال ٢٠٠٠٠٠ ج . م وقد سيطر الأجانب على رأسمال الشركة وادارتها(٣٨٣) .

وبالاضـــافة الى قلة الشـــركات التى تأسست خلال تلك الفترة فان الحرب أدت الى توقف الشـــركات التابعـــة للدول المعادية للحلفاء (الالمانية والايطالية » مثل « شـــركة التأمينات العمومية (تريستا) « شـــركة ايطالية وضـــعت أموالها تحت

الحراســة مع قيام الحرب الثانية لانها تتبع جنســية معــادية لبريطانية هى ايطاليا وأما بالنســبة لاموال المؤمن عليهم فان المادة ٢٦ من الأمر العســكرى رقم ١٥٨ الخاص بالاتجار مع الرعايا الالمان والايطاليين كانت تضــمن لحملة بوالص التأمين الحصــول على حقوقهم كاملة من أقســاط التأمين التى يدفعها المؤمنون من أموال الشــركة المؤمن لديها ، فاذا لم تكن تكفى تؤخذ من أموال شــركات التأمين الأخرى الموضــوعة تحت الحراســة والتى هى من جنســية الشــركة ، ومن الأموال التى بيد الحارسين العامين بعد موافقة وزير المالية عند الاقتضاء(٣٨٤).

والشــركات الأجنبية فى مصــر فى الواقع كانت كثيرة ، بجانب ما ســبق وجدت فى مصر (شــركة المعاملات المصرية ، وشــركة مانيو فكتشرز للتأمين ، وهما شــركتان بريطانيتان للتأمين فى مصــر(٣٨٥) ، وشــركة رويال السيشينج للتأمين بالاســكندرية(٣٨٦) ، وشــركة فينكس النمســاوية(٣٨٧) ، وشــركة البروزنشيال والجنرال دى بارى وهلفيسيان ، وشركة جنرال أكسدنت للتأمين ضــد الحوادث والحريق والتأمين على الحياة(٣٨٨) .

وبهذا اســتغلت شــركات التأمين الأجنبية العــاملة فى مصــر كثيرا من موارد البلاد والعكس من ذلك صــحيح بالنسبة لمصــر والمصريين خلال تلك الفترة .

* * *

أما عن فكرة اتجاه الحكومة الى تحويل البنوك وشــركات التأمين الى شــركات مســاهمة مصرية فقد ظهرت هذه الفكرة

قبل بداية دراستنا لهذا البحث وذلك حينما أعيد تأسيس البنك البلجيكى والدولى بمصر سنة ١٩٢٩ فى شـكل شـركة مساهمة مصـرية فى حين أن البنك أجنبى فى رأسـماله وادارته(٣٨٩) ، وفى سنة ١٩٣٩ صـدر قانون خاص بالاشـراف والرقابة على هيئات التأمين فى مصـر وكان يقضى بألا يجوز تسـجيل أية هيئة الا اذا كانت متخذة شـكل شـركة مساهمة(٣٩٠) وليس معنى تحول البنك أو شـركة التأمين الى شـركة مسـاهمة مصـرية انه اصبح مصـريا ، بل هو اجنبى فى رأسماله وادارته ومعظم موظفيه ، ومصرى اسما فقط .

ويبدو أن هذه الظاهرة كانت بسبب القوانين التى ظهرت بعد الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصـر بشأن تنظيم الشـركات الأجنبية فى مصـر ، لذا رأت هذه البنوك ضـرورة التحول الى هذه الظاهرة لما رأته من الشـعور المصـرى الذى يميل الى مسـاندة كل الشـركات التى تسـمى نفسـها مصـرية لكى تبدو ظاهريا وكأنها تسـير فى هذا الاتجاه لترضى الشـعور الوطنى ، وبالتالى تحافظ هذه البنوك على بقائها واستمرار أعمالها ونشـاطها فى مصـر .

أما عن مبدأ الاعتراف بالشـركات المالية والتأمينية الأجنبية فى مصـر فقد أكدته المعاهدات التى عقدتها مصـر مع الدول الأجنبية ، ومن ذلك معاهدة الاقامة بينها وبين تركيا فى ٧ ابريل ١٩٣٧ والتى تضـمنت نصـا يقضى بأن كل الشركات المساهمة سـواء كانت مالية أو تأمينية أو غير ذلك من الشـركات الأخرى التى يكون مركزها فى مصـر أو تركيا والتى انشئت وفقا لقانون الدولة التى أسست فيها يعترف بها فى الدولة الأخرى .

كما أكدت هذا المبدأ محكمة النقض المصرية فى حكم لها فى ٣١ يناير ١٩٤٦ حيث قررت أن كل شـــركة تجارية غير شركة المحاصة تعد فى مصر شخصا اعتباريا لابد لها من جنسية يتحدد بها وضعها القانونى وهذه الجنسية يعينها القانون(٢٩١) .

ومما لاشك فيه أن الجهاز المصـــرفى والتأمينى فى مصـــر كان اجنبيا باستثناء القليل من الشـــركات التى أنشأها بنك مصر وان كان قد تخلله العنصر الأجنبى سواء بالنسبة لرأس المال أو الادارة .

هوامش الفصل الثالث

(١) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ جداول عامة حـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٣) Population Census of Egypt, 1937 General tables, P. 212. — 213.

(٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩ فى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٧) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٣٨/٣/١ .

(٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٩٤٠/١/١٣ ، وبنفسه ٢٦ .

(٩) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، شركة بهرند للتجارة ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فى ١٩٤٨/٩/٣٠ .

(١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٥ ، ٢٦٣ محلات الملكة الصغيرة .

(١٢) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٣) د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(١٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٥) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٨٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦٤ فى ١٩٤٦/٦/٢٧ م .

(١٦) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٠٧ .

(١٨) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس شركة مخازن الأدوية .

(١٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة .

(١٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ .

(٢١) نفسه ، ص ٧٩٩ .

(٢٢) نفسه ، ص ٨٠٤ .

(٢٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢٤) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

زهار : هو مشترى القطن مقدما وقت التزهير أى قبل النضج بأسعار رخيصة لحاجة المزارعين .

(٢٥) سعيد أحمد عبده : الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية — دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراه : عين شمس ١٩٨٠ ، ص ١٦٥ .

(٢٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية : عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٢٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة، وثيقة ٦٥ .

(٢٨) مجلس النواب ، جلسة ١٥ فى ١٩٣٩/١/٣ ، ص ٤٨٧ .

(٢٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(٣٠) البلاغ ، عدد ٨٠١٣ فى ١٩٤٨/١/٤ .

(٣١) د . محمد عبد الله أبو على : الصناعة والمجتمع ، دار المعارف بمصر ، طبعة أولى ١٩٧١ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٣٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٤٢/٦/٢١ ، وثيقة ٥ فى ١٩٤٢/٦/١٥ .

(٣٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

Bureau Ceneral Assiout 1939, Vol. 1 controle 27173 quitt P. 19, Assiout 115, 2 , fev. 1939.

(٣٤) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥

No. du controle 2125 quitt 42 (Assiout 383, 6 May 1945).

(٣٥) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٦) الشهر العقارى بأسيوط محفظة

Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 27552, quitt 527 Assiout 125, 14 fev. 1939.

(٣٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٨) محفظة ٦٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠٩/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٢ ، ٥١ شركة أقطان مصر المساهمة المصرية .

(٣٩) اما العشرون بيتا التى اتفق معها لشراء القطن فهى : شركة الاسكندرية التجارية — اندرسون كلينون وشركاه —شركة القطن البريطانية ليمتد — كارفر اخوان وشركاه — شركة قطن بنياكى — شركة المحاصيل المصرية — بيت كوبر — شركة شيكوريل — بيت أحمد فرغلى — ليفى روسانو وشركاه — شركة بيل ليمتد — بلانتا وشركاه — راينهارت وشركاه ، رودوتاش وشركاه — رولو وشركاه — سلفاجو وشركاه — شركة بنك مصر لتصدير القطن — شركة مصر للقطن — بنوندى ايلى وشركاه — بيباسى وشركاه .

أما البيوت الستة التى اتفق معها لشراء بذرة القطن فهى : بهرنت وشركاه — شركة الزيوت والمعاصر — جوهر وولده — سلفاجو — شركة دافانتس التجارية — اليازجى .

المصرى ، عدد ١٣٩٤ فى ١٩٤٠/٦/١٧ م .

(٤٠) د . محمد المنجى : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٤١) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٩٤ — تأسست الشركة سنة ١٩١٩ م .

(٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٦٥ .

(٤٣) حنفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٩٤ ، ٢٠٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٥ فى ١٩٢٣/٤/٣٠ — تأسست سنة ١٩٢٣ .

(٤٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ صورة عقد رهن رقم ٣٨١٤ مستخرجة من مكتب توثيق الاسكندرية ، وانظر أيضا : أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٦ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٣ .

(٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩ فى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ص ١٩٣٧ .

(٤٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ م .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ فى ١٩٣٨/٣/١ م .

(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ م ، وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ م .

(٥٠) نفس المصـــــدر ، محفظـــة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩٤٠/١/١٣ ، وثيقة ٢٦ .

(٥١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ حـ ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، شركة بهرند للتجارة ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ فى ١٩٤٨/٩/٣٠م .

(٥٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ م ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٥/٢/٦ .

(٥٣) نفس المصدر ، محفظة من ٢٥ يناير الى ١٠ فبراير ١٩٤١ ، وثيقة ٧ فى ١٩٤١/١/٢٧ .

(٥٤) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦، وانظر أيضا :

Charles Issawi : Egypt in Revolution an Economic analysis London, New York, P. 39.

(٥٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١ هـ ١ ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٣/٨ محلات شملا الكبرى .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨١٠ — تأسست عام ١٩٠٧ .

(٥٧) نفسه ، ص ٧٩٨ — تأسست سنة ١٩٠٧ م .

(٥٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٩٨ ، ٢٠٢ .

(٥٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ ، وانظر أيضا : محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة سادسة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٦٠) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ حـ ٥ ، عقد تأسيس الشركة .

(٦١) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٦٢) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ حـ ١ ، وثيقة ٣٥ ، ١٦٣ ، محلات الملكة الصغيرة تأسست سنة ١٩٢٩ م .

(٦٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٢٠ بيت الهدايا (ريفولى) .

(٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ ، وثيقة ١٢ .

(٦٥) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ حـ ١ ، وثيقة بدون رقم شركة الملابس والمنسوجات ، الوقائع المصرية ، عدد ٨ فى ١٩٤٧/١/٢٧ .

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ .

(٦٧) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٦٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ٧٩٩ .

(٦٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(٧٠) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٧/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠٨ ، ١١٢ .

(٧١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٠٤ ، ٨٠٥ .

(٧٢) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٧٧/٣ حـ ١ ، وثيقة ٧٩ ، ١٠٨ ، ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ .

(٧٣) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ م .

(٧٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٠١/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٢٠ .

(٧٥) الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٩٤٢/١١/١٦ م .

(٧٦) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٣٧/٣ حـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(٧٧) محفظة ١٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٥٥ /٣ حـ ١ ، وثيقة ٢١ ، ٦٧ ، ١٣٤ ؛ تأسست سنة ١٩٣٠ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ولم يكن للمصريين دور كبير فى المساهمة برؤوس أموالهم فى هذا النوع من المحلات سريعة الربح العالى الا بقدر محدود مثل شركة بيع المصنوعات التى تأسست برأسمال مصرى ١٠٠٪ ، وكذلك مجلس الادارة والموظفين والعمال ، لذا كانت الشركة دائما ملتزمة بالقوانين المصرية الخاصة بالشركات المساهمة فى مصر .

محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٧٠/٣ حـ ١ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٤٩/٤/١٩ ، ملف ١٨٢ ـ ١٧٠/٢ حـ ٢ ، وثيقة ٩٥ ، وانظر أيضا : الوقائع المصرية ، عدد ٣٥ فى ١٩٥٣/٤/٢٧ ، تأسست سنة ١٩٣٢ م .

(٧٨) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٧٩) د . البراوى : ثورة البترول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٠) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٨١) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٢) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٨٣) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٤) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٢٦ ، ٨٢٧ .

(٨٥) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦ ـ تأسست شركة الغاز (سبب) سنة ١٩٣٠ .

(٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(٨٧) Vatikiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(٨٨) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٠٧ ، ٤١٠ .

(٩٠) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء . مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤ فى ١٩٤٦/٩/٩ م .

(٩١) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٨٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٧ — تأسست سنة ١٩٢٠ .

(٩٢) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات : ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٠٧أ الشركة المساهمة المصرية (كاريا) تأسست سنة ١٩٣٤ .

(٩٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٢١ .

(٩٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ جلسة ١٩٤٦/١/٢٣ وثيقة ٢٠ تنتهى سنة ١٩٦٣ .

(٩٥) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة :
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 390 Vol. 1 Control 30167 quitt 566 (Assiout 152, 19 Fev. 1937).

(٩٦) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P .138.

(٩٧) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى ، تأسست سنة ١٩١٤ .

(٩٨) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٦٢ ، ١٨٩ .

(٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ،محفظة ١٤ ، ١٩٣٩/٩/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/٩/١٩ م .

(١٠٠) المقتطف ، مجلد ٩٦ ، الجزء الرابع ، ابريل ١٩٤٠ ص ٢٨٥ .

(١٠١) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .

(١٠٢) F.O. 407/211, J. 1989 815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(١٠٣) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة
Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 28741 quitt 153 Assiout 165, 25 Fev. 1939.

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .

(١٠٥) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٦) الاهرام ، عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٤ .

(١٠٧) غلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(١٠٨) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونية ١٩٤٣ ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(١٠٩) محفظة ٣٠٥ عابدين ، التماسات فئات أخرى « حرفيون » ، وثيقة بدون رقم ، تلغراف من الصيادين الى صاحب المعالى كبير الامناء فى ١٩٤٦/١٠/٢ .

(١١٠) محفظة ٥٣٩ عابدين ، التماسات التجار ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٦/١١/٢٣ م .

(١١١) محفظة ١٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ١/٢٩٦ ، وثيقة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١١٢) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١/٢٢٦ ، وثيقة ٨ .

(١١٣) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(١١٤) احمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١١٥) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ١٨ (أ) ملف ١٨٢ — ١١٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٢٣ .

(١١٦) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(١١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٢ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٣٩/٤/١٤ .

(١١٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
Control 4320 Quitt 67 (Assiout 433, 19 Juin 1945) .

(١٢٠) نفس المصدر ، والحفظة ،
No. Control 31546 quitt 1470 (Assiout 211, 28/3/1945).

(١٢١) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، ١٥٢ .

(١٢٢) حفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤ حـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١/٢٩ .

(١٢٣) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ ،
Bureau Central Assiout 1939 Vol. I, Control 25266 Quitt.. Assiout 56, 19 Jan. 1939.

(١٢٤) حفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٢٥ حـ ١ ، وثيقة ٩٥ .

(١٢٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ ، وثيقة ٢١ .

(١٢٦) نفس المصدر ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ وثيقة ١٣ .

(١٢٧) محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة خامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ .

(١٢٨) F.O. 407/211, J. 1989/615/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P .79.

(١٢٩) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الأول فى ١٩٣٨/١/٦ م ، ص ٢٢ .

(١٣٠) النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى فى ١٩٤٠/٨/١ ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(١٣١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٨٦ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٩/١٢ .

(١٣٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٨ .

(١٣٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٨٣ فى ١٩٣٩/٢/١٢ ، محفظة ١٢ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ .

(١٣٤) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٨٦ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ م .

(١٣٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٦٢ .

(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ، ٢٥ يناير ١٩٥٠ جلسة ٢٥ يناير وثيقة ٤٠ .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٤٥/٦/٦ محفظة ١٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٥ حـ ١ عقد تأسيس شركة مخازن الاسيداع العمومية المصرية ، احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ٨٦٧ تأسست الشركة سنة ١٩٢٩ .

(١٣٨) محفظة ١٣٣ ،صلحة الشركات ، ملف ٨١٤ — ١/١٥٣ ، وثيقة ١ فى ١٩٣٩/٧/٣ .

(١٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢ ، ٣ فى ١٩٣٩/٧/٦ .

(١٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ جلسة ٢ فبراير ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٢/١/٢٨ م .

(١٤١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارة ، عقد الشركة الابتدائى .

(١٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٤٥/٢/٦ م .

(١٤٣) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف ١٨٤ — ١/١٦٠ عقود امتياز ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٠/١٠/٢٨ .

(١٤٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى سبتمبر ١٩٤٦ م .

(١٤٥) تقرير مجموعة كبار الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : اثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(١٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٢٦ فى ١٩٣٧/٩/٩ : ص ١٧٨٩ .

(١٤٧) نفسه ، عدد ٢٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ : ص ١٩٣٦ .

(١٤٨) هبطت قيمة الواردات من ١٧٦٣٩٢٤٩ جنيه فى النصف الأول من عام ١٩٣٧ الى ١٧٦٠١٧٧٤ جنيه فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بنقص قدره ٣٧٤٧٥ جنيه ، وكذلك الصادرات هبطت قيمتها من ٢١٩٢٢٢٥٩ جنيها فى النصف الأول من عام ١٩٣٧ الى ١٤٨٠٩٢٣٤ جنيها فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بنقص قدره

أكثر من سبعة ملايين جنيه انظر :
P.R.O. 450, F.O. 407/222 Egypt and Sudan, J. 2811/10/16, No. 37, No. 795 E, 4/7/1938; P. 125.

وانخفضت الواردات من ٣٦٨٠٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ الى ٣٤٠٢٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، وارتفعت الصادرات من ٢٨٥٨٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٨ الى ٣٢٧٠٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، مع ملاحظة ان هذه الزيادة مرضية حيث بلغت أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ، واعادة التصدير قيمت بنحو ٧٧٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٨ بلغت ٧٤٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، انظر :
F.O. 407/224, Egypt and Sudan, J. 1218/29/16, No. 24, No. 366 E, 10/4/1940, P. 53.

(١٤٩) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٢ فى ١٩٣٧/١/٨ .

(١٥٠) F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, No. 341 E 25/3/1939, P. 59.

وانظر ايضا : د . عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

(١٥١) النشرة الاقتصادية ، العدد التاسع ، أول سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(١٥٢) Journal du Commerce et de la Marine, Année 47 E, No. 14015, 16/3/1956, P. 6.

(١٥٣) F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, No. 341 E, 25/3/1939 P. 59.

وانظر أيضا : د . محمد فهمى لهيطة : الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ــ الصناعة والبنوك فى التوجيه القومى : شبكش بالأزهر ، مصر ، ص ٤٩ .

(١٥٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/٢/١٩ جلسة ١٩٣٩/٢/٢٥ وثيقة ٢ .

(١٥٥) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ يونية و ٢ ، ٣ ، ٤ يولية ١٩٤٥ ، ص ٩٧٤ .

(١٥٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة وثيقة ١٤٧ فى ١٩٤٦/٩/١٩ م .

(١٥٧) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية : وثيقة ٤ فى ١٩٤٦/٩/٩ م .

(١٥٨) F.O. 407/222, J. 100/16/16, No. 78, No. 1468 E, 10/1/1938, P. 172.

(١٥٩) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، فى ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ١٩٤٢ م ، ص ١ — ١٥ ، نفس المصدر ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية نوفمبر ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ١٩٤٥ ، ص ٢٣ — ٢٧ ، وانظر أيضا : د . على لطفى التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٠) د . البراوى ، عليش : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١٦١) حمدى هان ديك كيو : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٦٢) مصطفى رياض بسيونى : راؤول فرجون :المرجع السابق ، ص ٢٠٨/٣ — ١ معاهدة مودة وصداقة بين مصر وتركيا .

(١٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٥٨ فى ١٩٣٩/٣/١٨ — الاتفاق التجارى المؤقت — معقود فى سنة ١٩٣٥ م .

(١٦٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٩٤٠/٤/١٠ ، ص ١٥٧٩ .

(١٦٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ م ، وثيقة ٣ فى ٣ مارس ١٩٤١ م — الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا معقود فى سنة ١٩٣٢ .

(١٦٦) د . على لطفى : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٧) د . صلاح الدين نامق ، د . أمين مصطفى عبد اللاه ، د . عبد الحميد لطفى : الاشتراكية العربية ، دار المعارف بمصر . طبعة ثانية ١٩٦٦ ، ص ٢٤٩ ، وانظر أيضا : Crouchley : Op. Cit., PP. 181 — 182.

(١٦٨) د . عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(١٦٩) محمد حمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٧٠) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية ، محضر الجلسة التى عقدت فى ١٩٣٧/٩/٢٧ .

(١٧١) مجلس النواب ، جلسة ٣٧ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢٢ .

(١٧٢) Charles Issawi : Egypt in a Revlution, Op. Cit. P. 39.

(١٧٣) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(١٧٤) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ٧/١٠/١٩٤١ ، ص ٢٤٣٨ .

(١٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/٦/١٩٤٠ م .

(١٧٦) د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(١٧٧) المصرى ، عدد ١٣٨١ فى ٤/٩/١٩٤٠ م .

(١٧٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/٦/١٩٤٠ م .

(١٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، وثيقة ٣٠ فى مارس ١٩٤١ م .

(١٨٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، تأسست شركة التصديرات الشرقية سنة ١٩٢٠ ، أما شركة الاسكندرية التجارية فتأسست سنة ١٩٢٣ .

(١٨١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة :
Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Control 27552, Quitt 527 Assiout 125, 14 Fev. 1939.

وانظر أيضا : أحمد الشربينى المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، تأسست شركة السودان للاستيراد والتصدير سنة ١٩٢٠ م .

(١٨٢) Charles Jssaw; Egypt : An Economic. and Social Analysis Op. Cit., P. 112.

(١٨٣) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٨٤) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ — بورصة العقود انشئت سنة ١٨٦١ ، وبورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل انشئت سنة ١٨٧٢ على شكل سوق يبيع فيها خديو مصر القطن (الدومين) التى كان يزرع فيها أغلب القطن المصرى .

(١٨٥) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩/١٢/١٩٣٨ ، ص ٢٢١ .

(١٨٦) المقطم عدد ١٥٣٤١ فى ١٧/١/١٩٣٩ م .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ أكتوبر حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٩ ، وثيقة ٣ .

(١٨٨أ) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١٨٩) كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٨ ، ص ١ .

(١٩٠) د . ابراهيم مختار : بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظريات والأساليب والمشكلات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٠ .

(١٩١) د . أمين محمد بدر : الاوراق التجارية فى التشريع المصرى ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٥٣ ، ص ٤٢٦ .

(١٩٢)) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١ القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(*) تأسس فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ برؤوس أموال انجليزية فى صورة شركة مساهمة مصرية مدتها خمسين عاما ليعمل كبنك تجارى ، وقد منحته الحكومة المصرية منذ تأسيسه امتياز اصدار البنكنوت وأسندت اليه القيام بأعمال بنك الحكومة ، انظر :
FO. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119. No. 825 E, 14/8/1940, P.120.

حيث أودعت فيه الحكومة المصرية أموالها وكذلك الحكومة السودانية وتجار القطن الأغنياء انظر : البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ وبلغ رأسمال البنك مليون جنيه استرلينى موزعة على ١٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينى ، حصل منها « المستر ا . كاسل » من لندن على ٥٠,٠٠٠ سهم ، ودفعت كل من « شركة س . م سلفاجو بالاسكندرية ، واخوان سوارس وشركاه » نصف مليون جنيه مناصفة ، لكل منهما ٢٥ الف سهم ، انظر : محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٣/٢/١٨٢ حـ ١ ، عقد تأسيس البنك الأهلى المصرى فى ١٨٩٨/٦/٩ ، وانظر أيضا : كمال الدين صدقى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٩٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ ، وانظر أيضا : د . عبد العزيز مرعى : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦ ، ص ٢٣١ .

(١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ ، ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٠٢ ، وقد وجه البنك اهتمامه تمويل التجارة الخارجية وما يهم بريطانيا على حساب التصنيع خاصة تصنيع الريف المصرى ، . لهيطة : النظم النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ص ٢٨٧ .

(١٩٥) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، عدد ١٨٧٦٩ فى ١٩٣٧/٢/٤ ، وانظر أيضا : د . حسين فهمى ، د . على الجريطى : البنك المركزى الجديد طبعة أولى ، دار نشر الثقافة ، ١٩٥١ ، ص ٤١ .

(١٩٦) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٤٠٣ .

(١٩٧) باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٩٨) F.O. 407/221, J. 2984/36/16, No. 55, No. 780, 19/6/1937, P. 142.

(١٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ ، ٤ مايو ١٩٣٩ جلسة ٣ مايو وثيقة ٣ فى ١٩٣٩/٤/٢٥ ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٩/٩ ، وثيقة ٣ فى ١٩٣٩/٩/٩ م .

(٢٠٠) د . صبحى تادرس قريصة : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١٨٤ .

(٢٠١) ولصعوبة نقل الذهب من لندن الى القاهرة فى أثناء الحرب العالمية الأولى وافقت وزارة المالية بقرار منها على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية كأنها ذهب وقد استمر هذا القرار نافذا حتى الحرب العالمية الثانية .

احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ .

(٢٠٢) د . على عبد الرسول : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة أولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٩٦١ ، ص ٦٨

(٢٠٣) محفظة ٢٦٩ ، عابدين ، مالية ، ادارة الحسابات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٠/١/٥ .

(٢٠٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢٠٥) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣ ، عدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ .

(٢٠٦) ظل هذا التطور معمولا به حتى ١٩٤٧/٧/١٤ م مجلس النواب ، جلسة ٧٤ فى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ١٩٤١/٨/٢١ ص ٢٠٥٨ .

(٢٠٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ ، وثيقة ٢ فى ١٩٤٢/١/٢٨ .

(٢٠٨) نفس المصدر ، محفظة من ١١ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٤١ جلسة ٢٩/١٠/١٩٤١ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤١/١٠/٢٨ ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٢١ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ١٢ فى ١٩٤٢/٥/١٩ .

(٢٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٩ يوليو ١٩٤٠ ، وثيقة ١ بشأن مداخل الامتياز الخاص باصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلى ، محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ قانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ فى ١٩٤٠/٨/٨ وقد أجريت عدة محادثات غير رسمية بخصوص مد أجل امتياز البنك الأهلى منذ سنة ١٩٣٢ ولكن هذه المحادثات سارت ببطء ثم أرجئت ، وعندما جاء الوفد الى الحكم سنة ١٩٣٦ وأصبح أحمد ماهر باشا وزيرا للمالية عادت المفاوضات ، وفى مارس سنة ١٩٣٩ قدمت الحكومة شروطها « للسير ادوارد كوك Sir Edward بشأن مد أجل الامتياز الى أن صدر بشأنه القانون ٦٩ لسنة ١٩٤٠ المذكور : انظر :
F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 F, 14/8/1940, P. 120.

(٢١٠) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢١١) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢١٢) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٢١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٤ .

(٢١٤) احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢١٥) نفسه ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

(٢١٦) مجلس النواب ، جلسة ٧٤ فى ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩٤١/٨/٢١ ، ص ٢٠٥٧ يذكر ان ما وظف فى السندات المصرية بلغ مليونا أو مليونا ونصف المليون تقريبا ، ولم يوضح فيما وظف باقى المبلغ .

(٢١٧) نفسه ، ص ٢٠٥٨ .

(٢١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢١٩) قام البنك بتبديل مبلغ ٤٠ الف جنيه انجليزى مزينة بجنيهات مصرية ، وكان الوسيط يهوديا مقابل ٣٠٪ من قيمة ما تم تبديله ، محمد حسنين هيكل : خريف الغضب طبعة ١٣ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩ .

(٢٢٠) د نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(٢٢١) محافظ مجلس الوزراء : جداول أعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٩ مذكرة بشأن انشاء بنك مركزى .

(٢٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٢٢٣)
F.O. 407/223, J. 496/1/16. No. 41, No. 111, 6/2/1939 P. 52.

(٢٢٤) زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مطبعة مصر شركة ساهمة مصرية ١٩٤٨ ، ص ٣٨ .

(٢٢٥) د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(٢٢٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ وثيقة ١٩ مذكرة بشأن بنك مركزى .

(٢٢٧) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٢٢٨) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٢٢٩) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢٣٠) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٢٣١) تأسس سنة ١٨٦٣ بأموال انجليزية قدرها عشرة ملايين من الجنيهات . التجارة العربية الانجليزية ، المجلد ٣ ، العدد ٣ يناير وفبراير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، وانظر أيضا : د . فؤاد مرسى ، النقود والبنوك فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٤ ، ٧٢ ، وقد اختلف د نبيل عبد الحميد فى تاريخ تأسيس البنك حيث ذكر انه تأسس سنة ١٨٦٤ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٢٣٢) المصرى ، عدد ١٣٧٩ فى ١٩٤٠/٦/٢ ، البلاغ ، عدد ٨٠١٧ فى ١٩٤٨/١/٨ .

(٢٣٣) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٣٢/٣ هـ ١ ، وثيقة ٢ بنك باركليز فرع الزقازيق ، الشهر العقارى واسيوط ، محفظة ،
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.

وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، تأسس البنك سنة ١٨٦٤ .

(٢٣٤) الشهر العقارى بأسيوط ، نفس الحفظة السابقة ، وثيقة
Control 000026 Quitt 1, Assiout 381, Meneh 602, Mai 1937.

يذكر د . نبيل عبد الحميد ان بنك أبونيان جنسية يونانية تأسس سنة ١٩٠٥ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٤ .

(٢٣٥) الاهرام ، عدد ١٨٦٦٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ — تأسس البنك سنة ١٨٦٩ .

(٢٣٦) المصرى ، عدد المصرى ١٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٣٧) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ص ١٦ .

(٢٣٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦٨ ، تأسس البنك سنة ١٩٢٠ م .

(٢٣٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٨٤ نتائج السنين من ١٩٤٥ الى ١٩٥٣ .

(٢٤٠) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٦٢ فى ١٩٥٢/٦/١٦ احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ص ١٢ تسس البنك سنة ١٩٣١ ، ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن البنك تأسس سنة ١٩٥١ وهو أحدث البنوك الفرنسية فى مصر . وقد تأسس بأموال فرنسية وهو أحد البنوك الفرنسية الأربعة الكبرى المؤممة فى فرنسا وهو البنك الوطنى للتجارة والصناعة ، المرجع السابق ص ٢٨٢ — نقلا عن د . على عبد الرسول ، المرجع السابق ص ٧٥ .

(٢٤١) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٤٨/١١/٧ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/٦/١ .

(٢٤٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ، الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ويناير ١٩٣٩ م .

يذكر د . نبيل عبد الحميد أن البنك تأسس سنة ١٩٠٥ وصفى أعماله فى سنة ١٩٢٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٢٤٣) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ هـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٢/٨/١ ، البنك الايطالى المصرى ، تأسس البنك سنة ١٩٢٢ ، الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol, 1. Assiout 311, 9 Avr. 1937, Vol, 22, Fol, 199.

(٢٤٤) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937 P. 77.

(٢٤٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٧ .

(٢٤٦) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٦٥ حـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٢/٨/١١ م.

(٢٤٧) المقطم ، عدد ١٦٠٤٨ فى ١٩٤١/١/١ م .

(٢٤٨) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
Debet, Assiout 48, 4/1/1945.

(٢٤٩) نفس المصدر ، محفظة
Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Control 31481
Quitt 582 (Assiout 188, 6 Mars 1937).

(٢٥٠) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٩٩ حـ ١ ، وثيقة ٢٣ البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى . تأسس البنك سنة ١٩٢٤ م .

(٢٥١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥ فى ١٩٤٨/١/٢٩ ، وانظر ايضا : المقطم عدد ١٦٠٤٨ فى ١٩٤١/١/١ م .

(٢٥٢) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٢٠٣ حـ ١ وثيقة ٣٢ ص ٢٠ ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٦٤ بنك موصيرى — تأسس البنك سنة ١٩٣٥ م .

(٢٥٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ص ٢٨ فى ١٩٥٩/٩/١٩ .

(٢٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٦٣ ، ١٦٤ فى ١٩٥٦/٥/٢٦ .

(٢٥٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٣ حـ ٣ ، وثيقة ٣٧ .

(٢٥٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٣ حـ ٢ ، وثيقة ٩٧ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ ، وثيقة ١٦٣ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ ، وانظر ايضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٧ .

(٢٥٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٠٣ حـ ١ ، وثيقة ٣٢ ، ٦٣ .

(٢٥٨) الشهر العقارى بسيوط محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ .
Controle .. Quitt.. Debet, Assiout 230, 4/4/1945.

(٢٥٩) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ ١٩٥٧ ، ص ٧

(٢٦٠) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٦/٣ هـ ١ ، وثيقة ٢٦٠ فى ١٩٥٠/٧/٨ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ تأسس البنك سنة ١٩٢٠ م .

(٢٦١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥
Controle 2628 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mai 1945)

وانظر أيضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٢٦٢) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central Assiout 1939, Vol. Controle 25011 Quitt 481, Assiout 53 — 18/6/1939.

(٢٦٣) تأسس البنك فى سنة ١٩١٢ واعيد تأسيسه فى شكل شركة مساهمة مصرية سنة ١٩٢٩ ، محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ هـ ١ وثيقة ٧٩ ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ هـ ٥ ، وثيقة ١ ، البصير ، عدد ١٦٦٦١ فى ١٩٥٢/٤/١٨ .

(٢٦٤) زيد رأسمال البنك تدريجا حتى وصل مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ، محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٩ بيان بقيمة راس المال المدفوع للبنك البلجيكى والدولى بمصر ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٦٠ .

(٢٦٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦١ .

(٢٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

(٢٦٧) د . على عبد الرسول ، ص ٦٤ .

(٢٦٨) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٨٩ .

(٢٦٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ هـ ١ ، وثيقة ٢١٢ محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك سوارس تأسس البنك سنة ١٩٢٢ واعيد تأسيسه سنة ١٩٣٦ م .

(٢٧٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ هـ ١ ، وثيقة ٢١٢ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .

(٢٧١) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ .

(٢٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧١ .

(٢٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .

(٢٧٤) محفظة ١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٠/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٧٠ بنك زلخة .

(٢٧٥) محفظة ٥ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/١١/٢٢ ، وثيقة ٤ (ب) فى ١٩٤٣/١١/٢٨ م .

(٢٧٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ ، وانظر ايضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢٧٧) محفظة ٢٦٦ عابدين : مالية ، منشورات ، خطاب المالية الدورى رقم ن ١١٠/١/١٥٣ فى اغسطس ١٩٤٥ م .

(٢٧٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ .

(٢٧٩) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٣٤/٣ حـ ١ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤٨/١٠/١٨ ، وثيقة ٢٨ .

(٢٨٠) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢٨١) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ٥٦ فى آخر مايو ١٩٥٥ ، تأسس المصرف سنة ١٩٢٨ م .

(٢٨٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٥٢ فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ ، ص ٢٦٢٣ .

(٢٨٣) د . خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الاجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسة خاصة بأقليم مصر ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم ١٩٦١ ، ص ٣٦٣ ، وانظر ايضا : كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، مرجع سابق ص ٥ .

(٢٨٤) Charles Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., P. 31.

(٢٨٥) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.

(٢٨٦) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢٨٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

(٢٨٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .

(٢٨٩) محمد عبد المنعم رشدى : قروض وسلفيات البنوك التجارية ، المطبعة العالمية ، مصر ١٩٦١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢٩٠) محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٧ .

(٢٩١) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .

(٢٩٢) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢٩٣) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر، ص ٩ .

(٢٩٤) الشهر العقارى بأسيوط ، حنفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل رقم ١٨٥ فى ١٩٤٥/٣/٨ ، محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٤٩/١٢/٢٧ ، وانظر أيضا :
Crouchley : The Investment, Ou. Cit., P. 166.

(٢٩٥) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، وانظر ايضا :
Crouchley : Op. Cit., P. 66.

(٢٩٦) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ،
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol, 1, Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).

(٢٩٧) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٢٨ حـ ١ ، وثيقة ٢٣١ فى ١٩٥٦/٨/١٢ .

(٢٩٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٢٩٩) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٣٠٠) د . صبحى تادرس قريصة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة المحاضرات العامة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ م ، ص ٣٨٨ .

(٣٠١) وقد اقترح « تلينى فهمى » ان تقوم الحكومة بسداد جميع الديون العقارية وتحل هى محل البنوك فى وضع يدها على العقار المرهون تأمينا لها وتقسط الدين على مائة عام ، لصون ملكية البلاد من عقار ، وللمزيد من التفاصيل انظر مذكرات تلينى حـ ٢ ، طبعة ثانية ، مطبعة صادق بالمنيا ، ١٩٥١ م ، ص ١٤٤ — ١٤٨ ، وانظر أيضا اقتراحا مماثلا « لاسماعيل مظهر » د . عاصم الدسوقى :

كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ، ١٩١ ، وقد حاولت الحكومة تسوية هذه المشــــكلة منذ بداية الثلاثينات مع البنوك العقـــارية المختصة بذلك مثل شركة الرهونات المصرية والبنك العقارى المصرى حيث تنازلت شركة الرهونات عما لها من ديون لبنك التسليف العقارى المصرى سنة ١٩٣٥ ، انظر فى ذلك : محفظة ١٩ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية مشروع ميزانية ١٩٣٦/٣٥ ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ومحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة أول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قانون بتسوية الديون العقارية وكذلك مذكرات فهمى قلينى ص ١٥٦ — ١٦٢ .

كما عملت الحكومة على تخفيض ديون البنك العقارى المصرى بنسبة هبوط قيمة الاطيان وتخفيض الفائدة ، وصرحت الحكومة لبنك التسليف العقارى باصدار سندات جديدة لتسوية ديونه : انظر : الاهرام ، عدد ١٨٧١٥ فى ١٩٣٧/١/٣١ . كما تدخل بنك التسليف الزراعى لصالح المواطنين المقترضين على حساب القمح الذى اتلفته الأمطار فى شون البنوك لأن القمح أصبح فى حوزة هذه البنوك ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٣٩ : وثيقة ٢٢ فى ١٩٣٩/٣/٢٧ ، وكثير من الجهات الوطنية اهتمت بهذه المشكلة واهمها « حزب الفلاح الاشتراكى الذى تأسس سنة ١٩٣٨ للمزيد انظر : د . رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ١٧٩ .

(٣٠٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة أول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ بشأن تسوية الديون العقارية .

(٣٠٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٧٣ وللمزيد بالنسبة للذين رفضت طلباتهم ، انظر : مجلس الشيوخ ، جلسة ٥٩ فى ١٩٤١/٩/١٠ ص ٢ .

(٣٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٧ الى ١٥ يوليو ١٩٤١ جلسة ١٤ يوليو ، وثيقة ٣ .

(٣٠٥) نفس المصدر ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٣٥ بشأن تسوية الديون العقارية والغاء القانونين ٣ و ٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

(٣٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٥١ فى ١٩٤٤/٧/١٧ ، ص ٢٢٦٣ ، وللمزيد انظر : محفظة ٢٧ عابدين ، مالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٥/١٠/٣٠ م .

(٣٠٧) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ س ٢/٣ حـ ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٨/١١/٣٠ . وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢ — تأسس البنك سنة ١٨٨٠ لمدة ٩٩ عاما ينتهى سنة ١٩٧٨ م .

(٣٠٨) د . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

(٣٠٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤١ ، ٤٢ ، وانظر ايضا : د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤ ، وانظر ايضا : د . خليل حسن خليل : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٣١١) الشهر العقارى بأسيوط محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ، قائمة قيد رهن رقم المسجل ٣٨ لسنة ١٩٤٥ ، البنك العقارى الزراعى المصرى .

(٣١٢) د . راشد البراوى ، محمد حمزة عليش : المرجع السابق ، ص ٢٥١ ، وانظر ايضا : د . خليل حسن خليل ، ص ٣٦٧ ٥

(٣١٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٣٨/٧/١٨ ، ص ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ .

(٣١٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol, 1, Assiout 120, 8 Fev, 1937, Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Controle .. Quitt... Assiout 127, 16 Fev. 1939.

(٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ١/٣/٣٠ ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٣/٢٦ ، وثيقة ٢٥ .

(٣١٦) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٧١١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣١٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٥ .

(٣١٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، تأسس سنة ١٩٠٥ برأسمال مليون ج.م محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملفه ١٨٢ — ٢٦/٣ حـ ١ ، وثيقة ٥٠ .

(٣١٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة

cBureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Controle ... Quitt ... Coire 1226, Colloubia 1975, Assiout 186, 4 Mars, 1939.

(٣٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦ .

(٣٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ ، وانظر ايضا : المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .

(٣٢٢) د . عاصم الدسوقى ، ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(٣٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٧ .

(٣٢٤) د . عاصم الدسوقى ، ص ١٩٢ .

(٣٢٥) المقطم ، عدد ١٦٠٥٥ فى ١٩٤١/١٠/١٠ م .

(٣٢٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .

(٣٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨٤ ، تأسس البنك ١٨٦٠ .

(٣٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٩٤ .

(٣٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٤ تأسيس سنة ١٩٣٤ .

(٣٣٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ،
Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).

(٣٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ ، تأسيس ١٩٢٨ .

(٣٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١١ .

(٣٣٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .

(٣٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٣ .

(٣٣٥) لقد اوردت كثير من الكتب بأنه بنك مصرى مثل بنك مصر ، مع اختلاف الغرض ولم يرد ضمن مجموعة البنوك الأجنبية او المختلطة فى مصر ، والواقع أن البنك ليس مصريا مائة فى المائة مع انه اتخذ شكل الشركة المساهمة المصـرية مثل كل المؤسسات الأجنبية الأخرى ، او معظمها ، والعقد الابتدائى يدل على ان البنك ليس مصريا حيث شارك الاجانب فى تأسيسه كالآتى :

ساهمت الحكومة المصرية بنصف راس المال البالغ قدره مليون جنيه (اى أن نصيب الحكومة نصف مليون جنيه) والنصف الآخر موزع كالآتي :

البنك الأهلى المصرى	٢٠٠٫٠٠٠ جنيه
بنك مصر	١٠٠٫٠٠٠
البنك العقارى المصرى	١٠٠٫٠٠٠
البنك الشرقى الالمانى	٢٣٫٠٠٠
بنك الكريدى ليونيه	١٠٫٠٠٠
بنك الاراضى المصرى	١٠٫٠٠٠
البنك العثمانى	٥٫٠٠٠
بنك أثينا	٥٫٠٠٠
بنك الاناضول	٥٫٠٠٠
بنك الخصم الأهلى الباريسى	٥٫٠٠٠
البنك الايطالى المصرى	٥٫٠٠٠
بنك باركليز	٥٫٠٠٠
البنك البلجيكى والدولى بالقطر المصرى	٥٫٠٠٠ جنيه
بنك التجارة الايطالى	٥٫٠٠٠
شركة الغاز (ليبون وشركاء)	٥٫٠٠٠
موصيرى وشركاه	٤٫٠٠٠
البنك العقارى الشرقى	٣٫٠٠٠
بنك أيونيان	٢٫٠٠٠
صندوق الرهونات العقارية بمصر	٢٫٠٠٠
الجملة	٥٠٠٫٠٠٠ جنيه

وجميع المساهمين فى النصف الثانى من رأس المال بنوك وشركات أجنبية عدا بنك مصر ، وقد دخلته العناصر الأجنبية بعد أزمة ١٩٢٩ ، انظر : محفظة ٢٦٧ عابدين مالية بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى بنك التسليف الزراعى المصرى ، محفظة ١١ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ١٧/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٤٧ بنك التسليف

الزراعى المصرى صدر المرسوم فى ١٩٣١/٧/٢٥ وعدل نظام الشركة بالمرسوم الصادر فى ١٩٣٩/٤/١٣ انظر فى ذلك : جاك بيرك تعريب ، خيرى حماد : العرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ١٩٧١ م ، ص ٢٠٢ .

(٣٣٦) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١٤٧ ، وانظر أيضا محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤/٤/١٩٣٩ ، وثيقة ٢٤ .

(٣٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(٣٣٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٣٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٠/٢٥ الى ١٩٣٩/١١/١٥ جلسة ١٠/٢٥ ، وثيقة ٢ .

(٣٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤١) الاهرام ، عدد ٢٠٧٧٨ فى ١٩٤٢/٧/٢٧ م .

(٣٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ وثيقة ١ فى ١٩٤١/١/٥ .

(٣٤٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٥) د . صلاح الدين نامق وآخرون : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٣٤٦) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٣٤٧) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٤٨) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٣٤٩) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٤ .

(٣٥٠) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة أولى ١٩٧٧ ، ص ٨٣) .

(٣٥١) محمود صدقى ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣٥٢) د . محمد فهمى لبيطة : الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

(٣٥٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٣٥٤) د . محمد زكى شافى : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(*) يرجع تاريخ كلمة (بورصة) الى القرن السادس عشر فقد كان من عادة تجار مدينة بريج Bruges فى بلجيكا أن يجتمعوا بقصر أحد أغنيائها ويدعى (فان دن بورص (Van den Eourse لعقد صفقاتهم التجارية ، ولعل هذه الكلمة ترمز الى اجتماع التجار فى منزل صراف كان قد اعتاد تعليق ثلاثة أكياس على بابه Trois Bourses وسواء كان مأخذ هذه التسمية (فان دن بورص) أو كلمة كيس التى تدعى بالافرنجية (بورص) فقد أصبحت بورصة الأوراق تطلق على المكان الذى يجتمع فيه مندوبو البائعين والمشترين لعقد صفقات الأوراق المالية (الاسهم والسندات) انظر فى ذلك د . عبد العزيز مرعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣٥٥) لم تصل السوق المالية فى مصر من حيث السعة والقوة الى ما وصلت اليه سوق لندن أو نيويورك مثلا لأن أذونات الخزانة المصرية مازالت حديثة العهد حيث كان تجار أو سماسرة هذه الأوراق المالية يلتقون بعملائهم فى أحد المحلات فى القاهرة انظر : د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣٥٦) د . عبد النبى حسن يوسف : عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٣٥٧) د . محمد حسنى عباس الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٣٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٦ ، ١٠٠ .

(٣٥٩) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

(٣٦٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٣٦١) الاهرام : عدد ١٨٦٨٧ فى ١٩٣٧/١/٣ .

(٣٦٢) الاهرام : عدد ١٨٧٢٢ فى ١٩٣٧/٢/٧ .

(٣٦٣) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٣٩٣ .

(٣٦٤) F.O. 407/223, J. 496/1/16, No. 41, No. 111, 6/2/1939, P. 52.

(٣٦٥) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٩ ، ص ٣٩٣ .

(٣٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .

(٣٦٧) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٣٦٨) Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., P. 41.

(٣٦٩) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، ص ٢٤٨ .

(٣٧٠) المقطم ، عدد ١٥٢٦٩ فى ١٩٣٩/٢/١٥ .

(٣٧١) سيرانيان ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣٧٢) المقطم ، عدد ١٥٣٦٩ ، فى ١٩٣٩/٢/١٥ .

(٣٧٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٦ ، وثيقة ٢٩ .

(٣٧٤) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٥/٣ ﻫ ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٣٩/١١/٢ .

(٣٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٣/١٣ ، ص ١٠٢١ .

(٣٧٦) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : العلاقات الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، الطبعة الأولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣٣ .

(٣٧٧) يوسف فخرى ، سعد حنا : شرح قانون صندوقى التأمين والادخار للعمال ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٨٤ ، ٩٧ ، وانظر أيضا : محمد نجيب توفيق ، عبد العزيز محمد بازرعة : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٣٧٨) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢٨/٣ ﻫ ٢ ، وثيقة ٢٦ عقد تأسيس الشركة سنة ١٩٢٨ .

(٣٧٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٢٨/٣ ﻫ ١ ، وثيقة ٦ .

(٣٨٠) محفظة ٢٧٠ عابدين ، مالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، وثيقة ٣٢٢ فى ١٩٤٢/٣/١١ (استمارة اخطار حروب ٦) .

(٣٨١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص ٣٣١ ، ٣٣٢ — تأسست الشركة سنة ١٩٠٠ .

(٣٨٢) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٥/٣ ﻫ ١ ، وثيقة

١٧١ ، محفظة ١٩ ،صلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٥/٣ حـ ٢ ، وثيقة ٧٩ ، ١٧٥ .

(٣٨٣) اختلفت الوثائق فى تحديد تاريخ تأسيس ومدة الشركة ، فقد نجد أن : محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٥/٣ ، حـ ٢ ، وثيقة ٦٩ ، وثيقة ٨٦ — مرسوم تأسيس الشركة هو ١٩٣٦/١١/٢ ، ومدتها ٥٠ سنة ، ومحافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ وثيقة ٢٥ عقد تأسيس الشركة بتاريخ ١٩٣٩/٤/١٣ ومدتها ٩٩ سنة .

(٣٨٤) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ ، فى ١٩٤١/١٠/١ ص ٢٣٤٣ .

(٣٨٥) الاهرام ، عدد ٢٠٧٢٣ فى ١٩٤٢/٦/٤ .

(٣٨٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٤٠ جلسة ٣ يناير وثيقة ٢٩ فى ١٩٣٩/١٢/٢٠ م .

(٣٨٧) المقطم ، عدد ١٥٣٦٩ فى ١٩٣٩/٢/١٥ م .

(٣٨٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٣٨٩) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٢ حـ ١ ، وثيقة ٧٦ البنك البلجيكى والدولى بمصر ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ حـ ٥ ، وثيقة ١ .

(٣٩٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ، ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٩ .

(٣٩١) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

الفصـــل الرابـــع

الاستثمارات الأجنبية فى مجـال الخـدمات والمرافـق العامـة

كان لرؤوس الأموال الأجنبيـــة التى تأتى فى مقدمتهـا الانجليزية والفرنســية ثم البلجيكية والامريكية وغـيرها من الجنســيات الأجنبية الأخرى دور كبير فى مجال الخدمات والمرافق العامة حيث المجال واســعا لتحقيق أرباح طائلة بكل ســهولة ويسر بخلاف المجالات الأخرى السابقة وسوف نقسم الموضــوع الى العناصر الآتية :

- وسائل النقل والاتصال
- وقطاع التشييد والبناء
- وشبكات توزيع الماء والكهرباء
- والخدمات الفندقية والسياحية

اولا : وسائل النقل والاتصال

وتشـــمل أعمال النقل بالســكك الحديدية بأنواعها المختلفة والنقل بالســيارات والاتوبيسات والنقل البحرى والجوى وكذلك وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى .

فأما عن وسائل النقل البرى ، فقد دخلت رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير منها فأسسوا الشركات بأموالهم الخالصة أو بالاشتراك مع المصريين ، هذا بالاضافة الى سيطرتهم على مجالس الادارة وأهم الوظائف بها .

والملاحظ من خلال الوثائق منذ بداية فترة الدراسة أن شركات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات جميعها تحت ادارة واحدة باسم « مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات » وان جميع وسائل النقل والاتصال تخضع لاشراف هذه المصلحة الحكومية المصرية ، ومع هذا فان هذه المصلحة خضعت للسلطات البريطانية الاستعمارية فى البلاد التى كانت دائما تجبر الحكومة على الانفاق على هذه المصلحة لصالح هذه السلطات الاستعمارية ، فعلى سبيل المثال قامت المصلحة المذكورة بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٩٠٠٠ ج.م فى ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٣٧/٣٦ لتكاليف عملية تركيبات تلغرافية وتليفونية فى مدينة الاسكندرية والصحراء الغربية ، وذلك لخدمة القوات البريطانية الموجودة فى هذه المناطق(١) .

ولكى يميز بين السكك الحديدية وبين التلغرافات والتليفونات أطلق على الأولى « بالفرع ١ » وعلى الثانية « بالفرع ٢ »(٢) .

ومن الملاحظ ايضا أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة مصرية ، وانما دورها هو الاشراف على شركات السكك الحديدية الأجنبية فى مصر وتحصيل ما يخص الحكومة من أتاوة أو ايرادات والعمل على تحسين الخطوط الحديدية وغير ذلك من المهام الأخرى ، ويؤكد ذلك معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا التى تضمنت ضرورة تحسين السكك الحديدية فى مصر

وتحســـين وانشـــاء الطرق البرية والمطارات (المادة السادسة من المعاهدة)(٣) .

أما عن مجلس ادارة المصـــلحة فلم يستمر على حال ثابت ، انما تغير اكثر من مرة ، ففى ٧ يونيه ١٩٣٩ صـــدر مرســـوم بانشـــاء مجلس ادارة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات (وهذا المرســـوم معدلا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٣١ الخاص بانشاء مجلس ادارة هذه الشركة) .

كما كان للمصلحة مجلس استشارى انشىء سنة ١٩٤٢(٤) من اختصاصاته ابداء الرأى فى الطلبات المقدمة للحصـــول على امتيازات انشـــاء الســـكك الحديدية الزراعيـــة أو لمد أجل هذه الامتيازات أو لتعديلها ، والاشـــراف على انشـــاء هذه الســـكك ومراقبة أعمال الصيانة والاستغلال والتحقق من تنفيذ شـــروط الامتياز(٥) .

وقد بلغت أطوال خطوط الســـكك الحديدية عام ١٩٤١/٤٠ نحو ٣٦٢٩ كم وبلغ عدد القطارات نحو ٦٥٥ قطارا وعدد عربات البضـــاعة نحو ١٦١٧٧ عربة وعدد عربات الركاب نحو ١١١٥ عربة فى نفس العام(٦) ، وبالاضـــافة الى ذلك انشأ الانجليز خط ســـكة حديد اســـكندرية مرسى مطروح ـــ الســـلوم الى ليبيا عام ١٩٤٢ ابان حملتهم على ليبيا ، كما مدوا خطا آخر فى الصـــحراء الشـــرقية من قنا الى القصـــير على البحر الأحمر واســـتعملوه كميناء للامدادات فى الشـــرق خلال فترة الحرب من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ ولم تفكر الحكومة المصـــرية ١٩٤٦ فى شـــرائه حين اخذت انجلترا فى خلعه ونسف جميع منشآت الميناء بل لم تطالب به مقابل المســـاعدات التى قدمتها مصـــر لانجلترا فى محنتها عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، ولم تعرضـــه انجلترا على مصر

بسبب تعمير الصحراء الشرقية وكنوزها المعدنية التي كانت تتمتع بها الشركات الانجليزية وقتئذ(٧) .

وعن ايرادات المصلحة فحتى عام ١٩٣٩ كانت ميزانية الشركة منفصلة عن ميزانية الدولة أسوة بما هو متبع بالدول التي بها سكك حديدية لانها منشأة تجارية(٨) ومنذ ذلك التاريخ أصبح للمصلحة باب من أبواب الايرادات فى ميزانية الدولة ، وفي عام ١٩٤٥ تم فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الدولة مرة أخرى بشرط أن تدفع السكك الحديدية للدولة فائدة معقولة عن راس المال ، وقد بلغ راس المال فى تلك السنة ٧٣٫٣٩٠٫٠٠٠ جـ.م(٩) ، كما بلغت ايرادات الدولة من السكك الحديدية والتلغرافات فى بداية الحرب سنة ١٩٣٩ نحو ٦٫٥٤٨٫٠٠٠ جـ . م زادت الى ١٣٫٩٠٠٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤(١٠) بزيادة قدرها ٧٫٣٥٢٫٠٠٠ جـ . م ومما لا شك فيه أن الحرب كان لها أثرها فى زيادة هذه الايرادات .

ومع زيادة ايرادات المصلحة هكذا الا أنها لم تبلغ الزيادة التي يجب أن تكون خلال فترة الحرب ، وذلك بسبب النقل الخاص بالسلطات الانجليزية ، مع ملاحظة زيادة عدد الركاب وزيادة زنة البضائع(١١) ، وهذا يدل على استخدام القوات الانجليزية لخطوط السكك الحديدية بدون مقابل أو عدم دفع آجر مقابل استغلالها لتلك الخطوط مما أثر على ايرادات المصلحة .

وبعد انتهاء الحرب انخفضت ايرادات السكك الحديدية الى ١٢٫٤٦٦٫٠٠٠ جـ . م سنة ١٩٤٦ ، فى حين أنه كان مقدرا لها أن تصل الى ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جـ . م ويرجع ذلك العجز فى الايرادات الى انهاك قوة الخطوط الحديدية أثناء الحرب(١٢) ، وذلك بسبب كثرة استخدام القوات المتحاربة لها .

وتعتمد السكك الحديدية فى ايراداتها على البضائع أكثر من اعتمادها على الركاب ، الا أنه بعد الحرب زادت حركة الركاب لزيادة القوة الشرائية حتى كادت الايرادات فى البضائع والركاب تميل نحو التوازن(١٣) .

وقد نصت عقود امتياز شركات السكك الحديدية الأجنبية التى أنشئت فى مصر على ان يكون للحكومة ٥٠٪ من أرباحها السنوية و ١٪ للموظفين الذين تعينهم الحكومة للاشراف على حسابات هذه الشركات ، وعلى سبيل المثال « شركة سكة حديد الدلتا الضيقة ليمتد » وشركة سكة حديد الوجه البحرى » ، ومع ذلك فهناك شركات لم تنفذ شروط العقد بالنسبة لحصة الحكومة والموظفين المشرفين على حسابات هذه الشركات ، مثل شركة سكة حديد الفيوم التى لم تدفع نصيب الحكومة والموظفين لمدة اربعين عاما حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تكتفى بأن ترسل كل عام خطابا لوزارة المالية بانها لم تربح شيئا(١٤) ، علما بأن الشركة زادت ايراداتها مع بداية الحرب ١٩٣٩ زيادة محسوسة على السنتين السابقتين(١٥) وبهذا تكون الشركة وأمثالها قد اضرت بالاقتصاد المصرى حيث انها اضاعت على الحكومة ٥٠٪ من صافى ربحها فضلا على ١٪ نصيب الموظفين لمدة ٤٠ عاما .

أما عن تعريفة الأجور فقد اقتضت ظروف الحرب ارتفاع تكاليف التشغيل مما أدى الى فرض زيادة تدريجية على اجور السفر بالسكك الحديدية بلغ أقصاها ٨٠٪ من فئات اجور ما قبل الحرب(١٦) ، هذا بالاضافة الى فرض إعانة خلال فترة الحرب قدرها نصف قرش على تذاكر السكك الحديدية لاتحاد جمعيات فؤاد الأول للاسعاف وجمعية فؤاد الأول للهلال

الأحمر المصــــرى للصــرف منها على المستشفى المتنقل الذى انشأته ، والمنشآت الطبية الأخرى ومســاعدة مرضى وجرحى الجنود(١٧) ، ومما لاشك فيه أن هذه الزيادات تعتبر تعويضــا عن أجور الســفر التى لا تدفعها القوات البريطانية نظير سفرها على خطوط السكك الحديدية .

ومع انتهاء الحرب بدأت الأجور فى الانخفاض حيث انخفضت بنسبة ١٠٪(١٨) . كما أدت الى موافقة مجلس الوزراء على منح موظفى وعمال مصــلحة الســـكك الحديدية الذين يعملون فى المناطق الخطرة بالنسبة للحرب مرتبات اضافية بنسبة ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم اليومية(١٩) .

أما عن نشــاط المصــلحة فقد ساهمت فى كثير من شركات الســيارات الأجنبية مثل «شــركة ســيارات السكك الحديد ، وشــركة ســيارات الشمال »(٢٠٦) ، وكانت للمصــلحة ورش خاصــة بها تقوم بصيانة وعمرة القاطرات التى تعمل لديها(٢٢) ، وهذا ساعد على تحقيق أرباح طائلة للشركة .

ومن أهم شــركات السكك الحديدية التى قام بتأســيسها الأجانب فى مصــر « شــركة سكك حديد الحكومة المصرية » أسسها الانجليز وعملوا على تشــغيل خطوطها لحساب الحكومة المصــرية وتحت اشــرافها ، وبلغت نفقاتها حوالى ٥ر١ مليون جنيه(٢٣) ، وقد استعانت الحكومة بعد فترة بشركة فرنســية أخرى لتدعيم هذه الخطوط هى « شركة عربات النوم الدولية » وهذه الشركة ظلت تعمل طوال فترة الدراسة(٢٤) .

ومع أن الشركة مصرية . فان الشــركة الفرنسية سيطرت على ادارتها ولم تستطع الحكومة التدخل فى حسابات الشــركة التى كانت تعتمد فى باريس(٢٥) ، ولهذا كانت أرباح الشــركة

الفرنسية ضخمة ، وذلك لصعوبة مراقبة الحكومة المصرية او مصلحة السكك الحديدية المصرية لأعمال الشركة الفرنسية .

ومن أهم التزامات الشركة الفرنسية لشركة سكك حديد الحكومة المصرية اجراء جميع اعمال الصيانة والترميم والتجديد لعربات الشركة على نفقتها على أن تضع المصلحة تحت تصرف الشركة محطات مصر والاقصر واسوان والقنطرة والأمكنة اللازمة لمكاتبها ولمخازن قطع الغيار والمواد اللازمة للصيانة(٢٦) ، وفى مقابل ذلك تحصل الشركة الفرنسية مبلغا يقدر بمليم ونصف المليم على التذاكر لكل كيلو متر بشرط الا تقل عن ٥٠ قرشا بالليل و ٢٥ قرشا بالنهار ، وكانت الشركة تقوم بتقديم الخدمات اللازمة للركاب مثل الوجبات الغذائية ، وبذلك حققت الشركة أرباحا عالية .

وكان للشركة عدة خطوط تسير عليها قطاراتها السريعة مثل خطوط القاهرة والاسكندرية واسوان وبورسعيد ، وكانت الشركة الفرنسية تقوم دائما بتزويد الخطوط بعربات البرلمان وعربات النوم(٢٧) .

وكان كبار موظفى الشركة من الأجانب الذين سيطروا على ادارتها مثل وظيفة كبير مفتش الوابورات بقسم الوابورات ووظيفة ملاحظ ورشة القزانات بقسم هندسة الوابورات « مستر ج . هـ . موريل Mr. G.H. Morrell» (٢٨) .

وتلى سكك حديد الحكومة المصرية ، « شركة سكة حديد الدلتا الضيقة ليمتد » وهى شركة انجليزية(٢٩) يدير أعمالها مجلس ادارة يرأسه انجليزى يساعده بعض الانجليز الآخرين وبعض المصريين والمتمصرين ومقر الشركة الرئيسى بلندن(٣٠) واحتفظت الحكومة لنفسها بحق شراء المؤسسة فى

اى وقت تشاء بعد اول ابريل سنة ١٩٣٨ على أن تمهل المؤسسين سنة قبل الشراء وذلك فى مقابل دفع تكاليف التأسيس مضافا اليها ما يستجد سنويا مستبعدا منها أموال الاستهلاك والسندات(٣١) .

وكان الطابع المسيطر على الشركة هو الطابع الانجليزى فقد استغلت الشركة حاجة موظفيها اليها واضطرارهم الى العمل فاستبدلت العقود المبرمة بينها وبينهم بعقود أخرى تحرمهم المكافأة اذا ما تقاعدوا عن العمل ، فى حين أن الشركة تشغل العمال فترات طويلة من الساعة الخامسة صباحا الى الساعة التاسعة مساء ، ويقضون ثلاث ليال فى كل أسبوع بعيدين عن منازلهم ولا يتقاضون بدل سفر أسوة بأمثالهم فى الشركات الأخرى ، وهذا ضرب من ضروب الاحتكار الأجنبى ، والعجيب انه عندما سئل وزير المواصلات فى مجلس النواب عن ذلك اجاب مدافعا عن الشركة بانها لجأت الى ذلك نظرا للصعوبات المالية التى كانت تواجهها ، حيث انها صرفت لجميع عمالها ومستخدميها المكافآت المستحقة لهم طبقا لنظام المكافآت الذى الغى لغاية ابريل سنة ١٩٤٠ وهذا تاريخ ادخال التعديل المشار اليه (عملية استبدال العقود)(٣٢) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على تبعية كبار الدولة للسيطرة الأجنبية .

وكانت الشركة تسير لحسابها مجموعة من السيارات كما كانت تساهم مع شركات أخرى فى تسيير سيارات على خطوط موازية لخطوطها الحديدية(٣٣) ، ومن ثم كانت الشركة تدفع أتاوة سنوية للحكومة بلغ مقدارها فى العام المالى ١٩٤٥/٤٤ نحو ١٧٫٥٠٠ جـ . م(٣٤) .

وثالث شـركات السكك الحديدية التى تأسست برؤوس أموال أجنبية فى مصـر « شـركة سـكك حـديد الفيـوم «The Fayoum Sight Railways Co. وقد مثل هذه الشركة وسيطر على ادارتها عناصر ايطالية ، خاصـة أسـرة موصيرى وجنسيات أخرى مع بعض المتمصـرين والمصـريين لاسـتغلال الخطوط الحديدية بمدينة الفيوم وضواحيها(٣٥) أو فى اية جهة أخرى فى مصر .

ومما هو جدير بالذكر ان الشـركة عمدت خلال فترة الحرب الى تحويل عدد من قاطراتها التى تدار بالفحم الى قاطرات بالمازوت او زيت الديزل . وقد اجرى هذا التحويل فى ورش الشـركة ، وقد ادى ذلك الى زيادة ايرادات الشـركة منذ بداية الحرب زيادة كبيرة على السـنتين السـابقتين للحـرب ، وبالعكس تأثرت ايرادات سـيارتها لصـعوبة الحصول على قطع الغيار(٣٦) .

أما عن موظفى الشـركة فقد كانت تنفصـل اعدادا كبيرة منهم دون أن تصـرف لهم مكافآتهم عن مدة خدمتهم ، ففى سنة ١٩٤٠ على سـبيل المثال تقدم عمال الشـركة بشـكوى لهذا السـبب الى كبير الامناء الذى اتصـل بدوره بمدير الشـركة (مسيو جوزيف كافورى) الذى وافق على منح كل عامل يفصل من خدمة الشـركة عشرة شهور عن مدة خدمته(٣٧) .

اما الشركة الرابعة فهى « شـركة سـكة حديد الوجه البحرى » وهى شركة بلجيكية قامت باسـتعمال خطوط الوجه البحرى(٣٨) .

وعلى وجه العموم خرجت السـكك الحديدية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى حيث استخدمتها قوات الحلفاء طوال فترة الحرب ، وقد كان لقوات الحلفاء فى مصـر مسـئول عن

عمليات النقل له حق الاتصال بكبار الدولة المصرية للعمل على تحقيق مطالب جيوش الحلفاء فى مصر ، وكانت مطالبه محلا التنفيذ والتى كانت تشمل كثيرا من المجالات كالمواصلات أو حفر الترع أو تطهيرها أو فتح الكبارى والأهوسة أو خلاف ذلك(٣٩) مما كان له أكبر الأثر فى خدمة هذه الجيوش .

* * *

ومن وسائل النقل البرى أيضا خطوط الترام ، وقد حصل الأجانب على امتيازات مد وتشغيل خطوط الترام ، وكانت مدينتا القاهرة والاسكندرية هما موطن هذا المرفق ، حيث وجدت فى كل مدينة شركتان أجنبيتان تحتكران خطوط كل مدينة ، ففى القاهرة وجدت شركة ترام القاهرة(٤٠) ، وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس »(٤١) وفى الاسكندرية وجدت « شركة سكة حديد الرمل(٤٢) و « شركة سكة حديد اسكندرية» »(٤٣) .

وبالاضافة الى خطوط الترام التى كانت تسيرها هذه الشركات كانت تسير بجانبها خطوط سيارات ، فعلى سبيل المثال كان لشركة ترام القاهرة نحو ٦٠ تروليبوسا و ٢٨٠ أتوبيس ديزل من الحجم الكبير و ١٦٠ أتوبيسا بالبنزين للخطوط الضيقة حتى نهاية تلك الفترة(٤٤) .

كما نشطت بعض هذه الشركات فى انشاء شركات نقل بالاتوبيس مثل شركة سكة ترام اسكندرية التى انشأت شركة نقل الاسكندرية المساهمة بجوار الترام سنة ١٩٣٨ وذلك لما رأته الشركة من منافسة بين الاتوبيس والترام(٤٥) .

وكانت فرصة الاستثمار فى هذا المرفق تتم بشروط امتيازية احتكارية طويلة الأجل تتيح للشركات الأجنبية أن تحصل على

ارباح طائلة ، وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة العائد من رأسمال شركة ترام القاهرة البلجيكية خلال فترة أحد عشر عاما تنتهى سنة ١٩٣٩ حوالى ٣٣ر٥٪ ومتوسط احتياطياتها ١٢١ر٦٥٪ (٤٦) .

أما عن تعريفة أجور الركاب فقد وافق مجلس الوزراء على طلب شركة ترام القاهرة على زيادتها بواقع ٢٠٪ من قيمتها على أن تستخدم المبالغ الناتجة من هذه الزيادة بعد خصم أتاوة الحكومة وذلك بوضع جزء على سبيل الاحتياطى لمواجهة تكاليف الاستغلال (تجديد العربات ـ وكل زيادة جديدة فى علاوة غلاء المعيشة الممنوحة للعمال ـ وعدم التوازن المالى) وذلك حتى يكون الربح الموزع موازيا للربح الموزع فى السنوات الثلاث السابقة للحرب ، وبوضع الجزء الباقى تحت تصرف الحكومة لمساعدة شركات الامنيبوس الثلاث فى مدينة القاهرة لمواجهة أية زيادة فى نفقات التشغيل(٤٧) ، ولمواجهة التكاليف اللازمة لاصلاح وتجديد المنشآت ، ولايجاد الأموال الكافية عندما تصبح الظروف الاقتصادية طبيعية(٤٨) .

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على زيادة التعريفة بواقع ٢٠٪ أخرى أى مليم آخر يخصص لصالح عمال الشركة لمدة عامين ، ولما كانت هذه الزيادات تعود بالفائدة على الشركات الأجنبية . لذا رات مد فترة الزيادة فترة أخرى ، فتقدمت احدى هذه الشركات وهى شركة ترام القاهرة فى ٥ سبتمبر ١٩٤٥ قبل انتهاء فترة الزيادة بطلب لاستمرار العمل بزيادة التعريفة لمدة عامين آخرين ابتداء من ٩ مارس ١٩٤٦ ، وذلك لأن الأسباب التى دعت الى تقرير الزيادة مازالت قائمة ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك(٤٩) ويبدو أن تبعية كبار موظفى الدولة

للأجانب جعل الشـــركات الأجنبية تحقق كل ما تريد حيث كانت طلبات شـــركة ترام القاهرة دائما مجابة اذ كانت الشـــركة تضع اعذارا مؤثرة لها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفى .

اما ما يعود على الدولة مقابل هذه الزيادات فهو اضـــافة زيادة بســـيطة على الاتاوة التى تحصل عليها من هذه الشركات ، فقد بلغت الاتاوة التى اضيفت على الاتاوة المفروضـــة على شركة ترام القـــاهرة للحكومة ١٩٤٥/٤٤ نحو ٧٠٠و٣٢ ح . م(٥٠) ، والواقع أن الحكومة لم تنظر الى هذه الزيادة بالنسبة للشـــعب الذى أرهق بسبب الغلاء خاصة فترة الحرب .

أما عن النشـــاط الذى قامت به هذه الشـــركات فقد تمثل فى مساهمتها فى انشـــاء شـــركات أجنبية أخرى . فعلى سبيل المثال قامت شركة ترام الاسكندرية ليمتد بتأسيس « شركة نقل الاسكندرية المساهمة » سنة ١٩٣٨ ولكنها لم تزاول عملا حتى نهاية ١٩٤٤ ، وفى نفس السنة قررت الشـــركة ابدال اسمها باســـم شـــركة اسكندرية للنقل والصناعة(٥١) ، كما ســـاهمت شـــركة ســـكك حديد مصـــر الكهربائية وواحات عين شمس فى انشـــاء شـــركة الاعمال والمباحث الافريقية وشـــركة الكهرباء المصرية ، وشركة الامنيبوس المصـــرية العامة وشـــركة سوبربان بلدنج لندس وشـــركة الفنادق المصـــرية وذلك حتى نهاية سنة ١٩٤٦ ، وقد بلغ ايراد الشـــركة من ذلك خلال العام نفســـه نحو ٣٩٢٫٠٢٨ ح . م(٥٢) .

وهناك شـــركات غيرت غرضـــها بعد انتهاء فترة امتيازها مثل شـــركة ترام الاســـكندرية التى انتهى امتياز اســـتغلال خطوط ترام الاسكندرية فى ٣١ مارس ١٩٤٦ حيث وجهت الشركة نشـــاطها الى أعمال الصـــناعة المختلفة ، ففى ١٩٤٧/٤٦ انشأت

مستودعا للتبريدات وآخر للثلج ، وهذا المصنع كانت الشركة قد صرح لها بانشائه منذ سنة ١٩٣٨ قبل انتهاء امتياز الشركة ، الا أن وزارة المواصلات قد رفضت ذلك ، ولكن نفذت الشركة انشاءه بعد انتهاء امتيازها ، غير أن هذا المصنع لم يصادف رواجا كبيرا بخفض ثمن البيع منعا للمناقشة لكثرة مصانع الثلج فى الاسكندرية(٥٣) .

أما عن شركات الترام فى مصر فكان اولها « شركة ترام القاهرة » وهى شركة بلجيكية ومديرها سنة ١٩٣٧ بلجيكى الجنسية(٥٤) ، وقد جرت عادة الشركة على اقتطاع نسبة من الأرباح فى كل سنة مقابل استهلاك موجوداتها ، وبهذا ظلت مالكة للعقارات التى اشترتها وللمنشآت المقامة عليها ، وتصبح ايلولة جميع المهمات والمنشآت التى تستخدم فى شئون الاستغلال للحكومة فى نهاية الالتزام(٥٥) .

وفى خلال فترة الحرب الثانية لم تتمكن الشركة من القيام بالأعمال المعتادة من الصيانة والتجديد نظرا لصعوبة التموين وارتفاع أسعار المهمات ، فضلا عما قابت به عربات ومنشآت الشركة من ضربات غير عادية بسبب شدة ازدحام الأهالى بالقاهرة سنة بعد أخرى ، وفى ١٩٤٤/٤٣ زاد عدد الركاب المنقولين بنسبة ١٦٪ على السنة السابقة(٥٦) .

أما الشركة الثانية فهى « شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس » بالقاهرة(٥٧) وهى شركة بلجيكية لانشاء خط ترام ليصل كوبرى الليمون بأراضى واحة العباسية (مصر الجديدة حاليا) لمدة ٧٠ سنة ، ثم أخذت الشركة تصريحا بمد الخط الى شارع عماد الدين وانشاء مواصلة من نهاية

خط ترام العباسية الى واحة عين شمس المذكورة وقد سيطر البلجيكيون وبعض الفرنسيين على اعمال الشركة حيث قاموا بنشاط كبير خاصة فى منطقة مصر الجديدة(٥٨) ، لذا حصلت الشركة من الحكومة على ٦٠٠٠ فدان زيدت فيما بعد الى ١٢٠٠٠ فدان وذلك لانشاء مدينة جديدة فى صحراء العباسية(٥٩) وقد بلغ راسمال الشركة فى نهاية الفترة حسب ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ نحو ٢٫٠٣٠٫٠٠٩ جـ ٠ م(٦٠) .

أما شركات الاسكندرية فكان أولها « شركة سكة ترام الرمل » تأسست برأسمال ١١٠٫٠٠٠ جـ ٠ ك وهى شركة انجليزية ، انشئت لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والاسكندرية(٦١) .

وقد انتهى امتياز الشركة قبل بدء فترة الدراسة ، لذلك قامت الشركة سنة ١٩٣٨ بتأسيس شركة نقل الاسكندرية للنقل بالاتوبيس بجوار الترام لمنافسته(٦٢) .

وكانت شروط استغلال ادارة النقل المشترك بالرمل لخطوط ترام واتوبيس الشركة ان تضمن الحكومة للبلدية كل نقص فى صافى ايرادات الخطوط يقل عن ٥٠٫٠٠٠ جـ ٠ م فى السنة ، وان يصرف صافى ايرادات الخطوط للبلدية لغاية ٥٦٫٠٠٠ جـ ٠ م ، وتحتفظ الادارة بما لديها من المبالغ المتجمدة من صافى ايرادات الخطوط فى السنوات السابقة على أول يناير ١٩٤٠ بصفة نقود للتشغيل وذلك لمدة ثلاثين عاما ابتداء من أول يناير ١٩٤٠(٦٤) حيث سينتهى دور الشركة الانجليزية وتصبح ادارة الشركة تحت يد بلدية الاسكندرية (اى أن خطوط الترام أصبحت مصرية) مع تحويل الشركة من شركة ترام الى شركة أتوبيس .

والشركة الثانية فى الاسكندرية هى « شركة ســكة ترام اسكندرية » وهى ايضا شــركة انجليزية ، كانت تســتخدم فحم الحكومة كلما تيســر امدادها به ، مادام ســعره لا يتجاوز سعر الســوق(٦٥) ، ولما كانت الشــركة أجنبية فقد كانت تفضــل الأجانب على المصــريين فى كثير من النواحى ، فعلى ســبيل المثال ، كان توجد أكشــاك لبيع المأكولات بجوار الســكة يديرها اجانب ومصــريون ، وبايعاز من الأجانب لهندسة السكة بازالة أكشــاك المصريين انذرت هندسة السكة المصريين بضرورة ازالة اكشــاكهم(٦٦) .

وقد انتهى امتياز الشــركة سنة ١٩٤٦ وتحولت الى شركة ذات اغراض أخرى كالنقل والصــناعة(٦٧) .

ويلاحظ أن هذا المرفق قد ســيطرت عليه رؤوس أموال جنسيتين أجنبيتين فقط هما البلجيكية والانجليزية ، كما يلاحظ ان كل جنســية احتكرت المرفق فى مدينة دون أن تشــاركها اية جنســية اخرى ، فكانت البلجيكية فى القاهرة والانجليزية فى الاسكندرية .

* * *

ومن مرافق النقل البرى شــركات الاتوبيس والســيارات الأجنبية التى تعددت فى مختلف أنحاء القطر المصــرى ، لنقــل الركاب والبضائع خاصة القطن كمحصول نقدى .

وكان لمصــلحة السكك الحديدية علاقة ببعض شــركات السيارات مثل « شــركة ســيارات أتوبيس الشمال » وذلك لأن المصلحة ســاهمت فى رأســمال الشــركة بنحو ٥١٪ ، وكانت العلاقة تتمثل فى أن يكون للمصلحة الرأى أولا ، ولمجلس الوزراء ثانيا ، ولذلك عملت المصلحة على زيادة رأســمال الشــركة سنة

١٩٣٨ من ٩٠٠٠ حـ ٠م الى ٣٤,٠٠٠ حـ ٠ م ، أيضا شـــركة أتوبيس الفيوم « كانت تمتلك فيها المصلحة ٥١٪ من رأسمالها البالغ ١١,٧٦٤ حـ ٠ م(٦٨) ٠

وكان يفرض على شـــركات الســـيارات أن تضـــع مبالغ تأمين لدى البنك الأهلى المصـــرى لحســـاب وزارة الأشـــغال العمومية ، وكان قدر التأمين ١٠٠ حـ ٠ م عن كل أتوبيس من الطراز الخفيف و ١٥٠ حـ ٠ م عن كل أتوبيس من الطراز الثقيل(٦٩) ٠

أما عن اتاوة الحكومة من هذه الشـــركات فقد اختلفت من شـــركة الى أخرى فعلى ســـبيل المثال بلغت الاتاوة المفروضة على شـــركة الاتوبيس العمومية المصـــرية ٦٪ ســـــنويا من اجمالى الايراد(٧٠) بينما بلغت ١٥٪ ســـنويا من اجمالى ايرادات شـــركة ســـيارات أتوبيس القاهرة(٧١) ويبدو أن اختلاف نسبة الاتاوة من الشـــــركة الأولى الى الثانية ، ان الأولى تأسست سنة ١٩٢٢ ، ومعنى هذا انها تأسست فى وقت لم يكن للحكومة نظام قوى للســيطرة على هذه الشـــركات لذلك كانت الاتاوة قليلة ، أما الثانية فقد تأسست سنة ١٩٣٧ وقت حصـــول مصر على سيادتها مما أدى الى زيادة هذه الاتاوة ٠

كما ارتبطت الرأسمالية المصـــرية بالرأسمالية الأجنبية عن طريق تعيين الراسماليين المصـــريين فى الشـــركات الاجنبية فكان على ســـبيل المثال أحمد عبود رئيسا لشركة السيارات والامينبوس بالقاهرة(٧٢) ٠

وهذه الشـــركات كانت تمتلك ورشا لاصـــلاح وصـــيانة سياراتها ، مما أدى الى تحقيق أرباح كبيرة لها ، ففى شـــركة ســـيارات أتوبيس الشـــمال حققت أرباحا صافية ١٩٣٧ نحو ٧١٩٥ حـ ٠ م(٧٣) زادت الى أكثر من ٩٩٧٦ حـ ٠ م ســـــنة

١٩٤٢(٧٤) ، أما شـركة اتوبيس القاهرة فقد حققت أرباحا سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٣٧٦ حـ ٠ م واسـتمرت فى تحقيق الأرباح حتى سنة ١٩٤٠. ، وفى آخر سنتين من امتيارها ١٩٤١ و ١٩٤٢ منيت الشـركة بخسـارة قدرها ٢٣٥٤٢ و ٨٦١٩٤ حـ ٠ م على التوالى ، وقد رغبت الحكومة فى استقلال خطوط هذه الشركة بعد انتهاء امتيازها الا أن ظروف الحرب حالت دون ذلك لصعوبة اسـتيراد مستلزمات سـيارات هذه الشـركة من آلات محركة وشـاسيهات ومختلف قطع الغيار ، لهذا رات الحكومة مد امتياز الشـركة لمدة خمس سـنوات اخرى ، لأن الشـركة اشترطت لذلك أن تعمل وزارة الاشـغال على معالجة المسـائل التى تشكو منها لتحقيق توازنها المالى ، مثل تقديم السـلف ، ورفع سـعر تعريفة الأجور بنسبة ٤٠٪ ويسـمح لها بادارة محركات سياراتها بمزيج من البنزين والكيروسـين بدلا من البنزين فقط ، ثم تلغى تذاكر الاشتراك المجانية(٧٥) .

وفى الواقع فان الشركة وضعت الحكومة أمام الأمر الواقع ، اما أن تنفذ الحكومة هذه الشـروط ، واما أن الخطوط التى تسـيرها الشـركة تتوقف عن العمل ، وفى كلتا الحالتين خسارة على الحكومة والاقتصـاد المصـرى ، كما أن حجم الخسـارة الذى منيت به الشـركة فى آخر عامين من امتيازها كان ضـخما لا يقارن بأرباحها التى بلغت أقصـاها سنة ١٩٣٨ وهى حوالى ٣٦ر٠٩٥(٧٦) وهذا يعنى أن سـجلات الشـركة ليست سليمة وهناك تلاعب فيها حتى يمكنها التهرب من التزاماتها تجاه الحكومة كالاتاوة ونصيبها فى الارباح ... الخ .

وكان للحرب اثرها على شـركات السـيارات الموجودة فى مصـر بسبب صـعوبة استيراد مهمات السـيارات وقطع الغيار اللازمة لها فهناك شـركات توقفت عن الاسـتمرار فى العمـل

مثل شـــركة الامنيبوس العمومية المصـــرية (ثورنيكروفت) فقبل أن تبدأ الحرب بادرت الشـــركات باســـتيراد لوازمها لتستطيع أن تســـتمر وتقاوم ظروف وأزمات الحرب ، الا أن هذه الشـــركة أبت أن تحترم ما وقعت عليه من اتفاقات لدى وزارة الاشـــغال العمومية بخصوص هذا الأمر ، لذلك وقعت فى أزمة قلة السيارات وعجزت عن تسيير ما يلزمها به عقد التزامها . لدرجة انها اصبحت تشغل سيارة واحدة على كل من الخطوط ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ فقد كتبت الى وزارة الاشغال مبدية عجزها عن تســـيير خطوطها الملتزمة بها ، الا أن الوزارة رفضـــت ذلك ، وبعد تكرار طلب الشـــركة تقدم احد اصـــحاب شركات السيارات الوطنية لاســـتغلال الخطين ٤ ، ١٢ ، كما تقدم كل من « رودلف بليس » و « سابا غبريال » لاســـتغلال الخطين ١ ، ٣ وقد بدأت هذه الشـــركات العمل فى هذه الخطوط فى شـــهر مايو ١٩٤٦ بعد التعاقد مع شركة ثورنيكروفت بموافقة الوزارة المذكورة(٧٧) .

وهناك شـــركات منيت بخســـائر فادحة بســـبب ظروف الحرب وعدم اســـتيراد ما يلزم من مهمات وقطع غيار ، وقد حدث ذلك فى شـــركة أتوبيس القاهرة حيث ان الشـــركة كانت تعمل على ١٤ خطا يلزمها ١٦٠ ســـيارة لصـــعوبة الاستيراد أصـــبح لا يوجد لدى الشــــركة ســـوى ٩٠ سيارة(٧٨) وهذا أدى الى ســـرعة استهلاك هذه السيارات لقلتها عن المطلوب وعدم تحقيق أرباح .

وبجانب ذلك هناك شـــركات حققت أرباحا بســـبب وجود ورش تابعة لها مما ســـهل عملية اصـــلاح وصـــيانة سياراتها . أو أنها عملت فى مجالات أخرى بجـــانب النقل مثل مباشـــــرة العمليات التجارية والصـــناعية والعقارية والمالية التى لها علاقة لاســـتغلال أعمالها الخاصـــة بالنقل ، وهذا ما انطبق على شركة

السيارات اتوبيس الشمال(٧٩) ، أو حققت أرباحا بسبب مساهمة شركات كبيرة فيها مثل مساهمة شركة أتوبيس الشرقية والدقهلية فى راسمال الشركة المصرية للنقل على الطرق(٨٠) ومساعدة شركة ترام القاهرة لشركات الامنيبوس بالقاهرة للاستمرار فى القيام باستغلال خطوطها(٨١) .

أما عن دور الأجانب فى انشاء هذه الشركات فقد أسس الأجانب شركة سيارات أتوبيس الشمال فى شكل شركة خاصة ولم تكن شركة مساهمة(٨٢) ، ساهمت فيها الحكومة بنسبة ٥١٪ والأجنبى « بولتاور وشركاه » بنسبة ٤٩٪ .

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ تم حل الشركة وتنازلت مصلحة السكك الحديدية عن حصتها بأن تحصل المصلحة على نصف راس المال الذى وصل الى ٣٤٠٠٠ج ٠ م ، كما تحصل على ما تستحقه من ارباح ١٩٤٢ وقدرها ٤٩٨٨ ج ٠ م ، كما تحصل على نصيبها من الاحتياطى وقدره ٢٣٢٥ ج ٠ م ، وكان للمصلحة وقت حل الشركة ٤٣٣٥ سهما فى راس المال قيمة السهم ٤ ج ٠ م(٨٣) .

وفى ٣ يونيه ١٩٤٣ تحولت الشركة الى شركة مساهمة مصرية فتأسست من جديد براسمال ٥٠٠٠٠ ج ٠ م لمدة ٢٥ سنة ، مركزها الرئيسى فى الاسكندرية ، وقام بتأسيسها مجرى وايطالى وخمسة من المصريين ، ويلاحظ أن المصريين شركاء بنسب محدودة فى راس المال حيث كان راسمال احد الاجانب اكثر من راسمال الخمسة المصريين جميعهم ، فقد كان راسمال المصريين ٣٨٩٣ سهما بينما بلغ راسمال المجرى « لاديسلاس باتى » وحده نحو ٤٧٣١ سهما والايطالى « اوجواومباردو » ٣٨٧٦ سهما ، اى ان الاجنبيين ساهما فى ٨٦٠٧ أسهم (أكثر من الضعف) .

كما يلاحظ أن الشـــركة تأسست خلال فترة الحرب وبها عضـــو ايطالى (فى حين فرض الحراســـة على أموال الرعايا الايطاليين) ، ولكنه عضـــو مجلس ادارة شـــركات مستثناه من تطبيق الأمر العسكرى رقم ١٥٨ بموجب قرار وزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ .

وكانت الشـــركة تقوم بنقل الأشخاص والبضـــائع بعربات اتومبيل وبعربات نقل وشراء المهمات وبيعها(٨٤٦) .

كما قام الأجانب بانشاء الشركة المصرية النقل بالســـيارات لمدة ٥٠ سنة براســـمال ٢٠٠٠٠ر٢٠ حـ . م وقد غلب على الشركة الطابع اليونانى(٨٥) .

كما وجدت فى مدينة القـــاهرة ثلاث شـــــركات أمنببوس ساهمت فيها شـــركة ترام القاهرة البلجيكية(٨٦) وجدير بالذكر أن هذه الاتوبيســـات كانت تســـير فى خطوط خارج المدينة ، ففى سنة ١٩٣٧ تقدم أهالى « دميرة وكفر دميرة » مركز طلخا ــ غربية ــ يلتمســـون اســـتمرار ســـير ســـيارات الامنيبوس التابعة للسكك الحديدية على الخط من طلخا الى بلقاس(٨٧) .

وشـــركة الامنيبوس العمومية المصـــرية (ثورنيكروفت) بمدينة القاهرة ، وهى شـــركة أجنبية يديرها بلجيكى حتى سنة ١٩٣٧(٨٨) رفضت سنة ١٩٣٨ الموافقة على تســـيير سيارتها من السيدة زينب الى الجامعة بخمسة مليمات تســـهيلاً للطلاب ومطلبهم العلمى ، فأثار ذلك أعضـــاء مجلس النواب داخل المجلس ضـــد الشـــركة(٨٩) ، ولم توضـــح المضابط ما اذا كان قد اتخذ بشأن الشركة اجراء أم لا .

ومن شـــركات الســـيارات الأجنبيـــة « شـــركة كافورى للسيارات » كانت تســـير سياراتها فى مركز الصف ، ولكن يبدو

ان الشـــركة صـــغيرة ولم تكن سياراتها كافية لنقل ركاب المركز ، لذا شـــكا أهالى المركز من قلة الســـــيارات وانتظارهم أوقاتا طويلة ، حيث لا يوجد ســـوى هذه الشركة فى المركز وسياراتها لا تكفى(٩٠) .

ومن الشـــركات ايضا شـــركة اتوبيس الفيوم التى كان لمصـــلحة الســـكة الحديد فيها اسهم بنحو ٦٠٠٠ حـ ٠ م ، وهى نسبة ٥١٪ من قيمة راس المال (وبهذا فان اجمالى راســـمال الشركة نحو ١١٫٧٦٤ حـ ٠ م)(٩١) .

وفى خلال عام ١٩٣٧ أسس الأجانب اكثر من شـــركة للسيارات فى مصر منها شركة سيارات أتوبيس القاهرة قامت باســـتغلال ثلاثة خطوط لسيارات الاتوبيس بالمدينة ومدة الامتياز عشر سنوات تنتهى سنة ١٩٤٧(٩٢) .

كما أبرمت وزارة الاشـــغال عقدا مع شـــركة الاتوبيس العمومية المصـــرية فى سنة ١٩٣٧ برأسمال ٢٢٠٫٠٠٠ حـ ٠ م لاستغلال ١٤ خطا من خطوط الاتوبيس بمدينة القاهرة لمدة عشر سنوات وان يكون للمصـــريين ثلث الاســـهم على الأقل والثلثان للأجانب أو يطرح للاكتتاب العام(٩٣) ولهذا سيطر الأجانب على الشركة سيطرة تامة .. على راس المال والادارة .

وفى سنة ١٩٣٧ رخص لشـــركة ســيسيليا للاتوبيس بالاسكندرية للعمل لمدة ٦ شـــهور تنتهى فى اول يونية ١٩٣٧ ثم تجدد الترخيص لمدة ستة اشـــهر أخرى ثم لمدتين أخريين كل منها ثلاثة شـــهور تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٣٨ ، وقد أخلت الشـــركة بالشـــروط التى أخذتها عليها بلدية الاسكندرية مثل الحفاظ على صـــحة العمال والمحافظة على حقوقهم(٩٤) ، ورغم ذلك فان بلدية الاسكندرية جددت عقد استمرار العمل للشركة المذكورة(٩٥) .

وفى ٧ اغسطس ١٩٣٨ انشأت جماعة من الاجانب « شركة السيارات المتحدة (يونيتديس) لمدة عشر سنوات ، وفى اول سنة ١٩٤٦ وقبل انتهاء اجل الشركة مد اجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التأسيس(٩٦) .

وآخر شركة أجنبية تأسست خلال تلك الفترة « الشركة المصرية للنقل على الطرق » سنة ١٩٤٣ بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ قيمة ٢٥٫٠٠٠ سهم ساهم فيها المجرى « لاديسلاس باتى » بنحو ٤١٦٧ سهما والايطالى « لمباروود » بنحو ٤١٦٦ سهما وشركة أتوبيس الشرقية والدقهلية بنحو ١١٫٠٠٠ سهم (اجمالى الأجانب ٨٣٣٣ سهما ، والباقى وقدره ١٦٫٦٦٧ سهم لمصريين) وكان يحق للشركة أن تبيع تلك الاسهم فى بورصة الاسكندرية(٩٧) ، وبذلك انفرد الأجنبيان بثلث راسمال الشركة وسيطرا على شركة اتوبيس الشمال من قبل ، وأصبح الطابع الأجنبى مسيطرا على الشركة .

وبسبب مخالفات الشركات الأجنبية واحتكارها المشروعات الاقتصادية فى مصر طالب أعضاء مجلس النواب فى صدر تلك الفترة (١١٣٨) بعدم تحديد اى عقد لشركات الاتوبيس الأجنبية ، على ان تتولى الحكومة حق الاستغلال أو تمنح امتيازها لشركات مصرية بحتة ، الا انه لم يعمل بهذه المطالب والدليل على ذلك تحديد عقود شركات أجنبية بعد هذا التاريخ على نحو ما سبق ، ومن ناحية اخرى فان وزير المواصلات لم يجب على هذه المطالب(٩٨) .

ويلاحظ ان معظم الشركات كان امتيازها ينتهى بانتهاء تلك الفترة مثل شركة سيارات اتوبيس القاهرة ، وشركة الاتوبيس العمومية المصرية ، ولكن لم يكن هذا يعنى أن كل شركات

السـيارات كان امتيازها ينتهى بنفس التاريخ فهناك الكثير منها كان ينتهى بعد ذلك التاريخ ، والكثير منها أثرت عليه الحرب لعدم ورود قطع الغيار من الخارج مما أدى الى توقفها او تصفيتها او خسـارتها .

ليس هذا فحسب فهناك ايضا شـركات اندمجت فى شركات أخرى ، مثل اندماج فرع نقل البضائع التابع لشـركة رودلف بلنيس فى شـركة سيارات أتوبيس الشمال(٩٩) .

ويلاحظ أن دور الأجانب فى هذا المجال كبير جدا ولم يكن للمصـريين الدور الذى بلغه الاجـانب انما هو دور محدود للغاية ، كمساهمتهم للأجانب فى بعض الشركات التى اسسوها ، بالاضافة الى بعض الشركات التى انشأها المصريون بأموالهم مثل شركة اتوبيس الصعيد التى احتكرت خطوط الصعيد بالكامل(١٠٠) وكذلك شركة اتوبيس الشرقية والدقهلية(١٠١) .

* * *

اهتم الأجانب باسـتثمار أموالهم فى مجال النقل الجوى ، فسـاهموا وأنشأوا شـركات للطيران منها « شـركة مصـر للطيران » التى انشئت برأسمال ١٥٫٠٠٠ ج . م كان نصـيب بنك مصر ٥٤٠٠ ج . م ، كما سـاهم الأجانب الانجليز بمبلغ ٨٠٠٠ ج . م والباقى وقدره ١٦٠٠ ج . م لمصـريين والمركز الرئيسى للشـركة بالقاهرة(١٠٢) ، ومع مسـاهمة بنك مصـر فى الشـركة فان اجمالى نصيب البنك والمصريين معا لم يصل النصف ، مما يجعل لرأس المال الأجنبى السـيطرة خاصـة انه انجليزى .

بدأ رأسـمال الشـركة سنة ١٩٣٧ ٨٠٫٠٠٠ ج.م ، وبسبب

نشاط الشـــركة المتزايد اســتمر راس المال فى الزيادة الى أن بلغ سنة ١٩٤٦ حوالى ٢٠٠,٠٠٠ ج ٠ م(١٠٣) ٠

وقد اتســـع نشـــاط الشركة لدرجة دخولها مساهمة فى انشاء شركات اخرى ، ففى ١٩٣٩ ساهمت فى انشاء شركات طيران اخرى مثل شيركة Terminal Air Lines وقد دخلت الحكومة أيضا شريكة فى هذه الشـــركة بنسبة ٥١٪ من قيمة راس المال وكذلك « الشـــــركة الامـــبراطورية الجـــوية Imperial Air Wir ونظـــرا لأن شـــركة مصـــر للطيران شـــركة انجليزية مصـــرية فدخولها فى الشـــركة الثانية المزمع انشـــاؤها بجانب الحكومة كان ينقص من نصـــيب راس المال المصـــرى فى هذه الشـــركة ، ومن ثم فان زيادة راس المال الأجنبى اتاح للأجانب الســـيطرة على مجلس الادارة بجـــانب ســـيطرتهم على راس المال ، ولهذا قدم اقتراح بأن تدخل شـــركة مصـــر للطيران بمقدار ١٧٪ فقط من الاســـهم والباقى يقســـم بين الحكومة والشـــركة الامبراطورية الجوية على أن تكون كفة مصر هى الراجحة(١٠٤) ٠

وكان من المقرر ان تنشأ فى سنة ١٩٤٦ بالاشـــتراك بين شـــركة مصـــر للطيران والشـــركة الامبراطورية الجوية ويديرها مجلس ادارة من الجمعية العمومية للشـــركتين ، ويتألف من سبعة مديرين منهم أربعة مصـــريون اقترحت شـــركة مصـــر للطيران انتخابهم على أن يكون أحدهم رئيســـا لمجلس الادارة ، اما الثلاثة الآخرون فمن الاجانب وتنتخبهم شركة الخطوط الامبراطورية وبهذا الشـــكل اعطيت الأولوية للمصـــريين ، أو أعطيت رسميا على الاقل ، فان الاتفاقية لم تنص صـــراحة على نسبة راس المال التى تســـاهم بها كل من الشـــركتين والذى حدث أن الراســـمال الانجليزى اصبح الغالب بالنسبة للادارة(١٠٥) ٠

وبعد أزمة بنك مصـــر ودخول العنصـــر الأجنبى فيه وتولى حافظ عفيفى رئاســـة مجلس ادارة البنك أصـــبح ايضا عضـــو مجلس ادارة منتدبا بشــــركة مصـــر للطيران وممثلا عن بنك مصر(١٠٦) .

وفى ٢٨ يناير ١٩٤٦ وافق مجلس الوزراء على تجديد عقد استخدام مستر أ . و . سافاج A.W. Savage مراقب قسم تفتيش الطائرات لمدة عام (١٠٧) .

* * *

كما استثمر الاجانب اموالهم فى مجال النقل البحرى والنهرى وانشأوا لذلك الشركات الملاحيـــة وحققوا من وراء ذلك ارباحا طائلة ، واهم هذه الشـــركات « شـــركة بواخر البوســـتة الخديوية » التى تأسست بواســـطة ثمانية بريطانيين ، ولها فروع فى مصر والخارج بهدف المقاولات البحرية(١٠٨) .

وكانت آخر ميزانية للشـــــركة فى ٣٠ يونيه ١٩٣٧ حيث وجهت الدعوة لمســـاهمى الشـــركة فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٨ للنظر فى تصـــــفيتها(١٠٩) ، وقد أقام « المســـتر ج . دى بوطـــون Mr. G. de Poton بصـــفته مســـاهما فى الشركة دعوى على الشـــركة امام الدوائر التجارية بالاسكندرية لتصفيتها ووضع الحراسة عليها ، وقد صـــــدر الحكم بعدم الاختصـــــاص بنظر الدعوى(١١٠) .

وفى ٨ مايو ١٩٣٩ قرر مجلس الوزراء الاتصـــــال بلندن للحصـــول على عقد تكوين الشـــركة المذكورة من مقر عقـــود الشركات المساهمة Somerset House بلندن لمعرفة آخر ميزانية لها وشـــروط تصـــفيتها والبيانات التى تفيد فى نقل موجوداتها الى شـــركة أخرى هى « شـــركة البريد الفرعونية » ، وتمت

تصفية الشركة وحلول الشركة الفرعونية محلها فى نفس السنة(١١١) ، كان هذا يعنى أن عقد الشركة غير محتفظ به فى مقرها بمصر ، انما هو موجود خارج مصر (فى لندن) ، وبالتالى لم تكن باستطاعة الحكومة تطبيق شروط العقد على الشركة ، والدليل على ذلك تأخر تصفية الشركة عن الميعاد المحدد لها وهو سنة ١٩٣٧ حيث تنتهى مدة امتياز الشركة .

ويذكر « أحمد عبود » الراسمالى المعروف فى احدى رسائله الى « على ماهر » انه اشترى جميع أسهم شركة البوستة الخديوية حيث أصبحت فى دور التصفية كى تستولى عليها شركة البريد الفرعونية فهو أحد مؤسيسها(١١٢) .

والجدير بالذكر أن شركة البريد الفرعونية تأسست تحت اسم « شركة البواخر الفرعونية » « كشركة مساهمة مصرية(١١٣) برأسمال انجليزى ٠٠٠ر١٠٠ ح . م(١١٤) منها أسهم الشركة القديمة التى اشتراها أحمد عبود(١١٥) وقامت الشركة بعمليات الملاحة والنقل البحرى وبيعها واستغلالها وبنائها وتصليحها(١١٦) ، وكان عقد التزام الشركة يبيح انتقال وتداول ملكية ربع راسمالها بين ايدى الأجانب(١١٧) .

ونظرا للمصالح المتشابكة ساند كبار الدولة تلك الشركات الأجنبية ، ومما يدل على ذلك أن « أحمد ماهر » وزير المالية طالب بمنح الشركة المذكورة اعانة مالية من أموال الدولة تقدر بنحو ٠٠٠ر١٠٠ ح . م ، الا ان بعض الوزراء اعترضوا على ذلك لان الشركة ليست مصرية . انما هى انجليزية ، ولكن الشركة كانت تستتر وراء أحمد عبود كمساهم فيها ، وقد دافع وزير المالية بأن الشركة قد تمصرت بالفعل ، كما انها مصرية بالقانون حيث انها شركة مساهمة مصرية(١١٨) ، وفى ظل هذه

المســـــاندة من جانب وزير المـــالية تتضـــــح مدى التبعيـــــة وامداد الشـــركة بأموال تســـاوى رأسمالها ، ومما لا شك فيه ان هذه الأموال عادت على الأجانب قبل المصـــريين فى شـــكل ارباح ، كما تتضـــح آثار التشـــريعات الصـــادرة بشأن عدم تأسيس شـــركات الا اذا اتخذت شـــكل شـــركة مســـــاهمة مصرية ، حيث أصبحت فى نظر المســـاندين للشـــركات الاجنبية بأنها مصـــرية قانونا فى حين أن مصرية هذه الشركات ليست الا اســـما وشـــكلا .

وكان للحرب الثانية أثرها على أعمال الشـــركة وخطوطها ونشـــاطها على العموم فحددته من نواح وزادته من نواح أخرى ، وقد رأى مجلس ادارة الشـــركة أنه من الواجب بسبب الحالة الدولية الحاضـــرة أن توقف كل الخطوط المنتظمة باســـتثناء خط قبرص نظرا لوجود عقد بين الشـــركة وبين الحكومة القبرصية يقضى بذلك ، وكذلك كان الحال فى خط البحر الأحمر ، وقد آجرت الحكومة البريطانية جميع بواخر الشركة ماعدا ثلاث بواخر هى الفؤادية التى تســـير بين مصـــر وقبرص وباخرتين أخريين كانتا تشتغلان فى البحر الأحمر ، ثم توقفتا عن العمل مؤقتا بعد دخول ايطاليا الحرب .

وقد اغرقت باخرتان من أفخم بواخر الشركة هما « الباخرة محمد على الكبير » والباخرة أبو قير » وقد أغرقت الأولى فى ١١ اغسطس ١٩٤٠ فى المحيط الاطلنطى ، واغرقت الثانية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ اثناء أشتراكها فى أعمال الجلاء عن دنكرك(١١٩) .

ومن شـــركات الملاحة أيضا شـــركة قنال المنزلة والملاحة (شبنج) ليمتد
The Menzaleh Canal and Navigation Company (shipping)

شركة انجليزية تأسست بلندن برأسمال ٢٦٢٠٠ ج . ك ومقرها الادارى بالقاهرة . كانت تقوم ببناء وترميم السفن وصنع العدد اللازمة لها وأعمال الرى والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، ونقل الركاب وشحن البضائع بالبر والبحر وبجانب أعمال الملاحة كانت الشركة تقوم بشراء وتأجير الأراضى والعقارات(١٢٠) .

وفى خلال الحرب أوقفت الصادرات والواردات من طريق بورسعيد فتأثرت الشركة الانجليزية بذلك ، بسبب تعطل قطعها النهرية عن أعمال نقل البضائع هذا وان استمر طريق بورسعيد المائى البرى فى نشاط مستمر ، مما جعلها تستمر لممارسة بعض من نشاطها(١٢١) .

كما وجدت خلال تلك الفترة « شركة مصر للملاحة البحرية » تأسست بالقاهرة ، وقد التزمت الشركة بأن تمتلك عددا من المراكب المصرية التى ترفع العلم المصرى لا تقل حمولتها عن ٣٠٫٠٠٠ طن فى خلال تسع سنوات من تارخ الاتفاق (التأسيس) تنتهى سنة ١٩٤٤ كما تعهدت بأن تسير سفنها بانتظام ما بين مصر وايطاليا وفرنسا مرة كل أسبوعين(١٢٢) .

ايضا انشأ الأجانب شركة الاسكندرية للملاحة ، وقد ساهمت هذه الشركة فى أواخر الحرب مع بريطانى ويونانى وبلغارى وبعض المصريين فى انشاء شركة ملاحية جديدة هى « شركة الملاحة العامة المصرية » وبلغ رأسمال الشركة الجديدة ٢٠٠٫٠٠٠ ج . م قيمة ٥٠٫٠٠٠ سهم ، كان نصيب الأجانب فيها ٢٠٫٠٠٠ سهم وشركة الاسكندرية ٨٧٥٠ سهم والباقى وقدره ٢١٫٢٥٠ سهما لمصريين بينهم متمصر ، وقد

انشئت الشركة لبيع وشراء وبناء واصلاح السفن والمراكب للملاحة البحرية(١٢٣) .

* * *

أما عن دور رؤوس الأموال الأجنبية فى وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ، فقد كان من آثار التقدم الحضارى فى أوربا بأن ادخل الأجانب فى مصر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وكان ذلك خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

وخلال تلك الفترة احتكرت هذا المجال شركة اجنبية هى « شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية » (المتحدة مع شركة ايسترن تلغراف ليمتد) Marconi Radio Telegraph Company of Egypt (Associated with the Eastern Telegraph Lid)
تأسست فى القاهرة برأسمال ١٠٫٠٠٠ ج . م(١٢٤) وهى شركة انجليزية تمثل فيها عنصر الاستغلال الأجنبى والتفرقة بين المصريين والأجانب خاصة الانجليز بالنسبة للمعاملة والمرتبات(١٢٥) .

وقد امتد نشاط الشركة الى خارج مصر ، فقد منحت ترخيصا بانشاء اتصال لاسلكى بالعراق(١٢٦) ولارتباط الراسمال المصرى بالأجنبى فقد كان حافظ عفيفى عضو مجلس ادارة الشركة(١٢٧) ، اما عن الرسوم التى كانت تحصلها الشركة ، ففى سنة ١٩٤٠ قررت الشركة تحصيل رسم اضافى قدره خمسة قروش عن كل برقية تسلم فى مكاتب بالقطر المصرى(١٢٨) .

وكانت الشـــركة تدفع ضـريبة ســـنوية للحكومة ، وفى سنة ١٩٤١ تنازلت الحكومة ــ بناء على طلب السفارة البريطانية ــ من حقها فى مبلغ ٤ حـ . م اتاوة Layalty من شـركة ماركونى ، وبالتالى تتنازل الشـــركة عن هذا المبلغ الذى تتقاضاه من السفارة البريطانية نظير اذاعة الاخبار الصحفية على الجيوش البريطانية فى مصـــر(١٢٩) وبذلك فان أعمال الشـــركة كانت تخص الجيوش البريطانية اكثر من اختصاصها بالأعمال التى تفيد المجتمع المصرى او خلاف ذلك ، هذا بالاضـــافة الى ســـيطرة القوات البريطانية وتمتعها بصلاحية فرض ارادتها على ارادة الحكومة المصرية بمنع اتاوة الحكومة من عدمه .

كما تتضـــح ســـيطرة القوات البريطانية فى مصـــر على اعمال الشـــركة فى اصـــدار الأوامر العســـكرية التى تحـــدد هذه الأعمال ، لهذا نجد أنه بموجب الأمرين العســـكريين رقمى ٢٨٥ و ٢٨٦ فى ٢ يوليه ١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٥ فى ٢٥ يوليه ١٩٤٤ تم الترخيص لاشـــركة بنقل الصـــور باللاسلكى بين القاهرة من جهة ولندن ونيويورك ومدينة الكاب من جهة أخرى ، وفى ٤ مايو ١٩٤٦ طلبت الشركة من مجلس ادارة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة الاستمرار على أساس دائم وبشروط جديدة فى أجور نقل الصـــور بالاسلكى على أن تحصـــل من الحكومة نصف ما يحصـــل من الجمهور ، وقد وافق المجلس فى ٥ يونيه ١٩٤٦(١٣٠) .

وبانتهاء الحـــرب طلبت شـــركة ماركونى الترخيص لها بالاســـتمرار فى التقاط الانباء فى القدس وبيروت وبغداد على أن تدفع الشـــركة الضـــريبة المقررة عليها للحكومة المصرية ، وقد وافق على ذلك مجلس الوزراء فى ٥ يونيه ١٩٤٦ وذلك لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦(١٣١) .

ولم تكن الادارة المصرية لهذه الشركة الا ادارة شكلية فقط ، اما الادارة الفعلية فكانت للأجانب وخاصة الانجليز الذين سيطروا عليها منذ بداية الحرب .

وبجانب شركة ماركونى الانجليزية ، هناك شركة تلغراف انجليزية أخرى هى « شركة تلغراف رويتر » وهى وكالة أنباء عالمية مركزها الرئيسى فى لندن ، ولها فروع فى مختلف أنحاء العالم ، ولها فرع فى مصر ، وللشركة العديد من الاقسام مثل قسم خاص بالأوضاع الاقتصادية فى لندن ، وآخر عن الأوضاع التجارية الأمريكية ، وثالث عن عمل احصاءات اقتصادية مختلفة(١٣٢) ، وكانت الشركة تقوم بارسال نسخة يومية باللغة الانجليزية من تلغرافاتها التى تتلقاها من مركزها فى لندن وفروعها فى مختلف أنحاء العالم الى اقسام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة فى مصر(١٣٣) وخاصة ما يتعلق بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعواصم العالمية مثل أثينا وواشنطن ولندن وباريس وبرلين وغيرها(١٣٤) .

وفى سنة ١٩٤٠ وافق مجلس الشيوخ ومجلس النواب على انشاء شركة مساهمة مصرية تسمى « وكالة برقية مصرية للاخبار العامة » برأسمال مختلط بين مصريين واجانب(١٣٥) .

هذا بالاضافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية التى سيطرت عليها السلطات البريطانية خاصة فى فترة الحرب الثانية عن طريق تخفيض أجور البرقيات اللاسلكية التى تبادلها رجال الحملة البريطانية فى مصر مع اهاليهم فى لندن(١٣٦) ، والواقع أن هذه الشركات وان كان قد سيطر

عليها الأجانب وعادت لصـــالحهم فى كثير من النواحى فانهـــا عادت على مصـــر بفوائد كثيرة أهمها ادخال بعض مظاهر المدنية فى مصـــر .

ثانيا : شبكات توزيع الماء والكهرباء

امام ابتعاد المصـــريين عن هذا المجال قام الأجانب باحتكار هذا العمل فى مصر وانشأوا شـــبكات توزيع الماء والكهرباء استثمارا لأموالهم .

وبالنسبة لشـــبكات الماء فقد كانت حكرا على شـــركتين أجنبيتين فقط ، واحدة فى القاهرة والأخرى فى الاســـكندرية ، ففى القاهرة كانت « شـــركة مياه القاهرة » وهى من الشـــركات القديمة وكانت تضـــع يدها على الأراضى التى كانت عليها عمليات الميـــاه الحكومية ، وكان عقد الامتيـــاز لمدة طـــويلة بلغت ٩٩ عاما(١٣٧) .

ومن خلال هذه العمليات اســـتطاعت الشـــركة أن تحقق أرباحا طائلة ففى سنة ١٩٣٧ انفقت نحو ٥٥٠ الف جنيه وكان ربحها من هذا المبلغ يزيد على ٣٣٠ ألف جنيه ، ومع هذا فالشركة لم تعط العمال أجورهم(١٣٨) .

وفى نفس الوقت نجد أن وزير المالية يثنى على الشـــركة بما حققته من خطوات واســـعة فى ســـبيل تحقيق المنفعة العامة من خلال الأعمال الكثيرة والخدمات الجليلة ، وفى مقابل هذا يرجو مجلس النواب موافقته على ما تقوم به الحكومة من اتفاقات مع الشـــركة(١٣٩) وان دل هذا على شىء فانما يدل على خضـــوع كبار الدولة للرأسمالية الاجنبية والعمل على منفعتهم الخاصة من وراء هذه الشركات .

ولما كان للحكومة حق شـراء عمليات المياه من الشـركة لجات الشـركة الى مفاوضـة الحكومة التى قبلت الا تستخدم حقها هذا الا ابتداء من أول يناير ١٩٣٨ ، وفى مقابل هذا تاخذ الحكومة حصة من الأرباح ، ويكون لها مندوب فى مجلس ادارة الشـركة(١٤٠) .

اما عن أسـعار المياه ففى سنة ١٩٣٨ تم الاتفاق على أن يكن ثمن المتر المكعب من المياه للأفراد ١٤٫٥ مليم ؛ والحكومة المصـرية والجيش البريطانى ١١٫٨ مليم وكذلك لمنشآت العبادة والأعمال الخيرية(١٤١) .

ومع أن عمل الشـركة كان عملا تجاريا بحتا — فى حين أنه عمل يتناول خدمة عامة — فان الحكومة كانت توافق الشركة فى تنفيذ جميع طلباتها حيث قبلت أن تفرض على المستهلكين نظام العدادات بدلا من نظام الاشتراك لأن الشـركة ادعت انها وحدها صـاحبة حق الاختيار بين الاشـتراك والعداد ، وان المحكمة المختلطة بالقاهرة أيضا قضـت بهذا(١٤٢) ، وفى هذا زيادة فى الاعباء على كاهل المشـتركين وأرباح تعود على الشـركة التى تقوم بتوريد هذه العدادات وبيعها للمشتركين .

وفى بداية سنة ١٩٣٩ اعدت الحكومة مشـروعا لتقييد ما تضـطر الى منحه من امتيازات لشـركات أو أفراد أجانب فى أعمال عامة تقتضيها مصـلحة البلاد ، وذلك حماية لمرافقها من مخاطر الاجانب وامتيازاتهم ، مما ادى الى قيام شـركة مياه القاهرة بخفض أسـعار الماء الى نحو نصـف ما يقتضـيه عقد امتيازها(١٤٣) .

ولما كانت الحكومة مساهمة فى رأسمال الشركة(١٤٤) فكان ما يزيد على ٤٠٠٫٠٠٠ جـ . م من الايراد الكلى المحصل من بيع المياه فى مدينة القاهرة وضواحيها بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ الحكومة سنة ١٩٣٨(١٤٥) .

وفى سنة ١٩٤٦ تم الاتفاق على تخفيض أسعار المياه مرة أخرى من ١٤٫٥ مليم الى ١٠ مليمات ومن ١١٫٨ الى ٨٫٧ ومنها الى ٧ مليمات ثم الى ٦ مليمات وهكذا ، ومع هذا فقد وجدت الحكومة ان هذا الاتفاق لم يحد من فوائد الشركة الضخمة لهذا فرضت الحكومة حدا أعلى لأرباح الشركة وهو الا يزيد على ٣٥٠٫٠٠٠ جـ . م وما يزيد على ذلك يوزع بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ للحكومة(١٤٦) وبذلك خفضت الحكومة مقدار ربح الشركة من ٤٠٠٫٠٠٠ جـ . م سنة ١٩٣٨ الى ٣٥٠٫٠٠٠ جـ . م سنة ١٩٤٦ ومازاد على ذلك يوزع بين الحكومة والشركة بالنسب المذكورة .

وفى الاسكندرية كانت « شركة مياه الاسكندرية » وهى شركة انجليزية مركز ادارتها بلندن(١٤٧) ولما كانت الشركة أجنبية بحتة فى رأسمالها وادارتها فقد سيطرت على شئون الشركة ماليا واداريا(١٤٨) وفى سنة ١٩٤٤ عملت الشركة على زيادة كمية المياه الموزعة من ١٦٠٫٠٠٠ متر مكعبا الى ٢٥٩٫٠٠٠ مترا مكعبا فى اليوم . كما اهتمت الشركة بتطوير معداتها المستخدمة فى توزيع المياه فغيرت الآلات والمضخات البخارية بمولدات كهربائية(١٤٩) .

وبهذا التطوير استطاعت الشركة ان تحقق ارباحا مالية بلغت سنة ١٩٤٦ نحو ١٧٠٫٤٥٧ جـ . م(١٥٠) ، ومن الملاحظ أن هذه الشركة أقل من الشركة السابقة .

أما عن دور الأجانب فى انشاء شبكات توزيع الكهرباء فقد تأسست الشركات الأجنبية الاحتكارية التى كانت تقوم على استغلال الجمهور بأسعار عالية ترضى أطماعهم ، كما لم تساهم هذه الشركات فى تطوير الصناعة المصرية .

وقد تركز نشاط الأجانب فى مجال توزيع الكهرباء فى العديد من المدن كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية ، ففى القاهرة كانت شركة توزيع النور والقوى الكهربائية وهى شركة سويسرية وخلال فترة الدراسة الأولى التى نحن بصددها قامت الشركة بامداد كثير من مناطق القاهرة بالكهرباء خاصة منطقة الأزبكية ، الا أن الشركة انتهى امتيازها سنة ١٩٤٦ ، وقد حاولت الشركة مد أجل امتيازها بعد ذلك(١٥١) .

وبجانب هذه الشركة أنشأ الفرنسيون فى القاهرة « شركة ليبون لتوريد الطاقة الكهربائية » وقد بدأت الشركة عملها منذ فترة طويلة قبل بدء فترة الدراسة ، وكان للشركة فرع فى الاسكندرية(١٥٢) .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاق بين مجلس الاسكندرية البلدى والشركة بشأن تحديد سعر الوحدة الكهربائية ، وكان الجمهور السكندرى يدفع سعرا قدره ١٩ مليما للكيلوات ساعة على الضغط المنخفض للانارة و ١٥ مليما للشركة و ٤ مليمات رسما للبلدية . وفى ١٢ نوفمبر ١٩٣٩ قرر القومسيون الادارى بالمدينة تخفيض هذا الرسم الى ٣ مليمات ليتناسب مع اسعار التيار المحددة للأغراض المختلفة حتى لا يكون هناك ارهاق للمستهلكين على ان يحصل هذا الرسم اعتبارا من أول يناير ١٩٤٠(١٥٣) ، وقد

وقع اختيار الشــركة فرع الاسكندرية على مدير الادارة بمصلحة العمل التابعة لوزارة الاشــغال لتعيينه مساعدا لمدير الشــركة الأجنبى اعتبارا من اول ابريل ١٩٤١(١٥٤) .

وبالاضــافة الى هذه الشــركات فى مدينة القــاهرة والاسكندرية كان فى القاهرة « شــركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس » وهى شركة مواصــلات للســكة الحديد وبجانب ذلك منحتها الحكومة حق استغلال توزيع التيار الكهربائى بهليوبوليس لجميع الأغراض عدا الانارة فى داخل المنطقة المحددة فى ابريل ١٩٣٩ ، وقد مثل الشــركة بالقــاهرة فرنسى هو « المسيو جورج موليبه » وبعض الأجانب الآخرين(١٥٥) .

وفى الاسماعيلية كانت « شــركة توريد الكهرباء والثلج » تخصصت فى مجال الكهرباء بجانب توريد الثلج وكانت الشــركة تدفع أتاوة للحكومة مقدارها ٦٪ من أثمان التيــار الكهربائى المحصــلة من المســتهلكين .

وقد اتسع تشــاط الشــركة الكهربائى حيث كانت تورد كميات كبيرة من الكهرباء لشــركة قناة الســويس ، ولما كان الســعر مرتفعا فضــلت شــركة القناة أن تنشىء على حسابها مولدات لانتاج القوى الكهربائية اللازمة لها ، مما ادى الى ضياع مبلغ ٤٠٠٠ ج . م ســنويا على الشــركة ، كان يخص الحكومة منه ٤٨٠ ج . م ســنويا على حساب ١٢٪ ضاعت أيضا على الحكومة وفى سنة ١٩٤٣ جاوزت الشركة ٨٠,٠٠٠ ك . س ولكنها لم تتناسب مع الاستهلاك(١٥٦ وكان لهذا أثره على الاقتصاد المصــرى خاصــة ان شركة قناة السويس لم تعوض مصر عن تلك الخسارة .

ثالثا : شركات البناء والتشييد

اتجه راس المال الأجنبى للاســـــتثمار فى شركات البناء والتشييد نظرا لضخامة الأرباح نتيجة لنمو السكان المتزايد من وقت لآخر خاصـــة فى المدن الكبيرة . لهذا تمتعت شـــــركات المبانى الأجنبية بعقود امتياز يســرت لها الحصـــول على أقصى ربح ممكن ، فاندفع كثير من الشـــركات فى هذا المجال ، وتركزت فى مدينتى القاهرة والاســـكندرية لكبر الحجم السكانى بهما ، واغلب هذه الشركات قديمة قبل فترة الدراسة ، أما ما تم تأسيسه خلال تلك الفترة فهو قليل خاصة فى فترة الحرب .

وكانت هذه الشركات تقوم بشـــراء وامتلاك اراضى البناء ثم تقســـيمها ويعاد بيعها مرة أخرى والقيام بأعمال البناء والتشييد والمقاولات(١٥٧) وشـــراء واعادة بيع مواد البناء والقيام بالعمليات التجارية والمالية المرتبطة بتشـــييد المبانى العامة والخاصـــة مثل « شـــركة الازبكية البلجيكية »(١٥٨) .

والبعض مارس اشـــغال الكبارى والشـــوارع والطرق والســـكك الحديدية وغيرها من طرق المواصـــلات والقناطر والترع وأعمال الرى الأخرى وبناء الموانى البحـرية والنهرية والجوية وتشـــييد العمارات المعدة للاســـتغلال مثل « شـــركة المبانى المصـــرية الســـاهمة (ايجبيكو) » ، والشـــركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد »(١١٩) .

وأما عن الشـــركات القديمة التي ظلت تعمل خلال تلك الفترة فهى كثيرة مثل « شركة اســـكندرية العقارية » شركة فرنسية ، وجميع أعضـــاء مجلس الادارة ورئيس المجلس أجانب ، وأصبح نشـــاطها مقتصـــرا على اســـــتغلال عمارة كبيرة مشـــيدة

بالاسكندرية والتعاقد على تأجيرها(١٦٠) وقد حققت أرباحا عالية من خلال استغلال هذه العمارة التى تمتلكها ، فقد بلغ نصيب السهم ١٩٣٧ نحو ٢٥٠ قرشا زاد سنة ١٩٤٢ الى ٢٦٠ قرشا ثم الى ٢٧٥ قرشا سنة ١٩٤٦(١٦١) .

وثانى هذه الشركات « الشركة المساهمة للعقارات المصرية أحدى شركات البناء والتشييد
Société Anonyme des Immeubles d'Egypte
انشئت برأسمال انجليزى قدره ٢٥٠٫٠٠٠ ج . ك(١٦٢) ، وأصبحت تمتلك خلال تلك الفترة العديد من العمارات بالاسكندرية(١٦٣) .

وهناك ايضا شركة انجليزية اخرى « شركة استغلال عقارات بالاسكندرية » وجميع اعضاء مجلس ادارتها من البريطانيين وقامت باستغلال العمارتين الكائنتين بشارع فؤاد الأول — بالاسكندرية ، وقد انخفض راسمالها من ١٩٫٥٠٠ ج . م عند التأسيس الى ١٤٫٦٢٥ ج . م سنة ١٩٣٧ واستمر فى الانخفاض طوال تلك الفترة ولم تستطع الشركة الحفاظ على راسمالها(١٦٤) .

وفى القاهرة وجدت « شركة الازبكية البلجيكية » وهى شركة بلجيكية براسمال ٣ ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ سهم زاد سنة ١٩٤٥ الى ١٤٧٠٠ سهم بما يعادل نحو ٧٫٣٥٠٫٠٠٠ فرنك واستمر على هذا الحال حتى آخر تلك الفترة(١٦٥) .

اما « شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد » شركة انجليزية مارست اعمال البناء والتشييد بجانب الأعمال الزراعية وقد تركز نشاطها فى ضاحية المعادى ، وصدر قرار بتقسيمها فى يونية ١٩٤٦(١٦٦) .

وبالاضافة الى ذلك هناك الشركة الانجليزية البلجيكية

بالقطر المصرى ليمتد شركة انجليزية تأسست بلندن ومركزها الرئيسى والادارى بالقاهرة ، وكانت تمتلك قطع اراض عديدة فى ضواحى القاهرة ، ونلتين(١٦٧) . وخلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ قامت الشركة بشراء أراض ومبان بضواحى القاهرة وقامت بتجزئتها وبيعها(١٦٨) .

أما « الشركة المساهمة العقارية لاراضى الجيزة والروضة » برأسمال ٤٥٠٫٠٠٠ جـ . م(١٦٩) مركزها العام بالاسكندرية ، ولكن مارست نشاطها بالقاهرة وضواحيها حيث كان لها فرع بالقاهرة(١٧٠) ، وفى سنة ١٩٤٠ قسمت أراضى للبناء الى قطع فى حوض العجوزة الملوك لها(١٧١) .

أما « شركة اراضى مدينة الاسكندرية » فقد امتلكت سنة ١٩٤٠ أراضى البناء فى الاسكندرية قسمتها واقامت عليها كثيرا من أعمال البناء والتشبيد وعملت على بيعها ، وتركز نشاطها فى منطقة كرموز(١٧٢) .

وامتلكت « شركة الادارة العقارية » أراضى بناء فى منطقة امبروزو(١٧٣) وغبريال بالاسكندرية ، وبلغ رأسمالها سنة ١٩٤٦ نحو ٢٥٠٫٠٠٠ جـ . م(١٧٤) كما بلغت ارباحها فى نفس السنة ٢٩٫٤٦٠ جـ . م(١٧٥) ، وهى أرباح عالية بالنسبة للمشروعات الأخرى ، وقد سيطر على ادارة الشركة العنصر الفرنسى وبعض البريطانيين والمتمصريين(١٧٦) .

كما اسس الأجانب « شركة الانشاء والطرق » برأسمال ٨٠٠٫٠٠٠ جـ . م لمدة ٥٠ سنة(١٧٧) واستمرت تعمل فى مجال البناء والتشييد طوال تلك الفترة وما بعدها(١٧٨) .

أما الشركة المصرية للأراضى والمبانى Egyptian Land & Buildings Company. برأسمال ٢٦٠٫٠٠٠ جـ . م لمدة ٥٠

سنة(١٧٩) . ارتفع فى ٣٠ يوليه ١٩٤٥ الى ١٠١٠،٠٠٠ جـ . م بسبب نشاط الشركة وأرباحها العالية(١٨٠) .

ومن الشـركات القديمة التى ظلت تمارس عملها خلال تلك الفترة ايضا « شـركة ج . ب ميتشيل آند كومبانى للمقاولات J.P. Mitchell and Co. لأسرة بلغارية(١٨١) .

وآخر الشـركات القديمة التى انشأها الأجانب فى مصـر قيام المسـاهمين فى الشـركة العقارية العمومية بانشاء عمارة الايموبيليا الشـهيرة بالقاهرة برأسمال ٧٥٠،٠٠٠ جـ . م ، شاركهم فيها اثنان من المصريين برأسمال محدود(١٨٢) .

أما بالنسبة للشركات الجديدة التى انشئت خلال تلك الفترة فهى لم تكن كثيرة حيث خلت فترة الحرب من انشـاء مثل هذه الشـركات لعدم قدرة الأجانب على ذلك ، اما قبل الحرب فقد انشأ الأجانب فى ٧ فبراير ١٩٣٨ « شـركة المبانى المصـرية المسـاهمة (ايجيكو) بالقاهرة برأسـمال ٥٠،٠٠٠ جـ . م لمدة ٢٠ سنة(١٨٣) انخفض سنة ١٩٤٤ الى ٤٠،٠٠٠ جـ . م(١٨٤) ويبدو أن الحرب أثرت على أرباح الشـركة فلم تستطع انحفاظ على حجم رأسـمالها ، وكانت تديرها جماعة من الايطـاليين والسويسريين(١٨٥) .

وفى مدينة الاسكندرية ، انشأ الأجانب « شـركة المقاولات م . كوكنيوس سنة ١٩٣٨ ، وقام بادارتهـا الأجنبى « مكتبادس كوكنيوس وانسـطانسى كوكنيوس » مع اجانب آخرين وقامت الشـركة ببناء عدد من العمارات الكبيرة بمدينة الاسكندرية وبعض أعمال البناء الأخرى بالاضـافة الى انها انشأت مصنعا للبيرة مما أدى الى تحقيق أرباح وفيرة(١٨٦) .

وفى نفس السنة أيضا أنشأ الأجانب فى مدينة الاسكندرية شـــركة العامرية للأطيان والمبانى « برأسمال قدره ١٠٠٠ ج ٠ م وهى احدى شـــركات الزراعة والمبانى وقامت بنشـــاط كبير فى مجـــال البناء والتشـــييد وبيع العقـــارات بجانب الاعمـــال الزراعية(١٨٧) .

وابتداء من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ توقف انشـــاء مثـــل هذه الشركات ، وفى سنة ١٩٤٦ أنشىء أكثر من شـــركة خلال سنة واحدة مثل « الشـــركة المصـــرية للمبانى الحديثة (الشمس) » وانشىء لها أكثر من فرع فى الاقاليم خلال نفس السنة ، وكان راســـمال الشـــركة مليون ونصف المليون جنيه دفع الربع عند الاكتتاب ، وكان المســـاهمون فيها ثلاثة فرنسيون والبنك العقارى المصرى وسوريان وسبعة مصريون(١٨٨) .

وتأسست فى نفس السنة « شـــركة المقاولات المتحدة » برأسمال ٢٠٠٠٠٠ ج ٠ م ســـاهم فيها أجانب ومتمصـــرون ومصـــريون وكانت حصـــة المصـــريين أكبر من حصـــة الأجانب حيث بلغت أكثر من النصف تقريبا(١٨٩) ومع ملكية المصـــريين للجانب الأكبر من رأس المال فان الأجانب ســـيطروا على ادارة الشـــركة ووظائفها ولم يكن للمصـــريين الا نسبة محدودة(١٩٠) كما أنشأ الأجانب والمصـــريون معا « الشركة المساهمة المصرية لأراضى البناء (حدائق الاهرام)(١٩١) .

وأخيرا وافق مجلس التنظيم بالقاهرة فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٦ على تنفيذ التقســـيم الخاص « بشـــركة الأعمـــال المصـــرية لأراضى البناء والزراعة » بمنطقة الاهرام بالجيزة(١٩٢) .

ومن الملاحظ أن هذه الشـــركات تركز نشـــاطها فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وان رؤوس أموالها لجنسيات أجنبية مختلفة

أهمها الانجليزية والفرنسية والبلجيكية والايطالية والبلغارية ، وان نشاط المصريين فى هذا المجال محدود ، فلم تظهر شركة مصرية مائة فى المائة ، أما ما ظهر من نشاط للمصريين فهو مشاركة فى انشاء بعض هذه الشركات وبنصيب محدود جدا واغلب هؤلاء المصريين من أغنياء مصر ورجالها المشهورين ، ويبدو أن الأجانب كانوا يشاركونهم للاستفادة وقضاء المصالح لدى الحكومة ، وبذلك انفرد الأجانب بما عاد على هذه الشركات من أرباح وفيرة دون المصريين ، حتى ان كان هذا النشاط الأجنبى ساهم فى تعمير وتطوير أهم مدينتين فى مصر هما القاهرة والاسكندرية .

رابعا : الخدمات السياحية والفندقية

لم يترك الاجانب مجالا الا وطرقوا أبوابه للاستثمار وسيطروا عليه ، فقد دخلت رؤوس أموالهم فى مجال السياحة والفنادق والمطاعم ودور السينما وما شابه ذلك من أعمال خدمية ، ولم يتركوا للمصريين اية فرصة عمل فى ذلك المجال الا اعمال الخدمة ، حيث ان هذا المجال كان مربحا ، لأن طبيعة مصر تساعد على ذلك لوجود الآثار واعتدال المناخ ، مما ساعد على جلب آلاف السياح الى مصر ، ورواج الأعمال الخدمية واندفاع الأجانب لاستثمار أموالهم فيها واستغلالها أسوأ استغلال .

أما عن عدد الأجانب العاملين فى الخدمات الشخصية فى مصر كالفنادق والمقاهى والمطاعم وخلاف ذلك سنة ١٩٣٧ بلغ نحو ١١٫٣٧٩ أجنبى(١٩٣) ، وعن المعاملة بين العامل الأجنبى والعامل المصرى فقد كانت سيئة ، فالتفرقة بينهما جعلت المصرى

يشعر بأنه غريب فى وطنه لاسيما فى منطقة القنال ، وكذلك فى اللوكاندات والفنادق والبنسيونات الأجنبية .وشركات عربات النوم والأندية وغيرها(١٩٤) .

وقد أثرت الحرب الثانية (٣٩ — ١٩٤٥) على نشاط شركات الفنادق وذلك بسبب انقطاع مجىء وفود السياح الى مصر فتأثرت بذلك حركة السياحة مما أدى الى اغلاق بعض الفنادق ، ففى فنادق الوجه القبلى تم اغلاق فندق ونتر بالاس وكاتراكت بأسوان سنة ١٩٤٠. هذا بالاضافة الى استخدام القوات البريطانية لبعض الفنادق حيث استخدمت القوات العسكرية البريطانية فندق هليوبوليس بالاس التابع لشركة الاعمال والمباحث الافريقية كمستشفى عسكرى(١٩٥) .

ومن أهم شركات الفنادق وأقدمها فى مصر « شركة الفنادق المصرية The Egyptian Hotels Ltd. « شركة انجليزية(١٩٦) ، وقد تطورت الشركة وأصبحت تمتلك العديد من الفنادق الكبرى مثل فندق شبرد والكونتننتال سافوى ومينا هاوس وفندق حلوان الكبير ، وكان يدير الشركة عدد من الأجانب الذين سيطروا عليها ، على أنه يلاحظ أن الشركة تمتلك جميع معدات واثاثات الخمسة الفنادق السابقة ، بالاضافة الى امتلاكها للأراضى والأبنية المجاورة لفندق سمير أميس ، وكذلك الأراضى المقام عليها دور سينما سان جيمس وروكسى(١٩٧) .

وشركة الفنادق الثانية هى « شركة فنادق مصر الكبرى » وكانت تمتلك عددا من الفنادق منها فندق سان استيفانو وسافوى وفندق توفيق بحلوان بالاضافة الى الفنادق الثلاثة التى أجرتها الى شركة الفنادق المصرية ليمتد ، وفى سنة ١٩٤٦ باعت الشركة فندق سان استيفانو(١٩٨) .

أما الشـــركة الثالثة فهى « شركة فنادق الوجه القبلى » تأسست برأســمال أجنبى ، وقد سـيطر الأجانب على ادارة الشركة ســيطرة تامة ، وكانت الشــركة تمتلك عددا كبيرا من الفنادق فى الوجه القبلى خاصة فى المدن الأثرية وهى الأقصــر واســوان مثل فندق ونتر بلاس وفندق الأقصر وفندق كاتراكت فى أســوان(١٩٩) .

وبجانب الشــركات الثلاث السـابقة هناك « شـــركة الأعمال والمباحث الافريقية » أسسها البارون البلجيكى (ادوارد امبان) وهى احدى الشــركات التى ســاهمت فيها شركة سكك حديد مصــر الكهربائية وواحات عين شــمس ، وهى تمتلك فندق هيليوبوليس بالاس ، وفى سنة ١٩٤٦ أبرمت الشـــركة مع شركات الملاحة الجوية اتفاقات مختلفة لجذب السـياح الأجانب الى الفندق المذكور بعد اســتلامها له من القوات العســكرية البريطانية بعد الحرب ، وأهم شــركات الملاحة هى (شـــركة الطيران الهولندية والفرنسية والامبراطورية البريطانية والأمريكية والســويدية وافريقيا الجنــوبية) ، كما تمتلك الشــركة فندق هيليوبوليس هاوس وهو اقل أهمية من بلاس ، وقد أجرته الشركة الى الجيش لمدة ستة شهور ابتداء من أول أكتوبر ١٩٤٦ ، وأنه فى خلال تلك الفترة عملت الشــركة على تحســين الخدمة ورفع مستوى الفندقين المذكورين ، كما عقدت الشــركة مع شــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس اتفاقات لانشــاء مدينة عـــالية بالماظة ولادارة حوض ســـباحة أولمبى يدعى هليوليدو(٢٠٠) .

وبجانب امتلاك الأجانب للفنادق الكبيرة الســابقة ، امتلكوا أيضا كثيرا من اللوكاندات الصغيرة فى كثير من أنحاء مصر(٢٠١) .

كما اســـتثمر الأجانب أموالهم فى مرافق الخدمات العامة

فأنشأوا لذلك شـــركات سينمائية فى مصر ، ولكن هذه الشركات لم تكن قديمة بل ما ظهر منها خلال تلك الفترة . فقد ظهر فى نهايتها مثل الشـــركة الشـــرقية للســـينما التى أسسها الأجانب سنة ١٩٤٦ برأسمال ٢٥٠،٠٠٠ ج . م(٢٠٢) هذا الى جانب امتلاك الأجانب لدور السينما الأخرى مثل دار سينما مترو وغيرها(٢٠٣) .

ومن المرافق الخدمية التى اســـتثمر الأجانب أموالهم فيها « شركة أوبرج مصر » وهى شركة أجنبية تضم مجموعة أخرى من المحلات مثل « أوبرج الأهرام وأوبرج الترف وأوبرج بلو » ومنذ نهاية الحرب الثانية سنة ١٩٤٥ بدأت تلحق بالشركة الخسائر ، ويبدو أن المؤثر الحقيقى لهذه الخسائر هو الحرب نفسها(٢٠٤) .

كما وجدت المطاعم التى امتلكها الأجانب واستثمروا أموالهم فيها مثل مطعم الباريزيانا(٢٠٥) وأيضا الحمـــامات مثل حمامات حلوان التى أجرتها الحكومة لشــــركة أجنبية فى بداية الحرب وفضلتها على مستثمر مصـــــرى بحجة استعداد الشـــركة الفنى وكفايتها المالية مما تتحقق معه مصلحة الجمهور فى الانتفاع بهذه الحمامات فى حين أن الشـــركة تقدمت بعطاء ١٥٠ ج . م سنويا أما المصـــرى فقد تقدم بعطاء ٢٠٠ ج . م سنويا ، ومع أن عطاء المصـــرى أفضل من عطاء الشـــركة الأجنبية بالنسبة للحكومة فان عطاء المصـــرى ليس به منفعة للمسئولين بقدر المنفعة التى سوف تعود عليهم من الشركة الأجنبية ، واشترطت الحكومة على الشـــركة أن تفتح فندقها بحلوان لجذب الجمهور الى هذه الحمامات الكبريتية ، والعمل على زيادة الحركة العمرانية فى حلوان(٢٠٦) .

يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات العامة لم تعط أية فرصـــة استثمار للمصريين هذا فضلاً عن مساندة رجال الحكومة للمستثمرين الأجانب دون المصريين .

* * *

هوامش الفصــل الرابع

(١) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٣٧/٦/١٤ ، ص ١٣٣٢ ، دار المحفوظات العمومية ، دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٤٤٠٢٤ ترجمة الوثيقة رقم ٧٧
Egyptian State telegraphs and telephones,
Leon Kirazian
ملف خدمة « ليون كيرازيان » .

(٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ فبراير ١٩٣٩ وثيقة ٥ فى ١٩٣٩/٢/١٩ .

(٣) المملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس ١٩٣٦) مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ ، وانظر أيضا : سعيد أحمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٣ . ومن أهم السكك التى اقترح تحسينها الخط الحديدى بالوجه القبلى وتخفيض أجور السفر ، انظر : محفظة ٣٢٥ عابدين : سكة حديد ، مواصلات ، انشاء خطوط سكك حديدية ، وثيقة ١١ فى ١٩٣٦/٧/٢ .

(٤) وكان مجلس الادارة مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، ووزير المالية ووزير الأشغال العمومية والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية ووكيل المالية ووكيل المواصلات وخمسة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات ، اما المجلس الاستشارى فكان مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات ، وأعضاء ممثلة لهيئات النقل بالسيارات والنقل النهرى والغرف التجارية والهيئات المشتغلة بالصناعة والزراعة ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ مايو ١٩٤٢ ، جلسة ١٩٤٢/٥/٣ ، وثيقة ٥ فى ابريل ١٩٤٢ ، وانظر ايضا د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية : ١٩٤٩ ، ص ٨٤ .

(٥) د . أحمد اسماعيل : صناعة النقل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٣٤٤ .

(٦) سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٧) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٨) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : المرجع السابق ، ٩٠ .

(٩) نفسه ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(١٠) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٥/٤٤ ص ٧ .

(١١) الاهرام ، عدد ٢١٨٤٩ فى ١٩٤٦/١/١٠ م .

(١٢) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٤٨ .

(١٣) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(١٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٩ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .

(١٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ مذكرة رقم ٢٦ فى ١٩٤٩/١٢/٢٢ م .

(١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو ١٩٤٠ ، جلسة ٢٩ مايو ، وثيقة ٦ قرار مجلس الوزراء .

(١٨) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ .

(١٩) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، الوازارات ، مجموعة سكة حديد ، ل ٢٣٤ — ٢٥٥/١ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ .

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ جلسة ٥/١٦ وثيقة فى ١٩٣٨/١٠/١٢ .

(٢١) نفسه ، جلسة ١٩٣٩/٥/٨ ، وثيقة ٣٠ .

(٢٢) نفسه ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٣٩/٦/٣ .

(٢٣) د . لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة مرجع سابق ، ص ٢٠٨ — تأسست ١٨٥٦ .

(٢٤) محفظ ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٦١/٧٧ ، وثيقة ٧٠ ، ملف ٩٧ ، وثائق من ٧١ الى ٧٣ شركات عربات النوم الدولية .

(٢٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٩/٧٧ ، وثيقة ٦٦أ .

(٢٦) نفس المحفظة ، ملف ٩٦ ، وثيقة ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢٧) نفس المحفظة ، ملف ٩٧ ، وثيقة — ٧٤ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٣/١٩ ، وثيقة ١٧ ، ١٨ فى ١٩٣٩/٣/١٤ .

(٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٤ — تأسست سنة ١٨٩٧ .

(٣٠) محفظة ٢٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٩٨/٣ هـ ١ مكرر ، وثيقة ٩٩ ، ١٣٨ .

(٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٥ .

(٣٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٨ فى ١٩٤٣/٧/١٤ ، ص ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ .

(٣٣) محفظة ٥ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١١ فى ديسمبر ١٩٤٣ م .

(٣٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة عام ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .

(٣٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ٤/١ — ١٤ ، وثيقة ٧ تأسست الشركة سنة ١٨٩٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .

(٣٧) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات ، عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٠/٦/٢٩ .

(٣٨) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ١١/ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٩ .

(٣٩) د . احمد أبو اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٤٠) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ .

(٤١) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣ ، ٣٨ حـ ٣ ، وثيقة ٣٢ .

(٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ (أ) فى سنة ١٩٣٩ م .

(٤٣) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٤٤) محفظة ٣٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/٦/١٩ .

(٤٥) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٤٥/٥ ، وثيقة ١ ، ٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٤٦) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .

(٤٩) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ م .

(٥٠) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، ميزانية ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .

(٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٥٢) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة فى ١٩٤٧/٣/٢٢ ، ص ٧ — ١١ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .

(٥٤) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 6/4/1937, P. 79.

(٥٥) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ فى مايو ١٩٤٩ م ، وتصبح الحكومة مالكة لهذه الأشياء فى سنة ١٩٧٨ .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .

(٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ — تأسست الشركة ١٩٠٦ .

(٥٨) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨/٣ هـ ٣ ، وثيقة ٣٢ ، وانظر ايضا : سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١١ .

(٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ .

(٦٠) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس الجمعية العمومية فى ١٩٤٧/٣/٢٢ مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٦١) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ — تأسست سنة ١٨٦٠ ، وقد أنشئت للشركة ادارة بموجب قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٨ . شخصا معنويا باسم « ادارة النقل المشترك بالرمل » لاستغلال خطوط ترام واتوبيس سكة ترام الرمل الكهربائية ، ولها أن تعقد أى اتفاق تكميلى مع الاسكندرية ، كما لها أن تحقق أيضا بموافقة الحكومة قروضا وان تصدر أذونات أو سندات . انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ (أ) فى ١٩٣٩ ، انظر : محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ فى ١٩٤٠/١/١ ، وفى ١٩٣٠ ، انتهى امتياز الشركة وحلت محلها بلدية الاسكندرية ودفعت لها تعويضا ٣٠٠٠٠٠ جم للآلات الخاصة بالشركة ، انظر . محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ترجمة وثيقة بدون رقم .

(٦٢) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ — ٨ مايو ١٩٤٠ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٤٠/٤/٣٠ .

(٦٤) نفس المصدر ، محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ فى ١٩٤٠/١/١ م .

(٦٥) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٦٦) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى « حرفيون » ؛ وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٧/٧/١ .

(٦٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١١٢ .

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ جلسة ١٩٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ فى ١٩٤٠/٢/١٣ م

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٠ .

(٧٠) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ .

(٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ .

(٧٢) أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٧٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ ، جلسة ١٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ .

(٧٤) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .

(٧٦) نفســـه .

(٧٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى « حرفيون » ، وثيقة بدون رقم ، وتوضح الوثيقة أن « ردولف بليس وسابا غبريال من أصحاب شركات السيارات الوطنية ، مع أنهما أجانب ويبدو أنهما متمصريون ، وبهذا تصبح الشركة مختلطة .

(٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ حتى ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .

(٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ جلسة فبراير ، وثيقة ٢٠ عقد تأسيس الشركة فى ١٩٤٣/٦/٣ .

(٨٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ، محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .

(٨١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات فى ادارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ .

(٨٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ وثيقة ١٨ فى ١٩٤٠/٢/١٣ تأسست سنة ١٩٣٥ .

(٨٣) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(٨٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ و ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٠ يذكر د . نبيل عبد الحميد أن الشركة تحولت إلى شركة مساهمة مصرية سنة ١٩٤٥ ، المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(٨٥) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـــ ١٠٦/٣ هـ ١٠ ، وثيقة ٣٩ الشركة المصرية للنقل بالسيارات ، تأسست سنة ١٩٢٥ م .

(٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ .

(٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ فى ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨١٤ .

(٨٨) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ، ص ٣٢٢ .

(٩٠) مجلس النواب ، جلسة ٤٩ فى ١٩٣٩/٤/٢٤ ، ص ١٦٦٦ .

(٩١) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ .

(٩٢) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ، ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٠ م .

(٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ فى ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، الشركة بدات العمل منذ ١٩٣٢/٧/١ وينتهى التعاقد فى ١٩٤٢/٦/٣٠ ، وهذا العقد الذى أبرمته مع وزارة الاشغال هو عقد تجديد لمد فترة الامتياز لمدة خمس سنوات أخرى .

(٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ فى ١٩٣٨/٧/٢٥ ، ص ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ .

(٩٥) نفسه ، جلسة ٤٥ فى ١٩٣٨/٨/٩ ، ص ١٨٣٥ .

(٩٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦ وثيقة ٢٠ مرسوم باطالة مدة شركة يونيتديس ، ينتهى فى ١٩٦٣ .

(٩٧) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ، محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .

(٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ فى ١٩٣٨/٧/٢٥ ، ص ١٣٦٦ .

(٩٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٠) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى ، حرفيون ٥٠٣ ، وثيقة بدون رقم .

(١٠١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشـــــركة .

(١٠٢) الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٣٢/٥/٢٦ ، انشئت سنة ١٩٣٢ . احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٣) أحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١٩٣٩/٧/١٥ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٣٩/٦/١٥ .

(١٠٥) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٠٦) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ؛ مسجل ٤٣٧ أسيوط فى ١٩٤٥/٦/١٩ .

(١٠٧) حفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة ٢٦ فى يونية ١٩٤٦ .

(١٠٨) المصرى ، عدد ٨٥٠ فى ١٩٣٩/٢/١٤ — تأسست الشركة ١٨٩٨ .

(١٠٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٠) المصرى ، عدد ٩٥٠ فى ١٩٣٩/٢/١٤ .

(١١١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٢) محفظة ٥٨٨ عابدين ، أوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم من أحمد عبود الى على ماهر فى ١٩٣٨/٢/٢١ .

(١١٣) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ وقد ظهرت هذه الشركة المؤسسة سنة ١٩٣٧ أيضا بنفس اسم الشركة القديمة « بواخر البوستة الخديوية » ، انظر : احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .

(١١٤) الاهرام : عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٦ تأسست فى ٤ فبراير ١٩٣٧ .

(١١٥) محفظة ٥٨٨ عابدين من أوراق خاصة لعلى ماهر من احمد عبود الى على ماهر فى ١٩٣٨/٢/٢١ .

(١١٦) الاهرام ، عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٦ .

(١١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .

(١١٨) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .

(١٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، ص ٣٠٨ ، تأسست ١٩٢٧ .

(١٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(١٢٢) محفظة ١ مصلحة الشركات ، ملف ٤ عقود امتياز ، عقد اتفاق بشأن انشاء خط ملاحى لنقل الركاب بين مصر واوربا ونقل البضائع فى مختلف البحار فى ١٩٣٥/٤/١٤ — تأسس سنة ١٩٣٥ .

(١٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد شركة الملاحة الغامة المصرية الابتدائى .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، ص ٢٨٧ تأسست سنة ١٩٢٦ .

(١٢٥) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(١٢٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٦/٥/٤ .

(١٢٧) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(١٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ — ٨ مايو ١٩٤٠ وثيقة ١٥ فى ١٩٤٠/٤/٢١ .

(١٢٩) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٨٤١/٨/٤ ، وثيقة بدون رقم .

(١٣٠) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٤٦/٥/٤ م .

(١٣١) نفسه ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٦/٥/٤ م .

(١٣٢) محفظة ٨١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٢/١٤٥ ، وثيقة بدون رقم ، شركة رويتر .

(١٣٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ .

(١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة
Ruters Telegrams Allrights Reserved, Athends Washington, London Paris, Bedlin .... etc,

(١٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ،

١٣ ، ١٦ ، ١٩٤٠/٦/١٩ وثيقة ٤ فى يونية ١٩٤٠ ، وانظر ايضا ، مجلس النواب جلسة ٤٠ فى ١٩٤٠/٣/٢٨ ، ص ١٢٩٢ ، ١٢٦٧ .

(١٣٦) المصرى ، عدد ١٤٠٩ فى ١٩٤٠/١٠/٢ .

(١٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٥٦ ، انشئت الشركة سنة ١٨٦٥ .

(١٣٨) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨ ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨ .

(١٣٩) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٦٧ .

(١٤٠) نفسه ، ص ١١٥٦ .

(١٤١) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .

(١٤٢) مجلس النواب ، جلسة ٣١ فى ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٥٧ ، ١١٥٩ .

(١٤٣) المقطم ، عدد ١٥٣٤١ فى ١٩٣٩/١/١٧ .

(١٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ ، ٦ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٣٩/١/١٧ م .

(١٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .

(١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ١٩٤٦/٧/٢٥ ، ص ٣٦٧٣ .

(١٤٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ حـ ٤ ، وثيقة ٤٦ — تأسست الشركة سنة ١٨٧٩ .

(١٤٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨/٢ حـ ٣ ، وثيقة ٣٥ ، ٣٦ فى ١٩٥١/١٠/٦ .

(١٤٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٤٢ .

(١٥٠) نفسه ، ص ٣٤٣ .

(١٥١) نفسه ، ص ٦١٢ — ٦١٤ — تأسست سنة ١٩٠٦ .

(١٥٢) مجلس النواب ، جلسة ٢١ فى ١٩٤٦/٣/١٩ ، ص ١٢٤٠ .

(١٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير و ١ ، ٥ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ١ فى ١٩٤٠/١/١٤ .

(١٥٤) نفس المصدر ، محفظة من ٢٨ ابريل الى ٥ مايو ١٩٤١ ، وثيقة ١٢ فى ابريل ١٩٤١ .

(١٥٥) نفس المصدر ، محفظة ١٣ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٨ فى ١٩٣٩/٤/١٨ وفى بورسعيد وجدت شركة الانارة بواسطة الغاز تأسست سنة ١٨٧٥ واما عن الانارة بالكهرباء فتاريخ عقد الامتياز الممنوح للشركة فى سنة ١٩٠٣ ينتهى فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وقد نص العقد على احقية الحكومة فى الاحلال محل الشركة قبل انتهاء الامتياز بنحو ١٤ سنة أى فى سنة ١٩٣٧ بشرط أن تدفع الحكومة للشركة ثمن المنشآت والممتلكات الأخرى وتعويضا سنويا ، وقد قدرت ادارة البلديات ثمن شراء هذه العملية بما فيها الأرض المقام عليها المصنع بمبلغ ٨٢٫٠٠٠ ج . م يستهلك فى ١٤ سنة ، أما لاتعويض بمبلغ ١٧٫٠٠٠ ج . م سنويا ، وبذلك انتهى امتياز الشركة سنة ١٩٣٧ ، واستعملت الحكومة الشركة التى أصبحت تعود على الحكومة التى حلت محلها بمبلغ ٣٠٠٠ ج . م سنويا انظر : مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٧ .

(١٥٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٣٣/١ م ١ ، وثيقة بدون رقم ١٩٣٠/٥/٢٠ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٦/١١/٢١ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٨ م .

(١٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ أو ١٩٥٤ ، ص ٥٩ .

(١٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ ، وكذلك احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٧ .

(١٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ — تأسست الشركة سنة ١٨٧٤ .

(١٦١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٧٩ ، ١٨٠ — تأسست الشركة سنة ١٨٨٤ .

(١٦٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١٦٤) نفسه ، ص ١٥٤ ، تأسست الشركة سنة ١٨٨٥ .

(١٦٥) نفسه ، ص ١٥٢ ، تأسست الشركة سنة ١٨٩٩ .

(١٦٦) محفظة ٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ١٢ فى سنة ١٩٤٦ ، تأسست سنة ١٩٠٤ .

(١٦٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٩٧ — تأسست سنة ١٩٠٦ .

(١٦٨) محفظة ٢٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠٦ حـ ١ ، وثيقة ١٢٨ .

(١٦٩) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠٤ ، احصاء المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ — تأسست سنة ١٩٠٨ .

(١٧٠) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ حـ ١ ، وثيقة ١٠٤ ، وثيقة ١٨٥ .

(١٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة يناير ١٩٤٢ جلسة ١٩٤٢/١/١٢ ، وثيقة ٤ .

(١٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ ، تأسست سنة ١٩١٠ .

(١٧٣) نفسه ، ص ١٨٧ .

(١٧٤) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الشئون البلدية والقروية وثيقة بدون رقم سنة ١٩٥٠ ، محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠١/٣ حـ ١ وثيقة ٥٦ — تأسست سنة ١٩٢٨ .

(١٧٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨١ .

(١٧٦) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠١/٣ حـ ١ ، وثيقة ٦٦ .

(١٧٧) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ حـ ١ ، وثيقة ٥٩ — تأسست سنة ١٩٣٠ .

(١٧٨) — نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٧ .

(١٧٩) — محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٧/٣ حـ ١ ، وثيقة ٣١ فى ١٩٥٠/١٠/١٨ ، تأسست الشركة سنة ١٩٣٤ .

(١٨٠) نفس المحفظة والملف ، وثيقة ٢٢ فى ديسمبر ١٩٤٨ ، انظر أيضا : الوقائع المصرية ، عدد ٩٣ فى ١٩٤٧/١٠/٩ م .

(١٨١) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(١٨٢) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٣٧/٤/٢٢ — انشئت الشركة سنة ١٩٣٧ .

(١٨٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩/٢ هـ ١ ، وثيقة ١٢٣ .

(١٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .

(١٨٥) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٢ .

(١٨٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤١٧ .

(١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩٤٠/٣/٢٠ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٣٨/٧/٧ م .

(١٨٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .

(١٨٩) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية (عقد تاسيس الشركة) فى ١٩٤٦/٦/٢٧ .

(١٩٠) محفظة ٩٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٦ هـ ١ ، وثيقة ٢٠ .

(١٩١) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩١/٣ هـ ١ ، وثيقة ١ .

(١٩٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٤ — ١١ يناير ١٩٤٨ ، وثيقة ٤ .

(١٩٣) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٣

(١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٩٣٨/٨/٢٩ ، ص ٢٠٥٠ .

(١٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٧٠ ، ٩٧٩ .

(١٩٦) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٧٨/٣ هـ ١ ، وثيقة ٢٤١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٧٦ — تأسست سنة ١٨٩٧ .

(١٩٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

(١٩٨) محفظة ٢٣٠ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٨٩٠ وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٨٨ ، مارست الشركة عملها فى مصر منذ سنة ١٨٨٩ .

(١٩٩) محفظة ٢٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٣ حـ ١ ، وثيقة ٤ ، ١٧٧ ، شركة فنادق الوجه القبلى ، تاسست سنة ١٩٠٥ .

(٢٠٠) محفظة ٢٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨/٣ حـ ٥ ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ ، انظر ايضا : شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية فى ٢٢ مارس ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨ — تاسست سنة ١٩٢٨ م .

(٢٠١) التعداد العام لسكان مصر لسنة ١٩٤٧ ، حـ ٢ ، جداول عامة ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢٠٢) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ، ص ٦ .

(٢٠٣) المصرى ، عدد ٣٥٢٤ فى ١٩٤٧/٥/٧ .

(٢٠٤) بريدالشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(٢٠٥) محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٤٢ فى ١٩٤٠/٤/٢ ، ص ١٣٨٤

الفهــــرس

الباب الثانى

الراسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٣٧ — ١٩٤٧

فترة الانتقال

صدر من هذه السلسلة

١ ـ **مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،**
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ١٩٩٤

٢ ـ **على ماهر :**
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ **ثورة يوليو والطبقة العاملة ،**
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ **التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ـ **غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى ،**
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ **صلاح الدين الأيوبى ،**
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ـ **رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ،**
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ **صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،**
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ **توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،**
محمود فوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ **مائة شخصية مصرية وشخصية ،**
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ **هدى شعراوى وعصر التنوير ،**
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ **أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،**
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ **مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ١٩٨٨

١٥ ـ **المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،**
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ **فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ،**
د. حلى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ **القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ **الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،**
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ **مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،**
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ،
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين : ترجمة : د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د. سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠.

٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧)
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجميعي ، ١٩٩٠

٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩١

٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم د. حسن حبشي ، ١٩٩١

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩)
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ، (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ،
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢

٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢

٥٥ ـ **الحروب الصليبية جـ ٢ ،**
تأليف : وليم الصورى : ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٢.

٥٦ ـ **المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية،**
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٢

٥٧ ـ **مصر الاسلامية وأهل الذمة ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢.

٥٨ ـ **أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،**
د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣.

٥٩ ـ **الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١)**
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ **المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ **تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،**
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٣ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،**
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ ـ **مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية،**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ **موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)**
سهام نصار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،**
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ **مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية،**
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، جـ ٣ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د.حسن حبشى، ١٩٩٣

٦٩ ـ **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) ،**
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ **أهل الذمة فى الاسلام ،**
تأليف : ا.س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د.حسن حبشى ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كلين (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ)
امينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، جـ ١ ، فى العصر الفرعونى ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ اهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٤ ،
تاليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د.حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩)
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تاليف : فريد دى يونج ، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د. رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ١ ،
احمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ، القسم الاول ،
احمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)
د. أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كلين ، جـ ١ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،

اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،**
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،**
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،**
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،**
د. نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ **الصحافة المصرية والقضايا (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ، جـ ٢ ،**
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ **مصر وافريقيا .. الجذور التاريخية الافريقية المعاصرة ،**
(ابحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة) ، أعدها للنشر ، د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ **عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) ،**
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ **العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،**
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ **هيكل والسياسة الأسبوعية ،**
د. محمد سيد محمد

٩٩ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،**
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،**
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ، أ.د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحى ، أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د. عبد العظيم رمضان

١٠١ ـ **ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،**
اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء/ عبد الحميد كفافى ،

اللداء/ سعد عبد الحفيظ ،
السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر (١٨٨٩ ـ ١٩٥٢) ،
د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،
د. على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢ ،
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمة : عبد الحميد الجمال .

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقى ،
د. محمد محمد الجوادى

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د. اسماعيل عز الدين

١١٤ ـ دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر ،
احمد رشدى صالح

١١٥ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشا

١١٦ ـ أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد

١١٧ ـ تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

١١٨ ـ النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية (دراسة وثائقية)
حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث (١٧٧٥ ـ ١٩٥٢) ،
لويس جرجس

١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٧٧٥ ـ ١٩٥٢) ،
محمد عبد الحميد الحناوى

١٢٢ ـ مصر للمصريين ، ج ٦ ،
سليم خليل النقاش .

١٢٣ ـ السيد أحمد البدوى ،
د. سعيد عبد الفتاح عاشور .

١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن ،
محمد نعمان جلال

١٢٥ ـ مصر للمصريين ، ج ٧ ،
سليم خليل النقاش

١٢٦ ـ مصر للمصريين ، ج ٨ ،
سليم خليل النقاش

١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨) ،
ابراهيم محمد محمد ابراهيم

١٢٨ ـ معارك صحفية ،
جمال بدوى

١٢٨ ـ الدين العام (وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى) (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣) ،
د. يحيى محمد محمود

١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) ،
تأليف : جايل ماير ، ترجمة : د. عبد الرءوف أحمد عمرو

١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د. ماجدة محمد محمود

١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر ج ٢ ،
د. ماجدة محمد محمود

١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى للدارندلى،
بقلم : عزت حسن أفندى الدارندلى ، ترجمة : جمال سعيد عبد الغنى

١٣٥ ـ اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة) (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ،
د. محاسن محمد الوقاد

١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق ،
تقديم : أ.د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى ،
د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ ـ الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب فى مصر ،
السيد يوسف

١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين ،
بقلم : محمد قابيل

١٤٠ ـ سياسة مصر فى البحر الاحمر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ ـ ١٢٦٥ هـ/ ١٨١١ ـ ١٨٤٨ م ،
طارق عبد العاطى غنيم بيومى

١٤١ ـ وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك فى مصر ،
لطفى أحمد نصار

١٤٢ ـ مذكـراتى فى نصـف قـرن
جـ ٤ ،
احمـد شفيق باشـا

١٤٣ ـ دبلوماسـية البطالمـة فى القرنين الثانى والأول ق.م. ،
د. منـيرة الهمشرى

١٤٤ ـ كشـوف مصر الأفريقية فى عهد الخديوى اسماعيل) ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ،
عبد العـليم خـلاف

١٤٥ ـ النظـام الادارى والاقتصـادى فى مصر فى عهد دقلديانوس) ٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ،
د. منـيرة الهمشرى

١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكيـة ،
د. أحمد عبد الرازق

١٤٧ ـ حسـن البنـا ،
متى .. كيف .. لمـاذا ؟
د. رفعت السـعيد

١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسـكندرية ،
تأليف : د. سـمير فـوزى ،
ترجمة : نسيم مجلى

١٤٩ ـ العلاقات المصريـة الحجازيـة فى القرن الثامن عشر ،
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ تاريخ الموسيقى المصرية) اصولها وتطورهـا)
د. سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ جمـال الدين الأفغـانى والثورة الشـاملة ،
السـيد يوسـف

١٥٢ ـ الطبقـات الشعبية فى القـاهرة المملوكيـة) ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ،
د. محاسن محمد الوقـاد

١٥٣ ـ الحروب الصليبيـة (المقـدمات السياسـية) ،
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٤ ـ هجمـات الروم البحريـة على شـواطىء مصر الاسـلامية فى العصور الوسطى ،
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ ـ عصر محمد على ونهضـة مصر فى القرن التاسـع عشر (١٨٠٥ ـ ١٨٨٣) ،
د. عبد الحميـد البطريق

١٥٦ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصريـة جـ ٣ (فى العصر الاسلامى) ،
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصريـة فى العصر الاسلامى الحديث جـ ٤
د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر (من ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/١٢٥٧ ـ ١٥١٧ م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) جـ ١ ،
د. محمد فريد حشيش

١٦٠ ـ **حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) ج ٢ ،**
د. محمد فريد حشيش

١٦١ ـ **السيف والنار فى السودان ،**
تأليف : سلاطين باشا

١٦٢ ـ **السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣) ،**
د. تمام همام تمام

١٦٣ـ **مصر والحملة الفرنسية ،**
المستشار/محمد سعيد العشماوى

١٦٤ ـ **الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ ،**
(أعمال ندوقد لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة « ٢٠ ـ ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٧)
اعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

١٦٥ ـ **التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر ،**
سامى سليمان محمد السهم

١٦٦ ـ **مذكرات معتقل سياسى صفحة من تاريخ مصر ،**
السيد يوسف

١٦٧ ـ **الحركة العلمية والادبية فى الفسطاط منذ الفتح العربى الى نهاية الدولة الاخشيدية ،**
د. صفى على محمد

١٦٨ ـ **مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات ،**
يسرى عبد الغنى

١٦٩ ـ **مدن مصر الصناعية فى العصر الاسلامى الى نهاية عصر الفاطميين (٢١ ـ ٥٦٧ هـ/٦٤٢ ـ ١١٧١ م)**
د. صفى على محمد عبد الله

١٧٠ ـ **القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ،**
مجدى عبد الرشيد بحر

١٧١ ـ **تاريخ الجالية الارمنية فى مصر القرن التاسع عشر ،**
محمد رفعت

١٧٢ ـ **تاريخ اهل الذمة فى مصر الاسلامية (من الفتح العربى الى نهاية العصر الفاطمى ج ١) ،**
د. فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ ـ **تاريخ اهل الذمة فى مصر الاسلامية (من الفتح العربى الى نهاية العصر الفاطمى ج ٢) ،**
د. فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ ـ **مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م ،**
د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ ـ **محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية ،**
عادل ابراهيم الطويل

١٧٦ ـ **الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م) ،**
د. عبد الحميد حامد سليمان

١٧٧ ـ **سياسة مصر العسكرية ـ ازاء حروب الشرق الاوسط ،**
لواء دكتور/صلاح سالم

١٧٨ ـ **العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر** ،
د. سحر علي حنفي

١٧٩ ـ **دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ ـ ١٦٠٩ م)** ،
د. طلعت سعد السيد العبد

١٨٠ ـ **الحقيقة التاريخية حول قرار تاميم شركة قناة السويس** ،
د. عبد العظيم رمضان

١٨١ ـ **الحروب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد ج ١)**،
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشي

١٨٢ ـ **الحروب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد ج ٢)** ،
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشي

١٨٣ ـ **شاهد على العصر** ،
مذكرات محمد لطفي جمعة

١٨٤ ـ **الأوبئة في القرن الثامن عشر** ،
ياسر عبد المنعم محاريق

١٨٥ ـ **تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري (١٨٢٠ ـ ١٨٨٥م)**
د. أحمد أحمد سيد أحمد

١٨٦ ـ **العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الاسلام والتصوف** ،
د. أحمد صبحي منصور

١٨٧ ـ **نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م/ ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) ج ١** ،
د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٨ ـ **نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ) ج ٢** ،
د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٨٩ ـ **يهود مصر منذ عصر الفراعنة** ،
عرفة عبده علي

١٩٠ ـ **العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥٠ ـ ١٩٦٣ م)** ،
عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبي

١٩١ ـ **اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر ج ١** ،
د. محسن علي شومان

١٩٢ ـ **اليهود في مصر العثمانية حتى اوائل القرن التاسع عشر ج ٢** ،
د. محسن علي شومان

١٩٣ ـ **الامام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي**
د. عبد الله شحاته

١٩٤ ـ **تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية المصرية** ،
د. فتحي الصنفاوي

١٩٥ ـ **مجتمع افريقية في عصر الولاة**
د. نريمان عبد الكريم احمد

١٩٦ ـ **تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢ ـ ١٩١٤ م)** ،
عبد العظيم محمد سعودي

١٩٧ ـ **القدس الخالدة** ،
د. عبد الحميد زايد

١٩٨ ـ **العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة**

زمن الحروب الصليبية
د. عادل عبد الحافظ حمزة

١٩٩ - العبد فى الدولة الحديثة فى مصر الفرعونيـة تنظيمه الادارى ودوره السـياسى ،
د. نهاد الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ - تاريخ سـواحل مصر الشماليـة عبر العصور (اعمال الندوة التى اقامتها لجنـة التاريخ والآثـار بالمجلس الأعـلى للثقافـة ، بالاشتراك مع كلية الاداب جامعة الاسـكندرية ٢٢ - ٢٣ ابريـل ١٩٩٨)
اعداد/ د. عبد العظيم رمضان

٢٠١ - امارة الحج فى مصر العثمانيـة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م) ،
سميرة فهمى على عمر

٢٠٢ - المنحدرون السامييون فى مصر ،
د. ماجدة محمد محمود

٢٠٣ - الصراع الدولى على عدن والدور المصرى ،
فتحى ابو طالب

٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ - ١٩٤٥ م) ،
مرفت صبحى غالى

٢٠٥ - تاريخ الغربيين واعمالها فى العصر الاسـلامى (٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م) ،
السـيد محمد احمد عطا

٢٠٦ - مصر للمصريين ج ٩ ،
سليم خليل النقاش

٢٠٧ - الظـاهر بيبرس ،
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ - الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت ج ١ ،
لواء/ د. كمال أحمد عامر

٢٠٩ - الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت ج ٢ ،
لواء/ د. كمال أحمد عامر

٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية ،
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ - امارة الرها الصليبية ،
د. علية عبد السـميع الجنزورى

٢١٢ - العامة فى مصر فى العصر الأيوبى (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) ،

٢١٣ - الأزمات الاقتصـادية فى مصر فى العصر المملوكى واثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى (٦٤٨هـ - ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) ،
د. عثمان على محمد عطا

٢١٤ - الثغور البرية الاسلامية على حـدود الدولـة البيزنطيـة فى العصور الوسطى ،
د. علية عبد السميع الجنزورى

٢١٥ - الفتح الاسـلامى لمدينـة كابول (٣١ هـ/٦٥١ م) ،
د. اصلاح عبد الحميد ريحان

٢١٦ - الراسـمالية الأجنبيـة فى مصر ج ١ (١٩٣٧ - ١٩٥٧) ،
د. فرغلى تسنى هريدى

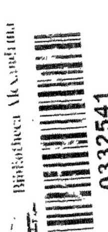
رقم الايداع ٢٠٠١/٥٣٥٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 7192 — 1

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

هذا الكتاب يتناول «الرأسمالية الأجنبية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى عام ١٩٥٧ وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه وينشر على جزءين، وينقسم الجزء الأول إلى بابين ويتناول الباب الأول التطور التاريخى للأجانب فى مصر منذ صدور الامتيازات الأجنبية عام ١٥٣٥ وحتى إلغاءها عام ١٩٣٧، كما تناول الوضع القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٥٧.

أما الباب الثانى فقد تناول التشريعات التى عالجت وضع الرأسمالية الأجنبية فى مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٤٧ وأوجه الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى المجالات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، والصناعية، والتجارية، والمالية، والمرافق والخدمات.



مطابع الهيئة المصـ

٥٠٠ قرش